لباب
للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies
السنة السابعة - العدد 26 Issue 26 - Seventh year
LUBAB
"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies

سوريا..
فرص وتحديات
(ملف خاص)

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES
ISSN 2617- 8753
مايو/أيار 2025
May 2025

سوريا الجديدة والتحولات الإستراتيجية في الشرق الأوسط

إفريقيا في المنظور الصيني للعالم

دليل للمقاومة في عصر الذكاء الاصطناعي

من الحرب على غزة إلى التغيير في سوريا

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة السابعة - العدد 26 - مايو/أيار 2025

رئيس التحرير

د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير

أ.د. لقاء مكي

مدير التحرير

محمد عبد العاطي

هيئة التحرير

د. عز الدين عبد المولى

العنود أحمد آل ثاني

د. فاطمة الصمادي

د. محمد الراجي

د. سيدي أحمد ولد الأمير

د. شفيق شقير

د. عبدالله العمادي

الحواس تقية

د. الحاج محمد الناسك

يارا النجار

المراجع اللغوي

إسلام عبد التواب

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

Contents المحتويات

Studies and Research

دراسات وأبحاث

Ali Bakir
The New Syria: Scenarios for the Reshaping of Power Balances and Potential Strategic Shifts in the Middle East 11

علي باكير
سوريا الجديدة: سيناريوهات إعادة تشكل موازين القوى والتحولات الإستراتيجية المحتملة في الشرق الأوسط

Khalid Alterkawi
Economic and Development Challenges in Syria After the Fall of Bashar al-Assad's Regime 43

خالد التركاوي
التحديات الاقتصادية والتنموية في سوريا بعد انهيار حكم بشار الأسد

Mahmoud Burhan Attour
Achieving transitional justice in Syria: Motives and challenges 85

محمود بُرهان عَطُّور
تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا: الدواعي والتحديات

Abdelkader Dendenne
Chinese-African Cooperation within the Framework of the Chinese Worldview 117

عبد القادر دندن
التعاون الصيني-الإفريقي في إطار المنظور الصيني للعالم

Ibrahim Morchid-Elhabib Stati Zineddine-Elhoucine Chougrani
Sharing executive power in the Arab world through the agency theory: The Moroccan experience as a model 149

إبراهيم المرشيد- الحبيب استاتي زين الدين- الحسين شكراني
تقاسم السلطة التنفيذية عربيًّا من خلال نظرية الوكالة: التجربة المغربية أنموذجًا

Book Review

Abderrafie Zaanoun
Book Review: Esclavos del algoritmo: Manual de resistencia en la era de la inteligencia artificial by Laura Garcia de Rivera 195

Follow-ups

Mohamed Abdelaati
The 16th Al Jazeera Forum From the War on Gaza to Change in Syria: Shifting Dynamics in the Middle East 217

قراءة في كتاب

عبد الرفيع زعنون
عبيد الخوارزميات: دليل للمقاومة في عصر الذكاء الاصطناعي 195

متابعات

محمد عبد العاطي
منتدى الجزيرة السادس عشر من الحرب على غزة إلى التغيير في سوريا: الشرق الأوسط أمام توازنات جديدة 217

افتتاحية العدد

الشرق الأوسط في عالم متحول

علـى وقع نذر حرب تجاريـة عالمية تلوح في الأفق، وتصاعد التوترات بين ضفتي الأطلسـي مع مؤشـرات التباعد الأميركي الأوروبي، وفي ظل إعادة تشكيل خرائط النفوذ في الشـرق الأوسـط بعد تراجع الحضور الإقليمي الإيراني بفعل الضربات المتكررة التي اسـتهدفت طهران وحلفاءها، وسـقوط نظام بشـار الأسد في سوريا، يصدر هذا العدد من مجلة **لباب** مستهلًّا دراساته بملف معمق بعنوان "**سوريا: فرص وتحديـات**"، فـي محاولة لفهم لحظة مفصلية من التحول الجيوسياسـي الإقليمي، تتجاوز دلالاتها الإطار الوطني لتستهدف توازنات القوى الإقليمية والدولية بأسرها.

في هذا السياق، يسلِّط الملف الضوء على اثنين من أكثر التحديات إلحاحًا في المرحلة الانتقالية السـورية: التحدي الاقتصادي المتمثل في إعادة بناء ما دمرته الحرب من بنى تحتية ومؤسسـات، واستعادة دورة الإنتاج والنمو؛ والتحدي السياسي-الحقوقي المرتبط بالعدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا، ومحاسـبة من تورطوا في الانتهاكات الجسـيمة طيلة عقود من الحكم الاسـتبدادي. كما يطرح الملف تساؤلات جوهرية حول مسـتقبل الدولة السـورية: هل تمضي نحو اسـتقرار تدريجي، أم تواجه خطر التفكك والانهيار، أم تعود إلى إنتاج نسخة جديدة من الحكم الشمولي؟

يُفتتح الملف بدراسـة بعنوان "**سـوريا الجديدة: سـيناريوهات إعادة تشكل موازين القوى والتحولات الإستراتيجية المحتملة في الشرق الأوسط**"، تعتمد مقاربة تحليل السيناريوهات لاستشراف المآلات المستقبلية لسوريا، وتطرح ثلاث فرضيات مركزية: مسـار الاسـتقرار النسبي، أو انزلاق الدولة نحو الفشـل، أو عودة الاستبداد بصيغة جديدة. وتتناول الدراسـة التأثيرات المحتملة لكل سـيناريو على معادلات التوازن الإقليمي، والتداخلات المعقدة بين الأدوار التي تؤديها قوى مثل تركيا، وإيران، ودول الخليج، وروسيا، والولايات المتحدة في المشهد السوري.

ومن التحولات الجيوسياسـية إلى الديناميكيات الداخلية، تتناول دراسة "**التحديات الاقتصادية والتنموية في سوريا بعد انهيار حكم بشار الأسد**" سبل التعافي الاقتصادي

فـي بيئة ما بعد النزاعات والصراعات. وتقدم الدراسـة تصـورًا لإعادة البناء، يقوم على إصلاح مؤسسي وهيكلي شامل، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، واستثمار رأس المال البشري، إضافة إلى تفعيل أدوات التخطيط الإقليمي والعمراني، باعتبارها آليات ضرورية لتحقيق تنمية مسـتدامة. كما تسـتفيد الدراسة من خبرات مقارنة في دول شـهدت نزاعات مشابهة، لتؤكد أن الاستقرار السياسي لن يتحقق دون معالجة الجذور الاقتصادية للأزمة.

غيـر أن الاقتصـاد لا ينهض في فراغ، ولا يُبنى في ظل مجتمعات مفككة أو غارقة في مشـاعر الغبن وغياب العدالة. ومن هنا، تتناول دراسـة **"تحقيق العدالة الانتقالية في سـوريا: الدواعي والتحديات"** أحد أكثر الملفات حساسـية في المرحلة الراهنة، مركـزةً على ضرورة بناء منظومة قانونية ومؤسسـاتية قـادرة على إنصاف الضحايا، ومحاسـبة الجناة، وتحقيق المصالحة المجتمعية. كما تسـلط الضوء على مضامين الإعلان الدستوري الصادر في مارس/ آذار 2025، وتستحضر التجارب المقارَنة من دول أخرى، للتأكيد على أن العدالة الانتقالية ليست مجرد مطلب أخلاقي، بل ضرورة سياسية لضمان استدامة السلام وبناء عقد اجتماعي جديد.

دوليًا، يتناول العدد تصاعد الحضور الصيني في القارة الإفريقية من منظور إستراتيجي؛ حيث تقدم دراسة **"التعاون الصيني-الإفريقي في إطار المنظور الصيني للعالم"** قراءة معمقة للأسـس التي تقوم عليها رؤية بيجين لإفريقيا، بوصفها سـاحة محورية في مشـروعها العالمي. تُحلِّل الدراسة الأدوات التي تستخدمها الصين، من الدبلوماسية الاقتصادية إلى القوة الناعمة الثقافية، وتسـتعرض كيف توظف بكين هذه المقاربات لتكريـس نموذجها الخاص في التنمية، وبناء تحالفات جنوب-جنوب تتجاوز منطق الهيمنة التقليدية، وتسعى لإعادة صياغة مفاهيم النفوذ الدولي ضمن سرديات سلمية وتنموية بديلة.

ومن مشرق العالم العربي إلى مغربه، تأتي دراسة **"تقاسم السلطة التنفيذية عربيًّا من خلال نظرية الوكالة: التجربة المغربية أنموذجًا"**، لتناقش العلاقة المركبة بين المؤسسة الملكية ورئاسـة الحكومة، وتُسـقط عليها نظرية "الأصيل والوكيل"، مبرزةً كيف أن ميـزان القـوة يظل راجحًا لصالح الملكية، رغم التعديلات الدسـتورية التي مَنحت الحكومة صلاحيات موسـعة. وتكتسب هذه الدراسة أهمية تتجاوز الحالة المغربية؛

إذ تُقــدَّم نموذجًــا قابلاً للتحليل عربيًّا وإقليميًّا، لفهم آليات إنتاج الســلطة، وتوازن الشرعيات، والتفاعل بين الرمزية السيادية والديناميات الدستورية.

وفي زاوية **"قراءة في كتاب"**، يأتي تســليط الضوء على مُؤلف **"عبيد الخوارزميات: دليل للمقاومة في عصر الذكاء الاصطناعي"**، لما له من أهمية تتمثل في تفكيك آليات الهيمنة الرقمية، وكشــف تغول أوليغارشــيات التكنولوجيا الكبرى في إعادة صياغة القرار البشــري، وتوجيه الرأي العام، وانتهاك الخصوصية، تحت غطاء تقنيات ذكية تُدار بخوارزميات لا تخضع للمســاءلة. يُقدم الكتاب دليلاً عمليًّا للمقاومة الرقمية، ويقترح أدوات تشريعية وأخلاقية وتكنولوجية للتخفيف من سطوة الخوارزميات على خيارات الأفراد والمجتمعات.

ويُختتــم العــدد بتقرير خاص من زاوية **"متابعــات"**، يرصد أبرز ما جاء في **"منتدى الجزيرة الســادس عشــر"** المنعقد في الدوحة، في فبراير/ شباط 2025، تحت عنوان **"من الحرب على غزة إلى التغيير في سوريا: الشرق الأوسط أمام توازنات جديدة"**. يغطي التقرير مداولات المنتدى حول مستقبل المقاومة، والعدالة الانتقالية في سوريا، وموازين القوى في الشــرق الأوسط، وتحولات السياســات الأميركية في المنطقة، ويستعرض التحديات المتشابكة التي تواجه الفضاء العربي في ظل واقع جيوسياسي بالغ التعقيد. ويُبرز التقرير أهمية المنتدى بوصفه مساحة حوار إستراتيجية تسعى إلى استقراء التحولات الجارية بعمق تحليلي يتجاوز سطح الحدث إلى بنيته ومآلاته.

يعكس هذا العدد من "لباب" تكاملاً دقيقًا بين الرؤى التحليلية والقراءات التطبيقية، يجمع بين التفســير النظري والاســتقراء الميداني، ويُسهم في فهم تحولات موازين النفــوذ فــي عالم مضطرب. وفي التزامها بتقديم تحليل إســتراتيجي معمق، تواصل المجلــة أداء رســالتها بوصفها منبرًا نقديًّا رصينًــا، يربط الفكر بالواقع، ويعمل على تفكيــك التحولات الكبرى، وفهم أبعادها البنيوية والدينامية، واستشــراف تداعياتها المستقبلية.

دراسات وأبحاث

سوريا الجديدة: سيناريوهات إعادة تشكل موازين القوى والتحولات الإستراتيجية المحتملة في الشرق الأوسط

The New Syria: Scenarios for the Reshaping of Power Balances and Potential Strategic Shifts in the Middle East

علي باكير – Ali Bakir*

ملخص:

تبحث هذه الورقة في السيناريوهات الإستراتيجية المحتملة لمستقبل سوريا الجديدة في مرحلة ما بعد الإطاحة بنظام بشّار الأسد، مع التركيز على كيفية تأثير انهيار النظام في إعادة تشكيل الديناميات الجيوسياسية والتحالفات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. واعتمادًا على منظور "تحليل السيناريوهات"، تناقش الورقة ثلاثة مسارات رئيسية محتملة لمستقبل سوريا: الاستقرار النسبي، أو فشل الدولة، أو عودة الاستبداد. وتُقيّم الورقة كل سيناريو من حيث تأثيره المحتمل على التوازن الإقليمي للقوى، والتحالفات بين الدول، والمصالح الجيوسياسية للأطراف الإقليمية والدولية الرئيسية المعنيّة بسوريا، بما فيها تركيا وإيران وإسرائيل ودول الخليج وروسيا والولايات المتحدة. ويكشف التحليل أن التطورات الداخلية في سوريا لن تؤثر فقط على استقرارها المحلي، بل ستؤثر بشكل عميق على التماسك الإقليمي وهيكل التحالفات وتوزيع القوى في المنطقة. إضافةً إلى ذلك، تُبيّن الورقة أن تفاعل الخيارات الإستراتيجية بين الأطراف الإقليمية والدولية سيحدد بشكل كبير مسار سوريا المستقبلي.

Abstract:

This paper explores the strategic scenarios for the future of Syria in the post-Bashar al-Assad era, focusing on how the collapse of the regime impacts the geopolitical dynamics and strategic alliances within the Middle East. Using the "scenario analysis" approach, it discusses three potential pathways for Syria: relative stability, state failure or renewed authoritarianism. Each scenario is evaluated in terms of potential implications on regional power balances, interstate alliances and geopolitical interests of key regional and international stakeholders involved in Syria, including Turkey, Iran, Israel, the

* د. علي باكير، أستاذ مساعد الشؤون الدولية والأمن والدفاع في مركز ابن خلدون، جامعة قطر.

* Dr. Ali Bakir, Assistant Research Professor of International Affairs, Security and Defence at Ibn Khaldon Centre for Humanities and Social Sciences, Qatar University.

Gulf states, Russia and the United States. The analysis reveals that internal developments in Syria will significantly affect not only domestic stability but also regional cohesion, alliance structures and power distribution. Additionally, it demonstrates that the interplay of strategic choices made by regional and international actors will considerably determine Syria's future trajectory.

مقدمة

في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024،(1) أطلقت المعارضة السورية المسلّحة المنضوية تحت "قيادة العمليات العسكرية" عملية عسكرية ضد نظام بشّار الأسد تحت شعار "ردع العدوان". قادت "هيئة تحرير الشام" هذه العملية العسكرية، واستمرت 11 يوماً فقط، استطاعت خلالها تحرير كامل إدلب وحلب وحماة وحمص، ودخول دمشق والإطاحة بنظام الأسد الذي انهار بشكل سريع ومفاجئ بعد صراع دام أكثر من 13 عاماً منذ انطلاق الثورة السورية في مارس/ آذار 2011، منهيةً بذلك حقبة امتدت ما يزيد عن نصف قرن منذ الانقلاب العسكري الذي قام به حزب البعث وحافظ الأسد عام 1970 وتوريث ابنه بشّار الأسد الحكم في سوريا عام 2000 حتى نهاية العام 2024.

وتشكّل إطاحة المعارضة السورية بنظام الأسد واحدة من أبرز التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على الإطلاق منذ الثورة الإيرانية في العام 1979. ومن المنتظر أن يترتب على تغيّر النظام في سوريا انعكاسات على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية على دول المنطقة، لا سيما البلدان المحيطة بسوريا في الدائرة الجغرافية الأولى والثانية على وجه الخصوص، وتحوّلات كبرى فيما يتعلق بموازين القوى الإقليمية وخارطة التحالفات والتوازنات، والتنافس بين الأقطاب الإقليمية والدولية على المصالح والنفوذ في سوريا الجديدة والمنطقة.

ولأنّ الإطاحة بنظام الأسد لا تزال حديثة العهد، فإنّ المسار الذي ستسلكه سوريا الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع ليس واضحاً أو راسخاً بعد، وسيستلزم الكثير من الجهد والوقت، علما بأن اتجاه هذا المسار وشكله سيؤثّر حتماً على الوضع الداخلي، كما هو الحال على الوضع الإقليمي. ولأنّ هناك العديد من المتغيرات أكثر مما يمكن رصده، ولأنّ العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تعيد تشكيل شكل ومسار سوريا الجديدة ليست واضحة بعد، فإنّ القطع بالمسار الذي ستسلكه الآن وتداعياته على الداخل وعلى القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشأن السوري؛ يعتبر أمراً غير ممكن. وعليه، تبحث هذه الورقة في السيناريوهات الإستراتيجية المحتملة لمستقبل سوريا الجديدة في مرحلة ما بعد الإطاحة بنظام الأسد، مع التركيز على كيفية تأثير

انهيار النظام في إعادة تشكيل الديناميات الجيوسياسية والتحالفات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالاعتماد على منظور "تحليل السيناريوهات".

يتكوّن البحث من ثلاثة أقسام رئيسية، بالإضافة إلى المقدّمة والخاتمة. تقدم الورقة في القسم الأول الاعتبارات المنهجية المتعلّقة "بمنظور تحليل السيناريوهات" الذي سيتم اعتماده لتقدير السيناريوهات الأساسيّة للاتجاهات المستقبلية وانعكاسات كل منها على الداخل السوري والتوازن في ميزان القوى الإقليمي والتحالفات الإقليمية ومصالح ونفوذ القوى المعنيّة إقليميًّا ودولياً. ويمهّد القسم الثاني للسيناريوهات بتقديم السياق الذي صاحب الإطاحة بنظام الأسد على المستوى المحليّ والإقليمي والدولي، مع التركيز على مواقف الدول التي حاولت دعم النظام. أما القسم الثالث، فيناقش تداعيات سقوط نظام الأسد وصعود سوريا الجديدة فيما يتعلق بإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والانعكاسات المحتملة على التحالفات الإقليمية والأمن الإقليمي، في حين يناقش القسم الرابع، ثلاثة سيناريوهات أساسية هي: سوريا مستقرة نسبيًّا، سوريا دولة فاشلة، وسوريا دولة دكتاتوريّة.

أوّلاً: اعتبارات منهجيّة (منظور تحليل السيناريو)

تُرجِع بعض المعاجم الشهيرة تاريخ الاستخدام المعاصر لمصطلح "سيناريو" إلى أوائل العشرينيات من القرن 20،(2) لكن يُرجَّح أنّ جذور الكلمة تعود إلى اللغة الإيطالية المشتقة بدورها من اللاتينية القديمة في القرن 17(3). تطوّر معنى واستخدام مصطلح "سيناريو" عدّة مرات خلال القرون الماضية، إذ كان يشير في البداية إلى معنى المشهد، ثمّ مشاهد المسرح، ثم مخطط لحبكة عمل درامي، ثمّ أصبح يشير في العام 1960 إلى الحالة المُتصوّرة أو المُتخيّلة، في إشارة إلى حرب نووية محتملة(4). استخدم مصطلح "سيناريو" بهذه المعاني في مجالات مختلفة، لكن من الواضح إنّ أبرز الاستخدامات كانت في مجال الأعمال الدرامية: المسرح والسينما، ثم انتقل لاحقاً إلى المجال العسكري.

يقول ويليام هس، في مقال علمي له نشرته المجلة الدوليّة للتنبؤ/ توقّع عام 1988، إنّ مصطلح السيناريو تمّ الترويج له لأوّل مرّة في المجال العسكري من قبل هيرمان كاهن، عندما كان يعمل في مؤسسة راند للأبحاث في خمسينيات القرن الماضي،

حيث كان يتم اســتخدام المصطلح في الدراسات العسكرية والإستراتيجية(5). لكن ورقــة قديمة كتبها المؤرخ العســكري هارفي ديويــرد، في العام 1967 تحت عنوان "ســيناريوهات سياســية عسكرية" -يمكن الاطلاع عليها في أرشيف راند-(6) تشير إلى أنّه ســمع مصطلح "ســيناريو" يُستخدم لأوّل مرّة في المجال العسكري من قبل الفريق الأوّل بن ليار، الذي طلب "سيناريو" الفعاليّة العسكرية التي جرت حينها في صيف عام 1944. ويشير ديويرد إلى أنّه لم يكن يعرف كلمة سيناريو سابقا إلا بمعنى مُتّصل بالنصوص المتعلّقة بالإذاعة أو التلفزيون، لكن عندما يُستخدم المصطلح في المجتمع الدفاعي فإنّه على الأغلب يستخدم لوصف أحداث سياسية عسكرية تؤدي إلى أزمة، بالإضافة إلى الأزمة نفسها(7).

ويُعرّف أمروم كاتز، السيناريو بأنّه "رواية قصيرة ومتخيّلة وقابلة للنقاش حول تسلسل الأحداث المؤدية إلى حرب مستقبلية". وبشكل مقتضب، يخبرنا السيناريو بما حصل، ويصف السيناريو البيئة التي حصل فيها، وقد يتم إعداده لأغراض متعددة: 1) يُمكن النظر إليه على أنّه بمثابة الخلفيّة العامّة أو الســياق للقرارات أو السياســات الدفاعيّة التــي يُفتــرض أخذها بعين الاعتبار. 2) قد يتم تصميمه كمقدّمة أو عمل افتتاحي أو الإعداد لتمرين لعبة الحرب. 3) قد يتم إعداده لتوفير بيئة يمكن من خلالها اختبار عمل أنظمة الأسلحة أو إستراتيجية عملها. 4) قد يتم إعداد السيناريو لغرض محدد، وهو الأكثر خطورة وإشكالية، ويتمثل في اختبار فعالية نظام أسلحة أو إستراتيجيتها بشكل معيّن في الميدان. 5) السيناريو قد يستخدم أيضاً للتحضير للتخطيط المتعلّق بحالات طارئة(8).

في ســتينيات القرن الماضي، شــهدت تقنيّات توقّع المســتقبل أو محاولات التنبؤ بــه طفرة كبيرة، واعتمدت آنذاك بشــكل متزايد على نماذج إحصائية وعلى معالجة بيانات تاريخية في محاولة لقراءة المستقبل، وغالباً ما كان يتم ذلك في قطاع الأعمال وإدارة الأعمال والتداولات المتعلقة بالأعمال. ومع ذلك، فقد فشلت هذه التقنيات في عدد من الجوانب المهمّة، لاســيما قدرتها على مراعاة المتغيّرات النوعية بشكل منهجــي، وتوقّع نقاط التحوّل المفصلية، وكذلك جســر الهوّة بين التخطيط للتوقّع واتخاذ القرار. وفي هذا السياق، بدأ منظور "تحليل السيناريو" يحظى حينها باهتمام أكبر، وعكف باحثون على تطوير هذه التقنية بشكل مستمر(9).

في عام 1971، على سبيل المثال، قارن مقال في مجلة "هارفرد بيزنس ريفيو" عددًا من أساليب التوقّع لتوفير بعض الإرشادات للقارئ حول نجاعة التقنيات المعتمدة، وأيهما أفضل بالنظر إلى حالات معيّنة(10). عرّف المقال السيناريوهات على أنها "توقّعات رؤيويّة". وعرّف المؤلفون هذا النوع بأنه "تخمينات ذات طابع شخصي وخيال؛ بشكل عام.. الطرق المستخدمة في السيناريوهات غير علميّة.. (السيناريوهات هي) مجموعة من الصور المحتملة حول المستقبل أعدها عدد قليل من الخبراء في ضوء أحداث ماضية". ورغم كونها غير مكلفة، تم تصنيف هذه التقنيات على أنها ضعيفة من حيث الدقة وتحديد نقاط التحول.

في سبعينيات القرن الماضي، كان قد تم تسريع توظيف نمط "تحليل السيناريوهات" في الميدان العسكري والدراسات المستقبلية، وفي صناعة النفط بشكل خاص. وقد استمر استخدام منظور تحليل السيناريوهات أيضاً في مجال الأعمال والإدارة بشكل كبير. ففي عام 1971، نشرت شركة "جنرال إلكتريك" نتائج منظور تحليل السيناريوهات لدراسة أجرتها تحت عنوان "أربعة سيناريوهات بديلة عالمية/ أميركية"(11). لكن شركة "رويال دتش شل" المتخصصة في مجال النفط والطاقة كانت قد اشتهرت بشكل كبير في مجال اعتمادها لمنظور تحليل السيناريوهات، خاصّة عندما ساعدها ذلك في التحضير للتعامل مع الأزمات النفطية التي جرت في أعوام 1973 و1974 و1979(12).

في العام 1986، نشرت مجلّة "هارفرد بيزنس ريفيو" مقالاً مغايرا للاتجاه الذي ساد في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، أشار إلى أنّ السيناريوهات أداة تحليل نوعيّة مهمّة، مُعرّفةً إيّاها بأنّها "سرديات تتكشّف بسلاسة، تصف مستقبلاً مفترضًا يتم التعبير عنه من خلال تسلسل الأطر الزمنية". في الواقع، تم تصنيف فعالية هذه التقنية بشكل مرتفع جدًا من قبل المؤلفين لأنها تتطلب الحد الأدنى فقط من الدعم الرياضي أو الحاسوبي، ولا تتطلب بيانات تاريخية واسعة، ويمكن أن تعكس التغييرات الداخلية بسهولة، وتتكيف جيدًا مع التحولات(13).

ويتم تعريف السيناريو على أنّه وصف سردي لمجموعة مُتّسِقَة من العوامل التي تحدد من الناحية الاحتمالية صورا بديلة من المستقبل أو حالة مستقبلية محتملة، بما في يشمل التطورات التي تؤدي إلى الحالة المذكورة. ولا تهدف السيناريوهات

إلى وصف كامل ودقيق للمستقبل، ولكنها تشير إلى العناصر الأساسية للمستقبل المحتمل، وتلفت النظر إلى العوامل الرئيسية التي من شأنها أن تدفع التطورات المستقبلية. وتعتبر السيناريوهات بمثابة افتراضات يتم تصوّرها، وقد لا تُمثّل الواقع بالضرورة. ويعتبر كاهنمان وتفيرسكي (1982) أن السيناريو الجيد "يربط الفجوة بين الحالة الأولية والحدث المستهدف من خلال سلسلة من الأحداث الوسيطة.. يكون السيناريو مرضيًا بشكل خاص عندما لا يكون المسار المؤدي من الحالة الأولية إلى الحالة النهائية واضحًا على الفور، بحيث ترفع المراحل الوسيطة فعليًا من الاحتمالية الذاتية للحدث المستهدف"(14).

ويستخدم منظور تحليل السيناريو عندما يتعلق الأمر بمناقشة افتراضات متوسطة إلى بعيدة المدى، وعندما تتّسم البيئة التي يتم نقاشها بنقص في البيانات ووجود عدد كبير من المتغيّرات، بالإضافة إلى عوامل مؤثرة وغير قابلة للقياس، وغموض في التوجهات المستقبلية. وتحليل السيناريوهات ليس طريقة للتنبؤ بالمستقبل، وإنما هو افتراضات لاحتمالات ممكنة لصور متعدّدة من المستقبل، ليست بالضرورة حقيقية ولا يتم الادعاء بأنّها الواقع أو تمثّله. تختلف فائدة السيناريوهات تمامًا عن أساليب التنبؤ الأخرى. وتشكّل السيناريوهات جسرًا بين التنبؤ والتخطيط، وبإمكانها أن تكون بمثابة نظام إنذار مبكّر يهدف إلى نشر الوعي باحتمال حصول بعض الأحداث، بما يسمح بالاستعداد لإمكانية مواجهتها بشكل مبكّر والاستجابة لها بسرعة عند حدوثها.

وهناك عدّة تقنيات لمنظور تحليل السيناريوهات، بما فيها المنطق الحدسي، وتحليل الاتجاه العام بناء على معطيات مسبقة، وطريقة ديلفاي، والتحليل النوعي، والتحليل التاريخي الذي يعتمد على بيانات تاريخية، والتحليل الإحصائي.. إلخ. ورغم تطبيق منظور تحليل السيناريوهات على سياقات ومحالات مختلفة، فإنّه لا يوجد إطار محدّد فيما يتعلق بأفضلية اختيار طريقة معينة أو سيناريو معيّن. وللسيناريوهات عدّة استخدامات، إذ يمكن استخدامها لإنتاج المعرفة حول الحاضر والمستقبل. ثانياً، يمكن استخدامها كوظيفة تواصل مع الآخرين، ويمكن استخدامها كأداة تواصل مع العامة لإثارة الانتباه إلى قضايا محددة. وثالثاً، باستطاعة السيناريوهات مساعدة صانعي القرار على تحديد أهدافهم. علاوةً على ذلك، يمكن استخدامها لتوفير أدوات لاختبار الفعالية المحتملة لإستراتيجيات مُعدّة مسبقاً أو لسياسات قد يجري التحضير لها أو اتخاذها.

في هذه الورقة، سنستخدم التحليل النوعي البسيط لمنظور تحليل السيناريوهات، وسنناقش ثلاث حالات مفترضة لسوريا المستقبل وتداعيات هذه الصور المستقبلية على الوضع الداخلي، وتوازن القوى الإقليمي، والتحالفات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالموقف من سوريا، وانعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي، وعلى خارطة المصالح والنفوذ داخل سوريا.

ثانياً: السياق الإقليمي للإطاحة بنظام الأسد

في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، أطلقت المعارضة السورية المسلّحة المتجمّعة تحت "قيادة العمليات العسكرية" عملية عسكرية ضد نظام بشّار الأسد تحت شعار "ردع العدوان". قادت هيئة تحرير الشام هذه العملية العسكرية، واستطاعت خلالها تحرير كامل إدلب وحلب وحماة وحمص. حاول حلفاء النظام مساعدته، إلا أن العمليّة انتهت بعد 11 يوما من إطلاقها بدخول المعارضة السورية المسلّحة العاصمة دمشق والإطاحة بنظام الأسد الذي انهار بشكل سريع ومفاجئ، بعد صراع دام أكثر من 13 عاماً منذ انطلاق الثورة السورية في مارس/ آذار 2011.

جاءت هذه العملية في سياق إقليمي مضطرب للغاية، بينما كانت إسرائيل تستكمل عدوانها على غزة بعد مضي أكثر من عام على إطلاق عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. لقد كانت عملية "طوفان الأقصى" بمثابة مفاجأة غير متوقعة للجميع، بمن فيهم إسرائيل وإيران. استغلت إسرائيل الوضع لمحاولة القضاء على حركة حماس وإضعاف إيران وأذرعها في المنطقة في لبنان وسوريا والعراق واليمن. وعلى المقلب الآخر، وضعت هذه العملية إيران وأذرعها في موقف حرج، بينما كانت تتحضّر لمواجهة احتمال ترشّح وفوز دونالد ترمب في الرئاسيات الأميركية أواخر العام 2024 من موقع قوّة. لكنّ طوفان الأقصى ترك إيران بين خيارين صعبين لم تكن قد تحضّرت لهما بشكل جيّد، فإمّا الانضمام إلى معركة غير مستعدّة لها تتعرّض فيها أذرعها لخسائر شديدة، وبالتالي تفقد إيران أوراقها في مواجهة احتمال صعود ترمب مجددا إلى الرئاسة في البيت الأبيض وتعرّض نفسها للخطر، وإمّا تجاهل الأمر وتحييد نفسها وأذرعها عن المشهد، وبالتالي اهتزاز الصورة التي سعت إيران لتكريسها حول نفسها بوصفها من تقود "محور المقاومة"، وهو ما يعرض

مشـــروعها الإقليمي إلى تحديات جدية، لا ســـيما إن خسرت هذه المرة جزءا مهمًّا من المؤمنين بدورها "المقاوم".

بين هذا وذاك، قرّرت طهران اختيار موقف وســـطٍ لا يجعلها تنخرط بشـــكل مباشر فـــي المعركة، ولا يحيّدها عن المشـــهد تماماً في نفس الوقـــت. كان هدفها البقاء فـــي دائـــرة صورة قيادة المحور، عقب انخراطها الدموي في ســـوريا، والتأكيد أيضاً على فكرة "وحدة الســـاحات". لكن موقفها الوســـطي هذا ســـرعان ما انقلب عليها وعلى أذرعها، فلا هي نأت بنفســـها تماماً، ولا هي انخرطت بشـــكل كامل من شأنه أن يؤثر على موقف إســـرائيل. فهمت الأخيرة ذلك على أنّه انعكاس لمأزق تعيشـــه إيران، وحالة ضعف لا تستطيع طهران الدفاع عنها. وعليه، قرّرت إسرائيل استغلال الوضـــع للانقضـــاض على طهـــران وأذرعها منتقلةً من الدفاع إلـــى الهجوم. دمّرت إسرائيل إلى حد بعيد قدرات حزب الله العسكرية بشكل غير مسبوق، وذلك للمرّة الأولى منذ إنشـــائه، ودمّرت هرمه القيـــادي، واغتالت جلّ قياديه من الصف الأوّل والثانـــي(15)، كما شـــنّت هجمات هي الأولى من نوعهـــا على جماعة الحوثي في اليمن(16)، وهدّدت المليشـــيات الشيعية الموالية لإيران في العراق(17). ولم يخل التصعيد الإسرائيلي من استهداف العمق الإيراني بشكل علني للمرّة الأولى، فيما بدا واضحا أنّ طهران لا تريد الانخراط في مواجهة مباشرة، وأنّ جل ما تريده هو رفع الحرج عنها أمام تعرّضها لضربات إسرائيل(18) والقيام برد يمكن تصويره على أنّه أقل من شيء وأكثر من لا شيء، يرفع الحرج عن إيران ولكنه لا يدخلها في حرب مع إسرائيل(19).

أمام هذا الواقع، حاول نظام بشّار الأسد في سوريا عزل نفسه عن التصعيد الحاصل بين إسرائيل وبين إيران والمحور التابع لها، وذلك لأنّ وضعه لا يسمح له بلعب أي دور في هذا المجال(20)، لدرجة أنّ كثيرين شككوا في كونه لا يزال تابعاً للمحور الذي تقوده إيران بسبب غياب أي رد فعل على كل التصعيد الإسرائيلي ضد حماس وحزب الله وإيران. وإن كان موقفه من حماس قد يكون مفهوماً بمنظوره، فإنّ عدم وجود أي تعليق أو موقف حقيقي له من التصعيد ضد حزب الله وإيران أثار الكثير من علامات الاســـتفهام. وللتغطية على هذا الوضع، قرر نظام الأســـد أن يصعّد ضد المعارضة السورية في إدلب من باب التسويق لمحاربة التطرّف والإرهاب(21)، وهي

أجندة لطالما أجمع عليها معظم اللاعبين الإقليميين والدوليين بمن فيهم إسرائيل وإيران والولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين والسعودية والإمارات. لكن محاولة توظيف هذه الورقة سرعان ما انقلبت عليه أيضا عندما قررّت المعارضة السورية المسلّحة الرد على التصعيد الحاصل من قبل نظام الأسد بإطلاق عملية عسكرية مضادة تحت شعار "ردع العدوان"(22)، خاصّة أنّ موقف الأسد المحايد من التصعيد الإسرائيلي-الإيراني كان قد كشف -بشكل علني- ضعف النظام السوري.

زادت عملية "ردع العدوان" من إرباك مختلف القوى الإقليمية والدولية، ولأنّ العملية جرت دون تدخلات خارجية وبشكل غير متوقع وسريع، فقد كان من شبه المستحيل على أي من الأطراف التدخل لإيقاف سقوط نظام الأسد الذي سرعان ما انهار خلال 11 يوما. في هذه الأثناء، كانت العديد من المصادر قد روّجت أنّ سقوط نظام الأسد كان نتيجة لتخلّي داعميه عنه، أي إيران وروسيا بالتحديد(23). وهناك من ادّعى أنّ إسقاط النظام كان بترتيب أميركي-إسرائيلي وتفاهم مع المعارضة السورية وتركيا، كما أوحى بذلك المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئيً(24). وهناك أيضاً من قال إنّ تركيا كانت تدير العمليّة، لكن أيّا من هذه الادعاءات لم يكن صحيحاً. يمكن تفسير الانهيار السريع لنظام الأسد من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة، بعضها آني والبعض الآخر إستراتيجي، وتتوزع بين عناصر مرتبطة بالمعارضة السورية وأخرى متعلقة بالنظام نفسه، إضافة إلى عوامل تتعلق بالحلفاء والبيئة الإقليمية والدولية المحيطة.

على المستوى الآني، يمكن القول إنّ العامل الأبرز تمثّل في توقيت الهجوم وطبيعته، حيث جاء في لحظة انشغال النظام بمحاولة تجنّب الانجرار إلى النزاع الإسرائيلي-الإيراني، مما جعله يركّز على السياسة الخارجية على حساب الاستعداد الداخلي. ورغم نجاح النظام جزئيًا في النأي بنفسه عن الصراع الخارجي، فإن هذه السياسة وفّرت للمعارضة فرصة استثنائية لاستغلال ما رأته ضعفًا أو حيادًا من جانب الأسد، واعتبرت ذلك إشارة إلى هشاشة داخلية يمكن البناء عليها. بالإضافة إلى التوقيت، كان لطبيعة الهجوم دورٌ حاسم، فقد جاء سريعًا ومنظمًا ومعقّدًا بشكل فاجأ قوات النظام. وكان من اللافت أن المعارضة قدمت الهجوم إعلاميًا باعتباره دفاعيًا، وهو ما أدى إلى التقليل من شأنه عسكريا وعدم إدراك النظام لمدى خطورته، الأمر الذي

أبقاه في حالة من الاسترخاء النسبي، معتبراً إياه مجرد مناوشات اعتيادية محدودة. وحينما حاول نظام الأسد التعامل مع تداعيات الهجوم عبر مبادرات سياسية وعسكرية ودبلوماسية، فشل في تحقيق نتائج ملموسة.

على الصعيد السياسي والدبلوماسي، بدأت اتصالات الرئيس بشار الأسد في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 مع الإمارات والعراق(25)، حيث تمتلك الإمارات علاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، بينما يرتبط العراق بعلاقات مع إيران والولايات المتحدة. كان الأسد يأمل من خلال هذه الاتصالات؛ حشد دعم أوسع لنظامه. كما أفادت تقارير متعددة بزيارة مفاجئة قام بها الأسد إلى موسكو في إطار هذه المساعي، تلتها زيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، إلى سوريا مطلع ديسمبر/ كانون الأول 2024(26)، حيث نقل رسالة من القيادة الإيرانية تؤكد دعم طهران الثابت لنظام الأسد في "محاربته للإرهاب"، واستعدادها لتقديم كافة أنواع الدعم للحكومة السورية في هذا السياق.

لقد لعبت كل من إيران وروسيا والولايات المتحدة وإسرائيل أدوارًا مختلفة في دعم نظام الأسد أو في إطالة أمده أو في منع سقوطه منذ بداية الثورة السورية. وفي اتصالاته الأخيرة، كان الأسد يعتمد على إعادة إنتاج سردية الإرهاب كوسيلة لإقناع هذه الأطراف بتقديم الدعم السريع الذي يحتاجه. وفي 2 ديسمبر/ كانون الأول، أي بعد يومين من اتصال الأسد بالرئيس الإماراتي، نشرت وكالة رويترز تقريرًا يفيد بأن الولايات المتحدة بحثت مع الإمارات إمكانية رفع العقوبات المفروضة على نظام الأسد. ورغم الإشارة إلى أن هذه المحادثات كانت قائمة منذ فترة، فإن اللافت كان تأكيد التقرير على أن إسرائيل أيضًا سعت لرفع العقوبات عن الأسد في إطار مساعدته(27).

وفي خطاب متلفز له في 5 ديسمبر/ كانون الأول 2024، أي قبل يومين من انهيار النظام، أكد الأمين العام الجديد لحزب الله اللبناني، نعيم قاسم، أن الحزب سيقف إلى جانب نظام الأسد حتى النهاية، واصفًا المعارضة السورية بأنها مجموعات إرهابية تكفيرية تسعى إلى إسقاط النظام وتخريب سوريا خدمةً لمصالح إسرائيل، مؤكدًا عدم قدرتها على تحقيق أهدافها بفضل دعم الحزب للنظام في إحباط هذه المحاولات(28). أما الجانب الإيراني، فقد استمر في إصدار بيانات الدعم لنظام

الأسد على مختلف الأصعدة، فضلاً عن التزامه بتقديم الدعم العسكري للنظام حتى اللحظات الأخيرة من انهياره. وفيما يتعلق بروسيا، فقد أكد وزير خارجيتها خلال مشاركته في منتدى الدوحة يومي 7 و8 ديسمبر/ كانون الأول 2024 على استمرار بلاده في دعم نظام الأسد(29).

على المستوى العسكري، أدت محاولات النظام لتبرير خسائره السريعة في حلب وحماة باعتبارها انسحابات تكتيكية استعدادًا لمعركة مضادة؛ إلى إرسال رسائل متناقضة أضعفت معنويات قواته وسرّعت الانهيار العسكري. كما ساهمت سرعة الأحداث وتعقيداتها الإقليمية في منع أي دعم فعّال من إيران أو روسيا أو حتى من أطراف مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، التي كانت أبدت إشارات إيجابية تجاه تخفيف العقوبات عن الأسد. أما القوات الروسية فقد شنّت مقاتلاتها في 5 ديسمبر/ كانون الأول، أي قبل يومين من انهيار النظام، العديد من الغارات، من بينها ما لا يقل عن 9 غارات على جسر الرستن في ريف حمص الشمالي بهدف فصل مدينة حمص عن ريفها الشمالي المتاخم لمحافظة حماة ومنع تقدم المعارضة(29).

أمّا إيران، فقد كانت ردة فعلها في الدفاع عن النظام مرتبكة وغير حاسمة، ولم تتناسب مع سرعة تقدم قوات "ردع العدوان"، رغم ورود أنباء عن معارك خاضتها مليشيات قريبة من إيران فضلا عن عناصر حزب الله، لكن انهيار قوات النظام، وربما عدم التنسيق العسكري المناسب مع القوات الروسية، جعل رد فعل المليشيات التابعة لإيران ضعيفة ومحدودة، ولم يتبين بشكل مؤكد سبب عدم دخول المليشيات العراقية، لدعم النظام، رغم أنها كانت قرب الحدود، ويبدو أن الأمر يعود إلى رفض الحكومة العراقية وعدد من القيادات الشيعية بمن فيها مقتدى الصدر، التورّط في الوضع السوري. وكان الصدر قد أصدر يوم 5 ديسمبر/ كانون الأول 2024، بياناً طالب فيه بمنع أي تدخلات عراقية من الحكومة أو الشعب أو المليشيات أو القوات الأمنية في سوريا(31).

إلى جانب ما سبق، لعبت عمليات التطبيع السياسي والاقتصادي بين نظام الأسد وبعض الدول العربية والأوروبية دورًا سلبيًا غير مباشر، إذ أوحت للنظام بأن موقفه قد استقر وأنه حقق نصرًا، مما دفعه إلى التراخي أمنياً والتصلّب سياسياً، فرفض تقديم تنازلات سياسية أو الدخول في عمليات مصالحة حقيقية. كما أعطى هذا

التطبيع انطباعًا زائفًا لحلفاء الأسد بأن الوضع الداخلي في سوريا مستقر نسبيًا، مما شجعهم على تقليل اهتمامهم بالوضع السوري والتركيز على ملفات إقليمية ودولية أخرى مثل الأزمة في أوكرانيا والصراع مع إسرائيل. وعليه، يمكن القول إنّ نجاح المعارضة السورية في استغلال التوقيت الملائم وتنفيذ هجوم سريع وفعّال أدى إلى انهيار معنوي وعسكري سريع لقوات النظام، وقَطَع الطريق أمام الدعم الخارجي المحتمل.

ثالثا: إعادة تشكيل موازين القوى إقليميًّا

أدى سقوط نظام الأسد إلى تحوّل سريع في موازين القوى في الإقليم، ويمكن تصنيف وضع الدول إزاء هذا الحدث إلى أربع فئات على الأقل: دول منتصرة ومستفيدة، دول منهزمة ومتضررة، دول مترقّبة، ودول متحوّلة. برزت تركيا وقطر كدول مستفيدة في هذا الصراع، وكلتاهما دعمت الثورة السورية والمعارضة السورية بأشكال مختلفة طيلة فترة الصراع، حتى في الوقت الذي ساد فيه تصوّر بأنّ نظام الأسد كاد ينتصر.

احتفظت تركيا بعلاقة متعددة المستويات مع جماعات المعارضة السورية، ومنها هيئة تحرير الشام. وبغض النظر عن طبيعة الدور التركي وحجمه في عملية "ردع العدوان"، فإن تركيا بدت بوصفها أكبر المستفيدين، فهي من ناحية بلغت بداية الطريق لإنهاء مشكلة اللاجئين السوريين، وتخلصت لأول مرة منذ عدة عقود من تهديدات جدية شارك فيها أو دعمها نظام الأسد ضد أمنها القومي المتعلق بسوريا، ومن بين ذلك مشكلة كيان الأمر الواقع الكردي في شمال شرق سوريا. لقد حدث تحول كامل من العداء مع نظام الأسد إلى الشراكة مع الإدارة السورية الجديدة، وقد ترافق ذلك طبعا مع إنهاء النفوذ الإيراني، وإضعاف النفوذ الروسي وربما خروجه من البلاد، بالإضافة إلى التمهيد لخروج القوات الأميركية من سوريا. إخراج اللاعبين الثلاثة الأكثر ثقلا من الناحية العسكرية في سوريا، يتيح المجال لصعود النفوذ التركي بشكل غير مسبوق. على أنّ هذه الاستفادة من التحوّلات التي رافقت انهيار نظام الأسد موقوفة على استقرار الوضع السوري وتطوّره باتجاه إيجابي، كما سيتم نقاشه لاحقاً.

وفي المقابل، برزت إيران وروسيا كأكبر الخاسرين في الصراع، ويمكن تصنيف إيران على وجه الخصوص بأنّها الدولة الأكثر تضرّراً من الإطاحة بنظام الأسد، إذ أدى انهيار النظام في سوريا إلى تراجع كبير في نفوذ إيران الإقليمي، هو التراجع الأكبر لها منذ الحرب الإيرانية-العراقية. لقد كان النظام السوري بمثابة حجر الزاوية في مشروع إيران الإقليمي، والجسر الرئيسي الذي سمح لنفوذها بالوصول إلى لبنان وشرق البحر المتوسط. علاوة على ذلك، فقد شكّل نظام الأسد شريان حياة لحزب الله الذي تعاظم شأنه وكبر حجمه وازدادت قوته بسبب الدعم الإيراني الذي يأتيه عبر سوريا. لقد استثمرت طهران مالياً وسياسيا ودبلوماسياً وعسكرياً في النظام السوري لعقود طويلة، لاسيما خلال العقدين الماضيين، ولذلك فإنّ سقوطه يعد ضربة قاسية لإستراتيجية إيران الإقليمية في ظل غياب البدائل، ومع السياق الجيوسياسي الصعب الذي تعانيه إيران بعد تعرض أبرز أذرعها الإقليمية -وهو حزب الله اللبناني- إلى ضربات إسرائيلية موجعة، رافقها قيام سلطة سياسية لبنانية ترفض اعتبار لبنان جزءا من "محور المقاومة"، ولا تخفي نياتها في منع حزب الله من مشاركة الدولة في احتكار السلاح.

أما روسيا، فقد شكّل الإطاحة بنظام الأسد انتكاسة لجهودها في الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية شرق المتوسط، وما زالت الخسارة تهديدا واقعيا داهما، إلا أن روسيا بذلت منذ سقوط الأسد، جهودا سياسية متعددة لتخفيف الضرر إلى أدنى حد ممكن، من خلال تواصل فعال مع الإدارة الجديدة، قد يكون وراء عدم طرح موضوع قاعدتي حميميم وطرطوس الروسيتين على جدول الأولويات المعلنة للإدارة الجديدة في دمشق. تدرك موسكو أن خروجها الكامل من سوريا سيكون له عواقب إستراتيجية، في سياق دولي معقد، وقد يلي ذلك دفع سوريا الجديدة باتجاه النفوذ الغربي. وفي ظل الاستقطاب الدولي والتنازع الأميركي-الصيني، قد يتم إخراج موسكو وبكين من الحسابات السورية مستقبلا.

وبين موقف المعسكرين الداعم والمناهض لنظام الأسد، يمكن المجادلة بأنّ معسكر التطبيع مع نظام الأسد والذي يتكوّن بشكل رئيسي من الإمارات ومصر والسعودية قد تفكّك بحكم زوال السبب، وظهر على الفور تباين واضح بين أطرافه تجاه الإدارة الجديدة في دمشق، فالمملكة العربية السعودية تبنت بشكل قوي التغيير الذي حصل، على اعتبار أنّ شكل وطريقة التغيير والنتائج التي نجمت عنه تخدم مصالح

الرياض، دون أن تكون الأخيرة مضطرة إلى بذل أي مجهود. وعليه، فإن الاستثمار في المكسب المجاني الذي حصل يعتبر أولوية للسعودية، خاصة أنّه أدى إلى إنهاء نفوذ إيران وأذرعها في سـوريا، مع ما لهذا الأمر من انعكاسـات على جوار سوريا المباشـر لاسيما لبنان، وكذلك على الإطار الإقليمي الأوسع. أمّا مصر والإمارات، فبدا أنّ موقفهما يشـوبه شـيء من الامتعاض والتشكيك والترقّب، فالإمارات كانت اللاعب الإقليمي الأكثر اسـتثمارا في إعادة تأهيل نظام الأسـد سياسـيا ودبلوماسيا وماليا، كما دعمت مصر محاولات دمج النظام السوري في المنظومة العربية. ولذلك، فقد كان من الطبيعي ألّا يكون وقع التحوّل الذي حصل سهلا على الدولتين، سيما مع ما يعرف عنهما من خصومة مع التيار الإسلامي. لكن من الناحية الشكلية، حصل هناك ترحيب وقام الرئيس الشـرع بزيارة مصر في إطار مشـاركته في القمّة العربية الطارئة يوم 4 مارس/ آذار 2025، بينما زار وزير الخارجية السوري الإمارات مرتين: الأولى برفقة وزير الدفاع خلال جولة إقليمية في يناير/ كانون الثاني الماضي، شملت أيضا قطر والأردن. والثانية في فبراير/ شباط الماضي للمشاركة في قمّة الحكومات العالمية في دبي.

وفيما يتعلق بالموقف الغربي، يمكن تصنيفه أيضاً ضمن خانة المترقّب والمشـكك. فقد اسـتمرت العديد من الدول الأوروبية في دعم نظام الأسـد من خلال المضي قدمـاً في عملية تطبيع سياسـية وأمنيّة خلال الأعـوام الأخيرة. وعلى الرغم من أنّ الموقـف الأميركي لم يكـن مؤيداً للتطبيع من الناحية الشـكلية والعلنية، وفرضت واشنطن عقوبات على نظام الأسد، أشهرها العقوبات وفق قانون قيصر، فإنّ الولايات المتّحـدة لم تكن تريد الإطاحة بنظام الأسـد بقدر مـا كانت تريد توظيفه. وبما أنّ الإطاحة بالنظام أدّت إلى إضعاف النفوذ الروسـي في سـوريا، فقد كان ذلك بمثابة حافـز للولايات المتّحـدة والاتحاد الأوروبي للنظر إلى الوضـع بمنظور مختلف. ورغم المؤشـرات الإيجابية التي صدرت عن عـدد من الدول الغربية فور الإطاحة بنظام الأسد، فإن هذه الدول لم تنفتح تماماً على التغيير، وإنما قام بعضها بتخفيف العقوبات على سـوريا لاختبار الإدارة السورية الجديدة. كما انخرط مسؤولو بعض هذه الدول الغربية مع المسـؤولين الجدد في سـوريا لاستكشـاف رؤيتهم واختبار موقفهم ومحاولة التأثير على مسـار إعادة تشـكيل سـوريا بما يأخذ بعين الاعتبار المصالح الغربية.

أمّا إسـرائيل، فقد كانت تراهن على بقاء الأسـد ضعيفا، إذ يمكّنها ذلك من فرض أجندتها دون الحاجة إلى تدخل ذاتي سياسي أو عسكري. وعلى الرغم من أنّ الفضل في بقاء نظام الأسد خلال الثورة السورية يعود إلى إيران وروسيا، فإنّ سياسات دول أخرى سـاهمت بشـكل قوي أيضاً في إبقائه، لاسيما السياسات التي تمّ اتباعها من قبل إسـرائيل والولايات المتّحدة. رغبة الرئيـس الأميركي باراك أوباما في التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران جعله يغض النظر عن سياسات طهران في سوريا ليضمن موافقتها. أمّا إسرائيل، فقد كانت ترى أنّ بقاء الأسد أفضل من رحيله(32)، ولذلك حصل تقاطع مصالح غير مباشر بين رغبة إسرائيل في تحقيق ذلك وبين قيام حزب الله وإيران بدعم نظام الأسد. كما أنّ تدخّل حزب الله وإيران في سوريا استنزفهما وسـمح في النهاية لإسـرائيل بخرقهما واستغلال نقاط ضعفهما واقتصر دورها على احتواء دورهما في سـوريا. وبالرغم من أنّ نظام الأسـد حاول التماهي مع الدور الإسرائيلي المراد له أن يلعبه، لاسيما خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، والحرب ضد حزب الله في لبنان؛ من خلال عزل نفسه عن الأحداث، وعدم الانخراط فيها، وفتحِه جبهة ضد المعارضة في إدلب، فإنّه لم يستطع في نهاية المطاف الصمود بعدما قررت المعارضة استغلال الظرف لإطلاق عملية عسكرية ضدّه.

وعلى الرغم من أنّ الإطاحة بنظام الأسـد قد تكون خدمت إسـرائيل لناحية إنهاء نفوذ إيران وقطع الإمدادات العسـكرية عن حزب الله في لبنان وإخراج سـوريا من محور إيران الإقليمي، فإنّها خلقت مشكلة أكبر لها بانتصار المعارضة السورية ذات العمق العربي-الإسلامي، والمقرّبة من تركيا. علاوة على ذلك، فإنّ سـوريا مستقرّة وموحّدة سـيفتح الباب أمام تعظيم النفوذ التركي في المنطقة بشـكل كبير، مما من شـأنه أن يخلّ بموازين القوى الإقليمية القائمة منذ عقود بشـكل غير مسبوق، وقد يسـتقطب ذلك العديد من الدول فتصبح سـوريا بمثابة قاطرة عربية أو نواة لتحالف إقليمـي يضم دولا مع تركيا، الأمر الذي يتعارض مع المصالح الإسـرائيلية. ولعلّ تقاطع المصالح القطرية-السـعودية مع تركيا في سـوريا، بالإضافة إلى سـعي أنقرة لتشكيل تحالف خماسي من الدول المحيطة بسوريا (لبنان، الأردن، العراق، وتركيا) لدعم دمشق؛ يعزز التخوّف الإسرائيلي(33).

رابعا: الأمن الإقليمي وإعادة رسم التحالفات القائمة

أدى سقوط نظام الأسد إلى إحداث تحولات في تحالفات سابقة، وإنهاء تحالفات قائمة، وتمتين تحالفات ناشئة، وتعزيز الفرص لقيام تحالفات جديدة. ولعل من أبرز نتائج إخراج نظام الأسد من المشهد في سوريا والإقليم، إنهاء التحالف الأطول والأكثر استمرارية واستقراراً في الشرق الأوسط لما يقارب النصف قرن، وهو التحالف بين إيران وسوريا(34). لقد استطاع هذا التحالف، على مر العقود، تجاوز العديد من العقبات والأزمات، كما استطاع تحمّل الضغوط الإقليمية والدولية لاسيما من قبل دول الخليج والولايات المتّحدة، لكن مع رحيل نظام الأسد وصعود إدارة سورية جديدة تتبنى نظرة سلبية تجاه إيران باعتبارها سبباً رئيسياً في تدمير البلاد وبقاء النظام في السلطة لأكثر من عقد، أصبح هذا التحالف في حكم المنتهي.

أسفرت الإطاحة بنظام الأسد كذلك عن تقويض إستراتيجية إيران في المنطقة، المعروفة بعقيدة الدفاع المتقدم، حيث كانت سوريا تمثل منصة انطلاق رئيسية لنفوذ إيران، خاصة تجاه لبنان وشرق البحر المتوسط، وتمكنت إيران من خلاله من دعم حزب الله، الذي اعتُبر في مرحلة من المراحل أحد أكبر إنجازات إيران الإقليمية. ومع انهيار نظام الأسد والضربة التي تلقاها حزب الله في لبنان من قبل إسرائيل، يكون المحور الشيعي بقيادة إيران والذي يضم العراق وسوريا ولبنان واليمن، قد تفكّك بشكل كبير على المستوى الجغرافي والسياسي والمالي والعسكري، مما يدفع باتجاه إعادة تشكيل العلاقات بين هذه الدول على أسس جديدة تتماشى مع تراجع دور ونفوذ وقوة إيران الإقليمية.

وبموازاة ذلك، يبدو أنّ التحالف الإيراني-الروسي الذي كان قائماً في سوريا قد تفكك مع اتجاه موسكو إلى اعتماد إستراتيجية مختلفة خلال المرحلة الحالية، تحاول من خلالها الحفاظ على ما تبقى لها من نفوذ في سوريا عبر الاعتراف بالوضع القائم، ومحاولة بناء الجسور مع الحكومة السورية الجديدة، وعرض إمكانية المساعدة بناءً على المصالح المشتركة، وهو ما قد يتوافق مع طريقة تعامل الحكومة الجديدة مع موسكو بالمقارنة مع طريقة تعاملها مع طهران والتي بدت أكثر حدّة وحزما لعدة أسباب.

ينظر السوريون بشكل سلبي كبير تجاه إيران ودورها في سوريا، سواء تعلق الأمر باتهامها بمساعدة النظام على البقاء، أو المشاركة في جرائم ضد الشعب السوري، أو في نقل الصراع الطائفي والأجندة الطائفية بشكل حاد إلى سوريا ذات الغالبية السنية، فضلا عن أن إيران هي من دعت موسكو إلى التدخل عسكريا في سوريا باعتراف المسؤولين الإيرانيين أنفسهم(35). ويبدو أيضا أن مكانة روسيا كقوة دولية ودولة عضو دائم في مجلس الأمن، مهمة لدى القيادة الجديدة في دمشق، أملا في أن تلعب موسكو دوراً موازناً في حال انقلاب المعسكر الغربي ضد الحكومة السورية أو حاولوا ابتزازها لاحقاً. وتأمل روسيا من خلال بناء علاقات مع الحكومة الجديدة؛ أن تحافظ على ما تبقى من نفوذها، بالإضافة إلى إمكانية بناء جسور أو تفاهمات مع الولايات المتّحدة حول سوريا الجديدة، وفي حال فشل هذا الخيار فبإمكان موسكو العودة دوماً إلى اتّباع سياسات أكثر انحيازا إلى المنظور الإيراني.

وبموازاة ذلك، فقد أدّى سقوط نظام الأسد إلى تعزيز التحالف القائم عملياً بين تركيا وقطر منذ العام 2014، والذي يعتبر حاليا من التحالفات الأكثر استقراراً ومتانة في الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين(36). فعدا عن التكامل في الأدوار الإقليمية، فإنّ عودة سوريا إلى العمق العربي ترفع من احتمال توسيع دائرة هذا التحالف تبعاً لتقاطع المصالح مع الدول الأخرى المعنيّة، لاسيما السعودية. فقد أدّى انهيار نظام الأسد إلى زيادة الشرخ الذي حصل بين التحالف الذي كان قائما بين السعودية والإمارات ومصر إبّان فترة الثورات العربية، والذي كان يُعرف باسم محور الثورات المضادة. تفكك هذا المحور إلى حدّ كبير بعيد المصالحة الخليجية عام 2021 التي تمّ تدشينها باتفاق سعودي-قطري أدى فيما بعد إلى اتجاه أعضاء هذا التحالف إلى تفضيل أولويات مختلفة على الصعيد الإقليمي، مع الإبقاء على موقفهم المشترك فيما يتعلق بالتطبيع مع نظام الأسد في سوريا. لكن مع الإطاحة بنظام الأسد، انتقلت السعودية بشكل سريع من التطبيع إلى الاعتراف بالنظام الجديد وتبنيه ودعمه، مما يجعل الرياض في هذا السياق أقرب إلى تركيا وقطر. في المقابل، تبنت الإمارات ومصر موقفاً حذراً من التغيير ومترقّباً، وهو يجعلها أقرب إلى المواقف الغربية في المرحلة الحالية.

هذا التشكّل في المواقف بين التحالفات الإقليمية القديمة والجديدة إزاء الوضع في سوريا وما يصاحبه من تحوّل في موازين القوى؛ يعني أنّ الكفّة بدأت تميل لصالح

الدول التي توصف بأنّها تمثّل الثقل الإسلامي- السنّي في المنطقة (هكذا يُنظر إليها غربياً وإن لم تصف نفسها بهذا الأمر). يفتح هذا التحوّل في التحالفات وموازين القوى الباب أمام إمكانية حصول تقاطع مصالح علني أو سرّي بين الدول التي تمثّل الاتجاهات الأقلّوية في المنطقة، سواء الطائفية أو الدينية أو العرقية، على مستوى الدول كإيران أو إسرائيل، أو على مستوى الجماعات. السوابق والشواهد التاريخية للتقاطع في المصالح بين إيران وإسرائيل سواء في حقبة الشاه أو في حقبة المرشد الأعلى والجمهورية الإسلامية الإيرانية، لاسيما إبّان الحرب ضد العراق، تعزّز من إمكانية حصول مثل هذا الأمر(37).

وفقاً لعدد من التصريحات الصادرة عن مسؤولين في كلا البلدين، بالإضافة إلى النقاشات الداخلية التي تجري، فإنّ إمكانية حصول مثل هذا التلاقي فيما يتعلق بالموقف من سوريا الجديدة عالٍ وإن لم يشر أي من الطرفين علناً إلى الطرف الآخر كحليف محتمل. الهدف من ذلك هو إعادة التوازن في موازين القوى الإقليمية، بالإضافة إلى خدمة مصالح وأولويات الطرفين، لا سيما فيما يتعلق بتقويض الصعود التركي أو الاستفادة التركية من الوضع السوري، وتقويض إمكانية صعود سوريا كدولة عربية موحّدة، قوية، قادرة، ومزدهرة، وأخيراً البحث عن منافذ أو فرص محتملة لاستعادة النفوذ وتعزيزه. وبهذا المعنى، فإنّ التلاقي بين الطرفين الإيراني والإسرائيلي قد يتم عبر السعي إلى تحقيق نفس الهدف، وهو تقويض الوضع القائم، أو من خلال دعم نفس المليشيات، أو من خلال تبني نفس السياسات.

على المستوى الدولي، هناك رغبة لدى الدول الغربية بشكل عام في ملء الفراغ الذي أحدثه سقوط الأسد، بالإضافة إلى الرغبة في إعادة تشكيل سوريا الجديدة بما يتماشى مع التوجهات الغربية، أو على الأقل بما لا يتناقض معها. تاريخياً، كانت علاقات سوريا بالمعسكر الشرقي قوية، لا سيما في عهد حزب البعث، وقد استمر الوضع على هذا الحاله بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث اهتم نظام الأسد بتمتين علاقاته مع روسيا والصين وكوريا الشمالية. وبعد اندلاع الثورة السورية عام 2011، أصبحت علاقات سوريا مع روسيا والصين وكوريا الشمالية أكثر أهمّية، خصوصا على المستوى السياسي والأمني.

ومع الإطاحة بنظام الأسد، سعت العديد من الدول التي تقف على طرفي نقيض مع كل من طهران وموسكو وبكين، وبيونغ يانغ، إلى إيجاد موطئ قدم لها في سوريا

الجديدة من خلال نسج علاقات دبلوماسية مع الحكومة الجديدة، أو إنشاء علاقات جديدة. ومن أبرز هذه الدول: أذربيجان، وأوكرانيا، واليابان، وكوريا الجنوبية.

خامسا: سيناريوهات مستقبلية

(أ) سوريا مستقرة نسبيًّا

في سيناريو سوريا مستقرة نسبيًّا وتتقدّم على المسار الصحيح، فإنّ معظم التحوّلات التي تمّت مناقشتها في النص سابقا ستتعزّز. يفترض هذا السيناريو أنّه سيتم تجاوز معظم التحدّيات الرئيسية التي تواجه البلاد والحكومة الجديدة بنجاح، وهذا يعني أنّه سيتم التصدّي للوضع الاقتصادي الملحّ للحكومة والشعب السوري من خلال المساعدات التي ستتلقّاها سوريا من الدول الحليفة والصديقة بالدرجة الأولى، ومن خلال إطلاق عملية إعادة الإعمار وبناء مؤسسات الدولة، وأخيراً من خلال تحرير موارد البلاد الاقتصادية والاستفادة منها في إعادة بناء الاقتصاد.

على المستوى السياسي، يفترض السيناريو أنّ المرحلة الانتقالية ستسير في الاتجاه الصحيح بشكل يساهم في إعادة بناء مؤسسات الدولة، مع الحرص على تفادي الصراع مع الأقليات أو المكوّنات المختلفة في إطار سياسة احتواء، تمهيداً لإعادة إشراك المكونات السورية بشكل فعّال في الشأن العام السوري.

أمّا على المستوى الأمني، فيفترض السيناريو أنّ تحسّن الوضع الاقتصادي والتقدّم على المستوى السياسي سيساعدان في تحقيق استقرار أمني وضبط السلاح المنفلت إلى حد كبير، خاصة مع تعزيز الاتفاقات التي تمّت بخصوص حل فصائل المعارضة المسلّحة وجمع السلاح وبناء جيش وطني محترف وحل التنظيمات الأخرى المسلّحة بناءً على الاتفاقات التي تمّت معها، ومن بينها الاتفاق مع "قوات سوريا الديمقراطية" التي يشكّل تنظيم "واي بي جي" -الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني- عمودها الفقري.

انعكاسات هذا السيناريو على وضع سوريا الداخلي والإقليمي، وعلى موازين القوى، والتحالفات الإقليمية والدولية، سيكون بمثابة استكمال للخط الحالي. إعادة بناء سوريا ومؤسساتها تفتح الباب واسعاً أمام عودة سوريا إلى العمق العربي. تاريخياً، فإنّ سوريا قوّية تعزّز من العمق الجيوسياسي والاقتصادي لكل من مصر والأردن، وكلتاهما تعزّز من عمق الخليج الجغرافي والأمني والدفاعي.

وبالنظر إلى خصوصية تركيا في الوضع السوري، فإنّ سوريا مستقرّة نسبيًّا تخدم مصالح أنقرة بشكل مثالي من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنيّة، كما تشكّل الجسر البرّي الذي يصل تركيا بالأردن ومنه إلى السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، وهو -ممر بخلاف الممر العراقي- صار خاليا تماما من أي نفوذ إيراني.

تعظّم هذه المعطيات من قدرات تركيا كقوّة إقليمية في الشرق الأوسط، كما تعزز من موقع ودور دول مجلس التعاون الخليجي، وتقوّض في نفس الوقت من نفوذ إيران وإسرائيل، ولذلك فإنّ احتمال نشوء تقاطع مصالح بين الطرفين سواء لمنع صعود سوريا أو لتقويض موقع ودور تركيا أو للحد من التفاعل الخليجي مع دمشق؛ سيكون عالياً، كما هو عليه الحال الآن(38). آليات إيران وإسرائيل في تحقيق هذه الأهداف قد تكون مشابهة إلى حد بعيد، وهي تعتمد بشكل أساسي على التخريب(39)، لا سيما فيما يتعلق بتبني ودعم أقليات طائفية (علوية، درزية)، أو عرقية (كردية)، مع أفضلية لصالح الجانب الإسرائيلي في هذا السيناريو نظراً للعامل الجغرافي من جهة، والقدرات العسكرية من جهة أخرى.

لكن مع تعزيز المصالحات الداخلية في سوريا والتوافق مع الأقليات سيصبح من الأصعب على إيران وإسرائيل استغلال الأقليات وتوظيفها، وإن لم يكن ذلك مستحيلاً. لكن هذا المُعطى يطرح تساؤلاً حول الكيفية التي سيتم بها تقويض الوضع، وقد يتضمن ذلك حالات اغتيال، بما فيها اغتيال رئيس الجمهورية أحمد الشرع، أو تشجيع انقلاب داخلي، أو تكثيف عمليات التحريض على الفتنة والاقتتال الداخلي، أو استكمال لعمليات الضم والقضم والاحتلال في الحالة الإسرائيلية، على أمل أن يؤدي ذلك إلى ولادة شرخ داخلي بين من يريدون التركيز على بناء الدولة السورية ومؤسساتها واقتصادها، وعلى من يريدون إعطاء الأولوية لتحرير الأرض السورية المحتلة أو مقاومة إسرائيل. والمفارقة أنّه إذا ما قامت إسرائيل بالمبالغة في استخدام الخيار الثاني، فهذا الأمر قد يفتح نافذة لإيران مستقبلا للنفاذ منها إلى الداخل السوري وإنشاء أو دعم جماعات مسلّحة بحجّة مقاومة إسرائيل، لتحوّل سوريا مع الوقت إلى ما كان عليه حال لبنان تحت سيطرة حزب الله حتى نهاية العام 2024.

على المستوى الدولي، يفترض هذا السيناريو أنّ الدول الغربية توصّلت إلى حد أدنى من التفاهم مع القيادة الجديدة، مما سمح برفع العقوبات وإطلاق عملية إعادة

بناء المؤسسات السورية وإعادة إعمار البلاد، مقابل تعزيز مصالحها وتوجهاتها، لا سيما من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنيّة. وهذا يعني أنّ المصالح الغربية ستطغى على مصالح روسيا والصين في سوريا المستقرة، لكن محاولة عزل الدولتين الكبريين، خاصة روسيا، قد تدفعها إلى معسكر تقاطع المصالح مع إيران وإسرائيل على المستوى الإقليمي. ولذلك، فإن دواعي الاستقرار ستتطلب نوعا من التوازن في العلاقات بين روسيا والصين وبين الغرب، أو على الأقل إبقاء العلاقة قائمة مع الدولتين بمستوى جيد لاستغلالها لاحقا في إحداث توازن مع المعسكر الغربي.

(ب) سوريا دولة فاشلة

في سيناريو آخر، تفشل الحكومة السورية الجديدة في الانتقال بشكل صحيح بالبلاد إلى مستوى يؤمّن الاستقرار النسبي، وذلك لعوامل داخلية و/أو خارجية. من أبرز هذه العوامل في هذا السيناريو عدم القدرة على تأمين الوضع الاقتصادي المُلح، وعدم توافر الموارد اللازمة لصرف رواتب موظفي الدولة، وارتفاع التضخم، وعدم قدرة الدول الحليفة والصديقة على تحويل وعودها إلى واقع، وبقاء العقوبات إلى حد كبير واستخدامها كأداة ابتزاز لإعادة تشكيل الوضع السوري غربياً، بالإضافة إلى استمرار التحريض الطائفي والعرقي من قبل إيران وإسرائيل والولايات المتحدة وروسيا ودعوة الأقليات في الشمال والجنوب (العلوية والكردية والدرزية) إلى الاستقلال عن السلطة المركزية، وعدم قدرة الأخيرة على بسط سلطتها على كامل الأراضي السورية نظراً لهذه العوامل، بالإضافة إلى استمرار إسرائيل في قصف القدرات العسكرية السورية للتأكد من عدم قدرة الحكومة على السيطرة على كامل الأراضي السورية.

وينعكس الوضع الاقتصادي المتردّي وعدمُ قدرة الحكومة على بسط سيطرتها ومقاومة التدخلات الخارجية؛ على الوضع السياسي، وتاليا على الوضع الأمني في البلاد، بحيث يصبح من الصعب السيطرة على الأوضاع الأمنيّة، لا سيما في مناطق الأطراف، مع تزايد المطالب المتعلقة باقتطاع ثروات من موارد البلاد للأقليات الطائفية والإثنية، فيؤدي استفزاز الأقلّية المدعومة من الخارج إلى استنفار الأغلبية، مما يُطلق موجات من العنف والتطرف.

يؤدي هذا السيناريو إلى تحوّل في موازين القوى الإقليمية في الاتجاه المعاكس لما هو حاصل حالياً، إذ يعزز الانقسامَ الداخلي والمحاصصة السياسية ويفتت البلاد إلى كانتونات طائفية أو عرقية بدعم خارجي إقليمي ودولي. ويفتح هذا الوضع الباب واسعاً أمام التدخلات الخارجية وإمكانية عودة النفوذ الإيراني وزيادة النفوذ الإسرائيلي في البلاد، كما يفتح الباب على الصراع بين القوى الإقليمية والدولية لتحديد مناطق نفوذها ونطاق مصالحها. تتدخّل القوى الكبرى لضمان موطئ قدم لها في سوريا بدعوى حماية الأقليات ومحاربة الإرهاب والتطرف وملء الفراغ، فالولايات المتّحدة ستتدخل لحماية حزب العمّال الكردستاني الذي سيعيد تنظيم صفوفه في سوريا لاقتطاع الشمال الشرقي ككيان أمر واقع، وإسرائيل ستتدخل بدعوى حماية الدروز على الحدود من فلسطين المحتلّة، وقد تقضم المزيد من الأراضي أو تعطي الجنسية الإسرائيلية لعدد من الدروز مقابل امتيازات يتم منحها لهم، وإيران ستتدخل بدعوى حماية الشيعة والعلويين، وبما أنّهم لن يكونوا قادرين على السيطرة على كامل سوريا فسيطالبون بانفصال أو إدارة مستقلة وفيدرالية في أحسن الأحوال، وفرنسا والاتحاد الأوروبي سيتدخلان لحماية المسيحيّين.

في هذا السيناريو يبني الجانب الإيراني شرعية تدخّله على سردية حماية الأقلية الشيعية والعلوية، ويحاول أن يجعل أجندته منسجمة مع الاتجاه الغربي والدولي في محاربة الإرهاب والتطرف ليحصل على شرعية للتدخل، وسيتجاهل إسرائيلَ تماماً كي لا يستعجل مواجهة مبكّرة أو فيتو على نشاطاته في سوريا. وبموازاة العمل على تنظيم ودعم الطائفة الشيعية والعلوية، يبدي الجانب الإيراني انفتاحه على مفاوضات حول برنامجه النووي و/ أو قضايا أخرى تتعلق بترسانة صواريخه وسياساته الخارجية لكسب الوقت وإعادة وصل ما انقطع في الساحة اللبنانية، من خلال إعادة بناء قدرات حزب الله وتالياً باقي المليشيات الشيعية في سوريا والعراق واليمن.

وتتحول سوريا في هذا السيناريو من فرصة ومصلحة تركيّة إلى أعظم تحدٍّ لأنقرة من الناحية الأمنيّة والاقتصادية. ويترك مثل هذا السيناريو تداعياته على الوضع السياسي التركي الداخلي وعلى مستقبل تركيا، ويجبر أنقرة على التدخل عسكرياً خوفاً من استغلال الوضع القائم لإنشاء دويلات على حدودها الجنوبية، أو تعزيز تمركزها العسكري الموجود في البلاد، مما يفتح المجال أمام إمكانية حصول صدام مع المليشيات المدعومة من الخارج أو مع الدول الراعية لها داخل سوريا.

من الناحية الاقتصادية، يقطع هذا السيناريو صلة الوصل الجغرافية البريّة بين تركيا وبلاد الشام ودول الخليج، وهو ما يعني أنّ المشاريع الاقتصادية الكبرى والممرات التجارية ومشاريع البنى التحتيّة ستصبح في مهبّ الريح، كما أنّ الوضع الأمني في سوريا، لا سيما لناحية عدم الاستقرار وعودة النفوذ الإيراني وصعود الأقليّات والتطرّف، سيقوّض وضع العراق ودور ونفوذ أنقرة فيه، وهذا الأمر سيهدد بدوره العلاقات التركية-العراقية ومشروع طريق التنمية الذي يضمّ تركيا والعراق وقطر والإمارات ويهدف إلى وصل الخليج العربي بأوروبا عبر العراق وتركيا، وتمّ المضي فيه قدما في العام 2024.

وفي مثل هذا السيناريو حيث تسود سوريا كدولة فاشلة، ويتم تقويض موقع ودور ومصالح تركيا، كما يجري تمهيد الطريق لعودة التدخل الأميركي والروسي، ويتم دعم أجندة الأقليات، فإنّ اليد العليا على المستوى الإقليمي ستعود لإسرائيل، شريطة أن تكون حالة الفوضى مُقيّدة وليست منفلتة كي لا تتعرّض إسرائيل لأي مخاطر من تنظيمات تصنّفها على أنها تنظيمات راديكالية أو إرهابيّة. كما أنّ توازن القوى الإقليمي سينتقل من الدول ذات الأغلبية السنيّة في المنطقة إلى الدول التي تمثّل الأقليات الدينية أو الطائفية أو العرقية في المنطقة. وستحاول إسرائيل الحفاظ على الوضع القائم حينها، مع استغلال الأوضاع للدفع باتجاه المزيد من التطبيع مع الدول العربية من موقع القوّة. فدول الخليج العربي ستكون منقسمة في هذا السيناريو إلى دول تريد أن تتحضّر لصعود إيران مجدداً بتقارب أكبر مع إسرائيل، ودول تريد تفادي سيناريو أن تكون عالقة بين خياري إيران وإسرائيل فتتّجه إلى تمتين علاقاتها مع تركيا أو أميركا أو ربما باتجاه تنويع التحالفات مع علاقات أقوى مع دول أوروبية أو الصين.

(ج) سوريا دولة دكتاتورية

يأتي هذا السيناريو وسطًا بين السيناريو الأول والثاني، ويقوم على فكرة أنّه مع الفشل في تحقيق السناريو الأوّل لأسباب عديدة داخلية وخارجية، فإنّ الخوف من الاتجاه إلى السيناريو الثاني يفرض أن يتم حكم البلاد بقبضة حديديّة. تفسير هذا الاتجاه يعني أنّ شرعيّة الحكم ستأتي من خلال القوّة القاهرة، لا من خلال مصادر أخرى.

في غالب الحالات التي شهدت خبرة مماثلة، عادة ما يتم ذلك عبر انقلاب عسكري للسيطرة على مفاتيح البلاد. وتاريخياً، تعتبر سوريا في طليعة الدول العربية التي شهدت أكبر عدد من الانقلابات العسكرية، ويصنّفها البعض في المرتبة الثانية بعد السودان(40). الانقلابات العسكرية بدأت في سوريا عام 1949، واستمرت حتى العام 1970، وذلك بواقع 9 انقلابات عسكرية. انقلاب عام 1970 مهّد الطريق لعائلة الأسد لحكم سوريا ما يزيد عن نصف قرن.

اللافت للنظر في هذه الانقلابات أنّها حصلت نتيجة تقاطع معطيات داخلية وأخرى خارجية يتقاطع بعضها مع الوضع الحالي لسوريا. آنذاك أيضاً، كان للخارج تأثير مباشر سواءً من خلال التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إبّان الحرب البادرة، أو التنافس بين الملكيات والجمهوريات العربية، أو الصراع بين الدول العربية وإسرائيل. بعض الزعماء السوريين دفع باتجاه الوحدة مع مصر، وآخرون كانوا يدفعون باتجاه تفاهم مع إسرائيل، بينما اتجه البعض لاحقاً إلى التحالف مع إيران. بعضهم استغل منصبه لتعزيز دور وموقع الأقلّيات في الشأن السياسي، وآخرون فعلوا الأمر نفسه في الشأن العسكري(41) أو في الاثنين معاً كنظام الأسد الأب والابن.

ويرى سيد عبد العال، في كتابه "الانقلابات العسكرية في سوريا 1949–1954"، أن النظام الحاكم بقيادة الرئيس شكري القوتلي فشل في حكم المجتمع السوري بسبب كثرة اختلافاته البينية، وسعي كل طائفة أو أقلية للبحث عن مصالحها وزيادة نفوذها. استقطاب آخر شهدته البلاد منذ حقبة الاحتلال الفرنسي، وهو استقطاب أيديولوجي بين الاشتراكيين الذين أسسوا فيما بعد لانقلابات البعث المتتالية في ستينيات القرن الماضي، وبين التيارات الديمقراطية والإسلامية التي كانوا يصفونها بالقوى الموالية للرأسمالية العالمية أو قوى الرجعية والتخلف"(42).

لا تزال هذه المعطيات موجودة بشكل أو بآخر في سوريا التي خلّفها النظام البعثي، وهو ما يعني أنّ مهمة الإدارة الجديدة للبلاد والرئيس أحمد الشرع لن تكون سهلة على الإطلاق. لكن الفارق بين الحقبة الماضية والحقبة الحالية فيما يتعلق بإمكانية القيام بانقلاب عسكري، هو عدم وجود جيش حقيقي بعد الإطاحة بنظام بشّار الأسد، وعدم وجود مؤسسات في البلاد. ولهذا السبب بالتحديد، فإن قدرة النظام البائد على القيام بانقلاب عسكري في الوقت الحالي أو على المدى القريب؛ تعتبر ضئيلة للغاية

أو شبه معدومة. لكن محاولات أنصار النظام السابق وفلوله من القوات العسكرية أو المليشيات الطائفية للتكتّل والانفصال أو التخريب أو الانقلاب تبقى قائمة بالفعل.

ولعلّ الأحداث التي افتعلتها مجموعة "درع الساحل" العلوية المشكّلة من فلول النظام من العلويين الموالين للأسد في مارس/آذار 2025 وما تبعها من ردود أفعال محليّة ومواقف دولية داعمة للأقليات، تعدّ مؤشّراً على مثل هذا الأمر. وعليه، فإن انزلاق البلاد تجاه المركزية والدكتاتورية يُعتبر أمرا ممكنا.

لكن الأنظمة من هذا النوع عادة ما تحظى بالشرعية من الخارج، مع وجود دعم من القوى الكبرى. وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى تيّارين رئيسيين: أميركا والغرب، وروسيا. كما أنّ التفاهم مع إسرائيل يعدّ في صلب سيناريو نشوء نظام دكتاتوري غير شعبي لا يمثّل الأغلبية و/أو لا يحظى بدعمها.

في هذا السيناريو، يتم فرض الوضع الأمني للبلاد بالقوّة، ويتحقق الاستقرار الزائف الذي عادة ما يؤدي على المدى الطويل إلى الانفجار. وتوجهات النظام الإستراتيجية سترتبط في الغالب بتوجهات القوى الخارجية التي تؤمّن الشرعية للنظام، فإما باتجاه أميركا وإمّا باتجاه روسيا. وفي كلتا الحالتين، ستكون هناك تداعيات على مستوى توزان القوى الإقليمي والعلاقة مع الفاعلين الإقليميين، كما ستكون هناك مشاكل سياسية واقتصادية كبيرة، وهو ما سيدفع سوريا للاتجاه نحو أحد المسارين بقوّة. قد يرضي هذا الوضع الأنظمة غير الديمقراطية في المنطقة، لكنّه سيخلق حالة كبيرة من عدم الاستقرار. والدكتاتورية التي تكتسب شرعيتها من غطاء روسي يعني أنّ سوريا ستكون غالبا في محور يضم إيران وأذرعها، مع ما يتركه ذلك من تأثير على موازين القوى والتحالفات في المنطقة، كما أنّ دكتاتورية تكتسب شرعيتها من غطاء أميركي تعني أنّ سوريا ستكون غالباً قريبة من محور تتزعّمه إسرائيل، مع ما يتركه مثل هذا المسار أيضا على موازين القوى والتحالفات. في كلتا الحالتين سيتعارض ذلك على الأرجح مع ما تفضّله تركيا لسوريا داخليا أو خارجيا.

خاتمة

تؤكد السيناريوهات التي تم تحليلها أنّ التحوّل الذي تشهده سوريا في مرحلة ما بعد نظام الأسد، يمثل لحظة مفصليّة تعيد تشكيل الجغرافيا السياسية الإقليمية وموازين القوى وترتيب التحالفات الإستراتيجية في الشرق الأوسط. وبدلاً من التنبؤ بنتائج محددة في هذا الإطار، ناقشت الورقة الطبيعة المحتملة للمسار السياسي السوري، والتداعيات الإستراتيجية التي ستنجم عنه، بالإضافة إلى الانعكاسات الإقليمية المرتبطة به بعمق، لا سيما فيما يتعلق بالديناميكيات الإقليمية الأوسع، وأجندات القوى الإقليمية والدولية.

ولذلك، فإن إعادة بناء البنية السياسية والاقتصادية والأمنيّة والاجتماعية لسوريا لن تؤثر فقط على استقرارها الداخلي، بل ستؤثر بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وتعيد تشكيل موازين القوى، وربما تعيد تعريف محاور التحالفات، وتؤثر على الحسابات الإستراتيجية للأطراف الخارجية.

من الناحية الإستراتيجية، قد تؤدي النتائج في سوريا إلى تحولات جوهرية في التوازنات الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بتصاعد نفوذ تركيا الإقليمي، وتحديد نفوذ إيران الإقليمي، وإعادة رسم أدوار دول الخليج، وبالأخص السعودية وقطر، بالإضافة طبعاً إلى إعادة تعريف التأثير الغربي والنفوذ الروسي في ظل اقتناص إسرائيل للفرص ومحاولات التأثير على جهود إعادة تشكيل سوريا المستقبل، وما يرتبط بها من تحوّلات إقليمية.

ظهور سوريا مستقرة يمكن أن يعزز محورا يمتد من تركيا إلى الخليج مرورا بالأردن وسوريا، ويقوي التماسك العربي، بينما قد يؤدي فشل الدولة إلى إعادة إشعال طموحات إيران وتعزيز نفوذ إسرائيل. إضافة إلى ذلك، قد تؤدي التحولات في التحالفات إلى ظهور اصطفافات غير تقليدية، حيث تحاول الدول التكيّف مع حالة عدم اليقين، مما يؤدي ربما إلى تقاطع مصالح بين أطراف كانت تاريخياً متعارضة. وبالتالي، فإن استقرار المنطقة يعتمد على التفاعل بين هذه الاصطفافات الإستراتيجية واستعداد الفاعلين الدوليين إما لتعزيز أطر التعاون أو استغلال الانقسامات.

كذلك، يوضح نموذج تحليل السيناريوهات الذي تمّ اعتماده من الاستقرار إلى فشل الدولة أو عودة الاستبداد؛ التعقيد الذي يواجه أصحابَ القرار المحليين والإقليميين والدوليين. كما يؤكد على الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه الحكم الشامل، والانتعاش الاقتصادي، والانخراط الدولي المتوازن في توجيه سوريا نحو تعافٍ مستدام، أو ما يمكن أن يؤدي إليه بقاءُ العقوبات وعدمُ الانخراط واستمرار التحريض الخارجي الطائفي والعرقي من تداعيات مدمّرة على الدولة والإقليم.

المراجع

(1) Suleiman Al-Khalidi, "Syrian Rebels Launch Attack against Army in Aleppo Province,Reuters, 28 Nov. 2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/syrian-rebels-launch-attack-against-army-aleppo-province-2024-11-27/ (accessed Feb. 1, 2025).

(2) Oxford English Dictionary, "Scenario verb," Fact Sheet, https://www.oed.com/dictionary/scenario_v?tl=true&tab=factsheet (accessed Feb. 1, 2025).

(3) Online Etymology Dictionary, "Scenario," https://www.etymonline.com/word/scenario#:~:text=scenario %20(n.),reference %20to %20hypothetical %20nuclear %20wars (accessed Feb. 1, 2025).

(4) Ibid.

(5) William R. Huss, "A Move Toward Scenario Analysis,"International Journal of Forecasting" 4 (1988): 377–388.

(6) Harvey A. DeWeerd, olitical-Military Scenarios (Santa Monica: RAND Corporation, February 1967), https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/papers/2009/P3535.pdf (accessed Feb. 10, 2025).

(7) Ibid., 2–3.

(8) Ibid., 1–2.

(9) Huss, "A Move Toward Scenario Analysis," 377.

(10) John C. Chambers, Satinder K. Mullick, and Donald D. Smith, "How to Choose the Right Forecasting Technique,"Harvard Business Review", July 1971, https://hbr.org/1971/07/how-to-choose-the-right-forecasting-technique (accessed Feb. 13, 2025).

(11) Environmental Task Force of the Corporate Executive Staff, General Electric, "Four Alternative World/U.S. Scenarios 1971–1980," January 21, 1971; in Huss, "A Move Toward Scenario Analysis," 380.

(12) Pierre Wack, "Scenarios: Uncharted Waters Ahead,"Harvard Business Review", September 1985, https://hbr.org/1985/09/scenarios-uncharted-waters-ahead (accessed Feb. 15, 2025); and idem, "Scenarios: Shooting the Rapids,"Harvard Business Review, November 1985, https://hbr.org/1985/11/scenarios-shooting-the-rapids (accessed Feb. 15, 2025).

(13) David M. Georgoff and Robert G. Murdick, "Manager's Guide to Forecasting,"Harvard Business Review, January 1986, https://hbr.org/1986/01/managers-guide-to-forecasting (accessed Feb. 23, 2025).

(14) Huss, "A Move Toward Scenario Analysis", 380.

(15) Johanna Moore,Understanding Israel's Campaign to Defeat Hezbollah in Lebanon, Institute for the Study of War, Nov. 21, 2024, https://www.understandingwar.org/backgrounder/understanding-israel %E2 %80 %99s-campaign-defeat-hezbollah-lebanon (accessed Feb. 25, 2025).

(16) Sophie Tanno, "Israel Strikes Yemen for the First Time Following Deadly Houthi Drone Attack. Here's What We Know,"CNN", July 22, 2024, https://edition.cnn.com/2024/07/21/middleeast/israel-strikes-houthi-rebels-explainer-intl/index.html (accessed Mar. 1, 2025).

(17) Dilshad Anwar, "Pro-Iran Militia in Iraq Halts Attacks on Israel to Avoid Retaliation,"Voice of America", Dec. 24, 2024, https://www.voanews.com/a/voa-kurdish-pro-iran-militia-in-iraq-halts-attacks-on-israel-to-avoid-retaliation/7912086.html (accessed Mar. 10, 2025).

(18) "Iran 'Essentially Naked' after Israel Destroys Russia-Provided Air Defence Systems, Say Officials,"First Post", Oct. 31, 2024, https://www.firstpost.com/world/iran-essentially-naked-after-israel-destroys-russia-provided-air-defence-systems-say-officials-13830851.html (accessed Mar. 15, 2025).

(19) Andrew Thomas, "Israel-Iran in Dangerous Game of Face-Saving Missile Strikes,"Asia Times", Oct. 28, 2024, https://asiatimes.com/2024/10/israel-iran-in-dangerous-game-of-face-saving-missile-strikes/# (accessed Mar. 16, 2025).

(20) Sirwan Kajjo, "Why Has Syria Stayed Out of the Israel-Hezbollah Conflict?" "Voice of America", Oct. 4, 2024, https://www.voanews.com/a/why-has-syria-stayed-out-of-the-israel-hezbollah-conflict-/7810883.html (accessed Mar. 17, 2025).

(21) Massive Displacement in Syria's Idlib amid Assad Regime Attacks," "The New Arab", Oct. 31, 2024, https://www.newarab.com/news/massive-displacement-syrias-idlib-amid-assad-regime-attacks (accessed Mar. 17, 2025).

" (22) Syrian Opposition Says Advance Aims to Protect Civilians from Assad Regime," "Daily Sabah", Dec. 3, 2024, https://www.dailysabah.com/politics/syrian-opposition-says-advance-aims-to-protect-civilians-from-assad-regime/news (accessed Mar. 17, 2025).

(23) Nicole Grajewski, "Why Did Iran Allow Bashar al-Assad's Downfall?" "Diwan – Carnegie", Dec. 9, 2024, https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2024/12/why-did-iran-allow-assads-downfall?lang=en (accessed Mar. 17, 2025).

(24) "خامنئي: الإطاحة بالأسد جاءت نتيجة لخطة أعدتها أميركا وإسرائيل وإحدى الدول المجاورة لسوريا"، "القدس العربي"، 11 ديسمبر 2024، https://shorturl.at/pbAzj (تم الدخول: 18 مارس/آذار 2025).

(25) "الرئيس السوري يبحث خلال اتصال هاتفي مع الرئيس الإماراتي ورئيس الوزراء العراقي..."، "الوكالة الوطنية للإعلام"، 30 نوفمبر 2024، https://shorturl.at/z7Ota (تم الدخول: 19 مارس/آذار 2025).

(26) "إيران توفد عراقجي لدمشق وتتعهد بدعم الجيش السوري"، "الجزيرة.نت"، 1 ديسمبر/كانون الأول 2024، https://shorturl.at/6b73u (تم الدخول: 20 مارس/آذار 2025).

(27) Maya Gebeily, Parisa Hafezi, and Alexander Cornwell, "Exclusive: US, UAE Discussed Lifting Assad Sanctions in Exchange for Break with Iran," "Reuters", Dec. 2, 2024, https://www.reuters.com/world/us-uae-discussed-lifting-assad-sanctions-exchange-break-with-iran-sources-say-2024-12-02/ (accessed Mar. 20, 2025).

(28) "نعيم قاسم: حزب الله سيكون إلى جانب سوريا لإحباط عدوان تقوده أميركا وإسرائيل"، "العربي الجديد"، 5 ديسمبر/ كانون الأول 2024، https: / /shorturl.at /gkFof (تم الدخول: 21 مارس/ آذار 2025).

(29) Russian Ministry of Foreign Affairs, "Foreign Minister Sergey Lavrov's Answers to Questions at the 22th Doha Forum," Dec. 7, 2024, https://mid.ru/en/foreign_policy/news/1986144/ (accessed Mar. 22, 2025).

(30) "وسائل إعلام: غارات روسية تدمر جسر الرستن بين حماة وحمص"، "الشرق"، 6 ديسمبر 2024، https: / /shorturl.at /16LA7 (تم الدخول: 22 مارس/ آذار 2025).

(31) "الصدر يدعو لعدم التدخل في الشأن السوري واجتماع عراقي سوري إيراني ببغداد"، "الجزيرة.نت"، 6 ديسمبر/ كانون الأول 2024، https: / /shorturl.at /NwnXJ (تم الدخول: 22 مارس/ آذار 2025).

(32) Efraim Halevy, "Israel's Man in Damascus: Why Jerusalem Doesn't Want the Assad Regime to Fall," "Foreign Affairs", May 10, 2013, https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2013-05-10/israels-man-damascus (accessed Mar. 22, 2025).

(33) فراس فحّام، "هل تنجح مساعي تركيا لتشكيل تحالف رباعي إقليمي يشمل سوريا؟"، "الجزيرة.نت"، 24 فبراير/ شباط 2025، https: / /rb.gy /4zgti7 (تم الدخول: 22 مارس/ آذار 2025).

(34) Edward Wastnidge, "Iran and Syria: An Enduring Axis," "Middle East Policy" 24, no. 2 (2017): 148–159.

(35) "Iran Lobbied for Russian Campaign in Syria, Officials Say," "CBS News", Oct. 7, 2015, https://www.cbsnews.com/news/iran-lobbied-for-russian-campaign-in-syria-officials-say/ (accessed Mar. 22, 2025).

(36) Ali Bakir, "The Evolution of Turkey—Qatar Relations Amid a Growing Gulf Divide: The Anatomy of a Crisis," in "Divided Gulf", ed. Andreas Krieg (Singapore: Palgrave Macmillan, 2019), https://doi.org/10.1007/978-981-13-6314-6_12.

(37) Trita Parsi, "Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran and the United States" (New Haven, CT: Yale University Press, 1997).

(38) "مقابلة مع وزير الخارجية البريطاني الأسبق جاك سترو"، برنامج "وفي رواية أخرى"، "التلفزيون العربي"، 15 فبراير/ شباط 2020، https://www.youtube.com/watch?v=QuE1hDe7OPI (تم الدخول: 22 مارس/ آذار 2025).

(39) Ali Bakir, "Deep Dive: How Qatar and Turkey Will Shape Post-Assad Syria," "Amwaj Media", Jan. 10, 2025, https://amwaj.media/en/article/deep-dive-how-qatar-and-turkey-will-shape-post-assad-syria (accessed Mar. 22, 2025).

(40) Ali Bakir, "Why Israel Wants Syria to Become a Failed State," "Middle East Eye", Mar. 3, 2025, https://www.middleeasteye.net/opinion/why-israel-wants-syria-become-failed-state (accessed Mar. 23, 2025).

(41) علي باكير، "إيران.. التحريض على مواصلة التخريب في سوريا"، "عربي 21"، 28 ديسمبر/ كانون الثاني 2024، https://rb.gy/8ror7i (تم الدخول: 22 مارس/ آذار 2025).

(42) "هل يمكن أن تلتقي إيران مع إسرائيل ضد تركيا في سوريا؟"، "عربي 21"، 11 يناير/ كانون الثاني 2025، https://rb.gy/9xgzi4 (تم الدخول: 22 مارس/ آذار 2025).

(43) محمد شعبان أيوب، "سوريا من أكثر البلدان قابلية للانقلابات العسكرية فلماذا؟"، "الجزيرة. نت"، 5 يناير/ كانون الثاني 2025، https://rb.gy/4uuvmv (تم الدخول: 23 مارس/ آذار 2025).

(44) نفس المرجع السابق.

(45) نفس المرجع السابق.

التحديات الاقتصادية والتنموية في سوريا بعد انهيار حكم بشار الأسد

Economic and Development Challenges in Syria After the Fall of Bashar al-Assad's Regime

* Khalid Alterkawi – خالد التركاوي

ملخص

يستعرض هذا البحث التحديات الاقتصادية التي تواجه سوريا بعد انهيار نظام الأسد، مع التركيز على فرص إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. يناقش البحث الوضع الاقتصادي السوري بعد 2011؛ حيث أدت الحرب إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وإغلاق العديد من المؤسسات الإنتاجية. كما يستعرض الإصلاحات المطلوبة لإنعاش الاقتصاد، ويحدد القطاعات ذات الأولوية في مرحلة إعادة الإعمار، مع التركيز على التخطيط الإقليمي والعمراني كأدوات رئيسية للتنمية المستدامة.

وترجع أهمية هذا البحث إلى كونه يعالج إحدى أكثر القضايا إلحاحًا في الشأن السوري؛ حيث إن التعافي الاقتصادي يشكِّل حجر الأساس لمرحلة ما بعد الحرب. كما يسهم البحث في سد الفجوة المعرفية حول إستراتيجيات التنمية في بيئة ما بعد الصراع، عبر تقديم رؤية تحليلية قائمة على بيانات اقتصادية ومقاربات تنموية مجربة في دول أخرى.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تجاوز التحديات الاقتصادية بعد انهيار نظام الأسد يتطلب إصلاحات مؤسسية عميقة، وخططًا اقتصادية متكاملة، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية، وتفعيل دور القطاع الخاص، والاستفادة من رأس المال البشري داخل سوريا وخارجها. ويسعى البحث إلى معرفة أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه سوريا في مرحلة ما بعد سقوط النظام، وتحديد القطاعات الأكثر أهمية لإعادة الإعمار والتنمية، والوقوف على الإصلاحات المطلوبة لإنعاش الاقتصاد السوري وتحريره من العقبات الهيكلية، بالإضافة إلى دراسة كيفية توظيف التخطيط الإقليمي والعمراني في تحفيز التنمية الاقتصادية.

---

* د. خالد التركاوي، خبير اقتصادي، حاصل على درجة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية من جامعة سيلينوس في إيطاليا.

Dr. Khalid Alterkawi, economic expert, holds a PhD in Economic Development from Selinus University in Italy.

الكلمـات المفتاحيـة: الاقتصـاد السـوري، إعـادة الإعمـار، التنميـة الاقتصاديـة، التخطيـط الإقليمـي، التخطيـط العمرانـي، الإصلاحـات الاقتصاديـة، القطـاع الخـاص، مـا بعـد الصـراع.

Abstract

This study examines the economic challenges facing Syria after the collapse of the Assad regime, focusing on opportunities for reconstruction and economic development. It analyses the Syrian economy post-2011, where war led to a sharp decline in GDP, rising poverty and unemployment rates, and the closure of many production facilities. The study also explores the necessary reforms for economic recovery, identifies priority sectors for reconstruction, and highlights regional and urban planning as key tools for sustainable development.

The significance of this research lies in its examination of one of the most pressing issues in the Syrian context, as rebuilding the Syrian economy is fundamental to the post-war phase. Additionally, the study contributes to filling the knowledge gap regarding development strategies in post-conflict environments by providing an analytical perspective based on economic data and proven development approaches in other countries.

The study is based on the hypothesis that overcoming economic challenges following the collapse of the Assad regime requires deep institutional reforms and comprehensive economic plans, with a focus on productive sectors, the activation of the private sector, and the utilisation of human capital both within Syria and abroad. The study aims to identify the key economic challenges facing Syria in the post-collapse phase, determine the most critical sectors for reconstruction and development, assess the necessary reforms for economic recovery and structural transformation, and examine how regional and urban planning can be leveraged to stimulate economic growth.

Keywords: Syrian economy, reconstruction, economic development, regional planning, urban planning, economic reforms, private sector, post-conflict.

مقدمة

يعد الاقتصاد السوري أحد الاقتصادات النامية التي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيًّا خلال الستينات، واستمر في تحقيق تقدم تدريجي حتى بلغ حجمه نحو 68 مليار دولار عام 2011. ومع ذلك، ظل هذا الرقم متواضعًا مقارنةً بالإمكانات الاقتصادية التي تمتلكها البلاد، بما في ذلك الموارد الطبيعية، والقطاعات الصناعية والزراعية، والموقع الجغرافي الإستراتيجي. ويُعزى هذا التباطؤ في النمو إلى عدة عوامل، أبرزها الفساد الممنهج في القطاع الحكومي، وعدم الاستقرار الأمني الذي استمر لعقود؛ مما أدى إلى هجرة الكفاءات وتراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية.

مع اندلاع الثورة السورية عام 2011، دخل الاقتصاد في أزمة غير مسبوقة، انعكست في تراجع كافة المؤشرات الاقتصادية باستثناء مؤشرات الفقر والبطالة التي شهدت ارتفاعًا حادًّا. ومع انتهاء المرحلة الأكثر حدة من الصراع وسقوط نظام الأسد، تبرز أمام سوريا فرص كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ حيث يمكن أن يشكِّل الدمار والتراجع الاقتصادي حافزًا لإعادة البناء وإطلاق مشاريع تنموية جديدة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة التحديات الراهنة التي تعترض عملية إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، واستكشاف الفرص الاقتصادية المتاحة، وطرح رؤية للنمو الاقتصادي تستند إلى إستراتيجيات مستدامة لإعادة تفعيل القطاعات الإنتاجية. ينصب تركيز البحث على تحليل الإشكاليات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد السوري، واقتراح آليات لمعالجتها من خلال الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، وذلك في سياق مرحلة ما بعد سقوط النظام، مع تقديم رؤية إصلاحية تمتد إلى السنوات المقبلة.

ينقسم البحث إلى ستة أقسام رئيسية:

1. توصيف الوضع الاقتصادي السوري بعد انهيار نظام الأسد.
2. تحديد التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد وعملية إعادة الإعمار.
3. دراسة الإصلاحات المطلوبة للتغلب على العقبات الهيكلية وتحرير الاقتصاد من القيود المفروضة عليه.

4. تحليل الفــرص الاقتصادية المتاحة، وتحديد القطاعات ذات الأولوية في إعادة الإعمار.
5. وضــع إطــار لتخطيط إقليمي يهدف إلى تعزيز التكامــل الاقتصادي بين المدن والمناطق السورية.
6. دراسة التنظيم العمراني كأداة لمعالجة المشكلات الأمنية والاقتصادية، وتحويل المدن إلى مراكز إنتاج بدلًا من ساحات صراع.

ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم توصيف دقيق للمؤشرات الاقتصادية التي تعكس الواقع السوري الحالي.
- تحديد التحديات الرئيسية التي تعترض عملية إعادة الإعمار وترتيبها وفق أولويات المعالجة.
- استكشاف أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة لتعزيز النمو الاقتصادي.
- اقتراح رؤية شاملة لتجاوز العقبات الاقتصادية والاستفادة من الفرص المتاحة.

ورغم قصر المدة التي تفصل ســقوط النظام الســوري عن تاريخ إعداد هذا البحث، فقد تناول العديد من الورشات البحثية والجلسات الحوارية هذه القضايا، إلا أنها لم تسفر عن أبحاث أكاديمية منشورة، واقتصرت مخرجاتها على بعض أوراق السياسات الموجّهة لصانعي القرار، ومن الأمثلة على ذلك، البحث الذي نشــره مركز حرمون للدراســات بعنوان "تحديات إعادة الإعمار في المناطق المدمرة"، والذي ناقش فيه الباحــث إبراهيــم خولاني القضايا القانونية والإداريــة المتعلقة بإعادة الإعمار. كما قُدِّمت أبحاث عدة خلال المؤتمر العلمي السنوي لطلاب الدراسات العليا في جامعة دمشق بعد عام 2018، حيث تناولت التحديات النقدية، مثل سعر الصرف والسياسات المالية، إضافة إلى العقبات التي تواجه القطاع الخاص في مرحلة إعادة الإعمار.

يســتند هذا البحث إلى منهج اســتدلالي يعتمد على تحليل المؤشــرات الاقتصادية الكليــة، بهدف تعميــم النتائج على مختلف المناطق والقطاعات الســورية. وتكمن أهميته في أنه يطرح تساؤلات حيوية حول مستقبل الاقتصاد السوري، في ظل الترقب المحلي والدولي لمسارات إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

أولًا: الواقع الاقتصادي في سوريا بعد سقوط النظام

التوصيف العام للوضع الاقتصادي

شهدت سوريا خلال سنوات الحرب دمارًا واسع النطاق؛ حيث تعرضت مدن وقرى بأكملها إلى تدمير جزئي أو كلي، مما أدى إلى انهيار منظومة الخدمات العامة مع غياب مؤسسات الدولة عن أداء وظائفها الحيوية. انعكس هذا الغياب على قطاعات حيوية مثل الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والخدمات البلدية؛ مما زاد من تردي الأوضاع المعيشية للسكان.

على المستوى الكمي، يمكن تقييم الوضع الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث تشمل الأولى معدلات الفقر، والبطالة، ومستويات الأجور، بينما تتناول الثانية أداء القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، إلى جانب الأضرار التي لحقت بالمرافق العامة.

1. المؤشرات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي

الفقر لم يكن ظاهرة طارئة في سوريا، لكنه تفاقم نتيجة السياسات الاقتصادية التي انتهجها بشار الأسد؛ حيث بلغت نسبة الفقر 33٪ عام 2007(1). تفاقم الوضع مع انتشار العشوائيات، خصوصًا في أطراف المدن الكبرى مثل دمشق وريفها، بسبب موجات النزوح من المناطق الشرقية نتيجة الجفاف؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والجريمة. ومع اندلاع الثورة السورية عام 2011، شهدت الأنشطة الاقتصادية اضطرابات كبيرة نتيجة الإضرابات والإغلاق المتكرر للأسواق، إضافة إلى عمليات النزوح واسعة النطاق؛ مما أسهم في تفكك المنظومة الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر بشكل حاد. وفي عامي 2017–2018، ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى أكثر من 80٪(2)، بينما بلغت نسبة الفقر المدقع، الذي يعكس الحرمان من الغذاء والخدمات الأساسية، نحو 66٪ من إجمالي السكان(3).

ورغم تحسن الظروف الأمنية بعد عام 2017(4)، لم ينعكس ذلك بشكل إيجابي على مستويات الفقر؛ حيث أدى تراجع المساعدات الإنسانية واستمرار النزوح إلى بقاء ملايين السوريين في المخيمات داخل البلاد وفي الدول المجاورة، مثل لبنان والأردن وتركيا، دون أي تحسن في أوضاعهم الاقتصادية.

البطالة تُعد من الظواهر المرتبطة بالفقر، حيث دفعت الحرب أعدادًا كبيرة من الشباب إلى الانخراط في الأعمال العسكرية، والتي لم تكن توفر رواتب كافية أو فرصًا مستدامة. وتشير التقديرات إلى أن نحو 50٪ من الشباب السوري لا يملكون مصدر دخل مستدامًا(5).

مستوى الأجور يُظهر تفاوتًا كبيرًا بين القطاعات؛ حيث تتراوح رواتب العاملين في القطاع العام بين 20 إلى 30 دولارًا شهريًّا في عام 2024(6)، في حين أن أجور القطاع الخاص تصل إلى متوسط 125 دولارًا شهريًّا، خصوصًا في المناطق الشمالية من البلاد، بينما تتجاوز أجور العاملين في البنوك والمنظمات الدولية 600 دولار شهريًّا. لكن رغم هذا التفاوت، فإن الحد الأدنى المطلوب لتغطية تكاليف المعيشة في سوريا يُقدَّر بحوالي 250 دولارًا شهريًّا وفق تقديرات عام 2016(7)؛ مما يجعل معظم الرواتب الحالية غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

تدمير المساكن لم يقتصر على الأضرار الناجمة عن القصف، بل شمل عمليات نهب وسرقة منظمة استهدفت ممتلكات النازحين. وعاد العديد من السكان ليجدوا منازلهم مدمرة جزئيًّا أو فارغة من التجهيزات الأساسية، مثل الأبواب والكابلات الكهربائية، بل حتى الأسقف التي هُدمت لاستخراج الحديد منها. كما أسهم زلزال 2023 في تفاقم الأضرار، خصوصًا في المناطق الشمالية الغربية(8).

تشغيل البنى التحتية

قطاع الكهرباء يعاني من أزمة حادة؛ حيث لا يتجاوز متوسط التغذية الكهربائية في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام ثلاث ساعات يوميًا، في حين أن الوضع في شمال سوريا أفضل نسبيًّا، مع توافر الكهرباء على مدار الساعة، ولكن بتكلفة مرتفعة تبلغ نحو 12 سنتًا لكل كيلوواط/ساعة (1800 ليرة سورية)(9). تواجه المنظومة الكهربائية عدة مشكلات رئيسية، أبرزها:

- تآكل البنية التحتية لمحطات التوليد؛ مما يتطلب عمليات صيانة مكلفة.
- نقص الوقود اللازم لتشغيل المحطات؛ حيث يعتمد 55٪ منها على الغاز، في حين تخرج معظم حقول النفط السورية عن سيطرة الحكومة المركزية.

- الأضرار التي لحقت بشبكات التوزيع؛ مما يستلزم إعادة تأهيل واسعة النطاق.

وفي عام 2021، كانت 8 من أصل 11 محطة تعمل بالوقود الأحفوري قيد التشغيل(10).

قطاع المياه يعد في وضع أفضل نسبيًّا مقارنة بالكهرباء؛ حيث تتوافر مصادر المياه في معظم المناطق، لكن المشكلة تكمن في شبكات التوزيع التي تأثرت بالحرب، خاصة في المناطق العشوائية التي توسعت بعد عام 2011.

قطاع الصحة يواجه تحديات كبيرة نتيجة الدمار الذي لحق بالمستشفيات ونقص المعدات الطبية. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال قطاع صناعة الأدوية يعمل نسبيًّا؛ حيث يوجد في سوريا نحو 110 معامل دوائية(11)، كما تنتشر الصيدليات بشكل جيد، ويعمل في القطاع الصحي ما يقرب من 80 ألف موظف، معظمهم من الخريجين الجدد أو العائدين إلى سوق العمل بعد فترة انقطاع.

قطاع التعليم يعاني من تدهور كبير؛ حيث دُمِّرت نحو 10 آلاف مدرسة جزئيًّا أو كليًّا(12)، إضافة إلى ضعف رواتب المعلمين، وارتفاع كثافة الطلاب في الصفوف الدراسية، ونقص الوسائل التعليمية الحديثة؛ مما يؤثر على جودة التعليم وفرص إعادة بناء النظام التعليمي.

المستوى العام للأسعار ارتفعت الأسعار لتتوافق مع المستويات العالمية، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في انخفاض القوة الشرائية، حيث لا تتناسب الأجور مع تكاليف المعيشة. فعلى سبيل المثال، يبلغ سعر لتر المازوت نحو 1.5 دولار (20 ألف ليرة سورية)، وتحتاج الأسرة إلى 500 لتر خلال فصل الشتاء؛ ما يعادل 750 دولارًا، وهو ما يعادل 40 ضعف راتب موظف حكومي.

2. المؤشرات الاقتصادية الكلية

يمكن تلخيص واقع الاقتصاد الســوري من خلال عرض المؤشــرات الرئيســية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) مؤشرات الاقتصاد الكلي السوري– بالدولار الأميركي

المؤشر	2010	2022	تقديرات 2024
الناتج المحلي الإجمالي (13)	67 مليارًا	8.6 مليارات دولار	10 مليارات
نمو الناتج المحلي (14)	%3.2	% -0.9	%-1.5
متوسط دخل الفرد (15)	2500	750	600
حجم الصادرات (16)	10 مليارًا	1.2 مليار	1.5 مليار
حجم الواردات (17)	18 مليارًا	4 مليارات	5 مليار
احتياطي النقد الأجنبي (18)	21 مليارًا	500 مليون	200 مليون
موارد الموازنة العامة (19)	16 مليارًا	1.8 مليار	1.9 مليار

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى البيانات المشار إليها في المصادر

تكشف البيانات الواردة في الجدول عن تراجع حاد في مختلف المؤشرات الاقتصادية؛ حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا كبيرًا، ما يعكس الانكماش الاقتصادي الحاد نتيجة الحرب والصراعات الداخلية. كما تراجعت الصادرات والواردات؛ مما أدى إلى تقلص حجم التجارة الخارجية، في ظل فقدان العديد من القطاعات الإنتاجية قدرتها على التصدير وتراجع القدرة الشرائية للسوق المحلية.

إضافة إلى ذلك، شهد احتياطي النقد الأجنبي انهيارًا كبيرًا؛ حيث تراجع من 21 مليار دولار عام 2010 إلى 500 مليون دولار عام 2022، ثم انخفض مجددًا إلى 200 مليون دولار وفق تقديرات 2024، مما يعكس تآكل الموارد المالية وغياب أي استثمارات خارجية داعمة. كما تراجعت موارد الموازنة العامة بسبب انخفاض معدلات الإنتاج، وهجرة الكفاءات ورؤوس الأموال، مما زاد من العجز المالي وعطّل برامج الإنفاق الحكومي الضرورية لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

ثانيًا: التحديات التنموية في سوريا

التنمية هي عملية نمو تراكمي ينتقل فيها الوضع الاقتصادي والاجتماعي السوري من مرحلة إلى أخرى أكثر تطورًا، حيث يأتي التراكم ليعزز هذا الوضع أو يكمل أجزاءه الناقصة أو يحسنه أو حتى ينقله إلى مستوى أكثر تقدمًا.

بالنظر إلى الواقع في سوريا، وكما استعرضنا في الفقرات السابقة، فإن الهدف الرئيسي للتنمية هو الوصول إلى وضع أفضل. إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تحديدًا دقيقًا للأولويات، فمثلاً: إلى أين ستصل قيمة سعر الصرف؟ كيف سيتم ضبط استقرار الأسعار؟ ما مصير الرواتب والقوة الشرائية؟ كيف سيتم التعامل مع البطالة؟ وما آليات نمو الناتج المحلي بحيث تتحسن مكوناته، من صناعة وزراعة وعمليات إنتاجية مختلفة؟ نظرًا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به سوريا، فإن وضع أهداف لتحسينه قد لا يكون مهمة كبيرة، ولكن الوصول إلى هذه الأهداف وتحديد آليات تحقيقها والتغلب على التحديات التي تعيق التنمية سيكون هو التحدي الأساسي.

يمكن تصنيف هذه التحديات إلى نوعين رئيسيين:

1. التحديات الكبرى

الحاجة إلى التمويل: نظرًا لحجم الدمار الكبير في المدن السورية وتعطل البنى التحتية، تحتاج سوريا إلى عشرات المليارات من الدولارات لإعادة الإعمار. وفقًا لتقديرات البنك الدولي، فإن تكلفة إعادة الإعمار قد تصل إلى 50 مليار دولار، بينما تشير تقديرات أخرى إلى حاجتها لأكثر من 70 مليارًا(20). هذه التقديرات قد تختلف تبعًا لمنهجية الحساب، لكنها تتفق جميعها على ضخامة المبلغ المطلوب. يبقى السؤال الأهم: من أين ستأتي هذه المليارات؟ فإذا افترضنا أن سوريا ستعتمد على مواردها الذاتية، نجد أن إيرادات موازنة الدولة لا تتعدى ملياري دولار سنويًّا (راجع الجدول رقم 1)، وحتى في حال ارتفاعها إلى 10 مليارات خلال خمس سنوات، فإن تخصيص نصف هذه الإيرادات لإعادة الإعمار يعني الحاجة إلى عشر سنوات لتجميع نصف المبلغ المطلوب، وهو أمر قد يكون مقبولاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إمكانية الحصول على مساعدات أو منح دولية، أو حتى قروض بفوائد

مخفضة، إلى جانب مساهمة القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن تأمين هذه الموارد يظل تحديًا يستوجب حلولاً واضحة.

التحديات غير المالية: حتى مع توافر التمويل، تبرز تحديات أخرى، مثل توافر المواد الخام اللازمة لعملية إعادة الإعمار. فعلى سبيل المثال، إذا تضمنت الخطة بناء مدن جديدة أو إعادة إعمار مدن قائمة خلال سنتين، فهل تمتلك البلاد مصانع إسمنت كافية لتغطية الطلب؟ وإذا لم تكن كافية، فهل تسمح الموانئ والبنية التحتية اللوجستية باستيراد الكميات المطلوبة؟ كذلك، هناك مسألة توافر اليد العاملة المؤهلة. ففي التسعينات، اعتمدت لبنان على العمالة السورية والمصرية في مشاريع البناء، لكن في الحالة السورية، فإن نسبة الدمار المرتفعة تعني أن الموارد البشرية المتاحة قد لا تكون كافية، فضلاً عن الحاجة إلى تخصصات مختلفة في قطاعات النفط والمصافي والمؤسسات التعليمية والصحية والطرقات والجسور والمراكز البحثية وغيرها.

العقوبات الاقتصادية: يرى البعض أن العقوبات الاقتصادية ستنتهي بزوال النظام السوري، لكن التجارب الدولية تشير إلى عكس ذلك. في العراق، استمرت العقوبات لسنوات طويلة بعد سقوط نظام صدام حسين، كما بقيت التعويضات التي دفعها العراق للكويت مستمرة حتى عام 2022، وبلغت 52 مليار دولار(21). أما في السودان، فقد استغرقت عملية رفع العقوبات عقودًا طويلة؛ حيث أُدرج السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب في التسعينات ولم تُرفع العقوبات بالكامل حتى عام 2017 (22). بناءً على ذلك، من المرجح أن تستمر العقوبات المفروضة على سوريا حتى بعد التغيير السياسي؛ مما قد يعرقل إعادة الإعمار أو يحد من زخمها.

التحديات الأمنية والسياسية: يشكل الاستقرار عاملاً رئيسيًّا في تحفيز الاقتصاد، لكن الواقع السوري لا يزال يشهد توترات أمنية. فالشمال الشرقي، الذي يعد أغنى المناطق بالموارد الطبيعية، تسيطر عليه "قوات سوريا الديمقراطية" التي لا تعترف بسلطة الحكومة في دمشق، بينما لا تزال بعض الفصائل المسلحة غير خاضعة للقيادة المركزية في الجنوب، في حين تسيطر الفصائل التابعة للجيش الوطني على مناطق واسعة في الشمال. إضافة إلى ذلك، فإن مسألة تشكيل حكومة انتقالية وإعداد دستور جديد يثيران تساؤلات حول شرعية العقود الكبرى وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وهي تحديات لابد من التعامل معها قبل الشروع في عملية إعادة الإعمار.

2. التحديات الصغرى

تحديد نقطة البداية: تحتاج عملية إعادة الإعمار إلى خارطة طريق واضحة تحدد أولويات التنفيذ. فهل سيتم البدء بإصلاح قطاعات محددة مثل قطاع الكهرباء، أم سيتم إعمار مدن معينة مثل حمص أولاً؟ وهل هناك موارد بشرية ومالية كافية لدعم تنفيذ جميع هذه المشاريع في وقت واحد؟ الإجابة على هذه الأسئلة تحدٍّ في حدِّ ذاته.

اختيار النهج التنموي المناسب: التنمية ليست مجرد عملية مالية، بل تتطلب تبني سياسات إدارية وهيكلية فعالة، فكل قرار إداري أو تنظيمي يحمل تكلفة بديلة، وكلما كان النهج مدروسًا، انخفضت هذه التكلفة.

إقناع الفاعلين المحليين بإعادة الإعمار: ينظر بعض الأطراف الفاعلة إلى إعادة الإعمار باعتبارها فرصة لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية؛ ما قد يعرقل تنفيذ المشاريع إذا لم تكن تتوافق مع مصالحهم. لذا، فإن إقناع هذه الأطراف بالمشاركة الفعالة في إعادة الإعمار يمثل تحديًا رئيسيًّا.

إشراك المجتمعات المحلية: لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون انخراط المجتمعات المحلية في العملية. فكلما كانت هذه المجتمعات أكثر انخراطًا، ازدادت فرص نجاح التنمية. على سبيل المثال، تؤدي القيم الأخلاقية مثل الرقابة الذاتية، والإتقان في العمل، ومكافحة الفساد، دورًا كبيرًا في تعزيز إعادة الإعمار، وجعلها عملية مستدامة تدفع الجميع نحو الأمام بدلاً من أن تكون فرصة لتحقيق مكاسب فردية.

ضعف البنية التحتية الداعمة للتنمية: التنمية تحتاج إلى بيئة داعمة، لكن الخدمات الأساسية في سوريا ضعيفة، والمدن مدمرة؛ مما يشكل عقبة أمام المستثمرين. فحتى لو قرر بعض رجال الأعمال السوريين في الخارج العودة للاستثمار، فإنهم سيواجهون تحديات تتعلق بتوفير المدارس المناسبة لأبنائهم، والمستشفيات لتقديم الخدمات الصحية، وأماكن الترفيه، ومتاجر توفر المنتجات التي اعتادوا عليها في الخارج. كل هذه العوامل قد تؤثر في قرارهم بالعودة والمشاركة في عملية التنمية.

في المجمل، تواجه سوريا تحديات تنموية هائلة، تتراوح بين نقص التمويل، والعقوبات، والاضطرابات الأمنية، وصولاً إلى تحديد أولويات إعادة الإعمار والنهج

التنموي المناسب. هذه التحديات تتطلب رؤية إستراتيجية واضحة وإرادة سياسية واقتصادية قادرة على تجاوز العقبات وتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة.

ثالثًا: الإصلاحات المطلوبة لتحقيق إعادة إعمار فاعلة

لإطلاق عملية التنمية، لابد من تهيئة الأرضية اللازمة للعمل، وهي عملية شاملة تبدأ بإصلاح المؤسسات الحكومية، وتمتد إلى تعزيز المشاركة المجتمعية، وتوفير الأطر التنموية التي يمكن للحكومة والقطاع الخاص والجهات الدولية توجيه جهودها ضمنها. ويتطلب ذلك إصلاحات عميقة في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية لضمان إعادة إعمار فاعلة ومستدامة.

1. الإصلاح المؤسساتي

يهدف إصلاح المؤسسات العامة إلى تحقيق العدالة الاقتصادية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتقليل تكلفة الفساد، وزيادة الإنتاجية. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي للمؤسسات الحكومية هو تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز الأفراد على الانخراط في العمل المنتج، وتقليل حالة عدم اليقين في بيئة الأعمال، وتعزيز التشابكات الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، بحيث يستفيد كل قطاع من الآخر ضمن مصالح متبادلة.

تشير التقارير إلى أن سوريا تحتل المرتبة 177 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024(23)؛ مما يعكس انتشار الفساد بشكل كبير. كما أنها مصنفة خارج مؤشر الحرية الاقتصادية(24)، وتحتل المرتبة 176 من أصل 200 دولة في تسهيل ممارسة الأعمال التجارية(25)، وتأتي كذلك في أدنى الترتيب على مؤشر الحوكمة الدولي الصادر عن البنك الدولي (26)؛ وهو ما يعكس فشلاً مؤسسيًّا واضحًا؛ فقد تم تسخير مؤسسات الدولة لخدمة المعركة ضد الشعب السوري خلال سنوات الثورة؛ مما يستدعي إصلاحًا جذريًّا وشاملاً لتحقيق الأهداف التالية:

- الحد من الفساد الممنهج في المؤسسات الحكومية، وتقليصه إلى أدنى مستوى ممكن.
- تقليل نفقات الإدارات العامة، والحد من الهدر، والقضاء على البطالة المقنعة، وتعزيز موارد الدولة.

- تحسين جودة الخدمات العامة، وتسريع آليات العمل الحكومي.
- رفع كفاءة الأداء الحكومي، لاسيما فيما يتعلق بتعامل الموظفين مع المواطنين.
- ترشيد عملية اتخاذ القرار العام وجعلها أكثر ارتباطًا بالمصلحة العامة.

وقد طبَّقت العديد من الدول إصلاحات ناجحة في هذا المجال، من أبرزها:

التجربة الصينية: واجهت الصين مستويات عالية من الفساد في 2003(27)، لكنَّها تبنَّت إجراءات صارمة لمكافحته، شملت فرض عقوبات مشددة على الفاسدين وصلت إلى الإعدام في بعض الحالات، بالإضافة إلى وضع حوافز سنوية للمسؤولين النزيهين.

تجربة سنغافورة: قامت الحكومة بتبسيط القوانين وتقليل عددها؛ مما جعلها أكثر وضوحًا وسهولة في التطبيق، كما رفعت رواتب موظفي القطاع العام لتقليل دوافع الفساد، وفصلت المسؤولين المتورطين في قضايا فساد.

تجربة تشيلي: اعتمدت على تبسيط الإجراءات الإدارية، وفرضت شفافية واسعة عبر الإعلان عن جميع التحركات الحكومية؛ مما أسهم في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة.

نموذج الإصلاح الإداري في الدول العربية: وفقًا لدراسة صادرة عن معهد التخطيط العربي(28)، فإن نموذج الإصلاح الناجح يجب أن يتضمن:

- حكومة قادرة على إدارة التغيير ومواكبة التوجهات الإقليمية.
- تنمية مستدامة لموارد الدولة وترشيد النفقات.
- إدماج جميع فئات المجتمع في عملية التنمية، وتعيين الموظفين على أساس الكفاءة والعدالة.
- تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، وإعداد إطار تشريعي مرن يواكب المتغيرات.
- اعتماد آليات رقابية مختلطة تشمل الجهات الحكومية، والنخب، والصحافة، ومؤسسات المجتمع المدني.

ومن خلال دراسة التجارب الإصلاحية المختلفة، يمكن تلخيص القواسم المشتركة في عدد من النقاط، أبرزها:

- إعادة هيكلة الجهاز الحكومي لتحقيق كفاءة أعلى.
- تقليل عدد الموظفين الحكوميين لتحقيق مرونة أكبر وتقليل التكاليف.
- تدريب مستمر للموظفين، وجعل رضا المواطن هو المعيار الأساسي لتقييم الأداء الحكومي.
- تعزيز استخدام البيانات والإحصاءات في صنع القرار لتقليل عدم اليقين.
- رفع رواتب الموظفين الحكوميين للحد من الفساد، مع تطبيق عقوبات صارمة على المتورطين في قضايا الفساد.

2. تعزيز المشاركة المجتمعية

تشكِّل مشاركة المجتمع ركيزة أساسية في عملية إعادة الإعمار؛ حيث يصعب تنفيذ أي خطط تنموية إذا كانت المجتمعات المحلية غير مقتنعة بها. وقد أثبتت تجارب الدول التي شهدت نهضة بعد الحروب أو الاستقلال أن المشاركة المجتمعية الواسعة كانت عاملاً حاسمًا في نجاح عمليات التنمية. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، لعب العقد الاجتماعي دورًا رئيسيًّا في تحقيق الاستقرار والتنمية عبر إشراك جميع الطوائف في العملية الاقتصادية، مع تقديم حوافز اقتصادية وتعليمية للفئات المهمشة(24).

وفي الحالة السورية، عانى المجتمع لفترات طويلة من التهميش السياسي والاقتصادي؛ مما يستدعي تفعيل أدوات جديدة لتعزيز مشاركته، منها:

- إجراء انتخابات محلية على مستوى الأحياء والقرى، ثم المدن والمحافظات، بما يتيح فرصة أوسع لمشاركة السكان في اتخاذ القرار.
- إشراك الجالية السورية في الخارج عبر تنظيم مجالس للجاليات وتعزيز مساهمتها في التدريب والتعليم والاستثمار.
- التشاور الدائم مع أصحاب المصلحة المحليين، بما يشمل رجال الأعمال والفنانين والقادة المحليين، لضمان توافق المشاريع التنموية مع احتياجات المجتمع.
- تنظيم مجالس المدارس المحلية لتطوير العملية التعليمية عبر دمج المعلمين وأولياء الأمور والشخصيات المؤثرة في القرارات التربوية.

- عقد المؤتمرات وورش العمل لاستثمار خبرات المتخصصين في تطوير السياسات العامة.
- إنشاء مؤسسات استطلاع رأي لقياس توجهات الشارع السوري تجاه القضايا المختلفة؛ ما يسهم في صنع قرارات أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع.
- تعديل نظام الإدارة المحلية ليأخذ بعين الاعتبار متطلبات دولة حديثة، غير طائفية، مدنية ومتعددة.

3. تعزيز دور القطاع الخاص

يُعد القطاع الخاص محركًا رئيسيًّا للتنمية، نظرًا لمرونته في التعامل مع التحديات الاقتصادية، وقدرته على الابتكار وتوليد فرص العمل. ولتمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في إعادة الإعمار، يجب تنفيذ إصلاحات رئيسية، أبرزها:

- إصلاح مخرجات التعليم بحيث يصبح أكثر توافقًا مع احتياجات السوق. فالجامعات السورية تركز بشكل كبير على التعليم الأكاديمي، في حين أن سوق العمل بحاجة إلى تخصصات تطبيقية ومهنية. فعلى سبيل المثال، تضم كلية الآداب في جامعة دمشق أكثر من 60 ألف طالب(20)، في حين لا يتجاوز عدد طلاب كلية الهندسة الكهربائية والميكانيكية 1200 طالب(31)، وهو ما يعكس الحاجة إلى إعادة هيكلة البرامج التعليمية.
- تشجيع حاضنات الأعمال التي تساعد على تسريع نمو المشاريع الناشئة وتقليل نسبة الفشل عبر توفير بيئة داعمة لرواد الأعمال.
- فتح فرص جديدة للاستثمار الخاص في مجالات مثل الطاقة البديلة، مع تقديم دراسات جدوى وحوافز استثمارية مناسبة.
- تهيئة بيئة أعمال متكاملة تشمل تطوير القطاع المصرفي، وتعزيز خدمات التأمين، وإنشاء آليات لحل النزاعات، وتقوية الغرف التجارية والصناعية، وتنظيم معارض استثمارية محلية ودولية.

إن إعادة إعمار سوريا تتطلب إصلاحات شاملة على المستوى الإداري والمجتمعي والاقتصادي، من خلال تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية، وتمكين المجتمع من

المشـــاركة الفاعلة، وتحفيز القطاع الخاص. وتســـتلزم هذه العملية رؤية إستراتيجية تضمن تحقيق التنمية المستدامة، وتجاوز العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد.

رابعًا: الفرص الاقتصادية والقطاعات الواعدة

عـــادةً ما توفـــر مرحلة ما بعد الحروب فرصة لإعادة تقييـــم الاقتصاد وتطويره على أســـس أكثر استدامة تتناســـب مع الإمكانيات الحقيقية للبلاد. إنها فرصة لإعادة بناء الاقتصـــاد من نقطة الصفر، وفق رؤية مشـــتركة بين مختلف مكونات المجتمع، بما يحقـــق مصالحهم وينســـجم مع الظـــروف الإقليمية والدولية. ومـــع ذلك، فإن هذه المرحلة تنطوي على تحديات كبيرة، بدءًا من ضمان الأمن والاستقرار، وانتهاءً بتهيئة البيئة المناسبة لعودة التجار والقوى العاملة إلى البلاد.

فـــي الحالة الســـورية، تبدو الأوضاع أكثـــر تعقيدًا، حيث لا تـــزال الموارد الطبيعية الرئيســـية، مثل حقول النفط، تحت ســـيطرة "وحدات حماية الشعب" المدعومة من الولايات المتحدة، كما أن بعض المناطق في الجنوب والغرب السوري لا تزال تضم جيوبًا عسكرية لم تخضع بالكامل لسلطة الحكومة الجديدة.

وغالبًـــا ما تعتمد الـــدول الخارجة من الحرب على القروض والمنح الدولية لتمويل عملية إعادة الإعمار، غير أن هذه المســـاعدات قد ترتبط بشروط سياسية واقتصادية قاسية، وقد لا تتلاءم مع هيكل الاقتصاد المحلي. بناءً على ذلك، يصبح التركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة أمرًا ضروريًّا؛ حيث يمكن تلخيص الفرص الاقتصادية المتاحة في القطاعات التالية:

1. الزراعة

فـــي عام 2022، شـــكَّل الناتج الزراعي حوالي 13٪ من الناتـــج المحلي الإجمالي الســـوري(32)، في حين كانت مســـاهمته في عام 2000 تصل إلى 25٪ (33). ومع ذلـــك، فإن الإمكانيـــات الفعلية لهذا القطاع لا تزال غير مســـتغلة بالكامل، وهو ما يجعلـــه من أكثر القطاعـــات الواعدة للنمو، نظرًا لانخفـــاض تكاليف إعادة تأهيله، وأهميته الحيوية في تأمين الغذاء.

تمتلك سوريا أكثر من 6 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما يعادل ثلث مساحة البلاد، إضافةً إلى مليون عامل في هذا القطاع(34). ويُتوقع أن يكون القطاع الزراعي الأسرع تعافيًا والأقل تكلفةً لإعادة تشغيله، خاصة أن معظم المزارع تعود إلى القطاع الخاص؛ ما يسهِّل إعادة تنشيطه عبر تقديم دعم حكومي محدود يشمل توفير الأسمدة والبذور بأسعار مدعومة، إلى جانب تحسين مدخلات الإنتاج في القطاع الحيواني.

يمكن لهذا القطاع أن يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي عبر توفير الحبوب والخضار والفواكه للسكان المحليين، فضلاً عن إمكانية التصدير لبعض المنتجات؛ مما يساعد في تحسين الميزان التجاري. كما أن تطوير الزراعة يمكن أن يحد من مستويات الفقر، ويوفر مصدر دخل ثابتًا لعدد كبير من السوريين، إلى جانب رفد خزينة الدولة بموارد إضافية من خلال الضرائب والرسوم.

ورغم أن معظم الحيازات الزراعية صغيرة نسبيًّا، فإن هناك مناطق شاسعة في شرق سوريا وشمال شرق حمص وحماة يمكن استغلالها بشكل أكثر كفاءة. ولا يقتصر الاستثمار الزراعي على الإنتاج النباتي فحسب، بل يمتد أيضًا إلى الثروة الحيوانية، حيث يتوافر العديد من الفرص الاستثمارية، منها:

تربية الأغنام والأبقار: شهد إنتاج الحليب في سوريا تراجعًا كبيرًا؛ حيث انخفض من 16 مليون طن عام 2009 إلى أقل من 5 ملايين طن في 2023(35). ويعود ذلك إلى تراجع عدد الأبقار من مليون رأس في 2011 إلى أقل من 700 ألف رأس في 2022 (36)، فضلاً عن انخفاض أعداد الأغنام من 13 مليون رأس في 2010 إلى أقل من 8 ملايين رأس في 2022. ورغم أن هذا الانخفاض يمثل تحديًا، إلا أنه يفتح المجال أمام فرص استثمارية مربحة في مجالات تكثير وتسمين الماشية، وإنتاج الحليب ومشتقاته، وهو قطاع يتمتع بطلب مرتفع محليًّا ودوليًّا.

زراعة الأعشاب الطبية والعطرية: مع ارتفاع أسعار الأعشاب الطبيعية وزيادة الطلب العالمي عليها، يمكن استثمار الأراضي الرخيصة في جنوب سوريا (درعا والسويداء) أو شمالها (إدلب وريف حلب) لزراعة أنواع متعددة من الأعشاب، مثل الزعتر والبابونج والميرمية. كما يمكن التوسع في زراعة الورد الدمشقي لاستخراج الزيوت العطرية؛ حيث تقدر تكلفة إنشاء مشروع زراعي متكامل لإنتاج الزيوت الطبيعية بحوالي مليون دولار أميركي.

إنتاج الزيتون والفستق الحلبي: تُعد مناطق شمال وغرب سوريا من أهم مناطق إنتاج الزيتون والفستق الحلبي؛ مما يجعل الاستثمار في هذا القطاع خيارًا واعدًا، خاصة في ظل الطلب المرتفع على زيت الزيتون السوري في الأسواق العالمية.

إنتاج الخضار والفواكه: يتمتع المناخ السوري بميزات تجعله مناسبًا لإنتاج الخضار والفواكه بكميات كبيرة، سواء عبر الزراعة التقليدية أو الزراعة داخل البيوت البلاستيكية، خاصة في مناطق غرب سوريا، حيث المناخ المعتدل الذي يقلل من تكاليف التدفئة خلال الشتاء؛ مما يعزز الربحية.

2. الصناعة

قبل عام 2011، كانت سوريا تشهد تطورًا في قطاعات النسيج، والصناعات الكيماوية، وصناعة السيارات، والحديد، والإسمنت، ولكن معظم هذه الصناعات توقفت أو تضررت بشدة خلال الحرب. ورغم أن إعادة تشغيلها تحتاج إلى استثمارات كبيرة ووقت طويل، فإن التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما تلك المرتبطة بالقطاع الزراعي، يمثل خيارًا أكثر واقعية في المرحلة الأولى من إعادة الإعمار.

ثمة فرص استثمارية في القطاع الصناعي، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

الصناعات الغذائية: يمكن لمشاريع تعليب الخضار والفواكه، وتعبئة الحبوب، ومعالجة اللحوم والألبان أن تسهم في تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص عمل جديدة.

الصناعات الدوائية: كانت سوريا تضم 70 مصنعًا للأدوية قبل الحرب، تلبي 90٪ من احتياجات السوق المحلية(37)، لكن العديد من هذه المصانع تضرر خلال الحرب؛ مما يوفر فرصة استثمارية لإعادة تأهيلها وتطويرها(38).

إنتاج المعدات الزراعية: نظرًا لاعتماد التنمية الاقتصادية على القطاع الزراعي، فإن إنشاء مصانع لإنتاج الجرارات والآلات الزراعية قد يكون خيارًا مربحًا.

3. الاستثمار في البنى التحتية

مع الدمار الواسع الذي لحق بالبنى التحتية السورية، هناك فرص استثمارية كبيرة في إعادة تأهيل وتشغيل المرافئ والمطارات والطرق السريعة، ومنها:

المرافئ: يمكن استثمار مرفأ اللاذقية وطرطوس وبانياس في الخدمات اللوجستية، وتخزين السلع، وتوريد مستلزمات إعادة الإعمار.

الطرق السريعة: إنشاء طريق سريع حديث يربط تركيا بدمشق ثم بعمان، مما يقلِّل زمن الرحلة إلى 3–4 ساعات، ويوفر محورًا تجاريًّا حيويًّا بين أوروبا والخليج العربي.

شركات الطيران: رغم امتلاك سوريا أسطولاً جويًّا متواضعًا، إلا أن تشغيل واستثمار قطاع الطيران قد يكون فرصة مجدية اقتصاديًّا.

4. قطاع العقارات

مع تدمير مئات الآلاف من الوحدات السكنية، ووجود 10 ملايين شخص بحاجة إلى مساكن جديدة، يُقدَّر حجم سوق العقارات بحوالي 60 مليار دولار أميركي؛ مما يجعله من أكبر القطاعات الاستثمارية الواعدة في مرحلة إعادة الإعمار(39).

هكذا، وكما رأينا فإن سوريا تمتلك عديدًا من الفرص الاقتصادية الواعدة، خاصة في قطاعات الزراعة، والصناعة، والبنى التحتية، والعقارات. ومع تبني سياسات إصلاحية ذكية، يمكن لهذه القطاعات أن تشكل حجر الأساس لإعادة الإعمار، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في المستقبل القريب.

خامسًا: التحول من التقسيم الإداري إلى التقسيم الإقليمي وانعكاساته على التنمية المستدامة

يُعرَّف الإقليم بأنه مساحة جغرافية تتمتع بخصائص مشتركة سواءً من حيث الطبيعة الجغرافية أو التركيبة السكانية أو الأنشطة الاقتصادية والسياسية. وقد تم تقسيم سوريا سابقًا إلى سبعة أقاليم جغرافية، إلا أن هذا التصنيف ظل مهمشًا أمام التقسيم الإداري التقليدي القائم على المحافظات.

التقسيم الإقليمي في سوريا

1. **إقليم دمشق الكبرى**: يضم دمشق وريف دمشق، وهو الإقليم الأكثر كثافة سكانية، ويعد المركز السياسي والاقتصادي للبلاد. يحتوي الإقليم على المؤسسات الحكومية الرئيسية، ومدينة عدرا الصناعية، ومطار دمشق الدولي، وعدد كبير

من الأسـواق التجارية. يتركز النشـاط الاقتصادي فيه حول الصناعات الدوائية، والنسـيج، والزجاج، والمعلبات، والإسمنت، كما يحتضن جامعة دمشق، وهي أكبر جامعة في البلاد.

2. **إقليم الجنوب**: يضم السويداء، ودرعا، والقنيطرة، وهو إقليم ريفي يتميز بنشاط زراعـي قوي، حيـث تنتج درعا البقوليات، والخضروات، والتبغ، بينما تشـتهر السـويداء بإنتاج الكرز والتفاح. تقل الأنشـطة الصناعية والتجارية في القنيطرة، لكنها تتمتع بموارد زراعية جيدة. يتميز هذا الإقليم بتلقيه تحويلات مالية كبيرة مـن المغتربين، خاصة في دول الخليج وأوروبا وأميركا، وهو ما كان قائمًا قبل الثورة واستمر خلالها.

3. **إقليم البادية**: يشـمل معظم المسـاحات الصحراوية في سوريا، ويعتمد اقتصاده علـى الرعي؛ حيـث كان يضم قبل الثورة أكثر من 14 مليون رأس من الأغنام، إضافة إلى إنتاج الكمأة التي تنمو بشـكل طبيعي. كما يحتوي هذا الإقليم على ثروات طبيعية مهمة مثل الفوسفات، والغاز، والنفط.

4. **إقليم الوسط**: يضم حمص وحماة ومنطقة القلمون، ويتمتع بتنوع اقتصادي نسبي؛ حيث يضم أنشـطة زراعية وصناعية وخدمية. يشـتهر بزراعة الذرة، والشـوندر السكري، والجوزيات، ويضم منطقة حسياء الصناعية التي تحتوي على صناعات كيماوية، وغذائية، وأعلاف، وأسـمدة، كما يوجد في حماة مصانع للسـيراميك والحديد. يتميز سـكان هذا الإقليم بنشـاطهم في قطاع النقل نظرًا لموقعه الذي يربط بين مختلف الأقاليم.

5. **إقليم السـاحل السـوري**: يشـمل اللاذقية، وطرطوس، وبانياس، ويتميز بإنتاج الحمضيـات، والخضار، والبقوليـات، والزيتون. كما يحتوي على موانئ بحرية رئيسـية، ويشتهر سـكانه بالعمل في الصيد البحري، إضافة إلى وجود صناعات مثل الإسمنت والمعلبات.

6. **إقليم الشمال**: يضم حلب وإدلب، وهو من أهم الأقاليم الاقتصادية في سوريا. تُعرف حلب بأنها العاصمة الاقتصادية للبلاد، وتشـتهر بالصناعات النسـيجية، والزجاج، والأحذية، بينما تعد إدلب المنتج الرئيسـي للزيتون والفستق الحلبي. كما يضم الإقليم مصانع متطورة للأدوية.

7. **إقليم الشرق**: يضم دير الزور، والرقة، والحسكة، وهو الإقليم الأغنى من حيث الموارد الزراعية والطبيعية. يتميز بزراعة القمح، والذرة، والشعير، والقطن، إلى جانب الثروة السمكية القادمة من نهر الفرات. كما يحتوي على حقول النفط والغاز، ويعد موطنًا لمعظم الثروة الحيوانية في البلاد.

أهمية التحول من التقسيم الإداري إلى التقسيم الإقليمي

يعد التقسيم الإقليمي شكلاً أكثر كفاءة للإدارة المحلية مقارنة بالتقسيم الإداري التقليدي، حيث يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية المشتركة بين المناطق؛ مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة عبر تخطيط أكثر تكاملاً بين القطاعات المختلفة.

حاليًّا، تتبع سوريا نظامًا إداريًّا تقليديًّا يعتمد على تقسيم البلاد إلى 14 محافظة، والتي تُقسم بدورها إلى 68 منطقة إدارية فرعية، و158 مدينة، و702 بلدية(40)، لكل محافظة محافظ مسؤول عن إدارتها؛ مما يؤدي إلى تفتيت جهود التنمية بسبب اختلاف الأولويات بين المحافظات وعدم وجود رؤية تكاملية على مستوى الأقاليم الكبرى.

في حال الانتقال إلى نظام التخطيط الإقليمي، سيتم تعزيز القدرة على التخطيط الإستراتيجي، بحيث يُستبدل بنظام المحافظات الحالي منظومة أقاليم، حيث يكون لكل إقليم محافظ أو أمين إقليمي يعينه رئيس الدولة، إلى جانب مجلس إقليم منتخب من السكان المحليين؛ مما يعزز من التمثيل الشعبي والإدارة المحلية الفعالة.

انعكاسات التحول إلى التقسيم الإقليمي على التنمية المستدامة

تحقيق تكامل اقتصادي بين القطاعات: يتيح تقسيم البلاد إلى أقاليم تنسيقًا أفضل بين الموارد المحلية، حيث يتم التخطيط وفقًا للإمكانات الفعلية لكل إقليم؛ مما يسهم في توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الأكثر إنتاجية.

تعزيز اللامركزية وزيادة كفاءة الإدارة: بدلاً من الإدارة المركزية الثقيلة، سيتم توزيع المسؤوليات التنموية والخدمية على الأقاليم؛ مما يسمح باتخاذ قرارات أكثر سرعة وكفاءة تتناسب مع احتياجات كل منطقة.

تحفيز الاستثمارات المحلية والخارجية: عندما يصبح لكل إقليم سلطة محلية أكثر استقلالية في اتخاذ القرارات، فإنه سيكون قادرًا على جذب الاستثمارات بما يتناسب مع موارده وإمكاناته، وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق نمو اقتصادي متوازن.

توزيع أكثر عدالة للموارد: من خلال تمكين الأقاليم من إدارة مواردها بشكل مباشر، يمكن تحقيق عدالة أكبر في توزيع الميزانيات، بدلاً من الاعتماد على تخصيص الموارد من قبل الحكومة المركزية في دمشق.

تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار: مع وجود مجالس إقليمية منتخبة، سيكون للمواطنين دور أكبر في تحديد أولويات التنمية في مناطقهم؛ مما يسهم في تحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع.

إصلاحات قانونية مقترحة للتحول إلى التقسيم الإقليمي

يتطلب الانتقال من التقسيم الإداري إلى التقسيم الإقليمي تعديلات على القوانين المنظمة للإدارة المحلية، مثل القانون رقم 107 لعام 2012، الذي ينظم صلاحيات المحافظات والبلديات. يمكن تنفيذ الإصلاحات عبر:

- إنشاء منصب "أمين الإقليم" أو "محافظ الإقليم" ليكون مسؤولًا عن إدارة الإقليم، ويُعيَّن بمرسوم رئاسي.
- إجراء انتخابات لمجالس الأقاليم بحيث يكون للسكان دور مباشر في اختيار ممثليهم على المستوى الإقليمي.
- دمج مجلس المحافظة مع مجلس الإقليم، أو إلغاء أحدهما لضمان عدم التداخل في الصلاحيات.
- إعادة توزيع الميزانيات وفقًا لموارد كل إقليم بدلًا من النظام المركزي الحالي.

التحول من التقسيم الإداري التقليدي إلى التقسيم الإقليمي يُعد خطوة ضرورية نحو تحقيق تنمية مستدامة أكثر عدالة وكفاءة في سوريا. يتيح هذا النظام استغلال الموارد بشكل أكثر تنظيمًا، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في إدارة شؤونها، وخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار. كما أن هذا النموذج يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين المناطق المختلفة، ويعزز من قدرة الدولة على توجيه التنمية وفق رؤية إستراتيجية طويلة الأمد، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (2) الخصائص الرئيسية للأقاليم السورية في مجال الطوائف والاقتصاد والسكن

الإقليم	المحافظات	تفكيك الملف الطائفي	الوضع الديمغرافي والإثنيات	التخصص الاقتصادي	عدد السكان	حل مشكلة السكان والمساكن	الثقافة والسياحة	المرافق الكبرى
الشمال	حلب إدلب	تعاون في تنمية العمل الخاص والزراعة والنقل.	أغلبية عربية سنية، مع وجود واضح للكرد والشيعة.	صناعة النسيج، وصناعة الألبسة الجاهزة. الزراعات الرئيسية	كثافة سكانية مرتفعة	إزالة المخيمات المبنية على الحدود التركية، وتشجيع العمل في إقليم البادية ضمن المشاريع المزمع إنشاؤها.	معالم تاريخية مثل قلعة حلب. معالم سياسية مثل الباسوطة وسلقين ودركوش وغيرها	المعابر الحدودية مع تركيا، والطرق الرئيسية، ومطار حلب الدولي
دمشق الكبرى	دمشق ريف دمشق	تعاون في مجال إدارة وتسيير مؤسسات الدولة المركزية	أغلبية عربية سنية، مع وجود مسيحية، وعلوية وبقية الإثنيات في العاصمة ومحيطها	صناعة الغزل والنسيج، ومواد البناء والزجاج والسجاد.	كثافة سكانية مرتفعة	إزالة العشوائيات من محيط العاصمة وإعادة توزيعها خارج الإقليم	دمشق القديمة ومعلولا وبعض المناطق الأثرية ومناطق سياحة الحرب	جامعة دمشق مطار دمشق الدولي مؤسسات الحكومة
الوسط	حمص حماة	خلط الطوائف ببعضها، وجعلها تتعاون لتنمية الإقليم بشكل مشترك.	العرب من السنة والعلوية بشكل رئيسي مع وجود الطائفة المسيحية.	صناعة الأدوية، والصناعات الكيماوية	كثافة سكانية متوسطة	إعادة إعمار المدن المدمرة	سياحة الأماكن التي تعرضت للحرب. أماكن ريفية جميلة ومعالم أثرية مميزة	جسر الرستن والطرق الر

الشرق	الحسكة دير الزور الرقة	التنسيق لضبط الحدود الشمالية والشرقية. إدارة ملف الأكراد بشكل أكثر عدالة.	العرب والكرد من السنة، مع أقليات من المسيحية وطوائف أخرى.	زراعة الحبوب والقطن. صناعات استخراجية رئيسية.	كثافة سكانية متوسطة	إعادة إعمار المدن المدمرة	معالم أثرية، سياحة الأماكن التي تعرضت للحرب. المدارس الكردية والثقافة الكردية	معابر حدودية. السدود والبحيرات على نهر الفرات
الجنوب	السويداء درعا القنيطرة	التنسيق لضبط الحدود الجنوبية بشكل موحد. دمج الطوائف والإثنيات وفرض نوع من التعاون وعدم وجود غلبة لطائفة على أخرى.	العرب من الدروز والسنَّة.	زراعة الخضروات والتفاح، والحبوب الرئيسية. صناعات غذائية تقليدية، التعليب والتغليف. بناء مدينة تقنية للبرمجة والابتكار في العلوم الحديثة.	كثافة سكانية متوسطة	إعادة إعمار المدن المدمرة	مدن أثرية مثل بصرى والآثار الرومانية في السويداء ودرعا. الحياة البدوية والمنازل الريفية والأهازيج والدبكات	معبر نصيب. جامعة الجنوب. المدينة التقنية في القنيطرة.

الساحل	اللاذقية طرطوس	دمج الطوائف والإثنيات وفرض نوع من التعاون وعدم وجود غلبة لطائفة على أخرى. تنسيق أمني واحد في مجال مكافحة الهجرة والتهريب البحري.	عرب من السنة والعلوية مع وجود تجمعات مسيحية.	زراعة الحمضيات، والزراعة في البيوت البلاستيكية، والنقل والصيد البحري. صناعة الإسمنت والتبغ والمعلبات. صناعات عسكرية بحرية.	كثافة سكانية عالية	تشجيع السكان على العمل في إقليم البادية ضمن المشاريع الجديدة المزمع تشغيلها.	أماكن سياحة تاريخية. أماكن سياحية جميلة تحتوي على جبال وشواطئ وأنهار.	الموانئ البحرية الرئيسية
البادية	مناطق البادية السورية من حمص ودير الزور والسويداء وريف دمشق والرقة.	لا تشكل مخاطر أمنية بحد ذاتها نسبة لعدد وطبيعة السكان. تحوي مساحات واسعة، يمكن استثمارها للتدريبات الأمنية والعسكرية، وتمركز القطعات الرئيسية	السكان معظمهم من لون واحد هو البدو وأبناء القرى الصغيرة المتوزعة في المنطقة، وهم من العرب السنة. يتوقع أن يسكن فيه عدد من العمال المتخصصين في الصناعات الاستخراجية، وتوليد الطاقة.	استخراج النفط والغاز والفوسفات. مزارع الطاقة الشمسية. مزارع طاقة الرياح. مصانع الألبان والأجبان. صناعات عسكرية.	عدد قليل جدًا لا يتجاوز نصف مليون نسمة، مع توقع زيادة العدد لأسباب تتعلق بتنشيط المنطقة وبناء مدن عمالية.	بناء مدن نموذجية. توفير عقود وفرص عمل. تقديم الخدمات التعليمية والصحية الرئيسية، وتقديم الخدمات الحكومية.	معالم أثرية (مثل تدمر). رحلات صيد وتخييم بري.	المطار التجاري الرئيسي في البلاد. مصافي النفط. الصناعات التي تسبب تلوثًا في الجو.

المصدر: من إعداد الباحث

القطاعات والصناعات المحفزة للتنمية

بنـاءً علـى الإمكانات المتاحة، يمكن تحديد عدد مـن القطاعات والصناعات التي بمقدورها أن تلعب دورًا محوريًّا في تحفيز التنمية المستدامة في سوريا، عبر استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة، وتعزيز التكامل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

1. صناعة المواد الغذائية: تعزيز الأمن الغذائي وتنشيط الاقتصاد

تمتلك سـوريا مسـاحات زراعية واسـعة، ومحاصيل متنوعة، وأيدي عاملةً كفوءة بتكاليف منخفضة نسـبيًّا. هذه العوامل تجعل الصناعات الغذائية خيارًا إسـتراتيجيًّا للنهوض بالاقتصاد. يمكن تعزيز هذا القطاع من خلال:

- تقديم إعفاءات ضريبية ومنح أراضٍ لإنشاء المصانع.
- تسهيل إجراءات الترخيص لتشجيع المستثمرين.
- تحسـين معايير الجودة وفق المقاييس العالمية، لضمان التنافسـية في الأسواق المحلية والدولية.

إلى جانب دور هذا القطاع في تحفيز الاستثمار، فإنه يسهم أيضًا في تقليل معدلات الجوع والفقر، ويدمج فئات واسـعة من المجتمع في سوق العمل، مثل العسكريين السابقين، والموظفين المسرَّحين، والنازحين العائدين؛ مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

2. الصناعة النسيجية: استعادة أحد أعمدة الاقتصاد السوري

إلى جانب توافر القطن كمادة خام رئيسـية، تمتلك سـوريا خبرات واسعة في مجال الصناعـات النسـيجية. وعلى الرغم من تضرر هذا القطـاع خلال الحرب وخروج بعض المسـتثمرين، إلا أنه لا يزال يضم آلاف الورش الصغيرة والمعامل المتوسطة وعشرات الآلاف من العمال المهرة.

إعادة تفعيل هذا القطاع يمكن أن يتم من خلال:

- تقديم حوافز لجذب المستثمرين وإعادة رؤوس الأموال المهاجرة.
- تحديث البنية التحتية للصناعة، وتحفيز استخدام التكنولوجيا الحديثة.

- دعم إنشاء مناطق صناعية متخصصة في النسيج، بما يسهِّل الإنتاج والتصدير.

يعد قطاع النسيج رافدًا اقتصاديًّا رئيسيًّا؛ حيث يمكنه توفير فرص عمل واسعة، وتحقيق قيمة مضافة عالية عبر التصدير للأسواق الإقليمية والدولية.

3. الصناعة الاستخراجية والتحويلية: استثمار الثروات الطبيعية

رغم أن الصناعات الاستخراجية تتطلب رؤوس أموال كبيرة، فإن توافر الموارد مثل النفط، والغاز، والفوسفات يجعلها قطاعًا إستراتيجيًّا للنمو الاقتصادي.

يمكن تطوير هذا القطاع عبر:

- فتح المجال للاستثمار الأجنبي، خاصة من الدول الخليجية والأوروبية.
- بناء مصفاة جديدة أو أكثر لتكرير النفط محليًّا، وتقليل الاعتماد على الواردات.
- تطوير الصناعات المرتبطة بالغاز والفوسفات، بما يعزز الاستفادة من الموارد المتاحة.

يُعد هذا القطاع من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار، لكنه يتطلب إصلاحات إدارية، وإعادة تأهيل البنية التحتية لضمان تشغيله بكفاءة.

4. السياحة الحربية: استثمار التاريخ في الاقتصاد

في العديد من الدول التي شهدت صراعات، لعبت السياحة الحربية دورًا في تنشيط الاقتصاد، من خلال تقديم تجربة فريدة للزوار. يمكن لسوريا تطوير هذا القطاع عبر:

- تحويل المواقع التي شهدت معارك أو دمارًا واسعًا إلى وجهات سياحية، مثل القرى والبلدات المتأثرة بالحرب.
- إنشاء متاحف في مواقع السجون والمعتقلات، بعد إعادة تأهيلها، لعرض أحداث الماضي بطريقة تسلط الضوء على دروس السلام والمصالحة.
- تطوير برامج سياحية تشمل زيارة الأماكن التاريخية التي شهدت أحداثًا محورية خلال الثورة والحرب.

يمكن لهذا القطاع أن يحقق إيرادات كبيرة بالعملة الصعبة، سواء من السياح المحليين أو الأجانب، خاصة مع تزايد الاهتمام العالمي بدراسة آثار النزاعات.

5. المناطق الحرة: جذب الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد

يمكن للمناطق الحرة، خاصة تلك الواقعة على الحدود السورية، أن تلعب دورًا مهمًّا في جذب المستثمرين، نظرًا لما توفره من خدمات متطورة وبيئة استثمارية مشجعة.

ويمكن أن تستثمر هذه المناطق في قطاعات مثل:

- الصناعات النسيجية والغذائية، نظرًا لقربها من المواد الخام والأسواق الخارجية.
- إعادة الإعمار، عبر استيراد المعدات ومواد البناء بأسعار تنافسية.
- الخدمات المصرفية والصحية، من خلال جذب المصارف وشركات التأمين والمستشفيات الخاصة.

هذه المناطق يمكن أن تمثل بوابة اقتصادية لاستعادة النشاط التجاري، وتوفير فرص عمل جديدة، خاصة للعاملين المهرة في القطاعات الصناعية والخدمية.

6. الجامعات والتعليم: الاستثمار في رأس المال البشري

يعد التعليم من أهم الاستثمارات طويلة الأجل؛ حيث يسهم في تأهيل كوادر قادرة على دعم مختلف القطاعات الاقتصادية. ورغم امتلاك سوريا جامعات عريقة مثل جامعة دمشق، إلا أن قطاع التعليم تأثر بشكل كبير خلال الحرب.

يمكن تطوير هذا القطاع من خلال:

- تحسين جودة التعليم في جميع المراحل، من خلال تحديث المناهج ورفع كفاءة المعلمين.
- الاستثمار في البحث العلمي، عبر إنشاء مراكز بحثية متخصصة في المجالات التقنية والطبية والهندسية.
- تفعيل حاضنات الأعمال، لدعم الطلاب والخريجين في إطلاق مشاريعهم الخاصة.

إلى جانب دوره في إعداد كوادر مؤهلة لسوق العمل، يمكن لقطاع التعليم أن يكون مصدرًا رئيسيًّا لجذب الاستثمارات، خاصة من خلال الجامعات الخاصة وبرامج التعاون الأكاديمي مع الجامعات الدولية.

7. النقل واللوجستيات: الاستفادة من الموقع الجغرافي

يمثل الموقع الجغرافي لسـوريا ميزة إسـتراتيجية يمكن اسـتغلالها في قطاع النقل والخدمات اللوجستية. يمكن تطوير هذا القطاع عبر:

- تحسـين البنية التحتية للموانئ والمطارات، بما يعزز دور سـوريا مركزًا تجاريًّا إقليميًّا.
- تطوير شـبكة الطرق السـريعة، خاصة الطريق السـريع الذي يربط تركيا بسوريا وصولًا إلى دول الخليج؛ مما يسهم في تنشيط التجارة.
- إنشـاء مطار خاص للنقل والشـحن التجاري في إقليم البادية، ليكون بوابة لنقل البضائع نحو العراق ودول الخليج ولبنان وتركيا.

يمتلـك هـذا القطاع إمكانيات كبيرة لتعزيز التكامـل الاقتصادي الإقليمي، وتحقيق عوائد ضخمة من الرسوم والخدمات اللوجستية.

8. المشاريع الصغيرة جدًّا: دعم الحرف والمهن التقليدية

في ظل التحديات الاقتصادية الحالية، يمكن للمشـاريع الصغيرة أن تلعب دورًا في تحقيق الاسـتقرار المعيشي وتحفيز الاقتصاد المحلي. وتتميز سوريا بإرث غني من الحرف التقليدية، مثل:

- صناعة النحاسيات والخزف.
- الأعمال الخشبية، مثل الأثاث المنزلي والديكور.
- تصنيع الأحذية والحقائب.
- إنتاج الألبسة التقليدية والمطرزات اليدوية.

يمكن دعم هذه المشاريع من خلال:

- توفير تمويل ميسر للراغبين في إنشاء مشاريع صغيرة.
- تنظيم معارض دولية ومحلية لتسويق المنتجات.
- تعزيز قنوات التصدير لأسـواق المهجر؛ حيث يوجد طلب كبير على المنتجات السورية التقليدية.

هذه المشاريع، رغم بساطتها، يمكن أن توفر فرص عمل لآلاف الأشخاص، وتسهم في تنويع مصادر الدخل للأسر السورية.

يتبين مما سبق أن سوريا تمتلك العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يمكن أن تلعب دورًا محوريًّا في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة. ويعد التركيز على الصناعات الغذائية، والنسيج، والطاقة، والتعليم، والنقل، والمشاريع الصغيرة من بين الخيارات الأكثر واقعية وتأثيرًا على المدى القصير والمتوسط.

من خلال تبني إصلاحات اقتصادية وإدارية جادة، يمكن لهذه القطاعات أن تصبح محركات قوية للنمو؛ مما يساعد سوريا على تجاوز أزماتها الاقتصادية، وإرساء أساس قوي لاقتصاد أكثر استدامة وتنوعًا.

تصور مقترح لإعادة تخطيط سوريا من التقسيم الإداري إلى التقسيم الإقليمي

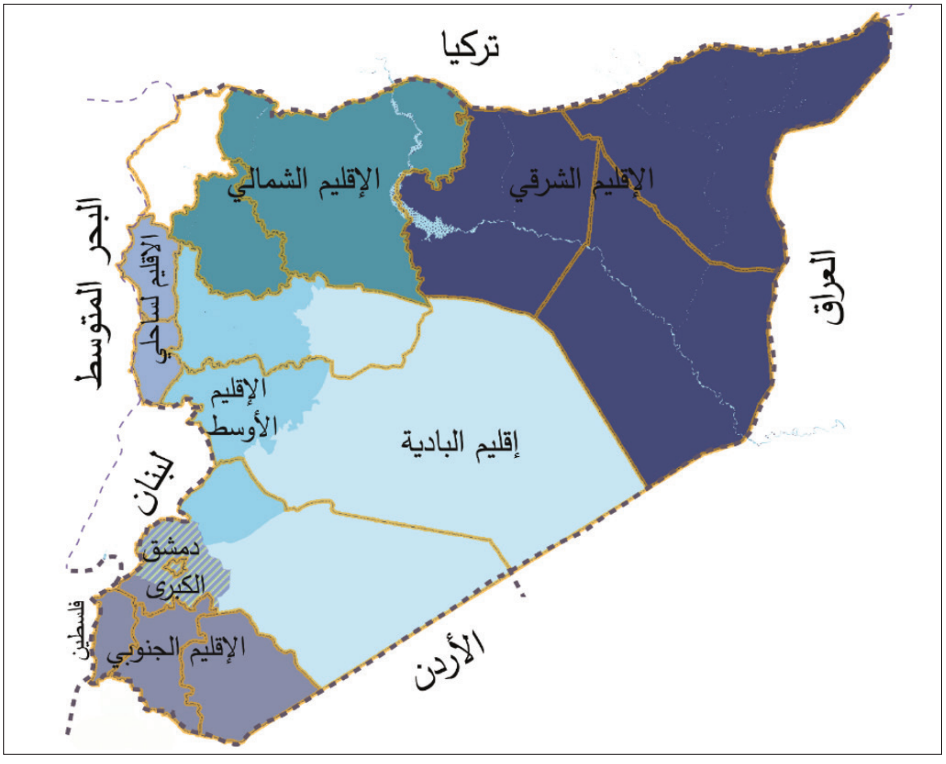

المصدر: هيئة التخطيط الإقليمي في سوريا

سادسًا: التنظيم العمراني كمدخل للسلم الأهلي وإعادة الإعمار

تمتلك سـوريا فرصة تاريخية لإعادة هيكلة المشهد العمراني، بما يسهم في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت نتيجة الفوضى في التخطيط العمراني القديم. فقد أدت السياسـات السـابقة إلى انتشـار الأحياء العشـوائية، والقرى غير المخدَّمة، والتجمعات السكانية المغلقة على لون اجتماعي أو طائفي معين، بالإضافة إلى وجود مبانٍ تفتقر إلى معايير السـكن اللائق، سـواء بسبب تصميمها غير المريح أو عدم دخول أشـعة الشـمس إليها؛ مما يؤثر على الصحة العامة. كما أن تفتيت الملكيات بسبب الإرث أدى إلى تقسيم المنازل القديمة الجميلة إلى وحدات صغيرة غير مريحة، مما أسهم في تفاقم أزمة العشوائيات.

في سياق إعادة الإعمار، يمكن الاستفادة من العمارة الدمشقية التقليدية، التي تعتمد على مواد بناء محلية مستخرجة من الركام، مما يقلِّل الحاجة إلى استيراد الإسمنت والحديد، ويحقق مكاسـب اقتصادية من خلال إحياء الطابع العمراني التراثي الذي يمكن أن يجذب السياحة مستقبلاً.

دور التنظيم العمراني في تحقيق التنمية والاستقرار

إعادة تنظيم المدن والقرى وفق أسس عمرانية حديثة ومستدامة يمكن أن يحقق عدة فوائد، منها:

- إنهاء العشوائيات، التي تعاني من مشكلات بنيوية واجتماعية.
- إلغاء التقسيمات الطائفية والجغرافية المغلقة، مما يعزز التعايش الاجتماعي.
- تحسـين حركـة المرور والمسـاحات العامة، لتكون المدن أكثـر كفاءة وراحة للمقيمين والتجار والمارة.
- التعامل مع المدن والقرى كوحدات إنتاجية متكاملة، وليس فقط كمناطق سكنية، مما يسهم في تحفيز الاقتصاد المحلي.
- تعزيز البنية التحتية والخدمات العامة، لجعل المدن أكثر جاذبية للعيش والاستثمار.
- تطبيق نماذج البناء التقليدي منخفض التكلفة؛ مما يساهم في توفير فرص عمل للحرفيين، والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة في عمليات إعادة الإعمار.

التحديات التي تواجه إعادة الإعمار والتنمية العمرانية

مع نهاية الحرب، تواجه سوريا واقعًا اقتصاديًّا منهكًا؛ حيث تم استهلاك معظم الموارد الوطنية، وفقد السكان جزءًا كبيرًا من قدراتهم الاقتصادية؛ مما يجعل عملية إعادة الإعمار محفوفة بعدة تحديات، أبرزها:

نقص التمويل: الحاجة إلى موارد مالية ضخمة لإعادة البناء.

غياب الاستقرار السياسي والأمني: مما قد يعيق تنفيذ المشاريع الكبرى.

نقص الكوادر البشرية المؤهلة: بسبب الهجرة الواسعة للكفاءات والعمالة الماهرة.

مستوى الفساد المرتفع في المؤسسات الحكومية: مما يستدعي إصلاحات جذرية لضمان كفاءة تنفيذ مشاريع الإعمار.

لذلك، لابد من تنفيذ إصلاحات شاملة في مؤسسات الدولة، لضمان إدارة أكثر كفاءة وشفافية، مع إشراك المجتمع المحلي والمهجرين والجاليات السورية في عمليات التخطيط والتنفيذ.

أهمية التخطيط الإقليمي في تحقيق التنمية العمرانية

يعتمد النهج التقليدي في الإدارة السورية على تقسيم البلاد إداريًّا إلى محافظات وبلديات، لكن هذا النموذج أثبت عدم فعاليته في تحقيق تنمية متوازنة، حيث تركزت الاستثمارات والخدمات في بعض المناطق على حساب مناطق أخرى.

يمكن للتخطيط الإقليمي أن يكون بديلاً أكثر كفاءة، من خلال تقسيم سوريا إلى أقاليم اقتصادية مترابطة، بحيث تعتمد كل منطقة على مواردها وتكمل الأقاليم الأخرى؛ مما يعزز الاستقرار الاقتصادي، ويمنع النزعات الانفصالية، ويفرض تعاونًا بين مختلف المكونات السكانية داخل كل إقليم.

إصلاح نظام التعليم

إلى جانب إعادة الإعمار المادي، يجب التركيز على إصلاح قطاع التعليم، ليكون أداة رئيسية في بناء سوريا المستقبل. التعليم الحديث يجب أن يركز على:

- تنمية مهارات التعاون والعمل الجماعي.

- تعزيز ثقافة تقبل الرأي الآخر والتعددية الفكرية.
- تأهيل الطلاب وفق احتياجات سوق العمل، بحيث يتم تخريج كفاءات قادرة على المساهمة في إعادة الإعمار.

يعد التعليم استثمارًا طويل الأجل؛ حيث يمكن أن يخلق كوادر مؤهلة تسهم في تطوير القطاعات المختلفة؛ مما يسرِّع عملية التعافي الاقتصادي والاجتماعي.

الفرص الاقتصادية في إعادة الإعمار

إلى جانب إعادة بناء المدن والقرى، تمتلك سوريا فرصًا استثمارية مهمة في مجالات أخرى، أبرزها:

الزراعة والصناعات الزراعية: يمكن إعادة تنشيط القطاع الزراعي، وربطه بالصناعات التحويلية مثل صناعة الأغذية والنسيج.

الصناعات الاستخراجية: استثمار الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والفوسفات.

الصناعات التحويلية: التركيز على تحويل المواد الخام الزراعية إلى منتجات صناعية قابلة للتصدير، مما يعزز القيمة المضافة.

البنية التحتية وإعادة الإعمار: يمكن اعتماد التصاميم العمرانية التقليدية التي تعتمد على اليد العاملة الحرفية والمواد الطبيعية، مما يخفض التكاليف ويوفر فرص عمل واسعة.

الصناعة العسكرية: يمكن استثمار الخبرات التي تطورت خلال الحرب في تصنيع المعدات العسكرية والتقنيات الدفاعية، بما يحقق عوائد اقتصادية وأمنية.

الصناعات الدوائية: تمتلك سوريا إمكانات قوية في صناعة الأدوية، ويمكن تطوير هذا القطاع ليصبح رافدًا اقتصاديًّا مهمًّا.

الاستثمار في العمارة التقليدية

من الخيارات التي يمكن أن تقلل تكاليف إعادة الإعمار وتحقق فوائد اقتصادية طويلة الأمد، إحياء العمارة التقليدية، التي تعتمد على:

- استخدام مواد محلية متوافرة في الركام؛ مما يقلل الاعتماد على الإسمنت والحديد المستورد.
- توفير فرص عمل للحرفيين والعمال المهرة، مما يعزز الاقتصاد المحلي.
- تحقيق فوائد سياحية مستقبلية، حيث يمكن تسويق هذه المناطق كوجهات سياحية، تعكس التراث العمراني الفريد لسوريا.

إعادة إحياء هذا النموذج العمراني لا يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل يسهم أيضًا في إعادة بناء الهوية الثقافية للمدن السورية، ويجعلها أكثر جاذبية للسكان والزوار.

بهذا، يمثل التنظيم العمراني السليم مدخلاً أساسيًّا لإعادة الإعمار وتحقيق السلم الأهلي في سوريا، من خلال إنهاء العشوائيات، وتعزيز التنمية المتوازنة، وربط المدن بالموارد المحلية، إلى جانب تحسين البنية التحتية بما يضمن بيئة حضرية أكثر ملاءمة للحياة والعمل. إلا أن نجاح هذه العملية يرتبط بعدة عوامل رئيسية، أبرزها وجود بيئة سياسية مستقرة تدعم التنمية المستدامة، وإجراء إصلاحات جذرية في مؤسسات الدولة لجعلها أكثر كفاءة وشفافية، فضلاً عن إشراك المجتمع في عمليات التخطيط والتنفيذ لضمان تحقيق تنمية متكاملة. كما يعد تعزيز التخطيط الإقليمي ضرورة لضمان توزيع عادل للموارد، بحيث تكون الأقاليم مكملة لبعضها البعض، مما يعزز التعاون بين مختلف المكونات الاجتماعية.

إلى جانب ذلك، فإن إصلاح نظام التعليم يمكن أن يلعب دورًا محوريًّا في إعادة بناء سوريا، من خلال تأهيل كفاءات تواكب احتياجات السوق، وتعزيز قيم التعاون والانفتاح؛ مما يسهم في سرعة اندماج الشباب في سوق العمل، ورفع كفاءة القطاعات المختلفة. أما على المستوى الاقتصادي، فإن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والصناعات الدوائية، والاستخراجية يمكن أن يكون عاملاً رئيسيًّا في استعادة النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص عمل واسعة. كما يمكن الاستفادة من التطورات التي شهدها قطاع الصناعة العسكرية خلال الحرب، عبر توجيهه نحو إنتاج تقنيات دفاعية متطورة تحقق موارد إضافية للدولة.

من ناحية أخرى، يشكل إحياء العمارة التقليدية فرصة اقتصادية وسياحية مهمة؛ حيث يعتمد هذا النمط العمراني على المواد الطبيعية المتوافرة محليًّا، مما يخفض

التكاليف، ويوفر فرص عمل للحرفيين، إلى جانب إمكانية استثماره لاحقًا في القطاع السياحي، من خلال تسويق المدن السورية التاريخية كمواقع جذب سياحي. كما أن تطوير قطاع النقل واللوجستيات يمكن أن يعزز موقع سوريا الجغرافي، عبر تحسين الموانئ، والمطارات، وشبكة الطرق؛ مما يسهم في تسهيل حركة التجارة الإقليمية، وتنشيط قطاع الخدمات المرتبطة بالنقل والتخزين.

بهذه العوامل مجتمعة، يمكن لسوريا أن تبني نموذجًا تنمويًّا متوازنًا يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويعيد تشكيل بنيتها الحضرية وفق أسس حديثة، تضمن تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأمد.

خاتمة

تواجه سوريا في مرحلة ما بعد انهيار نظام الأسد تحديات اقتصادية معقدة تتداخل مع الأبعاد السياسية والاجتماعية والأمنية؛ مما يجعل عملية إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية مهمة شاقة تتطلب رؤية إستراتيجية شاملة وإصلاحات مؤسسية جذرية. لقد أدى الصراع المستمر إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية، وانهيار القطاعات الإنتاجية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما فرض تحديات كبيرة على جهود إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. وفي ظل هذه الأوضاع، يصبح من الضروري تبني نهج متكامل يقوم على إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ومحاربة الفساد، وتحقيق الشفافية، إلى جانب تفعيل دور القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات المحلية والدولية، لضمان تحقيق نهضة اقتصادية مستدامة.

إن تجاوز هذه التحديات يتطلب أولاً إصلاحًا مؤسسيًّا واسع النطاق، يهدف إلى تحسين كفاءة مؤسسات الدولة، وتقليل الفساد، وتعزيز الإنتاجية، وخلق بيئة قانونية وإدارية تدعم التنمية الاقتصادية. وقد أثبتت التجارب الدولية أن النجاح في تحقيق تنمية مستدامة مرهون بوجود مؤسسات حكومية قوية ومرنة، قادرة على استيعاب التحولات الكبرى، وتحقيق تكامل فعال بين القطاعين العام والخاص. ولذلك، فإن إصلاح القطاع الحكومي، وإعادة هيكلته، وتطوير القوانين الاقتصادية والإدارية سيكون أمرًا بالغ الأهمية في دفع عجلة التعافي الاقتصادي.

إلى جانب ذلك، يشكل تعزيز المشاركة المجتمعية عاملاً رئيسيًّا في إعادة الإعمار؛ حيث لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون إشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار، وإعطائها دورًا فاعلاً في صياغة سياسات إعادة الإعمار. إن تجارب الدول الخارجة من الحروب تؤكد أن إشراك الفئات المختلفة في عملية التنمية، سواء من خلال المجالس المحلية المنتخبة أو المنظمات المدنية أو القطاع الخاص، يسهم في تعزيز الشعور بالملكية الوطنية لعملية إعادة البناء، مما يقلل من فرص الفساد وسوء الإدارة، ويضمن تنفيذ المشاريع بما يخدم المصلحة العامة.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن تنشيط القطاعات الإنتاجية يمثل ركيزة أساسية لإعادة الإعمار؛ حيث توفر قطاعات مثل الزراعة والصناعات التحويلية فرصًا كبيرة للنمو السريع، نظرًا لانخفاض تكلفة إعادة تشغيلها، وقدرتها على توفير فرص عمل واسعة. فالزراعة، التي كانت تشكل في السابق جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي، يمكن أن تعود بسرعة إلى لعب دورها الحيوي إذا تم دعمها بسياسات حكومية مدروسة، تشمل توفير التمويل، وتحسين تقنيات الإنتاج، وتوسيع الأسواق التصديرية. كما أن الصناعات الغذائية، والنسيجية، والدوائية، التي تمتلك سوريا فيها خبرات متراكمة، يمكن أن تكون من أول القطاعات التي تعود للحياة، نظرًا لقدرتها على توفير منتجات أساسية تحتاجها السوق المحلية، مع إمكانية التصدير إلى الأسواق المجاورة.

إضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في قطاع البنية التحتية يمثل ضرورة ملحَّة؛ إذ لا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو في ظل ضعف شبكات الطرق، وانقطاع الكهرباء، ونقص الخدمات الأساسية. ورغم أن إعادة تأهيل البنية التحتية تتطلب استثمارات ضخمة، فإنها تعد من أكثر القطاعات القادرة على جذب التمويل الدولي، خاصة إذا ما تم تقديم مشاريع استثمارية جذابة للقطاع الخاص، تشمل إعادة تشغيل الموانئ والمطارات، وتطوير شبكات النقل، وبناء المدن الحديثة التي تستوعب العائدين من الخارج.

ولا يمكن الحديث عن إعادة الإعمار دون التطرق إلى التخطيط العمراني كأداة لتحقيق السلم الأهلي والتنمية المتوازنة. فقد كشفت الحرب عن الحاجة الماسَّة إلى إعادة تنظيم المدن والقرى بطريقة تمنع العشوائيات، وتعزز العدالة في توزيع

الخدمات، وتخلق بيئة حضرية مستدامة تدعم الاقتصاد المحلي، وتحسن جودة الحياة. إن تطبيق نموذج تخطيط إقليمي يأخذ بعين الاعتبار التنوع الجغرافي والاقتصادي لسوريا، ويعمل على تحقيق تكامل بين الأقاليم المختلفة، قد يكون أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق تنمية متوازنة، تمنع تركز الاستثمارات في بعض المناطق على حساب أخرى، وتسهم في خلق فرص اقتصادية متكافئة لجميع السوريين.

كما أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال إصلاح قطاع التعليم والتدريب المهني يعد ضرورة لتحقيق تنمية مستدامة، حيث إن إعادة بناء الاقتصاد لن تكون ممكنة دون وجود كفاءات مؤهلة في مختلف المجالات، قادرة على قيادة عملية الإعمار، والمشاركة في إدارة المشاريع التنموية. إن إصلاح التعليم ليتوافق مع احتياجات السوق، وإدخال تقنيات حديثة في التدريب المهني، وإعادة ربط الجامعات بمؤسسات الإنتاج، سيكون له دور حاسم في تسريع عملية التعافي الاقتصادي، وتقليل معدلات البطالة بين الشباب.

إلى جانب ذلك، فإن سوريا تمتلك فرصًا واعدة في مجالات مثل السياحة، خاصة مع وجود مواقع أثرية فريدة، ومناخ متنوع، وبنية ثقافية غنية يمكن استثمارها في تنشيط السياحة الداخلية والدولية؛ ما يسهم في توفير مصادر دخل إضافية، وخلق فرص عمل في قطاع الخدمات. كما أن التطورات التي شهدها قطاع الصناعات العسكرية خلال الحرب يمكن توجيهها نحو إنتاج تقنيات دفاعية متطورة، تحقق مكاسب اقتصادية للدولة، وتسهم في تعزيز الأمن الوطني(41).

إن إعادة إعمار سوريا بعد الحرب لا تعني فقط إعادة بناء ما تهدم، بل تمثل فرصة فريدة لإعادة هيكلة الاقتصاد بطريقة أكثر استدامة، والتخلص من التشوهات التي عانى منها الاقتصاد السوري لعقود، سواء من حيث سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية، أو تفشي الفساد، أو انعدام الشفافية. ومن هنا، فإن المرحلة القادمة يجب أن تركز على تبني سياسات تنموية تعتمد على التخطيط الإستراتيجي، والاستفادة من الموارد المتاحة بطريقة أكثر كفاءة، مع تعزيز الإصلاحات القانونية والإدارية لضمان بيئة استثمارية مستقرة، قادرة على جذب رؤوس الأموال، وتحفيز النشاط الاقتصادي.

في النهاية، يمكن القول: إن نجاح سوريا في تجاوز التحديات الاقتصادية بعد انهيار نظام الأسد، وتحقيق إعادة إعمار فاعلة، مرهون بمدى قدرتها على تنفيذ إصلاحات شاملة في مختلف المجالات، تبدأ بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وتعزيز الحوكمة

الرشـــيدة، وتمكين القطاع الخاص، والاســـتثمار في رأس المال البشـــري، وتنشيط القطاعات الإنتاجية، مع تبني نموذج تخطيط إقليمي وعمراني مستدام، يضمن توزيعًا أكثر عدالة للموارد، ويعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي حال تم تبني هذه الإســـتراتيجيات بجدية، يمكن لســـوريا أن تحقق نهضة اقتصادية حقيقية، تنقلها إلى مرحلة جديدة من الاستقرار والنمو المستدام.

المراجع

(1) Samer Hamati, computing pre-conflict poverty data in Syria, School of Economics and Management, Universidade do Minho, Portugal, 2019, page4, https://bit.ly/4h5YiHT.

(2) Silvia Redaeli and others, Assessing the Extent of Monetary Poverty in the Syrian Arab Republic after a Decade of Conflict, World bank, مـــارس/آذار 2024, P20, https://bit.ly/4i0LTq3.

(3) UNDP, The Impact of the Conflict in Syria: A Devastated Economy, Pervasive Poverty and A Challenging Road Ahead to Social and Economic Recovery, 2025 ،نيويورك, P.32.

(4) مســـتقبل التهدئة في إدلب بعد ســـنتين على توقيع مذكرة موسكو، جسور للدراسات، مارس/ آذار 2022، أين تاريخ الدخول؟، https: / /bit.ly /3QXpgqx

(5) يتوقع أن خمسة من أصل كل عشرة شباب سوريين لا يملكون عملاً يدر عليهم دخلاً، وهي إحصائية كنت قد أجريتها على عينة من الشباب في شمال سوريا، ولكن هذه العينة لا تمثل بقية المجتمع، ففي مناطق النظام تنحصر الأعمال في القطاع العسكري وبعض مؤسسات الدولة، وقد أظهر التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2024، الصادر عن صندوق النقد العربي، الصفحة 64، أن البطالة في سوريا فاقت 30٪ في عام 2019، راجع: https: / /bit.ly /4bsJRMU

(6) "ســـوريا ترفع الأجور بنســـبة 50٪"، العربية نت، فبراير/ شـــباط 2024، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /bit.ly /3QJyzu9

(7) هذا ما قدرته عدة دراسات في أوقات مختلفة، أبرزها دراسة أحمد الراغب التي نشرت في موقع اقتصاد في ســـبتمبر/ أيلول 2016، (تاريـــخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /bit. ly /4kmVLfp

(8) للمزيد، راجع ما نشرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فبراير/ شباط 2023، https: / / bit.ly /3D74Ech.

(9) لقاء مع وزير الكهرباء السوري، عمر شقروق، الجزيرة مباشر، 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024، https: / /www.youtube.com /watch?v=r4gC9r96gjA

(10) قطاع الكهرباء في سورية بعد عقد من الحرب: تقييم شامل، سنان حتاحت وكرم شعار، معهد الجامعة الأوروبية، سبتمبر/ أيلول 2021، ص11، https: / /cadmus.eui.eu/ / handle/ 1814 /72182

(11) مقابلة مع وزير الصحة، ماهر الشرع، قناة الغد، 28 ديسمبر/ كانون الأول 2024، https: / / www.youtube.com /watch?v=CZQN5g7hbCw.

(12) "التربية السورية تكشف عدد المدارس المتضررة"، نورث بريس، 14 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /bit.ly /4i1w42s.

(13) الكتاب الإحصائي الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2022، يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في 2021 يقدَّر بحوالي 26 تريليون ليرة سورية، أو ما يساوي حوالي 8.9 مليارات دولار على أساس أن سعر الدولار 3000 ليرة سورية، يمكن المراجعة من خلال الرابط: http: / /www.cbssyr.sy /yearbook /abstract2022.rar

ولكن على جانب أخر، يشير البنك الدولي في قاعدة بياناته حول سوريا، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لسوريا يقدَّر بحوالي 23 مليار دولار، يمكن المراجعة على الرابط: https: / /data. albankaldawli.org /indicator /NY.GDP.MKTP.CD?locations=SY

ويتوقع الباحث أن الظروف الاقتصادية تحسنت بشكل ملحوظ في 2024 وذلك تبعًا لانحسار الأعمال العسكرية وتحسن الوضع الأمني، ودخول استثمارات للشمال السوري، والاستثناءات من العقوبات التي صدرت عن الدول الغربية، مما يجعل الناتج المحلي يتحسن في 2024.

(14) بيانات البنك الدولي، نمو الناتج المحلي الإجمالي، سوريا، (تاريخ الدخول: 10 مارس/ آذار 2025)، الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP. KD.ZG?locations=SY

(15) حسابات الباحث بالاستناد لتطور عدد السكان داخل سوريا.

(16) المكتب المركزي للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، ملخص 1981–2011، الرابط: http://cbssyr.sy/trade/Foreign-Trade/2011/Trade-State1.htm

(17) المصدر السابق.

(18) كنت قد سمعت من أستاذي الدكتور أديب ميالة عند تعيينه حاكمًا لمصرف سوريا المركزي عام 2005 أنهم يحافظون على احتياطي نقدي يقترب من 21 مليون وهو ما يغطي الصادرات مرتين ونصفًا إلى ثلاث مرات أحيانًا، ثم انخفضت هذه الاحتياطات، ثم بقي الباحث متابعًا لهذا الاحتياط وأصدر أكثر من دراسة تشير للأرقام المقدرة من قبل الباحث منها: بحث المشهد الاقتصادي السوري 2022، جسور للدراسات، فريق البحث في المركز، 2022، ص 10، الرابط: https:// jusoor.co/storage/posts/almshhd-alsory-aaam-2022/almshhd-alsory-aaam-2022-nhayy.pdf

وفي أواخر 2024، أعلن رئيس الوزراء، السيد محمد البشير، أن احتياطي المركزي هو 200 مليون دولار فقط، للمزيد راجع تصريحات الوزير في ما نقله تليفزيون سوريا عنه، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2025، الرابط: https://bit.ly/4izeT86

(19) بالاعتماد على الموازنات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، ويشار إلى أن هذه الموازنات (باستثناء موازنة 2011) كلها موازنات تخطيط، وليست حسابات قطع، مما يعني أن الموارد هي تقديرات وليست وقائع.

(20) للمزيد حول الأرقام الصادرة من البنك الدولي MENA Quarterly Economic Brief, January 2016: The Economic Effects of War and Peace, World Bank, 2016, link: https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief-january-2016

(21) مجلس الأمن يعلن انتهاء ولاية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن غزو العراق للكويت، الأمم المتحدة، فبراير/ شباط 2022، الرابط: https://news.un.org/ar/ story/2022/02/1094702

(22) "مجلس الأمن الدولي يمدد العقوبات على السودان"، فرانس 24، 9 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /bit.ly /4h2Aq84

(23) مؤشر الشفافية الدولية، سوريا 2024، https: / /www.transparency.org /en / countries /syria.

(24) مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن صندوق هيرتاج، 2024، https: / /www.heritage. org /index /pages /all-country-scores.

(25) مؤشر ممارسة الأعمال حول الإجراءات الحكومية الملائمة للنشاط الخاص، البنك الدولي، قاعدة البيانات، 2019، https: / /bit.ly /4inauF7

(26) للمزيد راجع تقرير الإيسكوا الصادر عام 2021، بعنوان: Towards an Arab governance index، صفحة 29، الشكل رقم 4، https: / /bit.ly /4koGWZA

(27) راجع مؤشر الفساد عند منظمة الشفافية الدولية، الصين، .https: / /www.transparency. org /en .

(28) فيصل المناور، وآخرون، "نموذج مقترح لإصلاح المؤسسات العامة في الدول العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، 2019. وللمزيد حول تجارب بعض الدول في الإصلاح الإداري يمكن العودة إلى: مصطفى يوسف كافي، "الإصلاح والتطوير الإداري"، دار رسلان، سوريا، 2018.

(29) للمزيد حول التجربة الماليزية راجع: محسن صالح، "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، https: / /bit.ly /4brxrEW

(30) موقع جامعة دمشق، لقاء مع عميد كلية الآداب عدنان مسلم، 2022، https: / /bit. ly /3QKTVY7.

(31) صفحة الكلية على منصة التواصل الاجتماعي – فيسبوك، 2023، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /bit.ly /3Xr82p8

(32) المكتب المركزي للإحصاء، "الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2023"، الحسابات القومية، جدول الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع، http: / /cbssyr.sy/ .

(33) نفس المصدر السابق.

(34) "القطاع الزراعي في سورية"، حزب الدستور السوري، 9 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /bit.ly /41Gm0pB

(35) أحمد أحمد وراميا الجبيلي، "التنبؤ بإنتاج حليب الأبقار في سورية"، مجلة جامعة البعث، المجلد 43، العدد 26، 2021، https: / /journal.homs-univ.edu.sy /index.php /477 /view /article /Economy /446.

(36) "الثروة الحيوانية في سورية تتراجع 40٪"، صحيفة تشرين، 7 مارس/ آذار 2024، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /tishreen.news.sy /?p=890007

(37) الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية، سوريا، أغسطس/ آب 2024، https: / / bit.ly /41mfJhH

(38) "صناعة الأدوية في سورية: النمو والتحديات"، سيريان بيديا، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /syrianpedia.com /pharmainsy/ /.

(39) Syrian Cities Damage Atlas, UNITAR, 2019, https://bit.ly/41rFBIL.

(40) المكتب المركزي للإحصاء، التقسيمات الإدارية لعام 2012، الرابط: http://cbssyr.sy/ pdf.2013-1-yearbook/2013/Data-Chapter1/TAB-1

(41) "طائرة الشاهين تقلب الموازين في سورية"، فراس كرم، المجلة، 30 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https://bit.ly/4h74lfo

تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا: الدواعي والتحديات

Achieving transitional justice in Syria: Motives and challenges

محمود بُرهان عَطُّور – Mahmoud Burhan Attour *

ملخص

مصطلح العدالة الانتقالية حديث نسبيًّا ولم يظهر في الصكوك الدولية؛ فلم يرد في ميثاق عالمي ولم يكن محور اتفاقية دولية ولم تتضمنه الأنظمة المنشئة للمحاكم الدولية. يرجع الأصل في مفهوم العدالة الانتقالية إلى الحق في الإنصاف والتظلم والتعويض لضحايا انتهاكات القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان وهو ما ورد في عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والقرارات الأممية.

العدالة الانتقالية ليست منهجًا واحدًا ولا قالبًا موحدًا فهي تختلف باختلاف البيئات وطريقة المعالجة والهدف منها ومعالجة الأولويات، ولها أبعاد وبرامج ومحاور متعددة تقوم على أساس الانتقال من حالة القمع والاستبداد أو من حالة الصراع أو كليهما معًا إلى الاستجابة لمتطلبات احترام حقوق الإنسان ومعاملة الناس معاملة كريمة تحت سقف القانون.

في سوريا كما في غيرها من البلدان تواجه العدالة الانتقالية، وهي مطلب جماهيري، تحديات جمة، ولها أبعاد حقوقية وسياسية وتشريعية وأخلاقية. سنبيِّن في هذا البحث منطلقات ودواعي العدالة الانتقالية والمعالجات المقترحة.

كلمات مفتاحية: العدالة الانتقالية، جبر الضرر، حقوق الإنسان، القانون الدولي، سوريا.

Abstract

The term, "transitional justice", is relatively recent and does not appear in international legal instruments; it is not mentioned in any universal charter, has not been the focus of any international treaty, and is not included in the statutes of international tribunals. The concept of transitional justice stems from the right to remedy, redress and compensation for victims of violations

* الدكتور المحامي محمود بُرهان عَطّور، دكتوراه في القانون الدولي العام من فرنسا.
Dr. Mahmoud Burhan Attour, attorney, holds a PhD in Public International Law from France.

of international law and human rights, as articulated in various international conventions, protocols and UN resolutions.

Transitional justice is not a single methodology or a uniform framework; it differs depending on the context, the approach to addressing past abuses, the intended goals, and how priorities are managed. It encompasses various dimensions, programmes and components, all aimed at transitioning from a state of repression and tyranny – or from conflict, or both – toward fulfilling the requirements of respecting human rights and treating individuals with dignity under the rule of law.

In Syria, as in other countries, transitional justice – though a popular demand – faces numerous challenges and carries legal, political, legislative and ethical dimensions. This study will outline the foundations and justifications for transitional justice and present proposed approaches for addressing it.

Keywords: transitional justice, reparation, human rights, international law, Syria.

مقدمة

مثَّل سقوط نظام الأسد في سوريا لحظة فارقة في تاريخ الشعب السوري، بعد تجربة قاسية ودموية في مواجهة منظومة قمعية أوغلت في دماء وأعراض وأموال السوريين وانتهكت أبسط حقوقهم وحرياتهم. وبمجرد انهيار النظام بدأ الحديث عن الانتصاف للضحايا و"العدالة الانتقالية" وضرورة تفعيل المحاسبة للمتورطين في ارتكاب الجرائم والانتهاكات الجسيمة.

وربما يكون ملف تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا في سوريا الجديدة من أصعب الملفات وأكثرها تعقيدًا وتشابكًا، يعود ذلك لجملة من الأسباب تتلخص في العدد الهائل من الضحايا ومدى القدرة على الإنصاف وجبر الضرر، وتنوع أصناف الانتهاكات والجرائم الجسيمة المرتكبة، وطول فترة الانتهاكات التي تعود لعشرات السنوات، وامتداد الانتهاكات والجرائم على طول وعرض الجغرافيا السورية، وكثرة عدد المتورطين وفرار كبار المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة، وكشف الحقيقة والإثبات وكفاءة وأهلية أجهزة إنفاذ القانون للتعاطي مع هذا الملف الضخم والقيام بالإجراءات الواجبة بموضوعية وشفافية، وإرادة الصفح المقبول والمصالحة مع الماضي في سبيل السلم الأهلي والتنمية؛ مما يبين أهمية الموضوع والإشكالية التنفيذية المتعلقة به.

نستعرض في هذا البحث مفاهيم قانونية تتعلق بالعدالة الانتقالية وتجارب لها والعدالة الجنائية على أساس المسؤولية الجنائية الشخصية، ونبيِّن مفهوم الانتصاف للضحايا وسيادة القانون ومنع الإفلات من العقاب على مستوى القضاء الوطني بالتكامل مع القضاء الدولي عن الجرائم الجسيمة والانتهاكات الممنهجة المرتكبة على نطاق واسع في سوريا والتحديات التي تواجهها، فحتى الآن لم يُقر نظام قانوني نستطيع معه محاكمة نظام سياسي عن جرائم ارتُكبت في عهده وتبقى المسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية باعتبار أن الممارسات يقوم فيها أفراد سواء من تلقاء أنفسهم أم بناء على توجيهات وأوامر من مرؤوسيهم والمسؤولين عنهم.

قبل ذلك نتحدث بعجالة عن انطلاق الثورة السورية من ثورات الربيع العربي بمواجهة الطغيان لنظام شمولي مستبد توارث السلطة في دولة نظام الحكم فيها جمهوري من

المفترض أنه يقوم على أساس اختيار الشعب لحاكمه، لكنه منطق الجبر والاستيلاء على السلطة بالقوة دون اعتبار لمصلحة الدولة ولا حقوق الشعب، بل إن رئيس النظام حنث باليمين الدستورية الذي أقسم فيه على صيانة النظام الجمهوري ورعاية حقوق الشعب وحرياته والحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله وسلامة أراضيه وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية(1)، فيترتب عليه الاتهام بجريمة الخيانة العظمى(2) إضافة للجرائم الأخرى كونه القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة(3) التي ارتكبت الانتهاكات الجسيمة بحق الشعب السوري ويتحمل رئيس النظام المسؤولية الأولى عن الاتهام والمحاكمة.

وقد جاءت خطة البحث مقسمة إلى مطلب تمهيدي وستة مطالب موضوعية ثم الخلاصة كما يلي:

- مطلب تمهيدي تناول انطلاق الثورة السورية وأهدافها.
- المطلب الأول (العدالة الانتقالية) من حيث: النشوء، والمفهوم والمرجعية، والتعريف، والتطرق لتجارب دولية فيها.
- المطلب الثاني (العدالة الجنائية الدولية) تناول: المسؤولية الجنائية الشخصية دوليًّا، ودور المحاكم الدولية في تحقيق العدالة، والقضاء الوطني والعالمي.
- المطلب الثالث (مبدأ الانتصاف للضحايا وسيادة القانون) وتناول: الانتصاف للضحايا، ومن ثم سيادة القانون.
- المطلب الرابع (منع الإفلات من العقاب دوليًّا) وتضمَّن: دور المنظمات الدولية في بيان الموقف بشأن الإفلات من العقاب في سوريا، وتوصيف حالة حقوق الإنسان في سوريا خلال حكم النظام البائد.
- المطلب الخامس (المرجعية القانونية للحالة السورية بشأن العدالة الانتقالية) جاء فيه: كشف الحقيقة وتحقيق العدالة، والتعاون لتحقيق العدالة، ووسائل مساعدة في تحقيق العدالة الانتقالية، وتحديات تواجه العدالة الانتقالية، وإستراتيجيات في العدالة الانتقالية.
- المطلب السادس (العدالة والمصالحة المجتمعية) تناول: موقف الشرع الحنيف، ومتطلبات السلم الأهلي.

مطلب تمهيدي: انطلاق الثورة السورية وأهدافها

تولّى بشار الأسد السلطة في سوريا عقب وفاة والده حافظ الأسد عام 2000 في إطار من التوريث السياسي في بلدٍ جمهوري، وذلك إثر تعديلٍ دستوري مثيرٍ وسريع؛ إذ نصَّ دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973 في مادته (83) على أن لا يقل عمر رئيس الجمهورية عن أربعين عامًا، فتمّ تعديل هذا النص على وجه السرعة ليصبح العمر المطلوب لرئيس الجمهورية أربعةً وثلاثين عامًا، وهو عمر بشار الأسد حينذاك. يعكس هذا التعديل استخفافًا واضحًا بالأحكام الدستورية وتجاهلاً لإرادة الشعب ومشاركته في القرارات المصيرية، كما يدل على أن الغلبة والقرار الحاسم هما لمن يمتلك زمام الجيش والأجهزة الأمنية، بعيدًا عن رأي المواطنين وإرادتهم.

ورغم ذلك، استبشر الناسُ خيرًا بالرئيس القادم، على أمل تحقيق تغيير إيجابي يُطلِق الحريات ويحسِّن الأوضاع العامة في البلاد. لكن الواقع لم يتغير كثيرًا، بل ازدادت القيود على حرية التجمع منذ عام 2001، وحدث الصدام العلني بصورة واضحة بعد صدور إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي عام 2005، ما كشف بوضوحٍ عن عمق الأزمة التي تعانيها الدولة السورية (5).

مع انطلاق ثورات الربيع العربي في عدد من البلدان العربية بدأت الثورة السورية بمطالبات طلابية بسيطة مقلدة لما يحدث حولها بكتابات على جدار "اجاك الدور يا دكتور" واجهها النظام بقسوة بالغة لطلاب وأطفال استشهدوا تحت التعذيب (6)، وكذلك حصل مع شباب وشابات من الطلبة، فتأججت مطالبات جماهيرية سلمية تدعو للاقتصاص لضحايا القمع، قابلها النظام بكثير من القسوة، وبدلاً من الاستجابة لهذه المطالبات أو التفاعل معها أو استيعابها، جابهها النظام بالحل الأمني والقوة المفرطة، فتحولت تلك المطالبات السلمية شيئًا فشيئًا إلى حمل السلاح للدفاع عن الذات والأعراض بالتزامن مع انشقاقات لعسكريين وموظفين عموميين احتجاجًا على استخدام النظام للسلاح ضد المتظاهرين السلميين.

عانى السوريون طويلاً في عهدي الأب والابن من القمع والاستبداد وسطوة الأجهزة الأمنية على مقدرات حياتهم ومن تغييب حقوقهم وامتهان كرامتهم وإهدار حرياتهم التي نصَّت عليها الدساتير المتعاقبة والالتفاف على معيشتهم ومستقبلهم في بلدهم وموطنهم مع غياب مزمن للعدالة الاجتماعية. لقد انتشر الفساد (7) والمحسوبية على

كافة الأصعدة، ولذلك جاءت المطالبات باحترام الحقوق وبصون كرامة السوريين وتحقيق متطلبات التنمية والعيش الكريم والإصلاح أهدافًا أساسية للحراك الثوري في بواكيره، لكنه ما لبث أن تحول إلى المطالبة بإسقاط النظام وبالحرية، بعد إقدام النظام على مواجهة المطالبات السلمية بالكثير من القمع والانتهاكات الجسيمة حيث اتُّهمت الأجهزة العسكرية والأمنية السورية مبكرًا بأعمال تشكل جرائم ضد الإنسانية وثقتها تقارير دولية(8).

استخدم النظام كافة أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية حتى وصل الأمر إلى استخدام السلاح الكيماوي(9) وإلقاء البراميل المتفجرة عشوائيا على المدنيين العزل(10)، أوغل النظام البائد في دماء السوريين بالزج بوحدات الجيش العربي السوري والأجهزة الأمنية مستخدما الأسلحة التي دفع ثمنها الشعب من عرقه وجهده ووجهت نحو صدور الناس الذين قتلوا وهجروا من بيوتهم وقراهم وبلداتهم، اضطر السوريون للنزوح نحو مناطق أكثر أماننا وعبر الحدود نحو دول الجوار وأصقاع العالم المختلفة ولملايين الناس المهجرين، استعان النظام بالمليشيات الطائفية واستدعى قوات غازية أجنبية للدفاع عنه بمواجهة شعبه فانفرط العقد الاجتماعي للحكم وأصبح مطلب التغيير لا يقبل التغيير.

لقد تسبب طول أمد الثورة، والحجم الهائل للضحايا والدمار الذي لحق بالمدن والممتلكات، والعدد الضخم من اللاجئين والنازحين الذي أُرغموا على ترك ديارهم تحت القصف أو التهديد، بنشوء عدد كبير جدًّا من المظالم، ومظاهر الاستبداد والقمع الممنهج، استمرت حتى لحظة هروب رأس النظام، بشار الأسد، من دمشق، فجر الثامن من ديسمبر/كانون الأول 2024، وانتصار الثورة بعد نحو 14 عامًا منذ بدايتها.

خلَّف النظام المخلوع دولة شبه منهارة وشبه مقسمة، بعلاقات متوترة مع دول الجوار، وبفقر مدقع للأغلبية العظمى من الشعب بكافة مكوناته، وتردي الخدمات أو انعدامها، وضعف الرواتب مع قوة شرائية منخفضة للغاية، وإرث ثقيل من انتهاكات الحقوق والتعدي على الحريات، من جرائم ارتكبها النظام البائد بشكل ممنهج وعلى نطاق واسع قبل وخلال الثورة، ومن بينها جرائم القتل والاعتقال والتعذيب والتغييب والتشريد إلى جرائم ترقى إلى مصاف جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية مع سياسة

متعمدة انتهجها النظام في عدم المحاسبة والإفلات من العقاب، وعشرات الآلاف من الضحايا مما يقتضي إعادة الاعتبار لهم وإقامة العدالة.

المطلب الأول: العدالة الانتقالية

1. نشوء العدالة الانتقالية

أرجع البعض ظهور العدالة الانتقالية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية(11) ومحاكمات نورنبرغ وطوكيو، ويبدو أن ذلك غير دقيق لأسباب منها أن المصطلح لم يرد في النظام الأساسي لتلك المحاكم، كذلك فإن الصراع لم يكن داخليًّا بل كان بين قوى عالمية ودول متقاتلة بالإضافة إلى أن محاكم الحرب العالمية الثانية التي أسست لمبدأ العدالة الجنائية الدولية بهدف المحاسبة عن الجرائم الجماعية كانت تمثل إرادة الدول المنتصرة في الحرب وهي التي أقرت النظام الأساسي لتلك المحاكم، وإن شابه بُعد انتقامي؛ إذ لم تكن بحاجة لوضع معايير قد تصيبها هي في الممارسات التي تمت إبَّان الحرب ولم تكن تعتمد على ادعاءات شخصية.

هدفت تلك المحاكم إلى ترسيخ السلم في بعده الأخلاقي من خلال محاكمة وإيقاع الجزاء على أشخاص من كبار المسؤولين في الجانب المنهزم من الحرب وهو من غايات العدالة الانتقالية، ولذلك يمكن القول: إن العدالة الانتقالية بإحدى غاياتها نشأت في تلك الحقبة من الزمن وإن لم تُسَمَّ بهذا الاسم. غير أن مصطلح العدالة الانتقالية يبدو على الأغلب، كما ذهب البعض الآخر، إلى أن إطلاقه كان في تسعينات القرن الماضي من قبل أكاديميين أميركيين(12) ، بدافع معالجة الحالة التي نشأت بعد انهيار منظومة الدول الشيوعية. ولكن الواقع يشير إلى أنه لم يجر تطبيق فعال لهذا المصطلح في مثل هذه الدول، وهناك من يشير إلى شمول إنصاف الضحايا في بعض دول أميركا الجنوبية خلال الربع الأخير من القرن الماضي كمرحلة في العدالة الانتقالية(13).

2. مفهوم ومرجعية العدالة الانتقالية

مصطلح "العدالة الانتقالية" حديث نسبيًّا؛ ذلك أنه لم يرد في الصكوك الدولية سابقًا، على أنه يمكن إرجاع الأصل في هذا المصطلح إلى (**الحق في الانصاف والتظلم والتعويض** لضحايا انتهاكات القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان).

هذا الحق ورد في عدد من الصكوك الدولية؛ فقد أشارت المادة 3 من اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها المؤرخة في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907، إلى **"لزوم التعويض في حال الإخلال بأحكامها"**، ونصَّت المادة 8 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 **"لكلِّ شخص حقُّ اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصَّة لإنصافه الفعلي من أيَّة أعمال تَنتهك الحقوقَ الأساسيةَ التي يمنحها إيَّاه الدستورُ أو القانونُ"**، وكذلك المادة 2/ 3/ أ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 **"بأن تكفل الدول توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد..."**. أيضًا المادة 6 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965 **"تكفل الدول الأطراف لكل إنسان داخل في ولايتها حق الرجوع إلي المحاكم الوطنية وغيرها من مؤسسات الدولة المختصة لحمايته ورفع الحيف عنه على نحو فعال** ..."، والمادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة غير الإنسانية أو المهينة أو العقوبة القاسية 1984 **"تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصافَ من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب** ..."، وأوردت المادة 75 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998 أحكامًا تتعلق **بجبر الضرر ورد الحقوق والاعتبار والتعويض**، كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، عام 2005، قرارًا بشأن المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن **الحق في الإنصاف والجبر** لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي(14).

3. تعريف العدالة الانتقالية

رغم عدم الوضوح القانوني فقد تعددت تعريفات العدالة الانتقالية والتي جاءت حديثًا بالتركيز على الممارسة؛ فقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن، في أغسطس/ آب 2004، أن العدالة الانتقالية هي "كامل نطاق العمليات والآليات التي يبذلها المجتمع لتفهُّم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة وقد تتضمن الآليات القضائية وغير القضائية على حدٍّ سواء مع تفاوت مستويات المشاركة

الدولية أو عدم وجودها مطلقًا ومحاكمات الأفراد والتعويض وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل أو اقترانهما معًا"(15). أما المركز الدولي للعدالة الانتقالية فيذكر أن "العدالة الانتقالية تشير إلى كيفية استجابة المجتمعات لإرث الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان، وهي تطرحُ بعضًا من أشد الأسئلةِ صعوبةً إنْ في القانون أم السياسة أم العلوم الاجتماعية، وتجهدُ لحسم عددٍ لا يُحصَى من الجدالات، إن العدالة الانتقالية تُعنى، أولاً، بالضحايا، قبلَ أيَ اعتبارٍ آخر"(16) ؛ وهو ما عرَّفتها به قوانين بعض الدول ذات العلاقة(17)، وذكر آخرون أن العدالة الانتقالية هي "مجموعة التدابير التي تتبع من أجل إعادة تطبيع الأوضاع الحقوقية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية في بلد من البلدان التي عاشت أو تعيش أوضاعًا غير مستقرة نتيجة حروب أهلية أو أحكام استثنائية"(18). العدالة الانتقالية بهذا المعنى هي تطبيق لسياسة احترام حقوق الإنسان من خلال سبل في تقصي الحقائق والملاحقة القضائية وجبر الضرر وتذكر الضحايا وإنصافهم وإيقاع الجزاء على المتورطين لإنفاذ حكم القانون ممن انتهك حقوق الإنسان لضمان معايير في السلم الأهلي وإصلاح الأجهزة الحكومية وإعادة إطلاق مسيرة التنمية وعدم التكرار، فهي انتقال من الاستبداد والصراع وشيوع انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب إلى حالة الاستجابة في الحرص على السلام المستدام ومعاملة الناس معاملة كريمة تحت سقف القانون، وهي بهذا المعنى لا تتعارض مع النصوص التي ترد عادة في الدساتير والقوانين والمواثيق الدولية.

4. تجارب دولية في العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية عملية طويلة ومعقدة تحدث في بيئات مختلفة التنوع. لذلك لا يوجد نموذج مرجعي ولا حلول جاهزة أو قالب واحد يمكن تعميمه. فالمقاربة الواقعية للقضايا وقدرات التعامل معها تتطلب تحديد الأولويات وإن كانت تتشارك في أبعاد كثيرة ومنطلقات تتمحور بظروف انتهاكات حقوق الإنسان وذلك تبعًا للسياق الجغرافي والسياسي الذي يتم النظر إليه، ويجب أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المطلوبة لكل بلد والتوقعات التي تعبر عنها السلطات الوطنية وهيئات المجتمع المدني، كما أنها تواجه تحديات بأبعاد متعددة منها ما هو أمني وآخر سياسي أو مجتمعي وذلك في أعقاب فترة من انتهاكات حقوق الإنسان تظهر بعد التغيير الكبير

والقطيعة مع نظام استبدادي. رغم ذلك فإنه يمكن أخذ دروس والاستفادة من تجارب دول أخرى عملت في هذا المجال، وقد تعددت ممارسات العدالة الانتقالية في دول عدة وبمختلف القارات منها تجارب ناجحة وأخرى لم يُمكَّن لها في الوطن العربي، ومن أوائل ممارسة العدالة الانتقالية كانت التجربة في المملكة المغربية وقد حققت نجاحًا طيبًا بسبب التقاء الإرادة الوطنية الرسمية والشعبية على التعاون في إنجاحها، ونتناول تجربتين تاليًا:

أ. تجربة جمهورية جنوب إفريقيا

لم يتضمن دستور جنوب إفريقيا لعام 1996 المعدل مصطلح العدالة الانتقالية وأشار في الجدول السادس منه إلى الترتيبات الانتقالية، ولكن هذا الدستور في ديباجته أشار إلى "معالجة انقسامات الماضي وإقامة مجتمع قائم على القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية" مما يسمح بالقول: إن دستور جنوب إفريقيا برمته يعد دستورًا انتقاليًا(19) بالانتقال من مرحلة التمييز العنصري إلى القيم الجديدة المذكورة والذي يمكن أن يُفسَّر على أنه يشكل قطيعة مع الماضي، كما أقر الدستور تحت الفصل التاسع منه إنشاء مؤسسات الدولة الداعمة للديمقراطية الدستورية ونصَّ في المادة 182 على مؤسسة جديدة تضمَّنها هذا الدستور على المستوى الدولي بإنشاء ما سماه المدافع العام كأحد المؤسسات المستقلة المحايدة التي تدعم الديمقراطية الدستورية في الجمهورية وتخضع هذه المؤسسة للدستور والقانون. ومن مهام المدافع العام التحقيق في أي تصرف في شؤون الدولة أو في الإدارة العامة في أي فرع للحكومة يُزعم أو يشتَبَه في أنه غير سليم أو يؤدي إلى أي تصرف غير ملائم أو تحيز وله الحق في اتخاذ الإجراء الانتصافي الملائم؛ فلم يقتصر دور المحاكم على تحقيق العدالة بل نص على ما يمكن اعتباره "أمينًا للمظالم" يسهم في تحقيق العدالة.

تشكلت لجنة الحقيقة والمصالحة بعد انتهاء حقبة الفصل العنصري بمقتضى قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة رقم 34 لعام 1995(20) بغرض الوصول إلى الحقيقة واستعادة العدالة "باعتبار أن تشكيل اللجنة هو ممارسة ضرورية لتمكين مواطني جنوب إفريقيا من التصالح مع ماضيهم على أساس مقبول أخلاقيًّا وتعزيز قضية المصالحة"(21) ، وقد أصدرت اللجنة تقريرها الضخم، عام 1998، بعد عمل ثلاثة أعوام(22). لعبت هذه اللجنة دورًا محوريًّا في الاستماع إلى شهادات حول

التمييز العنصري وانتهاكات الحقوق وتوثيقها بهدف إعادة اللُّحمة الوطنية دون إهدار لحقوق ضحايا النظام السابق ودون حرمان الطبقة الحاكمة السابقة من فرصة إعادة تأهيلها وتغليب كفة الصفح على العدالة(23) بنظرة إيجابية نحو بناء المستقبل بدلاً أن تكون أسيرة للماضي، وقد كانت اللجنة تكتفي في حالاتٍ بقيام المتهم بالاعتراف بالذنب وطلب الصفح بالاستناد إلى ما تبنَّته من صيغة "الحقيقة مقابل العفو"(24)، بهدف أن تكون الحقيقة شكلاً من أشكال العلاج في إطار العدالة الانتقالية؛ ذلك أن العدالة مرتبطة دائمًا بمسألة الحقيقة، وأظهرت أحداث لاحقة استمرار الظلم الاجتماعي مما أثار التساؤل حول نجاعة نهج العدالة الانتقالية.

ب. تجربة الجمهورية التونسية

صدر قانون أساسي في الجمهورية التونسية رقم 53 لسنة 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها. يتألَّف هذا القانون من سبعين فصلاً (مادة) جرى فيه تعريف العدالة الانتقالية(25)، والكشف عن الحقيقة وحفظ الذاكرة، والمساءلة والمحاسبة، وإصلاح أجهزة الدولة وتعزيز المصالحة الوطنية، كما تضمن إنشاء هيئة مستقلة باسم الحقيقة والكرامة حددت مهامها وصلاحياتها بموجب القانون.

تضمن دستور الجمهورية التونسية لعام 2014 تحت الباب العاشر الأحكام الانتقالية، ونصَّ الفصل 148 / 1 على الإشارة للعدالة الانتقالية ونص في الفقرة 9 لهذا الفصل على التزام الدولة التونسية بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها. ولا يُقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين أو بوجود عفو سابق أو بحجية اتصال القضاء أو بسقوط الجريمة أو العقاب بمرور الزمن.

أصدرت هيئة الحقيقة والكرامة عدة تقارير آخرها النهائي جاءت إحاطة حوله في فبراير/ شباط عام 2024، كلها ذكرت الإصلاحات الضرورية لضمان عدم تكرار الانتهاكات، وضرورة جبر الضرر للضحايا، وحفظ الذاكرة الوطنية وحماية المساءلة القضائية ومن ثم المصالحة مع التاريخ والدولة، كما تضمن إنشاء صندوق للتعويض باسم صندوق الكرامة ولكن التطبيق الفعلي ما زال متعثرًا، وخلصت الهيئة إلى القول في إحاطتها الأخيرة: "إن عدد التونسيين الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا للفساد والتهميش أكبر من عدد التونسيين الذين تعرضوا لانتهاكات فعلية للحرمة الجسدية

أو انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية". وأضافت الإحاطة "إلا أن الهيئة أهدرت الفرصة حيث كان من الممكن الكشف عن الحقيقة بشأن الإفلات من العقاب على الفساد وارتباطه بالإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان إلى حشد شعبي أقوى وأوسع لتحقيق المساءلة وإخضاع الحكومة للمساءلة ... وطالبت باعتماد مقاربة أكثر تماسكًا لتحصين الهيئة ضد الجهود المتعمدة لتقويض العدالة الانتقالية التي تمارسها النخب السياسية وانتهت باستعادة النظام الاستبدادي الجديد"(26).

المطلب الثاني: العدالة الجنائية الدولية

1. المسؤولية الجنائية الشخصية دوليًا

لعل المحاكم الجنائية الدولية التي تعود بأصلها التاريخي إلى ما تضمنته المادة 227 وما تلاها من معاهدة فرساي لعام 1919 بعد انتهاء الأعمال القتالية في الحرب العالمية الأولى، بتشكيل محكمة جنائية دولية خاصة لمحاكمة الإمبراطور الألماني لارتكابه الجريمة العظمى ضد الأخلاق وقدسية المعاهدات؛ حيث أشارت هذه المادة إلى: (1) توجيه دول الحلفاء الاتهام علنًا لإمبراطور ألمانيا السابق عن ارتكابه الجريمة الأكثر فُحشًا ضد الأخلاق الدولية وقدسية المعاهدات، (2) مع التأكيد على أن المحكمة الخاصة التي ستُشكَّل لهذا الغرض ستكون محكومة بأعلى اعتبارات السياسة الدولية من أجل الدفاع وصيانة مصداقية الالتزامات الدولية وتأكيد احترام قواعد الأخلاق الدولية(27)، وعلى الرغم من أن هذه المحكمة لم تنعقد نظرًا لحصول الإمبراطور الألماني على اللجوء في هولندا(28)، فإن المنطلق النظري للمعاهدة في المادة المذكورة أسس لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية دوليًا عما أُطلق عليه "الجريمة العظمى ضد الأخلاق وقدسية المعاهدات" وجواز المحاكمة عنها من "أجل الدفاع وصيانة مصداقية الالتزامات الدولية وتأكيد احترام قواعد الأخلاق الدولية" ضمن إطار المحاكمات الجنائية الدولية.

2. دور المحاكم الدولية في تحقيق العدالة

إثر الحرب العالمية الثانية تشكلت محكمتا نورنبرغ وطوكيو العسكريتان في عام 1945 بمبادرة من المنتصرين في هذه الحرب وفقًا لاتفاقية لندن المؤرخة في 8 أغسطس/ آب 1945، للنظر في جرائم ضد السلام وما تضمنه ميثاق كلٍّ منها، وتأكيد

تقرير المسؤولية الجنائية للأفراد دوليًّا ومع خصوصية كل محكمة فإنها إحدى الوسائل المساعدة دوليًّا في منع الإفلات من العقاب.

أمام الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في عدد من بلدان العالم، ونتيجة لضعف النظام القضائي الوطني وتفشي سياسة الإفلات من العقاب للمتورطين في هذه الجرائم، عمل مجلس الأمن لاحقًا وبعد سنوات طويلة على إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة، المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة 1993(29) والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا 1994(30)، وكذلك المحاكم المختلطة المشكَّلة من قضاة دوليين وآخرين محليين (مثال محكمة كمبوديا) والمحكمة الدولية الخاصة في لبنان(31) إثر اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق، رفيق الحريري، وآخرين معه.

هذه المحاكم ربما تكون قد مهدت الطريق لقضاء جنائي دولي دائم يتمثل بالمحكمة الجنائية الدولية التي تأسست وفقًا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998. على أن هذه المحكمة ينعقد اختصاصها وتقوم بواجبها القضائي مستندة إلى قاعدتين: الأولى: أنها تمارس ولايتها القضائية على الأشخاص إزاء أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، والثانية أنها مكملة للولاية القضائية الجنائية الوطنية(32)، بمعنى أن اختصاصها تكميلي للقضاء الجنائي الوطني؛ فإن تخلى هذا القضاء عن القيام بواجبه أو لم يستطع، ينهض اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

نظريًّا، يحيل التوافق بين القانون والعدالة إلى واقع ضرورة تحقيق العدالة وتطبيقها وفق نهج القانون، فالمساءلة تعطي إشارة واضحة بأنه لا أحد يعلو على القانون بما يحقق نوعًا من الردع والحد من القيام بانتهاكات مستقبلاً، أي إن تحقيق العدالة لا من حيث إنها هدف ومطلب أخلاقي فحسب وإنما من حيث إنها قرار قضائي مبني على إلزامية تطبيق القانون، بمعنى ربط العدالة بمقصدها وإنجازها بالاستناد للقانون الذي تسنُّه الدولة، فالعدالة ليست مكتفية بذاتها بل أيضًا بما يتطلب تحقيقها الاستناد إلى القانون(33).

لكن المحاكم الدولية حتى تستطيع تحقيق العدالة بتطبيق القانون وإصدار قراراتها القضائية فإنها تواجه عقبات كثيرة ابتداء من إنشائها والادعاء لديها ومرورًا بتكاليفها

الباهظــة التــي قد توقف أعمالها والوقت الطويل الذي تســتغرقه المحاكمات لديها وانتهــاء بتنفيذ قراراتها، وضرورة التصديق على النظام الأساســي للمحكمة الجنائية الدوليــة من الدول لتســتطيع هذه المحكمة بســط ولايتهــا القضائية أو اللجوء إلى مجلس الأمن وما يعتريه من حصول توافقات قد يعيق إصدار القرار ومع ذلك فإن وجودها خير من عدمه.

3. القضاء الوطني والعالمي

العــبء الأكبــر يقع على عاتــق أجهزة إنفاذ القانون من نيابة عامة وشــرطة وقضاء على المستوى الوطني، فإن لم تتوافر الإرادة الوطنية -وهو الواقع إبَّان حقبة النظام الســوري البائد وترافقت مع نقص في الخبرة والكفاءة اللازمة لتكون الحالة بمنزلة العدم- يأتي دور المحاكم الدولية، على أن القضاء الوطني هو صاحب الاختصاص الأصيــل وواجب الدولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على المســؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية ومقاضاتهم.

تعتبر الولاية القضائية العالمية أحد ســبل تطبيق سياسة سيادة القانون ومنع الإفلات من العقاب والانتصاف، كآلية عدالة في الجرائم الدولية قابلة للتطبيق في إطار العدالة العالمية، وقد أقرت مبدأ المساءلة الجنائية الفردية عالميًّا لأشخاص متهمين بارتكاب جرائم دولية بالاعتماد على خطورة الجريمة.

نجد أساسًا قانونيًّا لهذه الولاية في اتفاقيات دولية مثل اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 المــواد (49 مــن الاتفاقية الأولى، 50 مــن الاتفاقية الثانية، 129 من الاتفاقية الثالثــة، 146 مــن الاتفاقية الرابعــة)، واتفاقيات أخرى كاتفاقيــة مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية بشأن منع الاختفاء القسري، على أن المصالح السياسية وحمايتها قد تتغلب في بعض الأحيان على المبادئ الحقوقية.

وقد عملت عدة دول، من بينها فرنســا وألمانيا، تحت مبدأ الولاية القضائية العالمية علــى القيــام بمحاكمات واتخــاذ إجراءات بحق عدد من المســؤولين الســوريين السابقين(34)، ولكنها بقيت محدودة وضيقة النطاق وذات فعالية قليلة.

المطلب الثالث: مبدأ الانتصاف للضحايا وسيادة القانون

1. الانتصاف للضحايا

الفكرة الأساسية في مفهوم العدالة الانتقالية هي الانتصاف للضحايا وجبر الضرر الذي أصابهم بعدم تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان خصوصًا في البلدان التي تشهد صراعًا وضعفًا في أجهزة إنفاذ القانون، وهي بهذا المعنى استجابة محقة ومشروعة للانتهاكات واسعة النطاق في ظل وضع قلق وغير مستقر ومتباين مترافق مع ضعف في سبل تحقيق العدالة لدى أجهزة القضاء ودوائر الأمن، وهي بهذا المعنى والتوجه لا تتعارض مع الصكوك الدولية المصادق عليها.

رغم هذه المنطلقات النظرية فإن الممارسات على المستوى الدولي كأساس لفكرة متماسكة تتعلق بالعدالة الانتقالية بطيئة ومحدودة وهي ممارسة تتعلق بشكل كبير بسياسة سيادة القانون ومنع الإفلات من العقاب، من خلال البحث بوسائل إنصاف الضحايا وتعويضهم.

2. سيادة القانون

تبنَّت منظمة الأمم المتحدة نظريًّا سياسة واضحة تتعلق بسيادة القانون الذي يشير إلى أنه "مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علنًا، على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان"(35)، ضمن هذا المفهوم وحتى يمكن العمل به فإنه يتطلب إجراءات تتعلق بمعايير تتضمنها منظومة تشريعية من دستور وقوانين مستقرة تحمي الحقوق والحريات وتضمن المشاركة الفعالة باتخاذ القرار وتحقيق المساواة والمسؤولية أمام القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وأن تعمل أجهزة إنفاذ القانون بموضوعية وشفافية وحياد بما يسهم في سيادة القانون والأمن القانوني(36) لحماية استقرار الإطار القانوني في الدولة؛ فالأمن القانوني يتعلق بالطمأنية واليقين الذي يجب أن يسود المجتمع في إطار التنظيم القانوني لمختلف الأنشطة والعلاقات.

المطلب الرابع: منع الإفلات من العقاب دوليًّا والحالة السورية

تبنَّت الأمم المتحدة تحت مبدأ سيادة القانون "سياسة منع الإفلات من العقاب" بمعنى ملاحقة مرتكبي الانتهاكات والجرائم الجسيمة وتوقيع الجزاء عليهم. ومع ذلك فقد قررت أن المسؤولية الرئيسية في هذا المجال تقع على عاتق الدول، كفالة المحاكمة على ارتكاب جرائم دولية خطيرة أو انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان تقع على عاتق الدول الأعضاء، وهذا من المبادئ الأساسية التي تضمنها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بقوله: "أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ألا تمر دون عقاب وأنه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعال من خلال تدابير تُتخذ على الصعيد الوطني وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي"(37).

في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بتاريخ 23 أغسطس/آب 2004، الذي قدمه إلى مجلس الأمن ذكر فيه أن الأدوات المتوافرة للمساعدة على إدارة العدالة الانتقالية وتدعيم سيادة القانون في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع هي نظم **العدالة الوطنية** والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للسلام والمحاكم الجنائية المخصصة والمحاكم المختلطة ولجان الحقيقة والمحكمة الجنائية الدولية. وأضاف الأمين العام للأمم المتحدة أن سيادة القانون وضمان الثقة في التطبيق الموضوعي له جزء أساسي من إحياء المجتمعات التي مزقتها الصراعات(38).

وقد أعلنت الدول الأعضاء التزامها بكفالة عدم السماح بإفلات المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان من العقاب.

كما التزمت الدول أيضًا من خلال الأمم المتحدة بكفالة التحقيق في هذه الانتهاكات على النحو الواجب وإنزال العقوبات المناسبة بمرتكبيها، بسُبل منها تقديم مرتكبي أي من هذه الجرائم إلى العدالة، عن طريق الآليات الوطنية أو حيثما اقتضى الأمر، عن طريق الآليات الإقليمية أو الدولية وفقًا للقانون الدولي.

1. دور المنظمات الدولية في بيان الموقف بشأن الإفلات من العقاب في سوريا

أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن إدانتها للانتهاكات الجسيمة المرتكبة في سوريا وطالبت بوقفها ومحاكمة المسؤولين عنها بموجب عدة قرارات(39)، ومن بينها قرارها رقم 72/ 191، بتاريخ 19 ديسمبر/ كانون الأول 2017، في دورتها الثانية والسبعين، يقول: "وإذ تلاحظ بقلق عميق ثقافة **الإفلات من العقاب** على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وانتهاكات وتجاوزات قانون حقوق الإنسان ... تدين بشدة الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المنهجية الواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، والهجمات العشوائية وغير المتناسبة في المناطق المدنية وضد الهياكل الأساسية المدنية... تشجب وتدين بأشد العبارات **استمرار العنف المسلح من جانب السلطات السورية ضد شعبها منذ بداية الاحتجاجات السلمية في عام 2011**، وتطالب السلطات السورية بأن تضع على الفور حدًّا لجميع الهجمات على مواطنيها وأن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب أي خسائر عرضية في أرواح المدنيين وإصابتهم وإلحاق أضرار في الممتلكات المدنية...".

كما تضمَّن القرار رقم 75/ 193، بتاريخ 16 ديسمبر/ كانون الأول 2020، أن الجمعية العامة "إذ تلاحظ مع القلق الشديد ثقافة **الإفلات من العقاب** داخل النظام السوري على أخطر انتهاكات القانون الدولي وانتهاكات وتجاوزات قانون حقوق الإنسان المرتكبة خلال النزاع الحالي والتي يرقى بعضها إلى مرتبة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وهو ما وفر تربة خصبة للمزيد من الانتهاكات والتجاوزات، وإذ تؤكد **أهمية المساءلة** عن أخطر الجرائم المرتكبة أثناء النزاع التي تشكل انتهاكًا للقانون الدولي وذلك لضمان إحلال السلام والاستقرار، وإذ تلاحظ أن لجوء النظام السوري إلى القمع العنيف للاحتجاجات المدنية وهو قمع تصاعد لاحقًا ليتحول إلى قصف مباشر للمدنيين...".

مجلس الأمن تعامل مع الحالة في سوريا وأحيط علمًا بالانتهاكات والجرائم التي حدثت والتي ترقى إلى مصاف جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وأصدر عددًا من البيانات والقرارات وأشار إلى أن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية يشكِّل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين(40) وأن السلطات السورية

تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان، ودعا إلى إجراء عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تضمن انتقالاً سياسيًّا لتحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري ويدعو إلى إعادة الإعمار والتأهيل لما بعد النزاع(41).

وفي سبيل التحقيق بالانتهاكات وتوثيق الجرائم الجسيمة المرتكبة من النظام البائد بحق الشعب السوري عملت المنظمات الدولية على إنشاء لجان دولية تعمل بهذا الشأن والتي يمكن أخذ تقاريرها كوثائق إسناد للمرحلة المقبلة في تحقيق العدالة الانتقالية.

أ. لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا

أُنشئت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، في 22 أغسطس/ آب 2011، بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان S-17/ 1 الذي اعتُمد في دورته الاستثنائية السابعة عشرة وعُهد(42) إليها بولاية التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ مارس/ آذار 2011 في الجمهورية العربية السورية، يمكن اعتبار هذه اللجنة إحدى وسائل المساعدة في تطبيق مبدأ سيادة القانون وإنصاف الضحايا.

جاء في تقرير اللجنة رقم A/ HRC/ 39/ 65 المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين 10-28 سبتمبر/ أيلول 2018 في الفقرة 40 منه "وتخلُصُ اللجنة إلى أن القوات الحكومية و/ أو الميليشيات التابعة لها ارتكبت، في هاتين المناسبتين، **جريمتي الحرب المتمثلتين في استخدام أسلحة محظورة وشن هجمات عشوائية على مناطق مأهولة بالسكان المدنيين في الغوطة الشرقية**" وقد وردت عدة تقارير مشابهة لاحقًا.

تضمن تقرير اللجنة رقم A/ HRC/ 45/ 31 المقدم إلى المجلس في دورته الخامسة والأربعين، بتاريخ 14 سبتمبر/ أيلول إلى 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، في ضوء الاستنتاجات التي خلصت لها اللجنة بشأن الانتهاكات المذكورة في هذا التقرير، تكرر توصيتها لجميع الدول الأعضاء بأن تواصل السعي إلى **مساءلة الجناة**، وتكرر استعدادها لمواصلة تقديم المساعدة في هذا المسعى بالتعاون الوثيق مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، وقد أصدرت اللجنة تقريرها الأخير بتاريخ 27 يناير/

كانون الثاني 2025 جاء فيه أن نظام الأسد جعل في معتقلاته شبكة عذاب تشكل جرائم ضد الإنسانية(43)، هذه التقارير مع غيرها من الأدلة تفيد في البناء عليها لتحقيق العدالة.

ب. الآلية الدولية المحايدة المستقلة لسوريا

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 248/ 71، بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون الأول 2016، إنشاء **الآلية الدولية المحايدة المستقلة** للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، منذ مارس/ آذار 2011، برعاية الأمم المتحدة كي تتعاون على نحو وثيق مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، لاستقاء وتجميع وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وإعداد ملفات لتيسير وتسريع السير في إجراءات جنائية نزيهة ومستقلة وفقًا لمعايير القانون الدولي، تضطلع المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لها أو قد ينعقد لها مستقبلاً الاختصاص بهذه الجرائم وفقًا للقانون الدولي(44).

مما تقدم يتبين أن المجتمع الدولي ممثلاً بمنظماته الدولية قام وفي سبيل المساعدة على تطبيق سيادة القانون وإنصاف الضحايا ومنع الإفلات من العقاب كوسائل في تحقيق العدالة عهد بموجبها إلى الجهات الوطنية والجهات الإقليمية والدولية مساءلة مرتكبي الانتهاكات. تمثل ذلك من خلال:

- إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة وضعت عدة تقارير على مدار سنوات.
- إنشاء آلية دولية محايدة مستقلة تعمل للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية.
- تعيين مبعوث أممي لمتابعة الشأن السوري وتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سياسية دائمة من عمل السوريين نحو الانتقال السياسي.

هذه اللجان الأممية هي خطوة أولية تستلزم المتابعة لتفعيل الملاحقة القضائية، ولكن مع الأسف الشديد لم تستطع هذه اللجنان والآليات محاكمة أي من المسؤولين ولا إنصاف الضحايا ولم تشكل رادعًا فقد استمرت الانتهاكات وزاد عدد الضحايا خلال حكم النظام البائد الذي لم يقبل الانخراط الجدي في أعمال التسوية السياسية ولا إجراء المحاسبة. أما وقد حدث التغيير السياسي في سوريا فإن الأدوات اللازمة لتحقيق تطلعات السوريين وإعادة الإعمار وتنظيم الشأن العام قد تغيرت وأصبحت شأنًا وطنيًّا بيد السوريين أنفسهم وعليهم يقع العبء الأكبر ومنها إقامة العدالة الانتقالية وهذا يتطلب إرادة وطنية وتوحيد الصف والعمل الجاد.

2. توصيف حالة حقوق الإنسان في سوريا خلال حكم النظام السابق

جاءت القرارات الأممية، خاصة من الجمعية العامة للأمم المتحدة(45)، على مدار سنوات متلاحقة لتوصيف حالة حقوق الإنسان في سوريا وبيَّنت الانتهاكات الممنهجة على نطاق واسع وحملت جملة من الإدانات وأظهرت المسؤولية عن هذه الانتهاكات، أعربت بموجبها الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقها من تدهور حالة حقوق الإنسان في سوريا.

لم تستطع أية جهة دولية فاعلة وقف الانتهاكات التي ارتُكبت خلال حكم النظام البائد ومساءلة الجناة ووضع حدٍّ لثقافة الإفلات من العقاب وتطبيق مبادئ العدالة. وهذا يبين وجه القصور الكبير في العدالة الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى يُظهر أن القرارات الدولية تبقى دون نفاذ مكتمل ما لم تقترن بإرادة صادقة لحماية مضامينها وإيجاد آليات فعالة لتنفيذها وتحقيق الغرض منها، ومن ناحية ثالثة تترتب المسؤولية القانونية على المنظمات الدولية عن فعلها غير المشروع سلبيًّا في عدم إنفاذ قراراتها(46)، مما يقتضي تحقيق العدالة في سوريا بآلية وطنية.

المطلب الخامس: المرجعية القانونية للحالة السورية بشأن العدالة الانتقالية

القانون السوري الحالي يمكن أن يتعامل مع الجرائم العادية على أساس العدالة الجنائية التقليدية، أما الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب فما زال القانون السوري غير فاعل بالقدر الكافي للتعامل معها. كما لم تصادق سوريا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبذلك ربما نكون أمام عقبة حقيقية ونرى أنه يمكن تفعيل

المحاسبة والاقتصاص من مرتكبي الانتهاكات بحق الشعب السوري إضافة للقانون السوري بأحكام القانون الدولي الإنساني وبالاستناد إلى الاتفاقيات الدولية المصادق عليهـا مثل اتفاقية منع التعذيب واتفاقيات جنيف خصوصًا المادة الثالثة المشـتركة منهـا(47) وغيرها من الاتفاقيات والبروتوكولات والتي يمكن تضمينها في تشـريع سـوري تحت مظلة مبدأ العدالة للجميع، إضافـة إلى القرارات الدولية ذات الصلة والتـي عبَّرت بشـكل صريح عن الانتهاكات المرتكبة على مـدار ما يزيد عن عقد من الزمان وأن هذه الأعمال التي ارتُكبت بشـكل ممنهج وعلى نطاق واسـع تشكِّل جرائم ضد الإنسانية تقتضي قانونيًّا التعامل معها على هذا الأساس(48)، وما أشارت لـه التقارير من سياسـة الإفلات من العقاب التي انتهجهـا النظام البائد على نطاق واسـع، لأنه لا يمكن التغاضي عن الأفعال الجرمية والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق العدد الهائل من الضحايا في سـوريا وترك الفاعلين دون محاسـبة وكأن شيئًا لم يحدث بسبب عقبة إجرائية، بما يقتضي النظر إلى الموضوع بتعمق وشمول وبما يليق مع مقتضيات تحقيق العدالة والإنصاف أخلاقيًّا وإنسانيًّا، وإلا فإن الضحايا، وهم كثر، يصبحون عرضة للنسيان وتضيع حقوقهم ويكون سببًا للثأر الشخصي مما يعرِّض السلم الأهلي لمخاطر عديدة قد تمتد لأجيال ويتنافى مع متطلبات وأهداف العدالة الانتقالية، فيكون واجب تحقيق العدالة ملقى على عاتق الدولة وأجهزتها المختصة.

وبالنسـبة لعدد الضحايا، فإذا أخذنا تعدادهم ضمن النطاق الضيق للأفعال الجرمية التـي أصابتهم بالقتل والتعذيب وغيرها من أفعـال يجرِّمها القانون التقليدي، فإنهم بعشـرات الالاف، أما إذا نظرنا بشـمولية أكبر لتشـمل من نُسـف أو قُصف بيته أو هُجِّر من دياره وأُجبر على ترك مسكنه أو مصادرة ممتلكاته ومن لجأ إلى مخيمات النزوح واللجوء وعبء الحمل الثقيل والمخاطر الكثيرة والاجراءات المفروضة عليه، لكان العدد بالملايين.

1. كشف الحقيقة وتحقيق العدالة

العدالة مطلب حق وواجب للردع وعدم تكرار الانتهاكات وإنصاف المظلوم. ولكن العدالـة أيًّـا كانت الصفة المصاحبة لها انتقالية أم لا يجب ألا تتحول بأي حال من الأحوال إلى وسـيلة انتقام. ومع ضرورة إنصاف الضحايا ممن ارتُكبت الانتهاكات بحقهـم تحـت مبدأ الشـرعية، بمعنـى لا جريمة ولا عقوبة إلا بنـص في القانون

والمشروعية بمعنى تحقيق ضمانات المحاكمة العادلة التي تقوم عليها العدالة الجنائية التقليدية، فإن العدالة الانتقالية تأخذ بها بتوسع وبعض التحرر من القيود الإجرائية والشكلية والأخذ بمخرجات لجان كشف الحقيقة وما تقتضيه متطلبات تحقيق العدالة الانتقالية بكافة أبعادها ضمن برامجها المتعددة، ومع ضرورة المحافظة على الأدلة التي توافرت بعد سقوط النظام البائد، فإنه يجب ألا تتحول العدالة الانتقالية(49) إلى عدالة انتقامية، وأن تكون السيادة للقانون في دولة قانون ومؤسسات ذات كفاءة وفعالية تعمل على بناء القدرات الوطنية وتحقيق متطلبات الحرية والكرامة والمساواة والعدالة وضمان ذلك دستوريًّا وقانونيًّا وتطبيقًا فعليًّا بتجرد ونزاهة للجميع.

2. التعاون لتحقيق العدالة

تتعايش القضايا المجتمعية والأمنية مع مطالب العدالة. وبسبب أحداث الماضي يمكن أن تتعرض تحديات المستقبل للخطر، فإن العدالة وهي الأمر الموضوعي بغضِّ النظر عما يرافقها من وصف يصبح من الضروري تطبيقها بحياد وموضوعية ونزاهة، وهي مهمة عقب فترة طويلة من شيوع انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب، ومن الواجب القانوني الاعتناء بالضحايا وعدم إهمال ما أصابهم من ظلم وقمع وانتهاك لحقوقهم الأساسية، وهي واجب أخلاقي بحصولهم على اعتراف لما تعرضوا له وتحقيق الإنصاف من خلال ضبط وفعالية أجهزة إنفاذ القانون وإقرار الآليات اللازمة لكشف الحقيقة والقصاص، وهذا يتطلب تعاون مختلف الجهات السياسية والتشريعية والقضائية والمنظمات المهتمة بالحقوق والحريات(50) في سبيل إعادة الثقة لأجهزة الدولة ومؤسساتها والمصالحة معها، ومما لا شك فيه أن الطريق طويل وشاق مع تبعات الزلزال السياسي بالتغيير الذي حصل في سوريا، وفيه تحدٍّ كبير لأي تحول جديد وإدارة جديدة، أصعب ما فيه بدايته ويتطلب قدرًا كبيرًا من العمل المهني بكفاءة مع ضبط النفس والنهج المؤسسي للوصول إلى كشف الحقيقة وتحقيق العدالة بمستقبل آمن لا تتكرر فيه جرائم الماضي.

3. وسائل مساعدة في تحقيق العدالة الانتقالية

من الضروري تعزيز إدارة المؤسسات وطنيًّا نحو أداء أكثر فعالية وأن تهدف إلى تقديم الخدمات بشكل عادل من أجل منع ظهور صراعات جديدة، واتخاذ الإجراءات

اللازمة لدعم معالجة جرائم الماضي الجسيمة بشكل فعال، ويمكن اتخاذ تدابير تشريعية ورقابية لضمان فعالية سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد وعدم استبعاد أية منطقة من المشاركة، وكذلك إضفاء الشرعية على حقوق الملكية ووسائل تثبيت ملكية العقارات وتمكين المالكين الحقيقيين لإعادة ما تم الاستيلاء عليه بشكل غير مشروع.

وقد أصبحت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عنصرًا أساسيًّا في إستراتيجيات الخروج من الأزمات وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، وهي تهدف إلى نزع سلاح المقاتلين الذين عملوا ضمن قوات النظام البائد وتسريحهم حسب الحالة(51)، وإعادة إدماج الفصائل المسلحة الثورية ضمن القوات المسلحة للدولة والأجهزة الأمنية وحصر السلاح بيد أجهزة الدولة بما يساعد في استتباب الأمن ومنع الثأر والانتقام.

4. تحديات تواجه العدالة الانتقالية في سوريا

كي تنجح العدالة الانتقالية في تحقيق أهدافها لابد أن يصاحبها تغيير هيكلي عميق وفرض تغييرات في الإصلاح المؤسسي والبنيان المجتمعي، على أنه في الفترة المعقدة بعد نجاح الثورة وما يصاحبها من تحديات لتطبيق العدالة الانتقالية في سوريا، والتي تتمثل بعدة أبعاد منها اقتصادية تتعلق بالعقوبات الاقتصادية والمالية التي فُرضت على النظام البائد والتي ما زالت مستمرة رغم زوال سببها، هذه العقوبات تعيق بشكل كبير الحصول على التمويل اللازم للتعافي والإصلاح وإعادة تأهيل المؤسسات ودخول الشركات وإقامة المشاريع وإعادة الإعمار والحصول على الوسائل المساعدة في التطور والتقدم وكثير من الأجهزة والمعدات وقطع الغيار وتبادل السلع، ونعتقد أن السلم الأهلي والمصالحة المجتمعية، وهي من أهداف العدالة الانتقالية، ترتبط بشكل أو بآخر بالنمو الاقتصادي وتحسن المستوى المعيشي مما يتطلب رفع العقوبات عن سوريا التي لم يعد لها مبرر لغايات الدفع بالتنمية المستدامة، أيضًا بُعد إداري يتعلق بالفساد الإداري وترهل المؤسسات العامة وعدم فعاليتها بالقدر الكافي في أداء الأعمال بمستوى يحقق الهدف منها وكثرة الموظفين الوهميين الذين سُجِّلت أسماؤهم دون أن يكون لهم عمل حقيقي ويتلقون الرواتب مما يُثقل العبء على الخزينة العامة دون الارتقاء بمستوى الخدمات مما يتطلب

إصلاح الأجهزة الحكومية وهي أيضًا من أهداف العدالة الانتقالية، وبُعد آخر يتعلق بالبعد الثاني من ناحية القضاء وأجهزة إنفاذ القانون التي تتطلب عملاً كبيرًا لإعادة تأهيلها وتدريبها للتعامل مع الواقع الجديد وقدرتها على تحقيق متطلبات العدالة الانتقالية في المحاسبة والانتصاف للضحايا على أسس من الشفافية والموضوعية. وبعد آخر يتعلق بجبر الضرر والتعويض عن الآلام؛ فإنه وبالنظر إلى العدد الهائل من الضحايا ربما يصبح معه جبر الضرر رمزيًّا أكثر منه ماديًّا صرفًا أو التوجه نحو إعطاء مزايا وظيفية كأولوية في التعيين للوظائف الشاغرة مثلاً، لأنه ربما يكون الأخذ بمسار مختلف قد يشكِّل عبئًا كبيرًا لا تستطيع تحمله عدة دول فكيف الحال بجهة واحدة مما يهدد بفشل العملية إن اتخذ عنوانًا وهدفًا بذاته. وأخيرًا، بُعد سياسي مجتمعي وأمني عبَّرت عنه بعض المرجعيات لمكونات تضم أعدادًا من القوات المسلحة وقوى الأمن السابقة بطلب العفو العام للجميع حتى تقبل الانخراط في المصالحة وقبول التغيير، وهو ما يصعِّد التوتر ويزيد الانقسام في المجتمع وتحد غير مقبول للحقيقة وواجب تحقيق العدالة، مع ضرورة التأكيد على أن تطبيق العدالة حتى تحقق أهدافها المرجوة سيكون بمواجهة من ارتكب الجرائم الجسيمة والانتهاكات بحق السوريين بغضِّ النظر عن خلفيته أو معتقده أو انتمائه.

5. إستراتيجيات في العدالة الانتقالية

تشكِّل برامج العدالة الانتقالية في الانتصاف للضحايا والمحاسبة وإصلاح المؤسسات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمصالحة المجتمعية، روابط إستراتيجية متداخلة والتي سيتم بناؤها تشريعيًّا وعمليًّا في المرحلة الانتقالية وهي ضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية، نظرًا لأن فشل هذه البرامج يصاحبها في كثير من الأحيان صراعات قد تؤدي إلى تجدد الاشتباكات أو بسبب شعور المقاتلين السابقين وكل المتورطين الذين هم رمز من رموز النظام البائد وما صاحبه من انتهاكات حقوق الإنسان بالإفلات من العقاب وقدرتهم على فرض واقع معاكس؛ ذلك أنه رغم التوتر القانوني المصاحب لا يمكن إعادة تأهيلهم إلا بالممارسات القضائية التي تسعى العدالة الانتقالية إلى تحقيقها ومعالجتها ضمن إستراتيجية وطنية بآلية عمل واضحة تقوم على أسس موضوعية عادلة بعيدًا عن النزعة الانتقامية؛ إذ إن التفاعل بين هذه البرامج الإستراتيجية المتعددة مع حقيقة وضع الضحايا في قلب العدالة الانتقالية

يرمز إلى المطالبة بالسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي التي يجب أن تسود في عملية إعادة الإعمار وتحقيق العدالة بعد انتهاء الاستبداد وتوقف الصراع.

استكمالاً للبرامج المذكورة يجب تنفيذ عمليات إصلاح الأنظمة المرتبطة بالسلاح والأنظمة الأمنية لضمان السيطرة على القوات المسلحة وقوات أجهزة الأمن، لإعادة بناء قوات الجيش والأمن ومؤسسات إنفاذ القانون بشكل أفضل على عقيدة وطنية تحفظ الأمن وتصبو للعدالة في خدمة الوطن والمواطن وتمكينها في المستقبل من منع وقوع جرائم جديدة وألا تكون هي متورطة بأعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، وهذا يتطلب إرادة وطنية تستطيع ضمن الإطار القانوني تفعيل العمل لتحقيق العدالة على أسس سليمة وعدم الاكتفاء بالناحية النظرية وإنما التطبيق العملي النزيه للبرامج الإستراتيجية، فكما يقال: القاضي العادل خير من القانون العادل.

المطلب السادس: العدالة والمصالحة المجتمعية

1. موقف الشرع الحنيف

جاءت الآية الكريمة (58) من سورة النساء بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾؛ فالحكم بالعدل والإنصاف حكم الله تعالى أنزله في كتابه وبيَّنه على لسان نبيه، والمتلقون هم الناس جميعًا في خطاب عام بأن يشمل الحكم بالعدل الكافة وجميع الناس على اختلاف الجنس أو العرق أو الدين من غير أن يحول اختلافهم دون تطبيق العدل عليهم والأخذ بمقتضياته دون تحيز، وقوله تعالى في سورة "الرحمن"، وهو خطاب عام أيضًا: ﴿**وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (7) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ**﴾، في هذه الآيات الكريمة تلخيص جميل لغايات القانون ومقاصده، العدل وعدم الطغيان وأداء الحقوق. النظام البائد في سوريا لم يرع عهدًا ولم يرقب إلًّا ولا ذمة وانتهك جميع الحرمات ولم يحكم بالعدل بين الناس فكانت عاقبته الزوال، وقد بيَّن الله تعالى حكم القصاص على المعتدين كما ورد في الآية الكريمة (179) من سورة البقرة بنص يتعلق بشكل أو بآخر بما نبحثه عن مقتضيات ومضامين العدالة بالقول:

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، في القصاص إعادة إحياء حقوق الأنفس المتضررة وجبرها وإنصافها وردع لمن تسول له نفسه سلوك طريق التعدي، مع الأخذ بمبدأ الصفح المستطاع عملاً بآيات كريمة متعددة منها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ﴾ "الشورى" من الآية (40).

2. متطلبات السلم الأهلي

التسامح من مقتضيات الحياة الكريمة؛ ذلك أن بناء الأوطان وتحقيق الاستقرار والسلم والاطمئنان والأمان يتطلب قدرًا كبيرًا من التسامح ممن لم يوغل في دماء وأعراض وأموال السوريين في سبيل الوطن لإعادة اللُّحمة الوطنية والسلم الأهلي، وهذا يتطلب عدم الارتهان كليًّا لكل إرث الماضي الثقيل والتطلع نحو مستقبل أكثر أمنًا وانضباطًا مع حفظ الذاكرة والجرأة على الاعتراف وطلب الصفح ومحاسبة من يقتضي حتى لا تتكرر مآسي الماضي. وبنفس الوقت فإنه من الضروري إصلاح أجهزة الدولة بأن تكون مسخَّرة لخدمة الوطن ورفعة شأن الإنسان الذي كرَّمه الله تعالى بوسائل وتشريعات تُطبَّق بأطر تتضمن شفافية وعدالة ونزاهة واحترام الحقوق، وتعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والقضاء الوطني ونزاهتها وكفاءتها وإشاعة ثقافة محددات المسؤولية وإنماء منظومة القيم الأخلاقية في الحياة العامة والخاصة والتعاون لما فيه الخير والمصلحة الوطنية العليا.

خاتمة

أي حل لقضايا سوريا يقتضي أن يكون سوريًّا وبأيدي السوريين أنفسهم وحماية حقوقهم والذود عن أعراضهم وأموالهم ودولتهم وسلامة أراضيها ووحدتها وسيادتها واستقلالها، ولا ضير من الاستفادة من ممارسات الآخرين والاستئناس بالخبرة ذات الفعالية بغرض كشف الحقيقة لإنصاف الضحايا والاقتصاص ممن ارتكب الجرائم والأخذ بالصفح قدر المستطاع.

الأعباء كبيرة ومتعددة وتحتاج إلى جهد ووقت وتضافر الجهود، والملفات كثيرة ومتنوعة وشائكة من إرث معقد ودموي تركه العهد البائد الذي أمعن في الإيذاء على كافة المستويات. وقد كان صدور الإعلان الدستوري، في 13 مارس/ آذار 2025،

خطوة مهمة نحو تحقيق مبدأ العدالة لضحايا النظام السابق، وقد تضمَّن الإعلان في مادتيه 48 و49 أحكامًا خاصة حول قضية العدالة الانتقالية وتأسيس هيئة خاصة لهذا الموضوع الأساسي، نأمل أن تتولى خلال المرحلة الانتقالية المحددة بخمس سنوات إنصاف الضحايا وجبر الضرر والتهيئة للمصالحة المجتمعية، لتشمل وتغطي فترة لا تقل عن الخمسين سنة الماضية، تعاونها نيابة عامة للعدالة والقصاص تعمل في تقصي الحقائق تمهيدًا للإحالة إلى الهيئة تحقيقًا للعدالة الانتقالية بأبعادها الحقوقية والاجتماعية والأخلاقية لضمان السلم الأهلي ومستقبل أكثر عدلاً واستقرارًا؛ مما يخفف جانبًا من الضغط الكبير الواقع على الدولة والمجتمع ويستجيب لمطالبات الضحايا وذويهم، وتحمل الهيئة المذكورة مسؤولية هذا الملف الصعب بحياد ونزاهة وموضوعية.

المراجع

(1) الدستور السوري، المادة (7) من دستور عام 2012 الملغى.

(2) الدستور السوري، المادة (117) حول جريمة الخيانة العظمى من دستور عام 2012 الملغى.

(3) الدستور السوري، المادة (105) من دستور عام 2012 الملغى.

(4) القانون رقم 9 لعام 2000، بتاريخ 11 يونيو/ حزيران 2000، المعدِّل لنص المادة الدستورية ذات الصلة.

(5) إلهام مانع، "إعلان دمشق وأزمة الدولة السورية"، سويس إنفو، 16 أغسطس/ آب 2008، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/ شباط 2025)، https: / /shorturl.at /6z2JK

(6) عمار دروبي، "معاوية الصياصنة الطفل الذي أشعل الثورة السورية يعيش فرحة انتصارها"، موقع الجزيرة نت، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/ شباط 2025)، https: / /shorturl.at /SutcG

(7) منظمة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد في سوريا لعام 2023"، مؤشر الشفافية العالمية، (تاريخ الدخول: 16 فبراير/ شباط 2025)، https: / /www.transparency.org /en / countries /syria

(8) الجمعيــة العامــة للأمم المتحــدة، التقرير الأول للجنــة التحقيق الدولية المســتقلة المعنية بالجمهورية العربية الســورية، مجلس حقوق الإنســان، الدورة الاستثنائية السابعة عشرة، رقم / A /HRC /S-17 /2 /23 ،Add.1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011.

(9) مركز الإمارات للسياسات، "قضية السلاح الكيماوي السوري وتداعياتها على الأزمة السورية وعلى الصراع الغربي الروسي – وحدة الدراسات السورية"، 2 مايو/ أيار 2021، (تاريخ الدخول: 20 فبراير/ شباط 2025)، https: / /shorturl.at /IiWFe

(10) الجمعيــة العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 72/ RES/ A/ 191، بتاريخ 19 ديســمبر/ كانون الأول 2017.

(11) "كيف يرى الســوريون مســتقبل العدالــة الانتقالية في بلدهم؟"، موقــع BBC عربي، 17 ديســمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 20 فبراير/ شباط 2025)، https: / /www.bbc. com /arabic /articles /clyj333z14qo

(12) محمد محيي الجنابي ومحيي أحمد غالب، "العدالة الانتقالية والدستور المؤقت لمرحلة ما بعد النزاع (المضامين والمبررات)"، المجلة السياسية والدولية، جامعة النهرين، العدد 53، ديسمبر/ كانون الأول 2022، ص 68.

(13) Neil J. Kritz (Editor), Transitional Justice, How Emerging Democracies Reckon With Former Regimes, Vol. 1, US Institute of Peace Press, Washington D.C., 1995.

(14) ليلى نقولا الرحباني، "التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 98.

(15) الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 147/ 60، بتاريخ 16 ديسمبر/ كانون الأول 2005.

(16) تقريــر الأميــن العام للأمم المتحدة إلــى مجلس الأمن رقــم 2004/ S/ 616، بتاريخ 23 أغسطس/ آب 2004، بند ثالثًا/ 8.

(17) المركــز الدولي للعدالــة الانتقالية، "ما هي العدالة الانتقالية؟"، (تاريخ الدخول: 28 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /www.ictj.org /ar /criminal-justice

(18) القانون التونسي رقم 53 لسنة 2013، الفصل الأول، تعريف العدالة الانتقالية.

(19) مولاي عبد الكريم مولاي أحمد، "الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية: مقاربة أولية"، مجلة تبين، العدد 11/ 3، شتاء 2015، ص 17.

(20) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تخطي عمليات الانتقال نحو التحول: التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور، ورقة السياسات رقم 22، جامعة إدنبرة، ديسمبر/ كانون الأول 2018، دراسة حالة جنوب إفريقيا، ص 58.

(21) Truth and Reconciliation Commission in South Africa, (seen at 20/2/2025): https://www.justice.gov.za/trc/

(22) دولاه عمر، تصريح لوزير العدل السابق في جنوب إفريقيا، المرجع السابق.

(23) علي أحمد، "المصالحة والحقيقة في جنوب إفريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومآزقها"، مجلة سياسات عربية، العدد 47، نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، ص 30.

(24) المرجع السابق، ص 37.

(25) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تجاهُل المطالبات بتحقيق العدالة: جنوب إفريقيا تخذل ضحايا جرائم حقبة الفصل العنصري"، 17 يناير/ كانون الثاني 2013، (تاريخ الدخول: 20 فبراير/ شباط 2025)، https: / /www.ictj.org /ar /node /16387

(26) لا يوجد تعريف واحد للعدالة الانتقالية كما بيّنّا سابقًا، وإن كانت تتشارك في عناصر تدور ابتداءً حول حقوق الضحايا وآليات معالجتها، المرجع نفسه.

(27) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "الإحاطة بشأن تونس"، فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول: 21 فبراير/ شباط 2025)، https: / /www.ictj.org /sites /default /files/

(28) محمد أمين المهدي، "جريمة العدوان وإلماحة إلى ما استجد بشأن جرائم الحرب"، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 30 سبتمبر/ أيلول 2020، (تاريخ الدخول: 21 فبراير/ شباط 2025)، https: / /blogs.icrc.org /alinsani /2020/ 09/ 30/ 4059

(29) فريجة محمد هشام، "دور القضاء الدولي في مكافحة الجريمة الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2013–2014، ص 63.

(30) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار رقم 827، بتاريخ 23 مايو/ أيار 1993، (تاريخ الدخول: 21 فبراير/ شباط 2025)، https: / /main.un.org /securitycouncil /ar /content / repertoire /international-tribunals

(31) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار رقم 955، بتاريخ 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 1994، المرجع السابق.

(32) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار رقم 1757، بتاريخ 30 مايو/ أيار 2007، بشأن إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان بموجب اتفاق مع الجمهورية اللبنانية.

(33) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة (1).

(34) مولاي عبد الكريم، المرجع السابق.

(35) بتاريخ 20/ 1/ 2025 أصدرت محكمة فرنسية مذكرة توقيف بحق بشار الأسد وهي المذكرة الثانية الصادرة بمواجهة رأس النظام السوري البائد والأولى بعد سقوطه بخصوص جرائم ضد الإنسانية بعد طلب إضافي من النيابة الوطنية الفرنسية لمكافحة الإرهاب كونه (بشار) لم يعد يتمتع بحصانة شخصية قد تحميه من الملاحقة القضائية أمام القضاء الأجنبي بالاستناد إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية بسبب تحقيق قضائي لمواطن فرنسي سوري لقي مصرعه نتيجة قصف منزله بمروحيات جيش النظام. راجع: فرنسا تصدر مذكرة توقيف جديدة ضد بشار الأسد، موقع الجزيرة نت، 21 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 21 فبراير/ شباط 2025)، https: / /shorturl.at /MASZD. كما قامت النيابة العامة الألمانية في عام 2024 بتوجيه اتهام لعناصر من النظام البائد بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سوريا. راجع: ألمانيا تعتقل 5 أشخاص بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد مدنيين في سوريا، يورو نيوز، 4/ 7/ 2024 (تاريخ الدخول: 1/ 3/ 2025): https: / /arabic.euronews.com /2024 /07 /04 /germany-trial-starts-of-5-suspects-crimes-against-humanity-war-crimes-in-syria

(36) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن رقم 2004/ S/ 616، بتاريخ 23 أغسطس/ آب 2004، بند ثالثًا/ 8.

(37) داود إبراهيم عبد العزيز، "خطر عدم الأمن القانوني وضرورة تفعيل الدور التشريعي"، المجلة الدولية للقانون، دار نشر جامعة قطر، المجلد 10، العدد 3، 2021، ص 15.

(38) ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق.

(39) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم 2004/ S/ 616، بتاريخ 23 أغسطس/ آب 2004، المرجع السابق.

(40) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 126 في الدورة العامة 66، بتاريخ 4 سبتمبر/ أيلول 2012.

(41) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إعلان رقم 2014/ S/ 348، بتاريخ 22 مايو/ أيار 2014.

(42) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار رقم 2254 لعام 2015.

(43) اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية، تقارير متعددة حول الانتهاكات الجسيمة وطلب إحالة الجناة إلى العدالة، دون نتائج ملموسة حتى الآن، / / :https news.un.org /ar /tags /ljnt-althqyq-aldwlyt-almstqlt-bshan-swrya

(44) الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 71/ RES/ A/ 248، بتاريخ 11 يناير/ كانون الثاني 2017.

(45) الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 66/ 176 بتاريخ 19 ديسمبر/ كانون الأول 2011، والقرار رقم 66/ 253 بتاريخ 16 فبراير/ شباط 2016، أعقبهما عدد من القرارات المتعلقة بالحالة في سوريا.

(46) محمود عطور، "مسؤولية المنظمات الدولية عن الفعل غير المشروع دوليًا: دراسة تحليلية في مشروع مواد لجنة القانون الدولي"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 84، صفر 1442 - أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

(47) اتفاقيات جنيف لعام 1949، المادة الثالثة المشتركة، المتعلقة بالنزاعات المسلحة غير الدولية، وتطبيقها على الحالة السورية.

(48) محمود عطور، "نحو اتفاقية دولية بشأن الجرائم ضد الإنسانية"، مجلة القانون الدولي والتنمية، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، لعام 2020.

(49) "الشرع: سنعمل على تشكيل حكومة انتقالية شاملة"، الجزيرة نت، 20 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 21 فبراير/ شباط 2025)، https: / /shorturl.at /Xg1hT

(50) منظمات المجتمع المدني السورية، لجان حقوقية، و"ملف قيصر"، تقارير ذات صلة بمساءلة مرتكبي الانتهاكات خلال الثورة السورية.

(51) بيان المتحدث باسم العمليات العسكرية عقب مؤتمر النصر في دمشق، بتاريخ 29 يناير/ كانون الثاني 2025، بشأن حل الجيش والأجهزة الأمنية السابقة، وتشكيل أجهزة جديدة على أسس وطنية.

التعاون الصيني-الإفريقي في إطار المنظور الصيني للعالم

Chinese-African Cooperation within the Framework of the Chinese Worldview

* Abdelkader Dendenne – عبد القادر دندن

ملخص

مع صعود الصين وعودتها القوية في قمة التنافس على ريادة النظام الدولي، طورت منظورها العالمي والجديد الخاص بها والذي يعكس رؤيتها لذاتها ولمحيطيها، الإقليمي والعالمي، وللسياسات والإستراتيجيات الواجب عليها اتباعها لتحقيق أهدافها ومصالحها في مختلف بقاع العالم بما في ذلك القارة الإفريقية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل خلفيات وأسس وأهداف وأدوات وتطورات المنظور العالمي الجديد للصين، وموقع التعاون مع إفريقيا ضمن هذا المنظور بحسبان هذه القارة من ضمن المناطق الحيوية المستهدفة من طرف صُنَّاع القرار في بيجين. لتخلص الدراسة إلى قدرة الصين على صياغة ورسم منظور عالمي خاص بها، قائم على أسس متعددة ومتكاملة منها السياسي والمؤسساتي والاقتصادي والإنساني، مع تسخير كافة الأدوات القادرة على تجسيد ذلك التصور الصيني على أرض الواقع، مع التوصل كذلك إلى تثبيت حقيقة كون القارة الإفريقية محطة محورية ضمن سياسات بيجين الخارجية، باعتبارها ذات سوق استهلاكية كبيرة، ومورِدًا مهمًّا للمصادر المعدنية والطاقوية والمواد الأولية الزراعية، ووجود توجه عام لدى الكثير من الأنظمة السياسية الإفريقية لتأييد الرؤى والطروحات الصينية ودعمها حتى على المستوى العالمي ضمن المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لاسيما مع ما يجمع الجانبين من نقاط ومحاور تقاطع تاريخية وإنسانية واقتصادية وسياسية وإستراتيجية، تمنح للصين أولوية وأسبقية في القارة السمراء على حساب القوى التقليدية الغربية مثل الولايات المتحدة وأوروبا، التي تراجعت مكانتها بشكل ملحوظ في القارة لصالح الصين.

الكلمات المفتاحية: الصين-إفريقيا-المنظور العالمي الجديد للصين-التعاون-الدبلوماسية.

* د. عبد القادر دندن، أستاذ العلاقات الدولية وباحث في الشؤون الآسيوية- جامعة باجي مختار-عنابة-الجزائر.

Dr. Abdelkader Dendenne, Professor of International Relations and Researcher in Asian Affairs at Baji Mokhtar University, Annaba, Algeria.

Abstract:

As China rises and reasserts itself as a key contender for leadership in the international order, it has developed a distinct global outlook – one that reflects how it sees itself, its role in the regional and global landscape, and the policies and strategies it needs to pursue to advance its interests around the world, including in Africa. This study explores the foundations, objectives, tools and evolution of China's new global vision, with a particular focus on how cooperation with Africa fits into this broader framework. Africa is viewed by Chinese policymakers as a vital region –strategically important and full of opportunity. The findings suggest that China has succeeded in crafting a comprehensive and multidimensional global approach, drawing on political, institutional, economic and humanitarian elements. It has mobilised a wide range of tools to bring this vision to life. At the heart of this strategy is Africa, which holds a key position in Beijing's foreign policy. The continent offers a vast consumer market, rich reserves of minerals, energy and agricultural raw materials, and a political landscape where many governments are inclined to support China's positions, even at the international level, including in institutions like the United Nations and its Security Council. What further strengthens China's position is the historical, economic, political and strategic alignment between the two sides –factors that have helped give China a clear edge over traditional Western powers such as the United States and Europe, whose influence in Africa has significantly waned in recent years..

Keywords: China, Africa, China's new global perspective, cooperation, diplomacy.

مقدمة

تعد الصين اليوم فاعلاً عالميًّا مؤثرًا على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وحتى الثقافية والحضارية، فهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتمتلك ثالث أكبر ترسانة عسكرية، وقوة تكنولوجية رائدة عالميًّا، كما أن صيتها الثقافي والحضاري لا يستهان به عبر العالم، وهو ما ساعدها في تنمية وتعزيز قوتها الناعمة، ومزاحمة القوى الكبرى التقليدية الغربية مثل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، وقوى أخرى مثل روسيا واليابان.

ومنذ مجيء الرئيس تشي جين بينغ إلى السلطة، عام 2013، أعلنت الصين عن أهدافها العالمية الساعية إلى جعل بيجين قوة عظمى عالمية أولى خلال الفترة ما بين 2035 و2049، وأصبحت لها رؤيتها ومنظورها الخاص لبناء عالم متعدد الأقطاب، وإعادة بناء النظام العالمي على أسس جديد من الثقة والتعاون والمصالح المتبادلة، كما يروِّج المسؤولون الصينيون لذلك. وعلى الصعيد الاقتصادي تبنَّت الصين سياسات ذات طابع عالمي لا تعترف بالحدود والمجالات الإقليمية، بل تشمل أنحاء مختلفة من العالم مثل مبادرة الحزام والطريق وغيرها من السياسات التنموية السلمية، ومن بينها القارة الإفريقية التي تعد واحدة من بين أهم المجالات الجغرافية والإستراتيجية والجيواقتصادية المستهدفة بالجهود والسياسات الصينية.

أهمية وغايات الدراسة

يمثل الوقوف على أسس ومنطلقات وأهداف ما بات يعرف بالمنظور العالمي الجديد للصين، انعكاسًا لأهمية هذا البلد ودوره الجوهري المتصاعد في العلاقات الدولية، وكذلك في الاقتصاد العالمي. صاغت الصين رؤى وتصورات توضح ما تبتغيه من مكانة ودور في العلاقات الدولية الآنية والمستقبلية، كما أنها حددت الإستراتيجيات والأدوات المختلفة الكفيلة بتحقيقها لمنظورها العالمي المستحدث لاسيما منذ وصول الرئيس تشي جين بينغ للسلطة، وذلك دون إغفال مدى أهمية تسليط الضوء على موقع القارة الإفريقية ضمن ذلك المنظور العالمي للصين المعاصرة، بما تضمه القارة من موارد ومقومات على مختلف الأصعدة. لذلك فإن مثل هذه الدراسة تعد

مــن بين الضرورات المعرفية والعملية لفهــم ديناميكية التفاعلات الصينية-الإفريقية كأحد نماذج شبكة العلاقات والتفاعلات الواسعة والمعقدة للصين عالميًّا.

الإشكالية البحثية

بالنظــر لكــون علاقات التعاون بين الصين وإفريقيا، واحدة من بين أهم الأمثلة على قدرة الصين على اختراق مختلف قارات العالم، وإقامة علاقات تعاونية بنَّاءة ومتبادلة المصالح، فإن القيادة الصينية تعتبر ما تحقق من إنجازات في هذه العلاقة واحدًا من بين أهم نجاحات سياسة الصين الخارجية، وواحدًا من بين أهم الدلائل على صلابة الرؤية العالمية للصين، التي مكَّنتها من تخطي الحدود الضيقة المحلية والإقليمية في آســيا، والوصول إلى مجالات تفاعل جغرافيــة أبعد من ذلك بكثير. كما أن إفريقيا تمتلك بدورها من المقومات والإمكانات ما يجعلها واحدة من بين المناطق المعولة عليها من طرف الصين لتحقيق ودعم رؤيتها العالمية المعاصرة. وهذا ما يدفع لطرح الإشــكالية التالية: ما مدى قدرة المنظور العالمي الجديد للصين على تعزيز التعاون مع إفريقيا، في ظل المصالح المتبادلة بين الطرفين؟

أولاً: سياق تشكُّل المنظور العالمي الجديد للصين: عُرفت الصين عبر تاريخها بكونها واحدة من أعرق حضارات العالم، وعبر ذلك المسار الطويل من الفعل الحضاري، قدمت الصين للعالم شــخصيات واختراعات ومفاهيم ومبادئ خالدة، أخذت البُعد الإنساني والعالمي ولم تبق مقتصرة على التفكير الصيني أو الحياة الصينية فحسب.

ورغم الانتكاســة التي شــهدتها الصين في ظل ما عُرف بقرن الذل (1839-1945) وتداعياتــه الخطيــرة على الصين كأمة وكحضارة وعلى الفرد الصيني، إلا أنها بدأت في استعادة مكانتها وإدراكها لذاتها كقوة حضارية تستحق مكانة أفضل في العالم منذ عهد ماو تســي تونغ، الذي وحَّد الصين من جديد وخلق لها كيانًا وهوية سياســيتين معاصرتين بدءًا من العام 1949، لتكون تلك بداية الصين الحديثة أو المعاصرة، والتي ركزت في بداية عودتها على تقديم نفسها دولةً ناميةً من دول العالم الثالث.

وإذا كان دينغ شياوبينغ أبا الإصلاح الاقتصادي في الصين، قد ركز على تطوير قدرات الاقتصــاد الصيني ومحاولة الخروج من دائرة الفقر والتخلف، والعمل بهدوء ودون ضجيج أو تدخل في الصراعات، أو استعراض للقوة، وفقًا لمبدأ "إخفاء القدرات"،

ونجح بفضل ذلك في تحقيق الإقلاع الاقتصادي الصيني، وتأسيس اقتصاد السوق الاشتراكية أو الإصلاح ذي الخصائص الصينية، ثم جاء الرئيس الحالي، تشي جين بينغ، في ظرف شهدت فيه البلاد قفزة هائلة في مختلف المجالات، وقد كان التحول المهم في عهده هو الانتقال من محل (إخفاء القدرات) إلى "إظهار القوة والقدرات"، وهي رؤية ومنظور جديدان لموقع ودور الصين في العالم والنظام الدولي عبر شعار، ولذلك تعد حقبة الرئيس، تشي جين بينغ، إيذانًا بتقديم الصين لنفسها للعالم قوةً عظمى تسعى للريادة وتغيير القواعد الدولية التي سادت طويلاً.

بدأ التحول الكبير في السياسة الخارجية للصين منذ عام 2013، بتولي الرئيس تشي جين بينغ السلطة، وإعلانه عن مبادرة "الحزام والطريق" التي تتضمن الحزام الاقتصادي والحزام الأخضر وطريق الحرير البحري، وما ترتب عليها من تحول في هوية الصين الدولية من دولة نامية كبرى إلى دولة مسؤولة كبرى، وكان ذلك بمنزلة إعلان عن انتهاء سياسة "دينغ شياوبينغ" القائمة على "الانتظار وإخفاء القدرات" لتخلفها سياسة "تشي" التي تتركز على "إظهار القدرات واغتنام الفرص الإستراتيجية" والتي تتعلق بالإستراتيجية الوطنية الكبرى التي يسعى إليها "تشي"، وهي بناء دولة اشتراكية ذات خصائص صينية قوية وحديثة، وتتطلب هذه الإستراتيجية إعادة ترتيب المصالح الوطنية الصينية، التي أصبحت تجمع بين مصالح اقتصادية وسياسية وأيديولوجية وإستراتيجية وأمنية؛ فبناء هذه الدولة يتطلب بناء وصياغة دور عالمي كبير للصين، وتحقيق نفوذ كبير في نظام عالمي متعدد الأقطاب، كما أنه يرتبط بشكل وثيق بالحلم الصيني المتمثل في توحيد الأمة الصينية بعودة تايوان وحماية مصالحها في بحري الصين، الجنوبي والشرقي، وتوسيع نفوذها الاقتصادي والعسكري في آسيا لاسيما شرقها وجنوبها الشرقي، باعتبارها نطاق أولويات الصين الرئيسية المتمثلة في "مصالح البقاء survival Interests"، و"المصالح الحيويةInterests vital"(1).

ترتبط مصالح الصين بشكل رئيسي بالسعي إلى حماية سيادة الدولة ووحدة أراضيها وأمن النظام ضد كل ما يمكن أن يمس بذلك وعلى رأسها قضية تايوان، وتوطيد حكم "الحزب الشيوعي الصيني"، والسيطرة على المشاكل الداخلية في هونغ كونغ والتبت وشينجيانغ وغيرها. وهذه المصالح ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعقيدة السياسة الخارجية الصينية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام

سـيادتها، في مقابل احترام بقية الدول لمنظـور الصين الوحدوي القائم على حقها في السـيادة على تايوان والتبت وشـينجيانغ وهونغ كونغ، والعمل على تعزيز القوة الصلبة والناعمة للدولة لتحقيق تلك الأهداف، عن طريق تدعيم قوة البلاد العسكرية والاقتصادية، وخدمة المصالح السياسية والأيديولوجية للدولة، عن طريق دعم دول العالم الثالث، وتعزيز هوية وسياسـة التعاون "جنوب-جنوب"، وبناء تعاون متعدد الأطراف لتعزيز إعادة هيكلة النظام الدولي الحالي نحو عالم متعدد الأقطاب يخدم مصالح الصين وغيرها من الدول، لضمان كسر أي عزلة دولية قد تُفرض على الصين مـن طرف خصومهـا الغربيين والإقليميين، وكل ذلك مرتبط بشـكل وثيق بالتنمية الاقتصادية المستدامة؛ حيث تتبنى الحكومة الصينية سياسة أكثر توجهًا نحو الاقتصاد، والتـي تعكس التداخل بين مختلف درجات المصالـحِ الصينية، فالتنمية الاقتصادية المسـتدامة ترتبط بضمان بقاء أمن النظام، وهو ما يشـكِّل أهمية خاصة للصين التي يعتمد اقتصادها بشـكل مفرط على استيراد المواد الخام والموارد الطبيعية، وخاصة الطاقوية منها القادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا(2).

إن تحقيـق تلك المصالح والأهداف، دفع باتجـاه إحداث ثورة في التفكير الصيني إسـتراتيجيًّا وسياسـيًّا واقتصاديًّا، بالانتقال من المحلي والإقليمي إلى العالمية، لأن الوقـت -بحسـب القيادة الصينية في عهد تشـي جين بينغ- قـد حان لتجاوز قيود الإقليمية نحو التفكير والعمل عالميًّا (فَكِّرْ واعمل عالميًّا)، بالتوازي مع تزايد قدرات الصين ومواردها المالية وكسبها لنفوذ متزايد في المؤسسات الدولية، وهو ما عكسته مجموعة من السياسات والمبادرات على مختلف الأصعدة في عهد الرئيس تشي جين بينغ على وجه الخصوص الذي حققت فيه الصين طفرة كبرى؛ إذ يعد عهد "تشي" نهاية عصر التردد واعتبار الصين لنفسـها دولة نامية، وبداية مجاهرتها بنفسـها قوةً عالميةً بشكل صريح، وتستحق مكانة أفضل في ظل نظام دولي أكثر توازنًا وانفتاحًا.

تبنَّت الصين بقيادة "تشـي جين بينغ" الأهداف القومية الأكثر طموحًا منذ تأسيسـها، فالرئيس "تشـي" يعتقد أن الصين قد "حققت تحولات كبيرة، ونهضت، وأصبحت أكثـر قـوة وثراء". بعبـارة أخرى لم يعـد النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسـي والوحيـد، بل ارتقت أهدافها لتصبح أكبر نحو تأكيد مكانتها كقوة عظمى، وتوظيف تلك التراكمات الاقتصادية لتعزيز نفوذها إقليميًّا وعالميًّا، وبلغت تصورات "تشـي" لواقع ومسـتقبل الصين والقارة الآسـيوية ككلٍّ قِمَّتَها، في بلورته لما يمكن تسميته

بـ"مبدأ مونرو صيني"؛ فقد صرح في مايو/أيار 2014: "إنه من اختصاص شعوب آسيا إدارة شؤون آسيا، وحل مشاكل آسيا، وحفظ أمن آسيا"، والسبيل إلى ذلك يكون بإزاحة الولايات المتحدة الأميركية من الشؤون الأمنية الآسيوية، وإرساء "هندسة أمنية" صينية في المنطقة(3). وفي الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي، صرَّح الرئيس الصيني "تشي" بأن "الشعب الصيني لن يسمح لأي قوة أجنبية بالتنمر عليه أو اضطهاده أو قهره"، وهو ما تم اعتباره رسالة تحذير من بيجين لخصومها(4).

تعد تلك التطورات انعكاسًا لصين طامحة لمكانة عالمية مسيطرة، وهادفة إلى تحقيق نهضة البلاد، وذلك أخذًا بعبر التاريخ وما عانته الصين في قرن الذل، من هيمنة وإذلال من طرف بريطانيا وقوى استعمارية غربية أخرى في القرن التاسع عشر.

ثانيًا: أسس ومرتكزات المنظور الصيني للعالم: يمكن إجمال الأسس التي يقوم عليها المنظور الصيني الجديد للعالم وللنظام الدولي في الأسس والأبعاد التالية: البعد الهيكلي والمؤسسي، والبعد الاقتصادي-التنموي، والبعد الإنساني (انظر الشكل رقم1).

الشكل رقم (1) أسس وأبعاد المنظور الصيني للعالم

المصدر: من إعداد الباحث

1. البعد الهيكلي والمؤسسي: برزت الصين كقوة صاعدة وكقوة غير راضية عن الوضع الدولي القائم، الذي يميزه الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية منذ مطلع التسعينات في إطار نظام أحادي القطبية، لطالما تم اتهامه بالإقصاء

وبالانفراد بالقرار الدولي، وبخدمة مصالح الغرب والولايات المتحدة الأميركية وزمرة قليلة من الحلفاء، على حساب مصالح الغالبية العظمى من الدول والقوى في العالم.

ويسهم عاملان أساسيان في دفع القوى الصاعدة لتحدي الفاعل المهيمن ومحاولة زحزحته عن مكانته، وهما: المقدرات المكتسبة، وحالة عدم الرضا عن وضع القوة في العلاقات الدولية؛ إذ يصنِّف "أورغانسكي" الفاعلين الدوليين طبقًا لمعياري المقدرات ودرجة الرضا عن الموقع في النسق الدولي السائد إلى أربع فئات، وهي: دول قوية وراضية، ودول قوية وغير راضية، ودول ضعيفة وراضية، ودول ضعيفة وغير راضية، ويرى "أورغانسكي" أن الفئة الثانية التي تضم الدول القوية وغير الراضية هي الأكثر تهديدًا للقوة المهيمنة في النظام الدولي، وهي الأكثر حرصًا على تحويل القوة لصالحها في التفاعلات الدولية(5). وتصنَّف الصين اليوم ضمن الدول القوية وغير الراضية عن الوضع الدولي وتوزيع القوة في النظام العالمي والدور المهيمن للولايات المتحدة الأميركية. وهي تعمل بجد وعلى مختلف المستويات وفي إطار ثنائي ومتعدد الأطراف، على نشر وترسيخ منظورها للتغييرات الواجب إدخالها على الساحة الدولية، من أجل الوصول إلى نظام دولي أكثر عدلاً وديمقراطية وتعددية، ويتجلى ذلك في حرصها على:

* الطابع السلمي والتعاوني لسياساتها: فالصين تجادل بأن سياستها الخارجية كانت دومًا ومنذ الحرب الباردة قائمة على طابع سلمي وتعاوني، تحكمها المبادئ الخمسة الشهيرة للتعايش السلمي، والتي تتضمن(6):

- الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة أراضي كل دولة.
- عدم الاعتداء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- المساواة والمنافع المتبادلة.
- التعايش السلمي.

* رفض الهيمنة الغربية بقيادة أميركية على النظام الدولي، والعمل على إعادة هيكلة ذلك النظام عبر السعي إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، تكون فيه الصين فاعلاً قائدًا ومحوريًّا، والترويج لهذا الطرح عبر مختلف المحافل الدولية والإقليمية.

* زيادة نفوذ الصين عالميًّا، ولاسيما في المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية والمالية.

* قيادة عدة مشاريع طموحة لتأسيس وخلق مؤسسات وهياكل تفاعل بديلة لتلك الموجودة حاليًّا على الساحة العالمية، والتي تعد غربية المنشأ وتخدم مصالح دوله وحلفائه بالدرجة الأولى، وكان من بين ثمار جهود الصين في هذا المجال، دورها الريادي في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة البريك ثم البريكس والعمل على توسيعها مؤخرًا، وقيادتها لحملة جريئة لخلق مؤسسات مالية جديدة مثل بنك التنمية الجديد في إطار البريكس، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وينتظر أن تكون تلك المؤسسات المالية المستحدثة منافسة أو بديلاً للمؤسسات المالية الغربية المهيمنة حاليًّا مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. كما أنها أنشأت منتديات متعددة الأطراف للتعاون والتنسيق وتعزيز العلاقات مع مناطق وقارات معينة، وأهم مثال على ذلك منتدى التعاون الصيني-الإفريقي منذ عام 2000.

* إبراز الصين كقوة مسؤولة في النظام الدولي، وقادرة على تحمل أعباء تحقيق الأمن والاستقرار في النظام، ويعكس ذلك تطلع القيادة الصينية لتحمل حقيقي للمسؤوليات الدولية ونهجها السلمي في العلاقات الدولية، بتبنِّيها لسياسات ونماذج سلوك خاصة ببيجين في ممارستها لسياستها الخارجية وبناء علاقاتها مع الآخرين.

ومن أهم تلك النماذج، نجد "نموذج دبلوماسية السلام" الذي يعكس دور الصين كقوة كبرى مسؤولة في النظام الدولي، بما يتماشى مع هدفها بعيد المدى للتحول إلى قوة عالمية أولى بحلول عام 2049، عن طريق الانخراط النشيط في التعامل مع الصراعات، وإرسال قوات حفظ السلام لبؤر التوتر، والمشاركة في عمليات الوساطة، وبناء السلام، وإعادة الإعمار، والجهود الإنسانية وغيرها، وذلك في إطار تأكيد مبادئها ضمن وثيقة مبادرة "الأمن العالمي" التي أصدرتها في فبراير/ شباط 2023، والتي سبق وأن روجت لها كإحدى سبل إصلاح النظام الدولي الحالي، وهي المبادرة المبنية أساسًا على احترام أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في التعامل الدولي، وأخذ الانشغالات الأمنية لجميع الدول على محمل الجد، وحل جميع الخلافات سلميًّا، لأن التحديات التي تواجه البشرية تستلزم التعاون الشامل والمستدام، وبناء السلام عبر إنشاء هيكل أمني متوازن يقدم نهجًا جديدًا للقضاء

على أسباب الصراعات الدولية، وتحقيق الاستقرار والأمن عبر تعددية قطبية تعاونية وليس توجهًا أحادي القطبية.. فالثقافة الكونفوشيوسية التي تشكل أحد مصادر إلهام مختلف السياسات الصينية تقوم على مبادئ سلمية لا صراعية مستمدة من التراث الحضاري الصيني، خاصة مبدأ التناغم الدولي القائم على المبادئ الصينية الخمس للتعايش السلمي(7).

ويعكس ذلك واقع سياسة خارجية صينية اتسمت في عهد "تشي جين بينغ" بالرغبة في تحمل المسؤوليات الدولية بدلاً من التخلي عنها، فالجهود الصينية في حل الأزمات الدولية مؤخرًا أصبحت أمرًا لافتًا ولا يمكن نكرانه(8). وتجسد ذلك ميدانيًّا عبر مبادراتها ومساعيها لإحلال السلام عالميًّا بجهودها في عدة نزاعات وخلافات سياسية، مثل المشاركة في العديد من بعثات السلام الأممية، ودورها في التقارب السعودي-الإيراني، ومبادراتها لحل الأزمة في سوريا والقضية الفلسطينية، ومبادرة إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ومبادرة وقف الحرب الروسية-الأوكرانية، وجمع الفصائل الفلسطينية في بيجين.

2. البعد الاقتصادي-التنموي: تعتبر الصين التنمية الاقتصادية المستدامة الأولوية الرئيسية لمصالحها الوطنية الأساسية، ويرتبط تطورها الاقتصادي بنفوذها العالمي كقوة كبرى وقدرتها على حماية مصالحها الوطنية في الخارج، والتي ترتبط بسياسة التنويع في مصادرها المتعلقة بالمواد الخام والطاقة، والاستثمار في المناطق الإستراتيجية، مثل المناطق الاقتصادية والموانئ ذات الأهمية الجيوستراتيجية لضمان إمدادات مستقرة ومستدامة. وهذه المصالح تمتد إلى المصالح الحيوية التي ترتبط بالاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة لضمان أمن النظام، فالحزب الشيوعي يربط بقاء الدولة الصينية ببقاء الحزب، وأساس استمرار الحزب في الحكم هو التنمية الاقتصادية المستدامة. لذلك، أطلقت الصين "الإستراتيجية الكبرى" التي تستهدف المصالح الوطنية المتعلقة بالأهداف على المديين، المتوسط والطويل. ومن بين أولويات تلك الإستراتيجية نجد الحفاظ على السيطرة السياسية والاستقرار الاجتماعي، والحفاظ على النمو الاقتصادي، وتطوير العلوم والتكنولوجيا (9).

ويعد مشروع الحزام والطريق، الذي يعتبر أضخم مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، أهم مثال على البعد العالمي للتفكير والعمل في الرؤية الصينية. ويشمل

المشـــروع ثلاث قارات، هي آسيا وأوروبا وإفريقيا، كما يمتد حتى نحو الأميركتين، ناهيك عن مشروع طريق الحرير القطبي، في القطب الشمالي. يقوم مشروع الحزام والطريق على شـــبكة للتواصل الاقتصادي والتجاري وحتى الثقافي والحضاري بين شـــعوب عشـــرات الدول في القارات الثلاث، وتكريسًـــا لفكرة التنمية السلمية التي تتبنَّاها الصين، فضلاً عن أنه تجسيد حي لفكرة "العولمة بخصائص صينية".

وانتهجـــت الصين أيضًا نهج "نموذج السلام التنموي"، الذي ينبني على كون التنمية شرطًا مسبقًا لتحقيق السلام والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهي تتطلب توفير بيئة آمنة وســـلمية ومســـتقرة مواتيـــة للتنمية الاقتصادية، في ظـــل نظام دولي متعدد الأقطاب، يضمن عدم التدخل في شـــؤون الدول الداخلية (يدخل مشـــروع الحزام والطريق في هذا الإطار بحسب الصينيين)، والاتجاه نحو شراكات محايدة لا تفرض إملاءات سياسية (عدم المشروطية)، والسعي لتعاملات وفق صيغة رابح-رابح، وكل ذلك لمخالفة النموذج الليبرالي الغربي التدخلي والقائم على المشـــروطية السياســـية والاقتصادية، والإملاءات السياسية والتعامل الفوقي(10).

وتعكس تلك المبادئ الخاصة بنموذج السلام التنموي الصيني، تطويرًا لما تم وصفه بإجمـــاع بيجين، والذي يضم قيمًا ومبادئ تعاونية تخدم المصالح المتبادلة لأطراف التعاون، وتختلف بشـــكل جذري عن قيم ومبادئ إجماع واشـــنطن الشـــهير، الذي يؤسس لقواعد ومنطلقات التعامل الرأسمالية والنيوليبرالية مثل المشروطية والتدخل في الشـــؤون الخارجية والاســـتعلائية وغيرها، والتي كان لها أثر ســـلبي على الدول الفقيرة والنامية في تعاملها مع القوى الغربية ومؤسساتها المالية والاقتصادية الدولية التي أسستها خصيصًا لخدمة مصالحها.

3. البعد الإنســـاني: يعبِّر الصينيون عن ســـعيهم لتحقيق بيئة دولية آمنة ومستقرة عبر مفهوم مبتكر من طرفهم، وهو "مجتمع مصير مشـــترك للبشـــرية"(Community Of shared Destiny For Mankind)، وهـــو حســـب تقريـــر "التعاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديد"، الصادر عن مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني "مشـــروع ذو جوانـــب ثقافية وحضارية واقتصادية تنمويـــة، قائم على مفهوم التناغم العالمي للأمة الصينية، وتطبيق سياسات عادلة، حتى يصبح العالم للجميع، فلا يمكن تحقيق اســـتقرار وازدهار عالمي بدون تنمية الدول النامية، وتعزيز التعاون جنوب-

جنوب، ويعتبر مشـــروع الحزام والطريق منصة انـــطلاق مهمة لقيام الصين بالتعاون الإنمائي الدولي"(11).

وكان الرئيس الصيني "تشـــي جين بينغ" قد طرح مفهوم بناء "مجتمع مصير مشـــترك للبشرية" لأول مرة في عام 2013، وأكد "تشي" في خطاب له، في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، التزام الصين بتحقيق مبادئ ذلك المفهوم بقوله: "سنعمل مع الشعوب من جميع الدول الأخرى، على تعزيز القيم الإنسانية المشتركة، مثل السلام والتنمية والإنصـــاف والعدالـــة والديمقراطية والحرية، لحماية سلام العالم، ودفع تنميته، كما ســـنواصل تعزيز أعمال بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية"، وأضاف: "عندما تسعى جميع الدول وراء قضية الصالح العام، يمكننا أن نعيش في تناغم، وننخرط في تعاون متبادل المنفعة، ونتكاتف لخلق مستقبل أكثر إشراقًا للعالم بأسره(12)".

في مارس/ آذار 2023، وبعد مرور عقد كامل منذ أن طُرحت رؤية "المصير المشترك للبشـــرية" لأول مرة، أظهرت اســـتطلاعات الرأي العام التي أجرتها مؤسسة CGTN Think Tank الصينية، أن الفكرة تكتســـب شـــعبية متزايدة تدريجيًّا وتحظى باعتراف واسع النطاق في جميع أنحاء العالم. فمنذ اقتراحها الأول إلى الاعتراف العالمي بها، وفي خضم وضع دولي معقد مع التطور المتسارع للتغيرات التي يشهدها العالم منذ قرن من الزمن، وتباطؤ الاقتصاد العالمي والصراعات الجيوسياسية المستمرة، يتشابك مصير البشرية جمعاء بشكل متزايد. وقد أثنى ما لا يقل عن 85٪ من المشاركين في الاستطلاع العالمي على مفهوم "المصير المشترك للبشرية"، بينما أعرب 94.2٪ من المشـــاركين عن تقديرهم للقيم التـــي اقترحتها الصين ضمن الفكرة، وهي: "السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية" للبشرية جمعاء(13).

ثالثًا: التقاطعات الحيوية بين المنظور الصيني للعالم ومســـار التعاون مع إفريقيا: لا يمكن لأية سياســـة أو إســـتراتيجية ترســـم معالم منظور صيني كوني للعالم وللنظام الدولي أن تتجاهل إفريقيا، لذلك فهذه الأخيرة تقع ضمن قائمة المناطق المستهدفة بتغلغل بيجين الإستراتيجي، ونشـــاطها الدبلوماسي، والحركية الاقتصادية والتجارية للشـــركات ورجال الأعمال الصينيين. ولا يمكن للرؤية العالمية الصينية الجديدة أن تنجح أو تستمر ما لم تضمن حضورًا صينيًّا واسعًا وموثوقًا في القارة الإفريقية، التي تمتاز حكوماتها وشعوبها عمومًا بالتعاطف وبالتقارب الكبيرين مع الصين وسياساتها في القارة.

ويمكن انطلاقًا من ذلك أن نقف عند مجموعة من الخلفيات والمعطيات المختلفة، التـــي تجعل نقاط التقاطع الحيوية كثيرة وقوية بين إفريقيا من جهة والصين ورؤيتها العالمية من جهة أخرى (انظر الشكل رقم 2)، والمتمثلة أساسًا في:

الشكل رقم (2) محاور التقاطع الرئيسية بين المنظور الصيني للعالم وإفريقيا

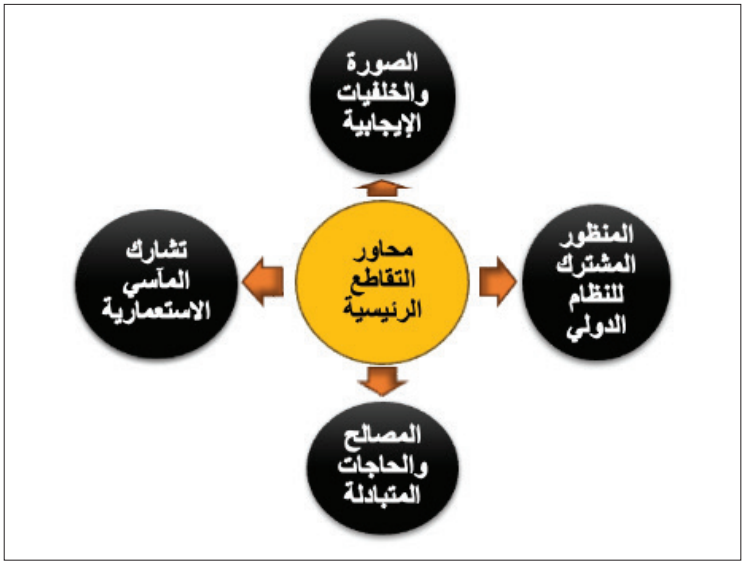

المصدر: من إعداد الباحث

1. الصـــورة الإيجابية للصين في الوجدان والضمير الجمعي الإفريقي: تعتمد الصين على ما يسميه الباحث السنغافوري المختص في الشؤون الآسيوية، كيشور محبوباني، بالخبرة التاريخية، التي تبين أن الصين لم تكن يومًا قوة إمبريالية متغطرسة، فخلال حقب تطورها الحضاري خلال السنوات الـ 1800 الماضية، لم تقم بغزو دول أخرى، كما فعلت بعدها القوى الاستعمارية الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال من انتهاكات في مستعمراتها وعلى رأسها المستعمرات الإفريقية، رغم أنها كانت تمتلك أقوى بحرية في العالم خلال القرن الخامس عشر(14).

وعلـــى العكس، فقد بنت الصين خلال عصور ازدهارها علاقات تجارية نشـــطة مع إفريقيا، وكانت الســـواحل الشرقية لإفريقيا إحدى المحطات المهمة التي رست فيها ســـفن أسطول الكنز بقيادة البحار الصيني المسلم، شينغ خه، (حجي محمود شمس الدين) بدءًا من العام 1405(*).

تُظهر تلك الحقبة صورة إيجابية عن السلوك الإمبراطوري والعالمي للصين، كقوة مسالمة لم توظف قدراتها العسكرية والمادية لغزو الآخرين أو استعبادهم. ولا يزال مثل ذلك الانطباع يغذي الإدراك الجيد للأفارقة للصين كقوة مميزة ومختلفة في سياساتها وتوجهاتها عن القوى الاستعمارية الغربية التي احتلتها وسلبت خيراتها، وواصلت تلك السلوكات المقيتة حتى بعد الاستقلال عبر استغلالها لنفوذها وهيمنتها في النظام الدولي، ومسار العولمة الغربي النيوليبرالي الذي تنتهجه ولا يختلف كثيرًا عن النهج الاستعماري السابق.

2. **تشارك الآلام والمآسي التاريخية الاستعمارية**: وقعت الصين ضحية للاستعمار الغربي، وتجربة قرن الذل كانت مؤثرة للغاية في المخيال والوعي الجمعي الصيني، لأن الإذلال في العلاقات الدولية، بحسب الباحث الهندي، ديفيش كابور، يرقى إلى مستوى التدهور العام لقوة دولة فاعلة وحرمانها من مكانتها، وترسيخ تسلسل هرمي واضح، وهذا ما عانت منه الصين بالضبط، التي خضعت لسيطرة قوى غربية على رأسها بريطانيا طيلة الفترة الممتدة من 1839 إلى 1949، والتي تخللتها حروب الأفيون الأولى والثانية، ومعاهدات مجحفة وغير عادلة بحق الصينيين أمام القوى الاستعمارية الغربية (معاهدة نانجينغ)، ولذلك لا يزال الخطاب السياسي الصيني يوظف تلك الحقبة من تاريخ البلاد لتحقيق التعبئة واستنهاض المشاعر القومية، ففي الذكرى العشرين لاستعادة هونغ كونغ من بريطانيا مثلاً، قال الرئيس الصيني، تشي جين بينغ: "إن تلك الخطوة أنهت ما ألحقته بريطانيا بالصين من "إذلال وحزن" عندما استولت على المدينة عام 1842"(15).

وانعكس ذلك الماضي الاستعماري على توجهات وعلاقات الصين منذ الأيام الأولى لنشأة جمهورية الصين الشعبية؛ حيث كانت المصالح السياسية هي المرتكز في علاقة بيجين بإفريقيا، وفي سعيها وراء الأصدقاء في النظام الدولي الثنائي القطب بعد الحرب العالمية الثانية، حددت بيجين الدول المستقلة حديثًا في إفريقيا كمجموعة رئيسية يمكن التعاطي معها، اعتمادًا على أرضية مشتركة وشعور بالتعاطف مع إفريقيا نتيجة لتجاربهما التاريخية المشتركة، فإفريقيا والصين كانتا ضحيتين "للاستعمار من قبل "الرأسماليين والإمبرياليين"، وواجهتا نفس السعي إلى الاستقلال الوطني والتحرر بعد الحرب العالمية الثانية(16).

3. الحاجة والمصالح المتبادلة للتعاون والتقارب بين الطرفين: رغم الفروقات الاقتصادية الشاسعة بين بيجين والدول الإفريقية، إلا أن إفريقيا تمتلك الكثير من المزايا والموارد البشرية والطبيعية التي تفتقد لها الصين، وهي أحوج ما يكون إليها لمواصلة مسيرتها التنموية والارتقائية غير المسبوقة في التاريخ، ففي إفريقيا تتركز المعادن ومصادر الطاقة والموقع الإستراتيجي والسوق الاستهلاكية الواسعة والفرص الاستثمارية البكر، وكذلك شعوب وحكومات ساعية للتنمية والخروج من دائرة الفقر والحفاظ على سيادتها واستقلال شأنها الداخلي، والتخلص من مخلفات الهيمنة الاستعمارية الغربية.

فمن الجانب البشري والاقتصادي، تمثل إفريقيا 20٪ من سكان العالم، وهي ثاني أكبر منطقة في العالم من حيث عدد السكان بعد قارة آسيا، بتعداد تجاوز 1.4 مليار نسمة عام 2023، وهو ضعف عدد سكان أوروبا (743 مليون نسمة)، وتحولت القارة كذلك إلى موطن للاقتصاد الأخضر العالمي، بحيازتها لـ30٪ من احتياطيات المعادن في العالم، وكثير منها ضروري للتكنولوجيات المتجددة ومنخفضة الكربون، ووفقًا للبنك الدولي، فمن أجل تلبية الارتفاع المتوقع في الطلب العالمي، يجب زيادة إنتاج المعادن والفلزات والليثيوم والغرافيت بنسبة 50٪ بحلول عام 2050، ولا يمكن تحقيق ذلك دون موارد إفريقيا(17). كما تختزن الأراضي الإفريقية كذلك 8٪ من الاحتياطي العالمي للبترول، و7٪ من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي(18).

ومن ناحية سياسية وإستراتيجية، تمثل البلدان الإفريقية الكتلة التصويتية الأكبر في الأمم المتحدة (54 دولة)، بأكثر من ربع أصوات العالم، وتم تذكير أميركا والدول الغربية بذلك في عدة مناسبات متعلقة بالتصويت لصالح قرارات في الجمعية العامة ضد حليفتها إسرائيل، ولعبت فيها الأصوات الإفريقية دورًا حاسمًا في إقرارها، كما أن مراهنة الصين وحتى روسيا على الأصوات الإفريقية في المحافل الدولية لدعم طروحاتهما ومواقفهما من عدة قضايا مثل تايوان والحرب الروسية-الأوكرانية، بيَّن لواشنطن أنه يجب عدم إهمال كل تلك الأصوات في عالم يتجه نحو التغير(19). وهذا ما يزيد من ضرورة توطيد التعاون بين الطرفين، الصيني والإفريقي، لتحقيق متبادل للمصالح والأهداف، وإحداث نوع من التكامل بينهما، بالشكل الذي يمكّن كل طرف من الاستفادة المثلى من موارد ومقومات الطرف الآخر.

4. تقاسم الرؤى بخصوص وضعية النظام الدولي: يسود لدى أغلب الدول الإفريقية إدراك متقارب مع نظيره الصيني حول ضرورة إحداث تغيير في النظام الدولي، بإعادة صياغته وبنائه ليبتعد عن الأحادية القطبية الغربية، ويتجه نحو تعددية قطبية تسمح بتغلغل قوى غير غربية إلى قمة الهرم الدولي، لإحداث توازن مع الجانب الغربي والسماح بطرح رؤى وتصورات تلك القوى غير الغربية وحلفائها على مستوى مختلف المؤسسات الدولية، والتي هي في حدِّ ذاتها بحاجة إلى إصلاح وإعادة ترتيب، وهذا ما برز في مخرجات عدة بيانات صادرة عن الاتحاد الإفريقي، تؤكد ضرورة إصلاح المنظمة الأممية ومنح القارة الإفريقية مقعدًا دائمًا أو مقعدين، ومواقف دول إفريقية مؤثرة مثل جنوب إفريقيا العضو في مجموعة البريكس، والجزائر ونيجيريا ضمن ما يُعرف بمحور الجزائر-أبوجا-جوهانسبرغ. والصين ضمن الدول التي تدافع عن ضرورة إصلاح مجلس الأمن، وفسح المجال لقوى أخرى من بينها قوى إفريقية لشغل منصب دائم فيه. وكثيرًا ما استغلت الصين موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن لطرح ومساندة الرؤى والقضايا الإفريقية، لتكسب بالمقابل تأييد دول القارة لطروحات الصين ومواقفها في الأمم المتحدة، ومساندتها في القضايا التي تعتبرها الصين مصيرية لبقائها ووحدتها مثل قضية تايوان.

وتلعب الصين على وتر التناقضات الدولية ومعاناة إفريقيا من النظام العالمي الراهن؛ فقد أجادت الترويج لنفسها عبر أدوات القوة الناعمة واعتماد خطاب (جنوب-جنوب)، فالصينيون يتصورون القارة الإفريقية جزءًا أساسيًّا في تصعيد المنافسة الجيوستراتيجية على النفوذ العالمي بين الصين والغرب الذي تقوده الولايات المتحدة. وتهدف إستراتيجية بيجين هنا إلى جعل القارة جزءًا من نظام دولي فرعي يضم الكثير من "الجنوب العالمي" تكون الصين هي المسيطرة عليه، فتعلن الصين عن نفسها باعتبارها الناطق باسم الدول النامية التي تدعو إلى خلق بيئة دولية تعددية، وإعادة النظر في الاقتصاد الدولي الذي تراه غير عادل وينهب حقوق الفقراء. وهو ما يلقَى صدى إيجابيًّا لدى صنَّاع القرار في الكثير من دول القارة الإفريقية، وقد صرَّح الرئيس السنغالي، عبد الله واد، مثلاً قائلاً: "إن فهم الصين لاحتياجاتنا أفضل من الفهم البطيء والمتغطرس في بعض الأحيان للمستثمرين الأوروبيين والمنظمات المانحة والمنظمات غير الحكومية، ليست إفريقيا فقط هي التي يجب أن تتعلم من الصين، بل الغرب أيضًا"(20).

وبرز التقارب الصيني-الإفريقي حول ضرورة إعادة تشكيل النظام الدولي، عبر عمل الصين مع القوى الرئيسية في القارة لتطوير نهج مؤسسي لمواجهة الانفراد الأميركي بالقرار الدولي، ومن ذلك نجد عضوية جنوب إفريقيا لمجموعة البريكس، وكونها عضوًا فاعلاً في المجموعة وممثلاً بارزًا لإفريقيا، كما أيدت الصين وبقوة توسيع مجموعة البريكس لتضم دولاً إفريقية أخرى، وهو ما تحقق في قمة المجموعة بجوهانسبرغ، في أغسطس/ آب 2023، عندما تمت الموافقة على عضوية مصر وإثيوبيا في المجموعة، وبقاء المجال مفتوحًا لعضوية دول إفريقية أخرى في المستقبل مثل الجزائر ونيجيريا وغيرهما. في خطوة تهدف إلى توسيع نفوذها العالمي ومواجهة النفوذ الأميركي، وتخفيف الضغوط عن القوتين الرئيسيتين في المجموعة، الصين وروسيا(21).

وعندما قام وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، خلال الفترة من 13 إلى 18 يناير/ كانون الثاني 2024، بجولة إفريقية، كان ذلك في إطار تقليد دبلوماسي يعود إلى عام 1991، يجعل من إفريقيا أول وجهة لزيارة رسمية يقوم بها وزير خارجية الصين بعد تعيينه. وشملت الزيارة بالإضافة إلى مصر وتونس كلاً من كوت ديفوار وتوغو، الواقعتين في منطقة غرب إفريقيا.. واستمرار ذلك التقليد يدل على محورية القارة الإفريقية لدى الصين ووزنها السياسي والدبلوماسي والإستراتيجي الكبير بالنسبة لها(22).

وأثار ذلك قلقًا متزايدًا لدى واشنطن، ففي 8 أغسطس/ آب 2022، أصدرت إدارة جو بايدن تقرير "إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء"، الذي لم تُخْفِ فيه تخوفها من سياسات الصين في القارة، فقد جاء في الإستراتيجية عن الصين أنها: "تتصرف في إفريقيا كساحة لتحدي النظام الدولي القائم على القواعد، بهدف تعزيز مصالحها التجارية والجيوسياسية الخالصة، وإضعاف علاقات الولايات المتحدة مع الشعوب والحكومات والإفريقية"(23).

ففي الوقت الذي لا تزال الولايات المتحدة الأميركية تفتقد فيه لإستراتيجية أو رؤية كبرى لزيادة وجودها في إفريقيا، أو حتى لتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية هناك، تحضر الصين بقوة هناك وفي مختلف المجالات، ولهذا السبب ذهبت الباحثة الأميركية المختصة في الشؤون الدولية والإستراتيجية، إيرينا تسوكرمان، إلى أن: "الصين ستهيمن على الأرجح على إفريقيا في السنوات المقبلة، كونها تحوز الموارد والإرادة السياسية في القمة لمتابعة أجندتها، وتركز على التأثير الاقتصادي

الفعـــال". وتـــرى ذات الخبيرة أن الصين تعتمد علـــى علاقات فعالة مع الحكومات الإفريقية، لتخلص إلى أن "الغلبة في إفريقيا ستكون للصين، فالغرب، وخاصة أميركا وفرنســـا، ركز حصريًّا على مكافحة الإرهاب والهيمنة السياسية المحدودة، من دون إحداث أي تأثير حقيقي وفعال، ونتيجة لذلك طُردت فرنسا إلى حدٍّ كبير من العديد من دول إفريقيا وخاصة في منطقة الســـاحل، والوضع ليس أفضل بالنســـبة للولايات المتحدة التي لم تأخذ القضايا الإفريقية على محمل الجد على الإطلاق على عكس الصين"(24).

وتعزيزًا لرغبة الصين في جعل إفريقيا ســـندًا لها في تحقيق رؤيتها العالمية، منحت علاقاتها مع إفريقيا طابعًا مؤسساتيًّا متعدد الأطراف لأول مرة في تاريخها؛ فقد كانت السبَّاقة إلى عقد مؤتمرات قمة تجمعها مع الدول الإفريقية (واقتدت بها قوى عالمية أخرى بعد ذلك مثل الولايات المتحدة الأميركية وروســـيا وغيرهما)؛ حيث أسست عـــام 2000 منتـــدى التعاون الصيني-الإفريقي، الذي يُعقـــد منذ ذلك الحين بانتظام كل ثلاث ســـنوات، ويعد آلية مهمة لتعزيز المصالح السياســـية والاقتصادية الصينية في القارة، ومنذ تأســـيس ذلك المنتدى عرفت العلاقات بين الطرفين تحولات غير مسبوقة(25).

واليوم، تعمل الصين على المواءمة بين أهداف سياساتها وبرامجها المختلفة وخاصة مشروع الحزام والطريق، والبرامج والسياسات والخطط الخاصة بإفريقيا، مثل "أجندة 2063" للاتحـــاد الإفريقـــي، وتضافر جهود الطرفين لتنفيذ "خطط التعاون العشـــر"، و"المبادرات الثماني"، و"البرامج التســـعة"، وإعداد مشـــروع "رؤية التعاون الصيني الإفريقي 2035"(26).

وهكذا برعت الصين في اســـتغلال الأوضاع والتطورات في القارة لصالحها لتعزيز وجودهـــا هناك، ولكســـب نقاط مهمة في صراعها مع الولايـــات المتحدة الأميركية والقـــوى الغربية التقليدية التي كانت تحوز نفوذًا كبيرًا في القارة، وتمكنت من قلب معادلة القوة هناك بملء الفراغ الذي تركته تلك القوى، وبتقديم نفسها شريكًا موثوقًا ومقربًـــا مـــن الأفارقة ومتفهمًا لاحتياجاتهم ومطامحهـــم ومخاوفهم، وكل ذلك يعد امتدادًا للصراع على مســـتوى قمة النظام الدولي بين الصين وتصوراتها التعددية في مواجهة الغرب وطروحاته الأحادية.

رابعًا: حزمة الدبلوماسيات الصينية في إفريقيا: للاستثمار في التقاطعات والمحاور المشتركة بين إفريقيا والمنظور العالمي للصين، تبنَّت هذه الأخيرة أدوات ووسائل مختلفة لتعميق علاقاتها وتحقيق مصالحها وأهدافها في إفريقيا، قائمة على تطوير حزمة من الأشكال الدبلوماسية المتنوعة بما يتناسب مع الأهداف المتنوعة في تعاونها مع القارة، وتعكس كل دبلوماسية وعيًا صينيًّا كبيرًا بضرورة وأهمية العمل المكثف على كل صعيد لتعميق التعاون مع إفريقيا. وتتضمن تلك الحزمة كلًّا من: دبلوماسية الطاقة، ودبلوماسية السلام، ودبلوماسية التنمية السلمية، ودبلوماسية الصحة، والدبلوماسية الثقافية والشعبية، ودبلوماسية الأسلحة (انظر الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3) حزمة الأشكال الدبلوماسية الصينية في إفريقيا

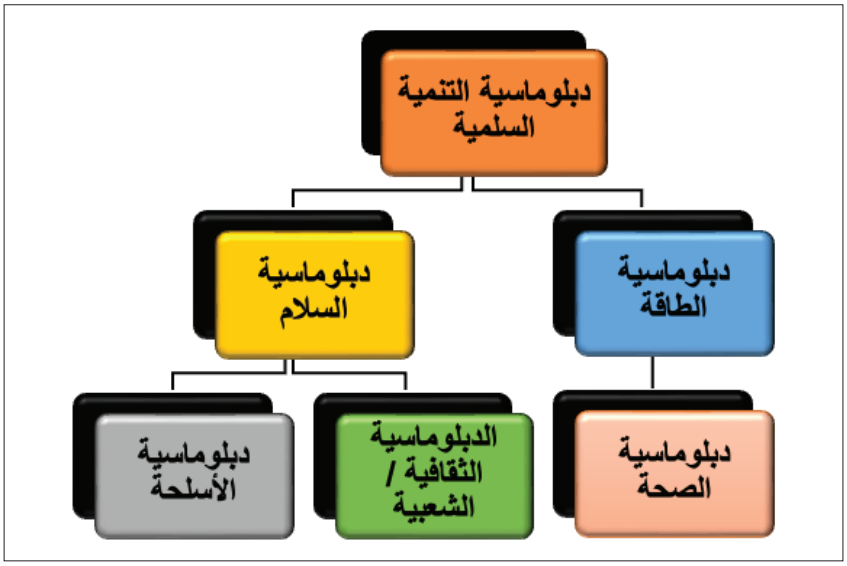

المصدر: من إعداد الباحث

1. دبلوماسية التنمية السلمية: شكَّل الاقتصاد والتنمية مدخلًا رئيسيًّا للصين لبناء علاقات وطيدة مع القارة الإفريقية التي تعد الأفقر في العالم، وهي بذلك بحاجة ماسَّة إلى مساعدة قوة اقتصادية في حجم الصين لتغيير وضعها الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة، لاسيما أن الصين قد خرجت من دائرة الدول النامية لتصبح قوة اقتصادية رائدة عالميًّا، فهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأول مصدر عالمي لمختلف السلع، وغيرها من المؤشرات التي تدل على مكانتها الكبيرة في الاقتصاد العالمي.

وظَّفت الصين دبلوماسيتها التنموية السلمية، لتسهيل انخراط قارة إفريقيا ضمن مبادرة الحزام والطريق، التي تعد القارة أحد مكوناتها الأساسية، بالنظر إلى موقعها الإستراتيجي ومقوماتها الهائلة. وقد قامت 52 من أصل 54 دولة إفريقية بالتوقيع أو أعربت عن اهتمامها بالتوقيع على اتفاقيات تعاون إطارية ضمن مبادرة الحزام والطريق، واستفادت من المشروعات المندرجة ضمن تلك المبادرة، مثل المطارات والطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة والاتصالات وغيرها، بهدف فتح البلدان الإفريقية أمام التجارة بتسهيل تشييد البنى التحتية المحلية والإقليمية الرئيسية، وفتح قنوات نقل الصادرات الإفريقية نحو الأسواق الدولية(27).

وأسفر كل ذلك عن زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري بين الطرفين، بالشكل الذي جعل الصين الشريك التجاري الأول لإفريقيا على مدار خمس عشرة سنة الماضية، متجاوزة حجم التبادل الأميركي مع القارة بأربعة أضعاف كاملة؛ حيث ارتفع التبادل التجاري بينهما بشكل مطرد من 10.6 مليارات دولار عام 2000، إلى 201.1 مليار دولار عام 2014، ثم انتقل إلى 254 مليار دولار عام 2021، بزيادة قدرت بـ 25٪ مقارنة بعام 2020(28).

وفي عام 2023، وصل حجم التجارة بين الصين وإفريقيا إلى ذروة تاريخية قُدِّرت بـ282.1 مليار دولار أميركي، وتعد الصين أيضًا الدولة النامية التي لديها أكثر استثمارات في إفريقيا. وحتى نهاية عام 2022، تجاوز مخزون الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا 40 مليار دولار أميركي، وأكثر من 3000 شركة صينية استثمرت وأنشأت أعمالاً في إفريقيا؛ ما خلق فرص العمل الكثيرة وأسهم في تعزيز التحول الاقتصادي في إفريقيا. وقد قامت الصين ببناء وتحديث أكثر من 10 آلاف كيلومتر من السكك الحديدية، وما يقرب من 100 ألف كيلومتر من الطرق، وما يقرب من 1000 جسر، وما يقرب من 100 ميناء في إفريقيا، كما قامت ببناء شبكات الكهرباء والاتصالات للدول العديدة؛ ما قدم مساهمات مهمة في تعزيز ترابط وتواصل القارة الإفريقية. كما قامت بتدريب عدد كبير من المواهب المهنية والتقنية المختلفة لإفريقيا. ولا تقدم الصين المنتوجات "صنع في الصين" إلى السوق الإفريقية فحسب، بل تساعد أيضًا الأفارقة على تحقيق "صنع في إفريقيا"، وتحويل مزايا الموارد إلى مزايا تنموية لخدمة مصالح الشعب الإفريقي بشكل أحسن(29) مع تعزيز الاستثمارات الصينية هناك التي أصبحت تتفوق على نظيرتها الأميركية منذ عام 2014. كما بلغت

قروض الصين لدول القارة 36.6 مليار دولار عام 2020، فيما أسقطت بعض الديون عن 17 دولة إفريقية فقيرة في أغسطس/آب 2022 (30).

2. دبلوماسية الطاقة: في ظل احتياجاتها الطاقوية الكبيرة والمتنامية، تبنَّت الصين خيار وآلية "دبلوماسية الطاقة" (Energy Diplomacy)، وهي أداة ترتبط بالسياسة الخارجية للدول المستهلكة للطاقة على وجه الخصوص، تجاه المناطق والدول المنتجة للموارد الطاقوية، بالانخراط في نشاطات ومسارات تتعلق بالطاقة عمومًا) التفاوض، توقيع اتفاقيات، تقديم تسهيلات للشركات وغيرها) (31) وتقوم دبلوماسية الطاقة على: "العلاقات الخارجية التي تهدف إلى ضمان أمن الطاقة لإحدى الدول، مع تعزيز الفرص التجارية في قطاع الطاقة، وهو من بين أدوات السياسة الخارجية التي يمكن استخدامها لدعم مصالح الطاقة للدول، والدبلوماسية هي أحد أهم هذه الأدوات، وقد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف في نطاقها(32).

ويتضمن مفهوم دبلوماسية الطاقة، الطريقة التي تمنح بها الدول قوة وأفضلية وتنافسية لشركات الطاقة فيها، وضمان حصولها على طلباتها وإمداداتها بافتكاك عقود بوسائل دبلوماسية، ونظرًا لتسييس النفط والغاز واعتبارهما سلعًا إستراتيجية، فقد كانا دومًا موضوعًا لتدخلات حكومية سياسية ودبلوماسية واضحة.. ليرتبط إذن مفهوم دبلوماسية الطاقة بشكل متشعب بعدة جوانب تتعلق بالسياسية الخارجية، وأمن الإمدادات، وسياسات التنمية، والتجارة البينية، والمساعدات العسكرية وغيرها(33).

ومن هذا المنطلق تتصرف الصين وفقًا لمبدأ أن أمن الطاقة من الأهمية بمكان، بحيث يجب أن يكون لها يد في تسييره، ولا يمكن تركه للأسواق وقواعدها لتتحكم به ((34). ولذلك جعلت دبلوماسية الطاقة مكونًا أساسيًّا في سياستها الخارجية، لأنه مفهوم يتضمن "توظيف واستعمال السياسة الخارجية لضمان الدخول لمصادر الطاقة في الخارج، وترقية التعاون في قطاع الطاقة، وتكون غالبًا في إطار ثنائي بين حكومة وأخرى"(35). ويشكل التعاون حجر الأساس في نشاطات دبلوماسية الطاقة الصينية مع الدول المنتجة لها، ويبرز البعد التعاوني في "المفهوم الجديد لأمن الطاقة" الذي تختص به الصين، والذي برز في أعمال الباحث الصيني، شيا ييشان، الذي يتألف من مبادئ تعاونية بالأساس(36).

وتقوم دبلوماسية الطاقة الصينية (بما في ذلك نشاطاتها في مناطق إنتاج الطاقة في إفريقيا)، على تحالف بين الدولة الأجنبية المصدِّرة للطاقة من جهة وشركات النفط

والغـــاز الصينيـــة المملوكة للدولة من جهة أخرى، وأهمها الشـــركة الوطنية الصينية CNOOC، وشركة الصين الوطنية للبتروكيماويات Sinopec، وشركة الصين الوطنية للبترول CNPC. وتحرص الدولة الصينية على أن تضمن لشـــركات لهذه الشـــركات الوطنية الكبرى الثلاث المملوكة لها، استثمارات صافية في حقول الغاز والنفط في الخـــارج)أي الســـيطرة المادية على إمدادات النفط(، وتنويـــع عقود التموين بالغاز الطبيعي طويلة المدى من عدد كبير من المصدِّرين لمواجهة احتياجات المستقبل(37).

واليـــوم، تمتلك الصين حضورًا واســـعًا في مختلف مناطق إنتـــاج النفط والغاز في إفريقيـــا، ولديها اســـتثمارات ضخمة عبر أنحاء القـــارة، في دول مثل الجزائر ومصر ونيجيريا وأنغولا والسودان وليبيا وتشاد والنيجر وغيرها، وأضحت شركاتها الرئيسية الثلاث تنافس كبريات شـــركات الطاقة العالمية في القارة الإفريقية؛ مما جعل القارة الإفريقية من بين أهم مصادر تمويل الســـوق الصينية بإمدادات الطاقة بعد الشـــرق الأوسط.

3. دبلوماسية السلام: من المعلوم أن القارة الإفريقية موطن لعدد كبير من النزاعات وحـــالات عدم الاســـتقرار، وشـــهدت عبر تاريخهـــا الكثير من الحـــروب الأهلية والصراعات بين الدول المتجاورة، خلَّفت عددًا كبيرًا من الضحايا وشـــهدت وقوع جرائم إبادة وضد الإنسانية مثلما حدث في رواندا عام 1994، وهذا ما جعل تحقيق السلام والأمن والاستقرار ضمن أولويات القارة وشرطًا أساسيًّا لتحقيق أي تنمية أو تقدم وتغيير في الأوضاع المعيشية لشعوب القارة.

وانطلاقًا من منظورها الســـلمي للعلاقات الدولية، وســـعيها لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية عالمية، عملت الصين على المســـاهمة في توفير بيئة آمنة ومســـتقرة ومناسبة للتنميـــة فـــي إفريقيا، وكان أهـــم مداخلها لذلك مفهومها حول دبلوماســـية السلام، الذي يعكس الرؤية الصينية لنشر السلام عالميًّا وخاصة في القارة الإفريقية، وتقديم الصين في هيئة القوة العالمية الكبرى المسؤولة والساعية لحل مشاكل النظام، وكانت أهم أدواتها في ذلك مشـــاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام الأممية عبر العالم ولاسيما في إفريقيا.

ومنذ انضمامها رســـميًّا إلـــى عمليات حفظ السلام التابعة للأمـــم المتحدة في عام 1990، انخرطت الصين بنشـــاط في صياغة قواعد الأمن العالمي، والمشـــاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ليشـــارك جنود حفظ السلام الصينيون

فيما يقرب من 30 عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وأرسلت الصين أكثر من 50 ألـف جنـدي إلى أكثر من 20 دولة ومنطقة حـول العالم، بما في ذلك مهمات بدول إفريقية، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والسودان وجنوب السودان ومالي وجمهورية إفريقيا الوسـطى، لتكون الصين الدولة التي أرسلت أكبر عدد من قـوات حفـظ السلام من بين الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وثاني أكبر مسـاهم في تغطية نفقات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهو ما حدا بالأمين العام السـابق للأمم المتحدة، بان كيمون Ban Ki-moon، للإشـادة بدورها قائلاً: "باعتبارها بانيًا للسلام، ومسـاهمًا في التنمية الاقتصادية، ومدافعًا عن النظام الدولي، ومزودًا للمنتجات العامة، أسـهمت الصين مساهمات كبيرة كعضو مسؤول في المنظمة التابعة للأمم المتحدة"(38).

4. دبلوماسية الصحة: في قارة تعاني من كثرة الأمراض والأوبئة وضعف الخدمات الصحيـة ونقص الطواقم الطبيـة المؤهلة، يصبح توفير الرعاية الطبية اللازمة وتوفير الإمكانـات اللازمة لمواجهة مختلف الأزمات الصحية ضرورة قصوى ولكنها بعيدة المنال، ووجدت القارة الإفريقية مرة أخرى في الصين سـندًا لتحقيق تلك الأهداف والمساعدة في تطوير القطاع الصحي في القارة.

فمنذ أن أرسلت الصين أول فريق طبي لها إلى الجزائر في عام 1963، بلغ إجمالي أعضاء الفرق الطبية التي أرسـلتها إلى إفريقيا أكثر من 24 ألف عضو، ويعمل حاليًا 45 فريقًا طبيًا في أكثر من 100 موقع عمل في 44 دولة إفريقية(39). وقامت الصين، منذ عام 2006، ببناء أكثر من 30 مستشفى، و30 مركزًا لمكافحة الملاريا في إفريقيا، وإبان أزمة كورونا كان للصين دور كبير في توزيع اللقاحات والملابس الواقية على عدد من الدول الإفريقية (في إطار ما عُرف بدبلوماسية اللقاحات)(40).

لقـد كانـت جائحة كورونـا تحديًا وفي نفس الوقت فرصة بالنسـبة للصين لفرض وجودها بقوة في القارة الإفريقية، من خلال تطوير دبلوماسية اللقاحات أو دبلوماسية الصحـة بشـكل عام. وثمة حقيقة في أن الصين تـرى بالفعل فائدة من كونها رائدة عالميًا في دبلوماسـية اللقاحات؛ إذ تتلقَّى رسـائل احترام وتشهد تحولات ملموسة في السياسـة الخارجية لمصلحتها؛ حيث "تصرفت بسـرعة فيما فشل الآخرون في الوفاء بالتزاماتهم، لقد أقنعت قسمًا كبيرًا من الجمهور الدولي بقدراتها وموثوقيتها، ودعمت الرواية التي تفيد بأن الولايات المتحدة كانت أنانية ومتمحورة حول ذاتها، في حين أن الصين كانت معطاءة في وقت الحاجة"(41).

ففي عز الأزمة، كانت الصين تشـــحن أكثر من مليون جرعة أسبوعيًّا للمناطق الأكثر احتياجًا للقاحات في العالم وعلى رأسها إفريقيا، ونجحت في تقديم 10 ملايين جرعة لقـــاح للدول الناميـــة من خلال برنامج "كوفاكس" التابـــع لمنظمة الصحة العالمية. وقدمت شحنات لقاح مهمة إلى غينيا الاستوائية، وزيمبابوي، وسيراليون، كما شملت خططها توفير احتياجات 16 دولة أخرى في القارة. في الوقت الذي كان فيه الدعم الغربي الأميركي والأوروبي للقارة في هذه الجائحة أقل من المتوقع، وهو ما فسح المجال لتعزيز الصين لصورتها ومكانتها لدى الأفارقة(42).

5. الدبلوماســـية الثقافية/ الشـــعبية: تعد الثقافة المدخل الأساســـي لتطوير الدول لما يعرف بالقوة الناعمة، التي تجعل للدولة جاذبية وقبولاً لدى الآخرين، عبر نشر قيمها وأفكارها وحتى لغتها وعاداتها وفنونها، وتوطيد العلاقات بين الأفراد والشعوب وفق أطر مبتكرة وغير رسمية في الغالب، ولكنها جميعها تستهدف تحقيق أهداف دولة ما إقليميًّا وعالميًّا وتحسين صورتها دوليًّا. وتمضي الصين بثبات نحو تطوير الدبلوماسية الثقافية والشـــعبية لكســـب مزيد من الجاذبية لدى شـــعوب العالم، والتمكين للثقافة والفنـــون والتقاليد والقيم الصينية العريقة، وشـــكلت القـــارة الإفريقية مختبرًا حقيقيًّا لاختبار مدى قوة ونجاعة الصين في هذا المجال.

في هذا الإطار، فتحت الصين عبر القارة الإفريقية 67 معهدًا من معاهد كونفوشيوس المعروفة، و10 غرف دراسة كونفوشيوس، وتم إنجاز 16 ورشة عمل "لوبان" في 14 دولة إفريقية، ويدرس عشرات الآلاف من الطلاب الأفارقة في الصين، وظهرت الأغاني والرقصات الإفريقية في حفل عيد الربيع الصيني، كما تحظى الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الصينية بشـــعبية كبيرة في إفريقيا، وتم عقد منتدى المؤسســـات الفكرية الصينية–الإفريقية ومهرجان الشباب الصيني–الإفريقي ومنتدى المرأة ومنتدى التعاون الإعلامي وغيرها من الأنشطة المثيرة. وفي أغسطس/ آب 2023، طرح الرئيس، تشي جين بينغ، "برنامج التعاون الصيني الإفريقي لتأهيل الكفاءات"، خلال اجتماع الحوار لقـــادة الصيـــن والدول الإفريقية؛ ما أضفى قوة دافعة جديدة في التبادلات الشـــبابية وتكوين المواهب بين الصين وإفريقيا. وعبَّر عن ذلك سفير الصين في الجزائر قائلاً: "إن التبادلات الوثيقة بين الشعبين، الصيني والإفريقي، تربط بشكل وثيق بين الحلم الصيني والحلم الإفريقي؛ حيث كُتب فصل أكثر حيوية في المجتمع الصيني الإفريقي للمستقبل المشترك". لذلك يعد التعاون الإنساني والثقافي ركيزة مهمة في العلاقات الصينية–الإفريقية(43).

كمـــا تركـــز الصين كثيرًا على التعليم الجامعي أو ما دونه، لنشـــر لغتها وثقافتها بغية تواصل وتفاهم أكبر مع الأفارقة، ومن الأمثلة على ذلك تخصيصها لـ40 ألف منحة سنوية للطلبة الأفارقة للدراسة في الجامعات الصينية، خصوصًا أن الكثير من هؤلاء يُتوقع أن يكونوا مســـتقبلاً ضمن مناصب اقتصادية وسياســـية مرموقة، وضمن مراكز صنـــع القـــرار في دولهـــم مما يعزز أكثر فرص ودور الصين فـــي القارة(44). ، كما ساعدت الصين الدول الإفريقية على إنشاء أقسام للغة الصينية أو تخصصات في ذات اللغـــة، وبالتعاون مع بيجين قامـــت 16 دولة إفريقية بدمج اللغة الصينية في أنظمتها التعليميـــة الوطنيـــة، كما أنه ومنذ عام 2004 أرســـلت الصين إجمالي 5500 مدرس ومتطوع للغة الصينية إلى 48 دولة إفريقية(45).

6. دبلوماســـية الأســـلحة: تسعى الصين إلى زيادة وجودها العسكري أيضًا في القارة الإفريقية، فبالإضافة إلى قاعدتها العســـكرية في جيبوتي، تحدثت تقارير عن ســـعيها لبناء قواعد أخرى في عدة دول منها أنغولا وغينيا الاستوائية وكينيا وناميبيا وسيشل وتنزانيا، ورفع صادرات أسلحتها لدول القارة، رغم أنها حاليًّا ثاني أكبر مورِّد عسكري بعد روسيا لجيوش دول إفريقيا جنوب الصحراء. وبحسب تقارير، فإن 70٪ من دول القارة تمتلك مركبات مدرعة صينية، كما تســـتورد إفريقيا 20٪ من جميع المركبات العسكرية من الصين(46).

وفـــي ظل تفاقم قضايا الهجرة غير الشـــرعية، والجريمة المنظمـــة العابرة للحدود، وتصاعد أنشـــطة الجماعات الإرهابية، وموجة عدم الاســـتقرار السياسي نتيجة تمدد العدوى الانقلابية، عملت الصين على توســـع نصيبها من مبيعات الأســـلحة لدول الساحل الإفريقي كمظهر من مظاهر التحول في إستراتيجيتها، وتعزيز أهدافها بشأن تكوين حلفاء جدد، وتوســـيع نفوذها وتحديدًا مع تراجع النفوذ الفرنســـي في هذه المنطقة، باتباع بعض التغييرات في حدود دورها بتعزيز البعد العسكري، سواء بوجود شركات أمنية خاصة أو مبيعات السلاح، وتحديدًا مع استضافة السنغال، في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، للمؤتمر الوزاري الثامن للمنتدى الصيني-الإفريقي؛ حيث كانت قضايا الأمن والدفاع من بين الموضوعات الرئيسية على أجندة المؤتمر، وطلب العديد من الدول الإفريقية من الصين تقديم الدعم لها، والمشـــاركة الاســـتباقية في الحرب ضد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في منطقة الساحل الإفريقي(47).

خاتمة

جعلت عوامل الاعتماد المتبادل والمصالح والحاجات المشتركة من التعاون الصيني-الإفريقي ضرورة لا غنى عنها للطرفين، لاسيما مع ما يربطهما من علاقات وطيدة تاريخيًّا وخاصة منذ عهد حركات التحرر الإفريقية التي دعمتها الصين، لتنتقل العلاقات بين الجانبين نحو آفاق تتخطى الخلفيات السياسية والأيديولوجية، نحو فضاءات أرحب في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية وحتى الثقافية والشعبية، لتحصيل منافع متبادلة لكل طرف في إطار علاقات تريد لها الصين أن تكون وفق صيغة الربح المشترك (رابح-رابح)، وتريد لها إفريقيا أن تكون مدخلاً لمساعدتها على تحقيق التنمية وتخطي صعوباتها الاقتصادية، ونسج خيوط علاقات مميزة وقوية مع قوة عالمية ينتظر أن تكون قطبًا رئيسيًّا في أي نظام متعدد الأقطاب ممكن أن يتشكل، بل وهناك طموحات صينية أبعد من ذلك تبحث عن منح تلك الحضارة والإمبراطورية العريقة مكانة القوة العظمى بدون منازع.

إن الرؤية العالمية التي ما فتئت الصين تؤسس لها عبر رسم عدد من السياسات ووضع عدد من المشاريع الكبرى قيد التنفيذ، وصياغة عدد من السرديات التي تعكس طموح ووعي القوة الصينية بضرورة منافسة السرديات الغربية، في إطار سباق متواصل لكسب معركة المفاهيم والترويج لسردياتها في إطار نظرية إنتاج المعرفة باعتبار هذه الأخيرة لا تقل أهمية عن المعارك المادية، لتبرز لنا مفاهيم صينية تعرف انتشارًا متزايدًا عالميًّا مثل نموذج السلام التنموي، والتنمية السلمية، ومجتمع مصير مشترك للبشرية، ودبلوماسية السلام وإحياء فكرة الحزام والطريق وغيرها، وتجد إفريقيا في ذلك المنظور الصيني ذي الطابع العالمي، فرصة لإعادة ترتيب أولوياتها ورسم سياساتها وإعادة التموضع ضمن نظام دولي جديد آخذ في التشكل تدريجيًّا، حيث يسود إدراك لدى الأفارقة بأن الصين تمثل واحدًا من الخيارات الحاسمة والمهمة المطروحة على الساحة الدولية، والتي يمكن لها أن تكون بديلاً إستراتيجيًّا عن القوى الغربية التقليدية، التي كان لأغلبها ماض استعماري دام ومؤلم تجاه إفريقيا، وسياساتها المتبعة والمفروضة على القارة لم تجلب لها إلا مزيدًا من المآسي والتخلف، لأنها كانت انعكاسًا لاستعمار غير تقليدي ومن نوع جديد ولكن نتائجه وتداعياته على القارة كانت واحدة.

لقد ساعدت التقاطعات العديدة والحيوية بين المنظور العالمي للصين من جهة والرغبة الإفريقية في التعاون والاستفادة المتبادلة من جهة أخرى، على تسريع وتيرة التعاون وتذليل العقبات البيروقراطية والسياسية في وجه أي تعاون مع الصين، وهو ما انعكس في تنامي الاستثمارات الصينية في القارة، وانخراط أهم الدول الإفريقية في مبادرة الحزام والطريق، وتسجيل أرقام غير مسبوقة في مستوى التبادلات التجارية بين الجانبين، وارتفاع حجم التبادلات الثقافية والشعبية كذلك، بابتعاث آلاف الطلبة الأفارقة للدراسة في الصين، واعتماد برامج تأهيل وتدريب مشتركة، وتزايد النفوذ الصيني عبر القارة سياسيًّا وإستراتيجيًّا. وهذا الزخم الكبير في علاقات الطرفين، يفرض مزيدًا من التحديات لكليهما في ذات الوقت؛ حيث لابد من العمل على تحقيق نوع من التكافؤ أو التوازن في علاقات الجانبين التي تميل غالبًا لصالح الصين، كما أن الدول الإفريقية مطالبة في إطار هياكل التعاون مع الصين مثل منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، أن ترسم سياسات وتوجهات تجعل منها قوة اقتراح ومبادرة وليس مجرد متلقي لمبادرات الصين وسياساتها، مع تطوير آلية عملية تسمح بالتنفيذ الميداني للاتفاقيات بين الجانبين ومختلف المبادرات في إطار ذلك المنتدى، ناهيك عن التنافس الشرس الذي تشهده القارة بين الصين وقوى أخرى تسعى بدورها للاستفادة من مزايا إفريقيا وتقليص دور الصين فيها، مثل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا وغيرها.

المراجع

(1) Hend. E. Sultan, "China’s participation in the Horn of Africa security affairs in the Belt and Road Era", Silk Road Publishing, China, 2022.

(2) Goldstein Avery. "China’s grand strategy under Xi Jinping: Reassurance, reform, and resistance." International Security, Vol. 45, no. 1 (2020). P. p 164 - 201.

(3) Feng Liu, "The recalibration of Chinese assertiveness: China’s responses to the Indo-Pacific challenge", International Affairs, N° 96, January 2020. p. 15.

(4) Chine: Nous ne laisserons jamais intimider ou persécuter, Russia Today, 1er juillet 2021. https://bit.ly/3uqQV73

(5) محمد شفيق علام، "تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمة"، التقرير الإستراتيجي الثامن، (القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2011). ص 323.

(6) Mikael Weissmann, Chinese Foreign Policy in a Global Perspective: A Responsible Reformer "Striving For Achievement", Journal of China and international relations, 3 (1), May 2015. p. 54.

(7) هدير طلعت سعيد، "السلام التنموي الصيني في مواجهة السلام الليبرالي الغربي.. الرؤى والمرتكزات"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023. ص ص 176-178.

(8) أبو بكر الدسوقي، "أهداف ومآلات الصعود الصيني"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023. ص 66.

(9) Goldstein Avery. Op. Cit. P. p 164 - 201.

(10) هدير طلعت سعيد، مرجع سابق. ص 177.

(11) التعاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديد، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، (بيجين، دار النشر باللغات الأجنبية، 2021). ص ص 3- 6.

(12) "شي: الصين تواصل دفع بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية"، صحيفة الشعب الصينية بالعربية، 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 20 مارس/ آذار 2024)، http:// arabic.people.com.cn/n3/2022/1024/c31664-10162591.html

(13) De la première proposition à la reconnaissance mondiale - Une décennie remarquable d'"une communauté de destin partagé pour l'humanité", CGTN Français, 22 Mars 2023. (Viewed on 20/12/2024): https://francais.cgtn.com/news/2023-03-22/1638455662034157569/index.html.

(14) Has China won? Interview with Kishore Mahbubani and John Mearsheimer, Centre for Independent Studies, Australia, May 11, 2020. (Viewed on 18/12/2024): https://www.youtube.com/watch?v=ZnkC7GXmLdo&t=403s.

* انطلقت الرحلة الأولى عام 1405، مع طاقم قوامه 27800 فرد، كان منهم البحارة والأطباء والحرفيين المهرة والمترجمين والجنود، على متن 62 سفينة كبيرة، منها 4 سُفن رئيسية خشبية ضخمة، كانت من أكبر السُفن التي بُنيت في ذلك الوقت، وكان طول الواحدة منها حوالي 122 متراً وعرضها 50 متراً. بالإضافة إلى 255 سفينة أصغر بقليل، بعضها تحمل الخيول، وبعضها تحمل

المياه العذبة للطاقم، وسفن تنقل القوات العسكرية التي تحمي الأسطول، وامتلأت السفن الأُخرى بـآلاف الأطنـان من البضائع الصينية الفاخرة للتبادل والتجارة مـع الدول الأجنبية خلال الرحلة. قاد تلك الرحلات الأدميرال "تشـنغ خه"، الذي ولد عام 1371 في مقاطعة يونان بجنوب غرب الصين، باسم "ما خه"، لأسرة مسلمة من قومية الهوي الصينية، وكانت أُسرته تحكم مقاطعة يونان، انحدرت تلك الأُسرة من حاكم مغولي يُدعى "شمس الدين عمر" واشتقت العائلة اسمها "ما" من الترجمة الصينية لاسـم النبي "محمد". تم تعيينه كقائد في الجيش في خدمة الأمير "تشـو دي"، وبعد ان أصبح هذا الأخير إمبراطورا قام بتعيين "تشنغ خه" كأمير للبحر عام 1403.

(15) ديفيش كابور، تراتبية الإذلال في آسيا، الجزيرة نت، 14 يوليو/ تموز 2017، (تاريخ الدخول: 16 ديسمبر/ كانون الأول 2024)، https: / /shorturl.at /tKRQ4

(16) مصطفى جالي، الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الإستراتيجية؟، مركز الجزيرة للدراسـات، الدوحة، 12 سـبتمبر/ أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 26 مارس/ آذار 2024)، https: / /studies.aljazeera.net /ar /article /5085

(17) وليد الرايس، "الأبعاد الجيوسياسـية لاسـتراتيجية تدافع القوى الدولية على إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.

(18) حسين قوادرة، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2018-2019. ص 51.

(19) وليد الرايس، مرجع سابق. ص ص 26، 27.

(20) ماجدة إبراهيم عامر، "الشـرق وإفريقيا: سياسـات روسيا والصين تجاه إفريقيا: تنافس على النفوذ والموارد"، مركز الحضارة للدراسـات والبحوث، 25 أكتوبر/ تشـرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 25 مارس/ آذار 2024)، https: / /shorturl.at /Jsx50

(21) "بريكس الجديدة.. ماذا يعني اقتصاديًا ضم 6 أعضاء جدد للمجموعة؟"، العربي الجديد، 25 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 25 مارس/ آذار 2024)، https: / /shorturl.at /ddybu

(22) "دوافع التنافس الصيني الأميركي على النفوذ في غرب إفريقيا"، مركز المسـتقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 12 فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /shorturl.at /bf4pk

(23) خالد أحمد عبد الحميد، "المآلات المستقبلية للتنافس الدولي المتصاعد في القارة الإفريقية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023. ص 188.

(24) "الصين في إفريقيا.. نفوذ متزايد وتنافس محموم مع القوى الكبرى"، سكاي نيوز عربية، 10 يناير/ كانون الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /shorturl. at /kvxAF

(25) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ص 184 – 186.

(26) "سفير الصين في الجزائر: الجزائر عامل استقرار"، صحيفة الخبر، 25 أغسطس/ آب 2024، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 2024)، https: / /shorturl.at /kvxAF

(27) بينارد أيبكو، "نجاحات مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا"، الصين اليوم، 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، (تاريخ الدخول: 12 مارس/ آذار 2024)، http: / /www.chinatoday.com.cn / ctarabic /2018 /fmwz /202310 /t20231016_800345079.html

(28) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ص 184 – 186.

(29) "سفير الصين في الجزائر: الجزائر عامل استقرار"، مرجع سابق.

(30) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ص 184 – 186.

(31) Kenneth Liberthal, "Energy security and the future of energy cooperation: China", In: Alyssa Ayres and C Raja Mohan (eds), Power realignments in Asia: China, India and the United States, SAGE publications India Pvt Ltd, New Delhi, 2009. p. 163.

(32) ستيفن جريفيث، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، ضمن سلسلة العلاقات الخارجية للتحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر/ كانون الأول 2018، ص 3.

(33) Andreas Goldthau, "Energy diplomacy in trade and investment of oil and gas", In: Andreas Goldthau and Jan Martin Witte (eds), Global energy governance: The new rules of the game, Global public policy, Brookings Institution Press, Berlin and Washington D.C, 2010. p. p 25-27.

(34) Kenneth Liberthal. Op. Cit. p. 163.

(35) Rafal Ulatowski, Indian energy diplomacy, energy security and contemporary oil market, Warsaw University, 2016. (Viewed on 11/22/2024): http://web.isanet.org/Web/Conferences/AP %20Hong %20Kong %202016/ Archive/d724cccf-d926-4880-a1f8-1b4b2825c563.pdf

(36) تلميـذ أحمـد، "التنافس العالمي على موارد الطاقـة: المنظور الهندي"، في: الصين والهند والولايـات المتحدة الأميركية: التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 429.

(37) Kenneth Lieberthal and Mikkal Herberg. "China's Search for Energy Security: Implications for U.S. Policy", NBR Analysis, volume 17, number 1, April 2006. p. 13.

(38) "مشـاركة الصين بنشـاط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة"، موقع التليفزيون الصيني CGTN، 12 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 23 أبريل/ نيسـان 2024)، https: / / index.html /1634816075591147522 /12-03-arabic.cgtn.com /news /2023

(39) "سفير الصين في الجزائر: الجزائر عامل استقرار"، مرجع سابق.

(40) ماجدة إبراهيم عامر، مرجع سابق.

(41) مايانك أغاروال، "الصين ملأت الفراغ في دبلوماسـية اللقاحات وقدمت حبل نجاة عالمي بشـروط"، إندبندنت عربية، 4 أغسـطس/ آب 2021، (تاريخ الدخول: 23 أبريل/ نيسان 2024): https: / /2u.pw /4NQ6Zw6f

(42) افتخار جيلاني، دبلوماسية اللقاح.. صراع جديد على النفوذ السياسي بين الصين والهند، وكالة أنباء الأناضول، 29 مارس/ آذار 2021، (تاريخ الدخول: 23 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u. pw /SwWvohTG

(43) "سفير الصين في الجزائر: الجزائر عامل استقرار"، مرجع سابق.

(44) عبـد القـادر دندن، على خطى "زينغ هي".. زمان الوصل في جوهانسـبورغ"، موقع العين الإخباري، 9 فبراير/ شـباط 2015، (تاريخ الدخول: 23 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /al-ain. com /article /21071

(45) إنشـــاء 61 معهد كونفوشـــيوس و48 فصل كونفوشـــيوس دراســـي في إفريقيا، أخبار الصين بالعربية، 26 نوفمبر/ تشـــرين الثانـــي 2021، (تاريخ الدخول: 19 مارس/ آذار 2024)، https: / / c_1310334298.htm /26 /11-arabic.news.cn /2021

(46) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ص 186، 187.

(47) نسرين الصباحي، "تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الإفريقي"، المركز المصري للفكر والدراســـات الإستراتيجية، 29 سبتمبر/ أيلول 2023، (تاريخ الدخول: 20 مارس/ آذار 2024)، https: / /ecss.com.eg /36986

تقاسم السلطة التنفيذية عربيًّا من خلال نظرية الوكالة: التجربة المغربية أنموذجًا

Sharing executive power in the Arab world through the agency theory: The Moroccan experience as a model

* Ibrahim Morchid – إبراهيم المرشيد

** Elhabib Stati Zineddine – الحبيب استاتي زين الدين

*** Elhoucine Chougrani – الحسين شكراني

ملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع تقاسم السلطة التنفيذية في النظام السياسي المغربي من زاوية نظرية الوكالة. وتقوم على فرضية رئيسة تفسر مدى تناسب هذه النظرية مع طبيعة العلاقة بين المؤسسة الملكية ومؤسسة رئاسة الحكومة، مفادها أن الملكية تُجسد دور الأصيل أو الموكل (Principal)؛ إذ تسمو فوق الجميع وتقوم بتفويض مهام تنفيذية محددة لرئيس الحكومة، الذي يمثل دور الوكيل (Agent). ويتمثل الدافع الرئيس للتفكير في مدى صحة هذا التناسب في اختبار قدرة نظرية الوكالة على تفسير رجحان ميزان القوة لصالح الملكية في علاقتها بالحكومة.

وبالاستناد إلى أبرز الأدبيات المتعلقة بتقاسم السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية المزدوجة، والفرضيات الرئيسة لنظرية الوكالة باعتبارها إطارًا منهجيًّا ملائمًا لدراسة العلاقات التعاقدية الناجمة عن هذه الازدواجية، وأخذًا في الحسبان اختلاف التفضيلات، وعدم تماثل المعلومات، وتباين السلوك إزاء المخاطر، بيَّنَّا أن مؤسسة رئيس الحكومة تتحمل كافة المخاطر المتعلقة

* د. إبراهيم المرشيد، أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

Dr. Ibrahim Morchid, Professor of Economics at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Cadi Ayyad University, Marrakesh, Morocco.

** د. الحبيب استاتي زين الدين، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

Dr. Elhabib Stati Zineddine, Professor of Political Science and International Relations at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Cadi Ayyad University, Marrakesh, Morocco.

*** د. الحسين شكراني، أستاذ العلاقات الدولية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

Dr. Elhoucine Chougrani, Professor of International Relations at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Cadi Ayyad University, Marrakesh, Morocco.

بممارسة وتقاسم السلطة التنفيذية، في حدود ما تسمح به المقتضيات الدستورية.
وباستقراء مجموع الخلاصات المسجلة، يبدو جليًّا أنه، بغض النظر عن نتيجة تدبير الشأن العام من طرف مؤسسة رئيس الحكومة (نجاحًا أو تعثرًا)، فإن المؤسسة الملكية تخرج دائمًا قوية من لعبة تقاسم السلطة التنفيذية. وحتى إذا افترضنا أن هذا السلوك ينطوي على قدر من النفعية السياسية، لا يمكن إنكار أنه يُعبِّر عن نوع من البراغماتية التي تعتمدها المؤسسة الملكية في تدبير الشأن العام، والتفاعل مع قضاياه وتطوراته المختلفة.

كلمات مفتاحية: تقاسم السلطة، نظرية الوكالة، الدستور، الملك، رئيس الحكومة.

Abstract:

This study addresses the issue of executive power-sharing in the Moroccan political system from the perspective of agency theory. It is based on a key hypothesis that explains the extent to which this theory aligns with the nature of the relationship between the monarchy and the head of government. The hypothesis posits that the monarchy embodies the role of the principal, standing above all, and delegates specific executive tasks to the head of government, who acts as the agent. The primary motivation for examining the validity of this alignment lies in assessing the ability of agency theory to explain the dominance of power in favour of the monarchy in its relationship with the government.
By drawing on key literature related to executive power-sharing in dual political systems and the main assumptions of agency theory as a suitable methodological framework for studying contractual relationships arising from this duality—while considering differences in preferences, information asymmetry and varying risk behaviours—we demonstrate that the head of government bears all the risks associated with the exercise and distribution of executive power within the limits set by constitutional provisions.
An analysis of the recorded conclusions clearly indicates that, regardless of the outcome of governance by the head of government (whether successful or unsuccessful), the monarchy always emerges stronger from the dynamics of executive power-sharing. Even if this behaviour entails a degree of political pragmatism, it undeniably reflects a form of pragmatism that the monarchy employs in managing public affairs and intelligently engaging with its various issues and developments.

Keywords: power-sharing, agency theory, constitution, monarchy, head of government.

مقدمة

مرَّ ما يناهز أربعة عشر عامًا على دخول دستور 2011 حيز التنفيذ، أليست هذه مدة كافية للحكم على مدى انسجام "الأماني المنتجة" مغربيًّا، التي حملتها الوثيقة الدستورية، مع الممارسة الفعلية وطموحات التحول الديمقراطي؟ حتى نفهم دلالة هذا التساؤل، لابد أن نتفق أولاً على أن الدستور، أي دستور، يكون قبل ميلاده الرسمي أو في لحظاته الأولى محملاً ببذور تطوير الحياة السياسية وتأهيل الفاعلين(1)، لكن الممارسة وحدها هي التي تضمن نفاذ الأفكار الدستورية الجديدة.

ثمة مؤشرات عديدة تؤكد أن الانبهار بما حفل به الدستور من تجديدات سرعان ما اصطدم، عند تفعيل فصوله، بهشاشة "القطائع" التي سعى إلى إرسائها. وعلى الرغم من غياب الوضوح المنهجي، هناك وعي يتشكل تدريجيًّا يفيد بأن قواعد القانون الدستوري غالبًا ما تكون أفكارًا مجردة لا تنبغي المجازفة بقراءتها خارج البيئة التي تنبثق منها، ما دامت السلطة السياسية ليست في نهاية المطاف سوى عنصر من عناصر النظام الاجتماعي الشامل(2). ومن ثَمَّ، فإن تحليلها لا يكون مجديًا إلا في إطار هذا النظام، بخصوصياته، وحدوده، وعناصر قوته.

ضمن هذا المنظور، وبقدر ما نستحضر أنه لا يوجد نظام دستوري في العالم قائم على ثنائية واقتسام السلطة التنفيذية خالٍ من أي إشكاليات على مستوى الممارسة، خصوصًا فيما يتعلق بتدقيق حدود وتداخل صلاحيات رأسي السلطة التنفيذية، نفترض أن التجربة المغربية لا تخلو بدورها من عديد الالتباسات في النص والممارسة. ننطلق في ذلك من فكرة أن ثنائية السلطة التنفيذية تعكس حضورًا قويًّا للبعد التراتبي والرئاسي في العلاقة الدستورية بين المؤسسة الملكية والحكومة.

فالملكية وردت في بنية الهندسة الدستورية الجديدة في منزلة بين المنزلتين، فلا هي استمرت "ملكيةً تنفيذيةً"، كما كان عليه الأمر قبل صدور هذه الوثيقة الدستورية السادسة، ولا هي تحولت بشكل واضح ونهائي إلى "ملكية ديمقراطية برلمانية" كما طالب قطاع من النخبة السياسية بذلك(3). صحيح أن ما سُمي بـ"الربيع العربي" أفضى إلى خلخلة الوضع السياسي القائم، ونتجت عنه بعض الإصلاحات الدستورية والمؤسسية المهمة، لكن يبدو أن هذه الإصلاحات لم تمس الجوهر المعقد والمركب

لنظـــام الحكـــم، ولم تُحدث تغييـــرًا جذريًّا في وظيفة وتنظيم "المؤسســـتين" اللتين تتشاركان السلطة التنفيذية، ونقصد المؤسسة الملكية ومؤسسة رئاسة الحكومة.

وتكمن إحدى الإشـــكاليات المرتبطة بافتراض اختلال العلاقة في توزيع السلطة في وجود نوع من الاختلاف والتباين بين "المؤسســـتين"، سواء على مستوى الموقع أو الصلاحيات الدستورية. فإذا كانت الملكية، من جهة، تستند في ممارسة سلطتها إلى مشـــروعيات متعددة(4): تقليدية تحيل على النسب والتاريخ والدين، وهو ما خوَّلها صفة "أمير المؤمنين وحامي حمى الملَّة والدين، والضامن لحرية ممارســـة الشـــؤون الدينيـــة" وفقًا للفصـــل الحادي والأربعين من دســـتور 2011، وكاريزمية متمثلة في شـــخصية الملك، وعقلانية تجعل السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشـــرة بواسطة ممثليها. وينص الفصل الثاني على أن الأمة تختار "ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم"، فإن الحكومة تستمد سلطتها، تبعًا لهذا المعنى، من الشرعية العقلانية، أي من إرادة الكتلة الناخبة التي يُفترض أن تعبِّر عنها من خلال انتخابات تعددية شفافة ودورية.

ومن جهة أخرى، وبمقتضى الدســـتور أيضًا، يقوم الملك المغربي بدور رئيس دولة حديثة، مؤطَّرة دســـتوريًّا وقانونيًّا على شـــكل "ملكية دســـتورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية"(5).

وإذا كانت الشبكات التابعة لمؤسسة رئيس الحكومة هشة وضعيفة (مختلف الهياكل السياسية والتنظيمات المدنية والنقابية التابعة للحزب الذي يقود الحكومة أو الداعمة له في إطار الائتلاف الحكومي أو المصلحي)، فإن تلك المرتبطة بالمؤسسة الملكية تبـــدو أكثـــر تنظيمًا وأكثر نفوذًا، وهي التي يُشـــار إليها، عادة، في الســـياق المغربي بـ"المَخْزَن" (Makhzen)، باعتباره تنظيمًا سياســـيًّا-اجتماعيًّا تميز به المغرب خلال تاريخه الطويل.

وعلى الرغم من أن البنيات الشكلية المخزنية أُسقطت من النظام السياسي مع حصول المغرب على الاستقلال، وحلَّت محلها بنى إدارية عصرية موروثة، في معظمها، من عهد الحماية، يرى بعض الباحثين أن هذه البنيات ليست في الواقع سوى مجموعة من الوســـائل المادية التي تمكِّن الســـلطان المغربي، بوصفه السلطة التراثية الوحيدة، من تقوية "القدرة التنظيمية" للنظام السياســـي ككل. يباشـــر السلطان المغربي، بهذا

المعنى، "حُكم البشر"، تاركًا "إدارة الأشياء" للتكنوقراطية "اللائكية" (المعنى الذي قصده ماكس فيبر (Max Weber)(6).

ويعتمد الملك في حكمه هذا على "الخاصة"، أي مجموعة من الأفراد المنتمين إلى العائلات المخزنية التي ارتبطت تاريخيًّا بالعائلة الملكية وبالمؤسسة السلطانية التراثية. ويفضِّل البعض الآخر استعمال لفظ "دار المخزن"، ولا يؤيد التعريفات التي تخلط بين أجهزة الدولة ونظام المخزن، أو بينه وبين دار السلطان. فالمخزن، موضع الإسقاطات السلبية والإيجابية على السواء، همه الوحيد هو الحفاظ على الأمن والاستقرار، وجعل "مصلحة الدولة" قيمة فوق كل اعتبار.

هذه مهمات تستوجب استعمال القوة بشكل مستمر، وترك الأخلاق جانبًا؛ فهو أداة لممارسة السلطة، لكن شرعيته لا تتداخل أو تتلاقى مع شرعية الملك؛ فهذا الأخير -وإن كان رئيسًا للمخزن- غير متورط في أنشطته(7).

ولربما المستفاد من تعدد هذه الدلالات أن ثمة فهمًا خاصًّا للملكية في المغرب، يبتعد في معناه ومبناه عن التصورات التي آلت إليها تجارب الملكيات في أوروبا، مثل الملكية الإسبانية أو الهولندية؛ حيث أصبحت في مجملها مؤسسات سائدة لا حاكِمة. ومع ذلك، لابد من التنبيه إلى أن الملكيات الأوروبية، وعلى الرغم من التراجع التدريجي لموقعها لصالح البرلمانات والحكومات، لا تزال الدساتير تحتفظ لها، وإن بدرجات متفاوتة من نظام إلى آخر، بالكثير من الصلاحيات على الصعيد الدستوري والقانوني.

لذلك، ليس المهم، في تقديرنا، تجريد الملكيات من سلطاتها وتحويلها إلى أريكة فارغة، وإنما الأهم أن تكون الديمقراطية خيارًا لا رجعة فيه، وأن توضح قواعد اللعبة، وتُعزز بضمانات وآليات تجعل ممارستها فعلية وسليمة، وأن يتم توزيع السلطة بقدر كبير من التوازن والتكامل الفعال في الأدوار والمسؤوليات، وأن تُصبح الثقة المتبادلة قيمة سياسية ومجتمعية مُنبثَّة في الثقافة السياسية للدولة والمجتمع(8).

تبعًا لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى فحص مدى تمكن دستور 2011 من صياغة آليات واضحة وفعالة لتقليص فجوة عدم التوازن في توزيع السلطة بين طرفي السلطة التنفيذية في التجربة المغربية، مع العلم أن هذا التمرين يُعد ضروريًّا في ظل اتساع هامش تفسير وتأويل بعض النصوص الدستورية، وضعف تملك رئيس الحكومة

للقــدرة على اتخــاذ القرار وتطبيقه. وســنحاول، في هذا الإطــار، تحليل القواعد والســلوكيات والمعايير التي تحكم تقاســم الســلطة التنفيذية في المغرب، وكذلك طبيعة وخصائص التوازن السياسي الناتج عن هذه العملية.

منهجيًّا، اخترنا مقاربة هذه الإشكالية ضمن نظرية الوكالة المعيارية، التي تتناول العلاقة التعاقدية بين الأطراف ذات التفضيلات غير المتجانســة من خلال نموذج "الأصيل والوكيل" (Principal-Agent Model). وفي هذا الصدد، سننظر إلى المؤسسة الملكية على أنها "أصيل" يقوم، طبقًا للدستور، بتكليف الحكومة التي تُجسد دور "الوكيل" بإنجاز بعض المهام في سياق يتسم أساسًا بعدم تناظر المعلومات واتساقها.

على هذا الأساس، قمنا بتوزيع هذه الدراسة إلى أربعة مباحث متداخلة. يُبرز الأول أهم الأدبيات المتعلقة بتقاســم الســلطة التنفيذية في الأنظمة السياســية المزدوجة، ويتتبع الثاني أبرز ملامح تطور مســار تقاســم الســلطة التنفيذية في النظام السياسي المغربي، بينما يتناول المبحث الثالث الإطار الذي اعتمدناه لدراسة العلاقة التعاقدية بين مكوني الســلطة التنفيذية في المغرب (نظرية الوكالة)، ويســتعرض الأخير نتائج البحث وفق نموذج "الأصيل والوكيل".

أولًا: تقاسم السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية المزدوجة

من أهم ســمات الأنظمة السياســية المزدوجة أو المختلطة أنها تقوم على أســاس ثنائية الجهاز التنفيذي، أي تقاسم أو تشارك السلطة التنفيذية، كما أنها تتمتع بمرونة عاليــة وقدرة كبيرة على التكيف مع تغير الظروف وطبيعة التحولات المجتمعية(9). ويختلف شــكل ومضمون هذه العملية باختلاف النموذج الديمقراطي السائد؛ حيث يمكن التمييز بين النموذج التنافسي (The Competitive Model) والنموذج التوافقي (The Consensual Model).

1. تقاسم السلطة في الأنظمة السياسية المزدوجة القائمة على النموذج التنافسي

يمكن تعريف النظام السياســي المزدوج القائم على النموذج التنافسي بأنه مزيج من آليات النظام الرئاســي (أو النظام الملكي) والنظام البرلماني؛ حيث يتم اللجوء إلى إحداث نوع من التوازن بين سلطات رئيس الدولة وسلطات رئيس الوزراء (أو الوزير الأول). وغالبًا ما يقوم هذا النظام في المجتمعات المتجانسة، أي التي لا تعاني من

انقسامات عرقية أو دينية أو أيديولوجية أو لغوية، وقد يتم فرضه في المجتمعات ذات الانقسامات الحادة في إطار نظام ديمقراطي هجين أو نظام سلطوي، كما هي الحال في معظم الدول النامية.

ومن خلال قراءة التجارب الدستورية العالمية، يتبين أن هذا الشكل من أشكال الحكم يتوافق مع النظام شبه الرئاسي ونظام الملكية الدستورية. ففي كلا النظامين، يتم، وبدرجات متفاوتة، اعتماد آليات "الديمقراطية التنافسية" بوصفها منهجية لتحديد معالم المشاركة في الحكم بناءً على قاعدة الأكثرية أو الأغلبية.

نشأ النظام شبه الرئاسي أو نصف الرئاسي كرد فعل على الاختلالات التي ظهرت خلال تطبيق النظام الرئاسي الصرف في أوروبا في بداية القرن العشرين، والمتمثلة أساسًا في احتمال تصاعد الصراع بين المؤسسة الرئاسية والبرلمان وخطر الانزلاق نحو الديكتاتورية والاستبداد. ومن أول البلدان التي تبنَّته دون تسميته، نذكر ألمانيا، سنة 1919 (جمهورية فايمار)، والنمسا، سنة 1920، وإيرلندا، سنة 1937. وقد تم تداول هذا المصطلح لأول مرة كمفهوم سنة 1959 في مقالة نُشرت في جريدة لوموند الفرنسية من قبل هيبير بوف ميري (Hubert Beuve-Méry)، في موضوع "من ديكتاتورية مؤقتة إلى نظام شبه رئاسي"(10). إلا أن الفضل في توضيح وإدخال هذا المفهوم في بناء النظرية السياسية يرجع لعالم السياسة الفرنسي، موريس دوفورجي (Maurice Duverger)، ابتداءً من الطبعة الحادية عشرة من كتابه "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري" الصادرة سنة 1970(11)، ثم في مجموعة من المقالات المنشورة بعد ذلك في مجلات محكمة(12).

وقد عرَّف موريس دوفورجي (Maurice Duverger) النظام شبه الرئاسي، اعتمادًا على ثلاثة معايير رئيسة(13): انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع العام المباشر، ومنح رئيس الدولة صلاحيات واسعة، بما فيها صلاحية حل البرلمان، ثم تشكيل حكومة تكون مسؤولة أمام البرلمان.

أما جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori)، فقد حدَّد خمس خصائص أساسية ومتكاملة لتعريف هذا النظام(14)، تتمثل في انتخاب رئيس الدولة عن طريق الاقتراع الشعبي لمدة محددة، وتقاسم السلطة التنفيذية بين رئيس الدولة والوزير الأول، واستقلالية رئيس الدولة عن الحكومة والبرلمان، علاوة على التنصيص على

مسـؤولية الوزير الأول أمام السلطة التشـريعية، ثم إمكانية نقل الصلاحيات وتبادل الأدوار بين قطبي السلطة التنفيذية.

وقـد تبدو هـذه المحددات للوهلة الأولى واضحة، غير أن بعضها يتسـم بنوع من الغمـوض، خاصـة في ظل تنوع القواعد الدسـتورية؛ وهذا مـا دفع ببعض الفقهاء الدسـتوريين إلـى تبني مقاربـة "الحد الأدنى" لفصل هذا النظـام عن بقية الأنظمة السياسـية. وهكذا حدد روبيرت إيلجي (Robert Elgie) شـرطين رئيسين لتعريف النظام شـبه الرئاسـي، هما: انتخاب رئيس الدولة عن طريق الاقتراع الشـعبي لمدة محددة، والتأكيد على مسـؤولية الوزير الأول أمام المؤسسـة التشـريعية(15). ومن جانبه، احتفظ باتريك أونيل (Patrick O'Neil) بعاملين اثنين فقط، هما: تمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة، وتقاسمه السلطة التنفيذية مع الوزير الأول(16).

وعمومًا، يبقى مبدأ تقاسم السلطة التنفيذية من أهم مميزات النظام شبه الرئاسي، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع يختلف باختلاف الممارسات الدستورية وتوازن القوى بين المؤسسة الرئاسية ومؤسسة الوزير الأول.

وبالإضافة إلى النظام شـبه الرئاسي، تُشـكل الملكية الدستورية إطارًا مناسبًا لإقرار وتطويـر قاعدة ثنائية الجهاز التنفيذي. وخلافًا للملكية البرلمانية، التي لا يتمتع فيها الملك إلا بصلاحيات رمزية واعتبارية، فإن الملكية الدسـتورية تمنح الملك، وهو رئيـس الدولـة، صلاحيات مهمة لكنها غير مطلقة، وفقًا لقواعد يحددها الدسـتور، سـواء كان مكتوبًا أو عرفيًّا(17). وعلى هذا الأسـاس، فإن الملكية الدسـتورية لها طابع تنفيذي؛ حيث تتحكم المؤسسة الملكية فعليًّا، وبطريقة مباشرة أو ضمنية، في جزء مهم من مفاصل السـلطة التنفيذية، وتفوض الباقي لمؤسسة رئيس الحكومة أو الوزير الأول.

وإذا كانت مؤسسة رئيس الحكومة تستمد شرعيتها من صناديق الاقتراع، مع ما يعنيه ذلك من فرصة لتجديد الثقة أو العقاب ومتابعة المحاسبة والمساءلة على سوء تدبير الشأن العام، فإن المؤسسة الملكية تقوم غالبًا على مبدأ الإرث التاريخي لبناء وصيانة شرعيتها، أي "رسوخ حكم الأسرة الملكية في الزمن ومواكبتها مختلف مراحل الدولة والأزمات"(18). كما يمكن أن تكتسـب جزءًا من شرعيتها من الأيديولوجيا الدينية والثقافية، أو بواسـطة بعض المواقف الراسخة بشـأن الثوابت الوطنية الجامعة، مع

العلم بأن هذا الرسوخ لا يفيد الغياب التام للمساءلة أو الاعتراض، أو عدم اهتزاز الثقة، التي قد تتخذ صورًا متعددة، رمزية ومادية، آنية أو طويلة الأمد.

وخلافًا للنظام شبه الرئاسي، الذي يُنظر إليه على أنه اختيار نهائي مقصود، فإن الملكية الدستورية يمكن اعتبارها مجرد محطة عبور نحو الملكية البرلمانية. ولكن مسلسل العبور غالبًا ما يطول بالمجتمعات، بما فيها تلك التي تُوصف بالديمقراطيات العريقة. ففي بريطانيا العظمى، على سبيل المثال، ظهر هذا الشكل من الملكية لأول مرة في بداية القرن الثالث عشر (1215) على إثر صدور "الماغنا كارتا" أو "الميثاق الأعظم"، وهي وثيقة فُرضت على الملك في محاولة للحد من نفوذه، وامتد ذلك إلى سنة 1689 حيث تم الانتقال إلى الملكية البرلمانية(19).

وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف حالة الملكيات العربية، يمكن اعتبار الأنظمة السياسية في الأردن والمغرب والكويت ملكيات دستورية، ما دامت دساتيرها تنص على توزيع السلطة التنفيذية بين المؤسسة الملكية ومؤسسة رئيس الحكومة. صحيح أن الممارسة ما زالت تعتريها شوائب، ربما بفعل الضغوط وتخلي رؤساء الحكومات طواعية أو مكرهين عن جزء من صلاحياتهم الدستورية، إلا أن هذه الدول استطاعت، نظريًّا، كسر الرتابة السياسية في نظام سياسي له خصوصياته التاريخية ونمطه التثقيفي(20).

2. تقاسم السلطة في الأنظمة السياسية المزدوجة القائمة على النموذج التوافقي

يتميز النظام السياسي المزدوج القائم على النموذج التوافقي بوجود صيغة دستورية لتقاسم السلطة بالمعنى الواسع، على أساس نوع من التراضي العام على مبادئ وقواعد اللعبة الديمقراطية. وخلافًا للنظام السابق، لا يستند هذا النظام إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة، وإنما إلى التوافق والأخذ بأكبر عدد ممكن من الآراء ووجهات النظر(21)؛ وهو، من ثَمَّ، يتناسب مع المجتمعات المُجزأة، أي ذات الانقسامات الدينية أو اللغوية أو الثقافية أو العرقية، أو "المجتمعات المزيجة"(22) التي تتعايش مع التقليد، وتطمح من داخله إلى التحديث والتجديد، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب.

ويعود ظهور الإرهاصات الأولى لهذا النموذج في بعض دول أوروبا الغربية ذات القوميات واللغات المتعددة، مثل بلجيكا وهولندا، مع نهاية القرن التاسع عشر، كردٍّ

فعل على تعثر "ديمقراطية الأغلبية" في تحقيق الاستقرار من خلال إدماج الأقليات الإثنية(23). وقد فتحت هذه التجارب، إلى جانب تجارب أخرى لاحقة مثل أيرلندا الشمالية ولبنان وماليزيا والعراق، الباب أمام الباحثين في العلوم السياسية لبناء تصورات نظرية عن آليات وقواعد الديمقراطية التوافقية.

ويُعد آرند ليبهارت (Arend Lijphart) من أبرز المتخصصين في دراسة هذا النموذج؛ إذ استطاع، على امتداد أكثر من خمسة عقود (1968–2020)، أن يصوغ أطروحة متكاملة عن الديمقراطية التوافقية، عززها بدراسات إمبريقية مثمرة ومتجددة. كما جاءت مساهمات باحثين معاصرين آخرين، أمثال جون ماكجاري (John McGarry) وبريندان أوليري (Brendan O'Leary)، لإغناء هذه الأطروحة.

ويُعد تقاسم السلطة التنفيذية من السمات الأساسية للنظام السياسي المزدوج القائم على النموذج التوافقي، حتى إن ليبهارت Lijphart استخدم في أكثر من مناسبة مصطلح "تقاسم السلطة" (Power Sharing) للدلالة على "الديمقراطية التوافقية"(24). وإذا أخذنا في الحسبان عامل الانقسامات والتوترات المصاحبة لهذا النظام، نستشف أن تقاسم السلطة التنفيذية في المجتمعات المتعددة الأعراق يُعد تمرينًا معقدًا ومتعدد الأبعاد، يتم وفق ثلاثة مسارات متباينة: المسار الأفقي (توزيع السلطة التنفيذية على صعيد المركز بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة)، والمسار العمودي (توزيع السلطة التنفيذية بين المركز والأقاليم)، والمسار المختلط (دمج آليات المسارين العمودي والأفقي).

فيما يتعلق بالمستوى الأول، تنص دساتير معظم الدول التي تبنَّت النموذج التوافقي على ثنائية الجهاز التنفيذي، لكن بخلاف ما هو معمول به في النظام شبه الرئاسي ذي الطابع التنافسي، يتم وضع شروط طائفية أو قومية مسبقة لاختيار رأسي الهرم التنفيذي، أي رئيس الدولة ورئيس الحكومة، كما يتم تقسيم الحقائب الوزارية وباقي المناصب السامية الأخرى على أساس التمثيل النسبي (Proportional Representation) بهدف إنشاء ائتلاف واسع (A Great Coalition)، يخضع عند الاقتضاء لمبدأ حق الفيتو المتبادل (Mutual Veto Rights)(25) بين مختلف الفُرقاء. ومن الأنظمة السياسية المزدوجة التي تطبق هذه القواعد نذكر النظام العراقي واللبناني. ولأن دراسات عدة تناولت خلفيات هذه الازدواجية وتأثيراتها في هذين النظامين، سنكتفي بالإحالة، مثلاً، على استنتاجات كل من كرم كرم(26)

وبول كينغستون Paul Kingston(27) بشأن تعقد مسألة طموح بعض الفئات اللبنانية إلى تخطي المسألة الطائفية وإنشاء "لبنان ديمقراطي"، وخصوصًا أن الحياة السياسية اللبنانية، المكبلة بالطائفية والمذهبية، تميل إلى أن تكون مسار تبعيةٍ يمنع التفلت من القادة السياسيين الذين هم في الواقع قادة طائفيون(28).

وبخصوص المستوى الثاني، تتبنى بعض الدول الفيدرالية نمط التوزيع العمودي للسلطة التنفيذية؛ حيث تتمتع الأقاليم أو المحافظات بحكم ذاتي واسع في إطار ما أطلق عليه ليبهارت اسم "الحكم الذاتي القطاعي" (Segmental Autonomy) (29)، والذي يخولها صلاحيات كاملة لإدارة شؤونها المحلية في المجالات ذات العلاقة بالهوية (القيم، المعتقد، اللغة، التراث)، كالتعليم والثقافة(30). أما المسائل ذات المصالح المشتركة، فيتم التداول بشأنها ومعالجتها على الصعيد المركزي من خلال آليات التحالف والنسبية وحق النقض(31). وقد تبلورت هذه الصيغة تدريجيًّا في دول متقدمة مثل بلجيكا وسويسرا، بالتوازي مع تحقيق مستوى عالٍ من الرفاه الاقتصادي والنضج السياسي لدى النخب السياسية التي تمثل الفئات المختلفة التي انقسم على أساسها المجتمع(32).

أما المستوى الثالث، الذي يمثل الصيغة الأكثر تعقيدًا وحساسية، فيقوم على المزج بين التقاسم الأفقي والتقاسم العمودي للسلطة التنفيذية، من خلال وضع سلسلة من الآليات والترتيبات الهادفة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق التوافق بين المجموعات العرقية أو الدينية أو القومية المختلفة. فبالإضافة إلى تشارك السلطة التنفيذية على المستوى المركزي، يتم التنصيص دستوريًّا على تمتيع الأقاليم بقدر معين من الحكم الذاتي. وتُعد البوسنة والهرسك من الدول القليلة التي أخذت بهذه الصيغة المركبة، بمقتضى اتفاقية دايتون للسلام لسنة 1995، حيث يتناوب الرؤساء التنفيذيون الثلاثة (صربي، كرواتي، بوسني) على السلطة كل ثمانية أشهر، وتُتخذ القرارات بالتوافق إن أمكن، وإلا بالأغلبية. وبالموازاة مع ذلك، تم تقسيم الهيكلة السياسية للدولة إلى أربعة مستويات على أساس عرقي: الكيانات (جمهورية صرب البوسنة، واتحاد البوسنة والهرسك)، والكانتونات، والبلديات، والمدن الرسمية(33).

وتجب الإشارة إلى أن التجارب أظهرت أن أيًّا من هذه الصيغ الثلاث لا يناسب بالضرورة كل المجتمعات البشرية، خاصة وأن هذه الأخيرة غير جامدة، بل تخضع لقانون التغيير بحسب الظروف السائدة. كما أن التطبيق السليم لهذه الصيغ مشروط

بمدى توافر بعض الشـروط الأساسـية، أهمها وجود آليـات نوعية مصممة لإنتاج التمثيل الواسع(34)، وانتشار الوعي الجمعي(35)، فضلاً عن استعداد وانخراط كل الأطـراف المتصارعة في عقد اتفاقـات مع بعضهم البعض(36). ومن هنا، يبدو أن فرص اعتماد هذه الصيغ الثلاث بشكل إرادي في الدول الأقل نموًّا والأكثر هشاشة تبقـى ضئيلة، وحتى إن تم اعتمادها، كما هي الحال في رواندا وجنوب السـودان، فإن ذلك لا يكون نابعًا من إرادة سياسية داخلية حقيقية للإصلاح، بل مفروضًا من الخارج في إطار ترتيبات وتفاهمات ما بعد انتهاء الحروب الأهلية.

ثانيًا: ملامح تطور مسار تقاسم السلطة التنفيذية في النظام السياسي المغربي

كما سـبقت الإشـارة، اعتمد المغرب، منذ حصوله على الاستقلال عام 1956، على نظام سياسـي مبني على تقاسـم السلطة التنفيذية. وهناك عاملان أساسيان كان لهما وقع كبير في تحديد ملامح تطور مسـار الإصلاحات السياسـية في اتجاه مزيد من التوازن في تقاسـم السـلطة التنفيذية بين المؤسسة الملكية أو "سلطة الحكم"(37) ومؤسسة رئيس الحكومة، وهما: وتيرة التغيير (Speed) وتوقيت إنجازه (Timing).

1. وتيرة التغيير

مـن المعلـوم أن المصلحين، وهم من صنَّاع القرار، غالبًا ما يلجؤون في أي عملية إصلاحيـة إما لأسـلوب العلاج بالصدمـة (Choc Therapy) أو أسـلوب التدرج (Gradualism). وعلـى غرار ما يحدث في معظم الدول الناشـئة أو النامية، اختار المغرب المسار الثاني لتحقيق نوع من التوازن بين القوى السياسية من خلال إعادة توزيع الصلاحيات التنفيذية بين المؤسسـة الملكية (متعددة المشروعيات) ومؤسسة رئيس الحكومة (صاحب الشرعية الانتخابية). ولا شك أن لهذا المنهج مزايا متعددة يمكن إجمالها في النقاط الآتية(38):

- يسـاعد التـدرج في الإصـلاح على التحكم فـي تكاليف التكيـف أو التقويم (Adjustment Cost)، نظـرًا لحالـة عدم اليقين التي تحيـط بالنتائج المتوخاة وصعوبة تحديد قائمة الرابحين والخاسرين مسبقًا.

- يسمح التدرج في الإصلاح بكسب معلومات إضافية حول ما إذا كان ينبغي متابعة المسار الإصلاحي نفسه أم تغييره؛ مما يقلِّل من احتمالية المجازفة بالمكتسبات المتراكمة.
- يُعد الإصلاح بالتدرج أكثر مصداقية من العلاج بالصدمة؛ إذ يتيح تراكم التجارب ويساعد الأفراد على تعلم التمرين الديمقراطي والمشاركة السياسية.
- يتوافق الإصلاح بالتدرج مع البنية الاجتماعية والثقافية المغربية، التي تتسم بتعقيدها وتجاذباتها الهوياتية، فضلًا عن أن ضعف الطبقة الوسطى وتفشي الفقر والهشاشة لا يساعدان على تحقيق الانتقال الديمقراطي في زمن يسير.
- أثبتت معظم التجارب السابقة أن تجاوز التدرج في الإصلاح والتسرع فيه ينطوي على مخاطر غير محسوبة، مثل العنف والفوضى وعدم الاستقرار.

وإذا كانت معظم الديمقراطيات الغربية قد بُنيت بالتدرج وعلى مراحل زمنية متفرقة، فإن ذلك ينطبق، وبشكل أكبر، على الدول العربية عمومًا، بما فيها المغرب(39)، خاصة أن الأسس العملية والمؤسسية والفكرية للتغيير السريع عن طريق الصدمة غير متوافرة. إن إعادة تقاسم السلطة التنفيذية في اتجاه تكريس الاختيار الديمقراطي تستوجب تغييرًا في العقليات والمعتقدات العادية للمواطنين، غير أن هذا التغيير لن يحدث إلا عندما يتطور الاقتصاد والمجتمع، وحين تصبح الحريات السياسية لدى الأفراد "سلعة عادية" بدلًا من أن تكون "سلعة كمالية"، وعندئذٍ سيهتمون بالحرية السياسية أكثر من المصالح المادية(40).

لكي ينتشر الفعل الإصلاحي ويتعزز، يتوجب على مؤسسات الدولة، بما لها من نفوذ، أن تمارس دورها الأخلاقي والسياسي من خلال تهيئة الظروف وتحقيق الشروط المناسبة للإصلاح؛ فقد علَّمنا التاريخ أن "الدولة اضطلعت في حالات عديدة بعملية بناء الأمة والمواطنة، أو على الأقل ساهمت مساهمة فاعلة فيها، وبخاصة في غياب عملية تطور موضوعية للبرجوازية واقتصاد السوق والطبقة الوسطى والمجتمع المدني"(41).

وبخلاف الرواية الرسمية، يرى العديد من الفاعلين السياسيين، مثل أحزاب اليسار الراديكالي (حزب النهج الديمقراطي مثلًا) وجماعة العدل والإحسان، أن الوثيقة الدستورية ينبغي أن تحقق نوعًا من التوازن بين مختلف السلطات الدستورية.

فالبرلمان المنتخب من طرف الأمة يملك السلطة التشريعية؛ إذ لا قانون يصدر خارج سلطته، وله الحق الأصيل في تقييم السياسات العمومية والرقابة على العمل الحكومي. أما الحكومة، فهي السلطة التنفيذية التي تتحمل مسؤولية وضع السياسات العمومية وتنفيذها، مع تقديم الحساب بشكل دوري أمام البرلمان ومؤسسات الرأي العام وعند المحطات الانتخابية(42).

بالرغم من أن الخطاب الرسمي روج منذ الاستقلال لمسألة الإصلاح بالتدرج في ظل الاستقرار، بهدف تحقيق نوع من التوازن بين سلطات المؤسسة الملكية وسلطات رئيس الحكومة (الوزير الأول قبل سنة 2011)، إلا أن واقع الحال لم يتغير كثيرًا حتى مطلع تسعينات القرن العشرين. وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم الزمن السياسي المغربي في علاقته بتقاسم السلطة التنفيذية إلى مرحلتين: مرحلة الجمود ومرحلة المرونة.

امتدت هذه المرحلة من 1962 إلى 9 أكتوبر/ تشرين الأول 1992، واتسمت بالانغلاق والحذر الشديد. صحيح أن أول دستور مغربي بعد الاستقلال (دستور 1962) حدَّد طبيعة نظام الحكم على أنه "مَلَكية دستورية ديمقراطية واجتماعية"(43)، إلا أنه ركز معظم السلطات التقريرية في يد المؤسسة الملكية، بينما انحصرت وظيفة الوزير الأول في بعض المهام الرمزية، مثل عرض البرنامج الحكومي أمام البرلمان وممارسة السلطة التنظيمية فيما عدا المواد التي يصرح الدستور بإسنادها إلى اختصاص السلطة التنظيمية للملك (الفصل 62 من دستور 1962)، وحق التقدم باقتراح القوانين شريطة تداولها في المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك (الفصل 67 من دستور 1962). كما أن الحكومة كانت في وضعية تبعية كاملة للملك(44).

انطلقت هذه المرحلة في 9 أكتوبر/ تشرين الأول 1992، وهي مستمرة إلى اليوم، وشهدت انفتاحًا سياسيًّا وإعادة توزيع الاختصاصات، ولو بشكل محدود، بين المؤسسة الملكية ومؤسسة الوزير الأول (رئيس الحكومة ابتداءً من دستور 2011). جاء دستور 1992 بعدة مقتضيات أعادت بعض الاعتبار لمؤسسة الوزير الأول، ومن بينها الفصل 24، الذي نصَّ لأول مرة على منح الوزير الأول صلاحية اقتراح باقي أعضاء الحكومة(49). كما تم رفع الوصاية التي كانت تمارسها المؤسسة الملكية

على الحكومة، من خلال التنصيص صراحة على أن السلطة التنظيمية من اختصاص الوزير الأول (الفصل 61 من دستور 1992).

وبالمقارنة مع الدساتير السابقة، منح دستور 2011 الحكومة ورئيسها سلطات مهمة، لاسيما فيما يتعلق بممارسة السلطة التنفيذية وسلطة التعيين. ومن بين أبرز مستجداته، الإشارة في الفصل الأول إلى أن نظام الحكم بالمغرب هو "نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية"؛ حيث أضيفت كلمة "برلمانية"، وهو ما لم يكن حاضرًا في الدساتير السابقة. كما نص الفصل 89 على أن الحكومة تمارس "السلطة التنفيذية"، وهو ما يشكِّل اعترافًا دستوريًّا بازدواجية السلطة التنفيذية.

فضلاً عن ذلك، تم التأكيد على الشرعية الانتخابية لرئيس الحكومة، الذي أصبح منبثقًا، بقوة الدستور، من الحزب السياسي المتصدر لانتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها. كما مُنح رئيس الحكومة صلاحيات تنفيذية موسعة، بما في ذلك سلطة تعيين كبار الموظفين في المؤسسات العمومية(50).

2. التوقيت المناسب للتغيير

إن نجاح أي مشروع إصلاح سياسي يتوقف، من بين شروط أخرى، على اختيار التوقيت المناسب للإعلان عنه والبدء بتنفيذه. فحين يتأخر عن وقته، تكون نتائجه عكسية وتكاليفه مرتفعة. من الناحية الإستراتيجية، يُعد تحريك مسطرة الفصل الثالث بعد المئة من دستور 1996، قصد مراجعة الدستور، أهم تنازل أقدمت عليه الملكية في المغرب. كان الرهان وراء الاستجابة السريعة لمطالب حركة 20 فبراير، وعدم اللجوء إلى موقف العنف والمناهضة، هو المسارعة إلى تحويل لائحة المطالب الاجتماعية والسياسية، التي أعلنت عنها إستراتيجية الشارع سنة 2011، إلى إستراتيجية الدولة، وذلك في خطوة لإعادة بناء الفضاء السياسي بالمغرب، ومحاربة الفساد ورموز التسلط واقتصاد الريع، وتوفير سبل الحياة الكريمة.

ومع ذلك، فإن الإستراتيجية ليست مجرد "لعبة شطرنج"(52)؛ حيث يشغل تفكير اللاعب "بقطعها" التحرك بحذر وتعقل واحترام تام للقواعد المتفق عليها لإحراز النصر الافتراضي على الخصم أو المعارض، وإنما هي فكر وممارسة في آن واحد، تجمع بين حسن التقدير والتنبؤ، ودقة الإنجاز والفعل، وفق أجندة مضبوطة زمنيًّا

ومكانيًا. بهذا المعنى، كانت الخطوات التي أقدمت عليها الملكية وحركة 20 فبراير أقرب إلى الإستراتيجية، وإن اختلفت الوسائل والرهانات بينهما، خصوصًا إذا أخذنا في الاعتبار ثلاثية "التوقيت، وطريقة التنفيذ، والانتظارات". يستند هذا الاعتبار، إلى حدٍّ ما، إلى "قانون توكفيل" بشأن الثورة، الذي يُظهر أنه عندما يتأخر نظام ما في التعامل مع الموجة الأولى من الاحتجاجات، فإن التيار الراديكالي يتقوى أكثر فأكثر، ويصعد ليصبح الوضع أكثر احتقانًا في المرحلة الموالية. وهذا بالذات ما حدث في تونس، ثم في مصر(53).

ورغم أن الأزمة تُعد عاملاً مساعدًا على القيام بإصلاحات سياسية، بما فيها تعزيز صلاحيات الحكومات المنتخبة، إلا أن جودة تنفيذ هذه الإصلاحات تبقى مشروطة بمدى وجود قوى إصلاحية، وكذا توافر بيئة مؤسسية سليمة ومناسبة. لذلك، ليس سبب الأزمة هو الأهم في حدِّ ذاته، بقدر أهمية "وجود قوى معتدلة إصلاحية وأخرى محافظة داخل النظام، تختلف فيما بينها في رد الفعل على الأزمة"(54). وفي هذا السياق، حاول داني رودريك (Dani Rodrik, 1996) التقليل من قوة فرضية العلاقة السببية بين الأزمة والإصلاح، مشددًا على صعوبة اختبارها في جميع الحالات، ومقترحًا تعويضها بمصطلح "الفشل". فالأزمة ليست سوى حالة قصوى من الفشل في تدبير الشأنين، السياسي والاقتصادي، وبالتالي، "فمن الطبيعي اللجوء إلى الإصلاح عند الشعور بأن الأمور لا تسير على ما يرام"(55).

إضافة إلى عامل الأزمة، يبدو أن التغييرات في القيم الاجتماعية كان لها وقع كبير في تسريع الإصلاح السياسي في بعض الدول، مثل فرنسا وبريطانيا، حيث ارتبط ذلك بنشر أفكار جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) وتوم باين (Tom Paine) التنويرية على نطاق واسع في أوروبا بحلول العقود الأولى من القرن التاسع عشر، وهو ما كان له تأثير إيجابي على النخب السياسية(56).

وفي كل الحالات، يبدو أن خطر وقوع أحداث غير عادية وذات تكلفة سياسية واجتماعية مرتفعة، مثل الحروب، والثورات الاجتماعية، والأزمات الاقتصادية، يُعد قوة دافعة لإعطاء وعود بالتغيير والإصلاح، إلا أنه غالبًا ما يتم التراجع، ضمنيًّا، عن جزء أو كل هذه الوعود بمجرد عودة الأمور إلى طبيعتها(57).

التعديل الدستوري والاحتجاجات في المغرب

إذا عدنا إلى الحالة المغربية، سنجد أن عامل الأزمة كان له دور بارز في تحديد توقيت الإصلاح السياسي الهادف إلى تحقيق التحول نحو الديمقراطية بصفة عامة، بما في ذلك منح مزيد من الصلاحيات لمؤسسة رئيس الحكومة. غير أنه، وبغض النظر عن كون المغرب قد حقق مكاسب وطنية كبرى، كما جاء في خطاب التاسع من مارس/ آذار، بفضل إرساء مفهوم متجدد للسلطة، وإصلاحات وأوراش سياسية وتنموية عميقة، ومصالحات تاريخية رائدة، فإن العلاقة بين إعلان التعديل الدستوري وتصاعد حدة الاحتجاجات، وتطور شعارات المتظاهرين، تبقى قوية وقائمة. لماذا؟ لأن تاريخ وتوقيت الخطاب لم يكونا عاديين، كما أن قرار الإعلان عن مراجعة الدستور كان استثنائيًّا، وينذر بوجود طارئ لم يعد بالإمكان تجاهله، ويتطلب احتواءه بالحزم اللازم.

ما جاء به الدستور من تعديلات لم يكن وليد الفراغ، وإنما نتيجة لمخاض عسير من الضغط الشعبي، ورد فعل استباقي لسحب البساط من تحت حركة 20 فبراير، والحد من زخمها الاحتجاجي، الذي كان مرشحًا للتطور(59). ولاسيما أن تقرير لجنة الجهوية، كما جاء في خطاب 9 مارس/ آذار نفسه، لم يوصِ بـ"دسترة" "الجهوية المتقدمة" أصلاً، بل اكتفى باقتراح إقامتها بقانون، وذلك في أفق إنضاج ظروف دسترتها.

ونميل إلى الظن في هذا الاتجاه أن مبادرة الإصلاح الدستوري، بمدلولها السياسي ومحتواها الموضوعي ومقاربتها المنهجية، بمقدار ما كانت محكومة بإكراهات الظرفية السياسية الداخلية والخارجية، كانت خاضعة كذلك لنواميس التحولات المجتمعية، في ترابطها الجدلي مع مقومات وتوازنات البنية الكلية للنظام السياسي(60). تاريخيًّا، بينما استمرت الحركة الوطنية في التشديد على أن الاشتراك في المسؤولية يفضي إلى اشتراك في اقتسام السلطة بعد الحصول على الاستقلال، اختارت الملكية لنفسها منطقًا آخر، هو منطق الدولة(61).

وفي تعبير عميق، ممزوج بقدر واضح من النقد الذاتي، يقول الملك الراحل الحسن الثاني في "ذاكرة ملك":

"لـــم تكن هناك قوتان، وإنما كان تيـــاران، أحدهما صبور وكان يمثله والدي، الذي كان يعتقـــد أن الطريقة المثلـــى المؤدية إلى محمود النتائج هي عامل الزمن. والتيار الآخر كان عديم الصبر... كانت مطالبهم في مســـتوى درجة إدراكهم للأشـــياء، كان لديهم ميل طبيعي لإضفاء أبعاد ضخمة على الجزئيات، كانوا يهتمون بما هو ثانوي على حساب ما هو جوهري، وفي بعض الأوقات، كان الحوار لا يسوده أي تفهم؛ إذ كان كل منَّا يحلق على ارتفاع يختلف عن ارتفاع الآخر. كانت حقًّا مأساة بالنسبة للمغرب"(62).

ليـــس إذن مـــن قبيـــل الصدفة أن تبرز حاجة الدولة والمجتمـــع إلى جيل جديد من العلاقات، تجســـدت في إشـــراك "خصوم الأمس" في الحكـــم، في إطار حكومة التناوب. غير أنه، إذا كان الهدف المعلن للتناوب التوافقي هو فسح المجال لتنافس القوى السياســـية، فقد ســـرعان ما اتضح أن وصول هذه القوى إلى مواقع التدبير لا يعني الوصول إلى سلطة القرار(63)، في ظل نظام سياسي تُشكل فيه الحكومة الطابق الثاني داخل الجهاز القراري، الذي تشغله الملكية وتحافظ عليه.

وبغضِّ النظر عن كون المغرب قد حقق مكاسب وطنية كبرى، كما جاء في خطاب التاســـع من مارس/ آذار 2011، بفضل إرســـاء مفهوم متجدد للســـلطة، وإصلاحات وأوراش سياسية وتنموية عميقة، ومصالحات تاريخية رائدة، رسَّخ من خلالها ممارسة سياسية ومؤسسية باتت متقدمة، مقارنةً بما يتيحه الإطار الدستوري الحالي(64)، تبقى العلاقة بين إعلان التعديل الدســـتوري وتصاعد حدة الاحتجاجات، وتطور شعارات المتظاهرين، قوية وقائمة. لماذا؟ لأن تاريخ وتوقيت الخطاب لم يكونا عاديين، كما أن قرار الإعلان عن مراجعة الدســـتور كان اســـتثنائيًّا، وينذر بوجود طارئ لم يعد بالإمـــكان تجاهله، ويتطلب احتواءه بالحـــزم اللازم. فقد دفعت قراءة ما يجري في المحيـــط العربي، وما يعتمل داخل المجتمع المغربي، إلى الاســـتباق بالإعلان عن وضع دستور جديد يروم التغيير ضمن الاستمرارية(65).

ولئن كان الفاعلون المؤسســـيون الذين تمت استشـــارتهم مـــن قبل اللجنة الخاصة بالنمـــوذج التنمـــوي الجديـــد يتفقون حول المكتســـبات الديمقراطيـــة والإنجازات المتعـــددة التي يمكن للمغرب أن يفخر بها، فإنهم "يؤكدون على التفاوت الحاصل

بين روح الدستور والوعود التي يحملها وبين حقيقة ممارسة السلط والحريات والاختصاصات"(66). غير أن هذا التفاوت لا يمنع المؤسسات الدستورية وأجهزة الضبط والتقنين من القيام بدورها على أكمل وجه.

وبالإضافة إلى ذلك، جاء في التقرير العام للجنة أن هؤلاء الفاعلين يرون أن "ضعف المقروئية، الذي يطبع كيفية اتخاذ القرار، يجعل تدبير الزمن السياسي محاطًا بعدم اليقين، ويغذي ضعف الثقة لدى المواطنين إزاء المؤسسات"، كما تدل على ذلك نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية أو المحلية(67).

ثالثًا: نظرية الوكالة إطارًا منهجيًّا لدراسة العلاقات التعاقدية

تُعد نظرية الوكالة إطارًا منهجيًّا وفكريًّا فعالاً لمقاربة العلاقات المعقدة داخل المنظمات، التي تتميز بوجود تعارض في المصالح بين مختلف الأطراف المرتبطة والمتأثرة بنشاطها(68). فبعد أن كان استخدامها مقتصرًا على الاقتصاد، وخاصة الاقتصاد التنظيمي، اتسع مجال تطبيقها تدريجيًّا ليشمل مجالات أخرى، مثل علم الاجتماع والعلوم السياسية.

ويمكن تعريف نظرية الوكالة بأنها "عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الأصيل أو الأصلاء) بتوظيف شخص آخر (الوكيل) لأداء مهام معينة نيابة عنه (عنهم)؛ الأمر الذي يتطلب تفويض سلطة اتخاذ القرار"(69). ويقوم مدخل هذه النظرية على مبدأ النظر إلى المُنظمة أو الوحدة الاقتصادية باعتبارها مجموعة من العلاقات التعاقدية الاختيارية، التي تربط بين مختلف الأطراف ذات المصلحة والتي لا تتوافق أهدافها مع بعضها البعض.

1. نشأة وأسس نظرية الوكالة

تعود جذور نظرية الوكالة إلى ثلاثينات القرن العشرين، حين قام الباحثان، أدولف بيرل وغاردينر مينز (Adolf Berle & Gardiner Means) ، بدراسة فكرة فصل الملكية عن الإدارة، دون النظر إلى عواقبها على المنظمة (مثل الشركات). ويمكن اعتبار هذه المبادرة امتدادًا طبيعيًّا للفكرة التي طرحها لأول مرة المفكر الاقتصادي، آدم سميث (Adam Smith) ، في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، سنة 1776، والمتعلقة

بمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة (الإدارة). كما أنها تُعد امتدادًا مباشرًا لنظرية حقوق الملكية، التي طورها المفكر الاقتصادي، رونالد كوز (Ronald Coase)، والتي تدافع عن فكرة أن المنظمة هي بمنزلة "عقدة عقود" مكتوبة أو ضمنية.

وانطلاقًا من المبدأ الذي يُفيد بأن أي علاقة تعاقدية هي علاقة وكالة، قام باحثون آخرون في حقل العلوم الاقتصادية، مثل جورج أكيرلوف (George Akerlof, 1970)، وستيفن روس (Stephen Ross, 1973)، ويوجين فاما (Eugen Fama, 1980)، وميكائيل جنسن ووليام ميكلنغ (Michael Jensen & William Meckling, 1976)، بتعميق دراسة هذا النوع من العلاقات، من خلال نمذجة العلاقة التعاقدية اعتمادًا على آليات التحليل الاقتصادي الجزئي، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الممارسات السلبية الناجمة أساسًا عن أنانية المكلف (أو المكلفين) بتسيير الإدارة واتخاذ القرار. ومنذ ذلك الحين، لم يتوقف النقاش حول أهمية نظرية الوكالة وقدرتها على حصر ظاهرة تضارب المصالح، لدرجة أنها أصبحت، بالنسبة لبعض المفكرين الاقتصاديين، مثل كاهيك (Cahuc, 1993) وجارابانو ويورينا (Garapin & Llerena, 2007)، أحد أعمدة "الاقتصاد الجزئي الجديد".

وتتمحور الفكرة الأساسية التي تبنَّاها رواد نظرية الوكالة حول وجود تضارب المصالح، أو تعارض الوكالة (Agency Conflict)، في العلاقات الهرمية التي يحكمها تفويض سلطة مالك منظمة معينة (الموكل أو الأصيل) إلى المدير أو الموظف المكلف بتسييرها (الوكيل). فإذا كان الأصيل يسعى إلى تعظيم قيمة المنظمة، فإن الوكيل قد لا يتصرف بالضرورة وفق هذا الهدف، بل قد يفضِّل العمل بوتيرته الخاصة، والسعي وراء مصلحته الشخصية على حساب مصلحة المنظمة، وهو سلوك انتهازي ناجم بالخصوص عن عدم تماثل المعلومات بين الطرفين. ومن شأن التكاليف المرتبطة بهذا السلوك أن تؤثر سلبيًّا على القيمة السوقية للمنظمة.

وبالإضافة إلى هذا السلوك الانتهازي، هناك عامل آخر وراء تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل، يتمثل في تعارض أفق الاستثمار بين الطرفين المتعاقدين. فأفق الاستثمار (بالمعنى البشري) بالنسبة للوكيل محدود زمنيًّا، نظرًا لأن توظيفه يتم بمقتضى عقد عمل محدد، في حين أن أفق الاستثمار (بالمعنى المادي) بالنسبة للأصيل يمتد على المدى المتوسط والبعيد.

وعلى غرار معظم النظريات المتفرعة عن النظرية الكلاسيكية الجديدة، تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات المسبقة التي تشكل منطلقاتها الفكرية، ومن أهمها:

- كفاءة السوق.
- التصرف الرشيد.
- عدم تماثل المعلومات.
- اختلاف التفضيلات.
- تباين المواقف تجاه المخاطر بين الأصيل والوكيل.

وانطلاقًا من هذه الفرضيات، تركز نظرية الوكالة على الدور المحوري الذي يضطلع به الوكيل داخل المنظمة، من خلال الإجابة على سؤالين رئيسيين(70):

- كيف يمكن بناء نظام تحفيزي ورقابي يُعيق محاولات الوكيل تبنِّي سلوكيات قد تُلحق الضرر بمصالح الأصيل؟
- في سياق يتسم بتوافر معلومات غير تامة، كيف يمكن تصميم نظام وكالة ذي كفاءة تقترب من تلك التي تتحقق في ظل فرضية المعلومات التامة التي تُميز آليات اشتغال السوق؟

ويمكن التمييز بين نوعين من أدبيات الوكالة، تعالجان المشكلة التعاقدية نفسها، لكنهما تختلفان في طريقة وأسلوب التحليل، وهما(71):

- **"نظرية الوكالة الإيجابية"**، التي كان لميكائيل جنسن ووليام ميكلنغ (Michael Jensen & William Meckling) إسهام كبير فيها.
- **"نظرية الوكالة المعيارية"** (أو نظرية الأصيل والوكيل)، التي طورها جان تيرول (Jean Tirole)، وجان جاك لافون (Jean-Jacques Laffont)، وأوليفر هارت (Oliver Hart)، وآخرون.

ويتجلى الاختلاف الأبرز بين النظريتين في ثلاثة مستويات(72):

- **أولًا**: تكتفي النظرية المعيارية بدراسة طبيعة العلاقة بين الأصيل والوكيل، بينما يشـمل نطاق النظرية الإيجابية العلاقات التعاقديـة بين جميع الأطراف الفاعلة داخل المنظمة.
- **ثانيًا**: تعتمد النظرية المعيارية على فرضية "الوكيل السـلبي"، الذي يكتفي بتنفيذ طلبات الأصيل، في حين تعتبر النظرية الإيجابية الوكيل شخصًا نشطًا وانتهازيًّا، يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية قبل مصالح المنظمة التي يعمل بها.
- **ثالثًا**: تسـتخدم النظرية المعيارية بشـكل واسع الأسـاليب الرياضية للبحث عن أفضل الآليات لخفض تكاليف الوكالة، ومن ثَمَّ الوصول إلى عقود مثلى (أمثلية باريتـو، Pareto Optimal)، مـع الأخذ بعين الاعتبـار حالة عدم اليقين، وعدم تماثل المعلومات، واختلاف التفضيلات(73). في المقابل، تهتم النظرية الإيجابية بدراسة وتحليل مختلف الأشكال التنظيمية كآلية تُطبق فعليًّا لحل النزاعات، ومن ثَمَّ خفض التكاليف الناجمة عن علاقة الوكالة.

وبالإضافة إلى الوكالة البسيطة، التي تعالج العلاقات التعاقدية الفردية (أصيل ووكيل)، هناك حالات أكثر تعقيدًا تُعرف باسـم **"الوكالة المشتركة"** (Common Agency)، وهـي الحالات التي ينخرط فيها أكثر مـن أصيل في العملية التعاقدية. وينطبق هذا النموذج على الظواهر التي تتميز بتعدد الفاعلين المؤسسيين أو المؤثرين ذوي التوجه التعاونـي (أصحاب المصلحة)، في إطار علاقتهـم بالمكلف (أو المكلفين) بإنجاز مهـام معينـة بمقتضى عقد وكالة، سـواء كانت صريحة أم ضمنيـة. ومن أبرز هذه الظواهر، نجد ما يتصل بعمل جماعات الضغط، والنزاعات داخل الفضاء السياسي، والتجارة الدولية(74).

2. مشاكل وتكاليف الوكالة

بما أن نظرية الوكالة تسعى أساسًا إلى صياغة عقود مثلى من خلال جعل تصرفات الوكيل تصب في خدمة مصلحة الأصيل، في سـياق يتسـم بعدم تماثل المعلومات (Asymmetric Information)، فمن الطبيعي تصنيف الحالات المرتبطة بهذه الوضعية المعلوماتية إلى فئتين رئيسيتين: الاختلال الأخلاقي والاختيار المعاكس(75).

يُشـير الاخـتلال أو الخطر الأخلاقـي (Moral Hazard) إلى حـالات عدم تماثل المعلومات التي تظهر بعد توقيع عقد الوكالة، وهي الحالات التي يكون فيها مجهود

الوكيــل مخفيًا عــن الأصيل أو تكون تكلفة مراقبته مرتفعة جدًّا(76). فغالبًا ما يجد ملاك المنظمات (مثل الأعضاء المســاهمين في الشــركات) صعوبة كبيرة في متابعة وتأكيد أن الجهد الذي يبذله المكلفون بالتســيير (المديرين) يتماشــى مع بنود العقد المُبرم بين الطرفين.

ويمكن أيضًا تصور حالات الخطر الأخلاقي؛ حيث يكتسب الوكيل معلومات إضافية خلال سير عملية تنفيذ العقد، وهذه المعلومات لا يمكن ملاحظتها من قبل الآخرين، كما هي الحال في خدمات الخبرة والتشــخيص. هذا ما يدفع شــركات التأمين مثلاً إلى التمييز بين الخطر الأخلاقي السابق (ex-ante) والخطر الأخلاقي اللاحق (ex-post). يشــير الأول إلى الأنشــطة التي تسبق وقوع الكارثة (مثل أنشطة الوقاية التي يصعب مراقبتها)، بينما يشــير الثاني إلى الأنشــطة التي تلي وقوع الكارثة (مثل عدد الاستشارات الطبية التي يجريها طبيب ما)(77).

أما الاختيار أو الانتقاء المعاكس (Adverse Selection) فيُشــير إلى الحالات التي يمتلــك فيهــا الوكيل معلومات خاصة قبــل توقيع العقد، يصعــب التحقق منها أو ملاحظتها من قبل الأصيل. وتتمثل هذه المعلومات غير المُعلنة، خصوصًا، في خبرة الوكيل وقدرته على أداء مهمته بأفضل صورة ممكنة.

نظــرًا لأن علاقــة الوكالة الناتجة عن لا مركزية صنــع القرار داخل المنظمات تُعتبر مصدرًا لتضارب المصالح، فإن ذلك يؤدي إلى نشوب صراعات تنتج عنها تكاليف تُعرف باسم "تكاليف الوكالة". في هذا السياق، يرى ميكائيل جنسن وويليام ميكلنغ (Michael Jensen & William Meckling) أن ما يهم ليس علاقة الوكالة في حدِّ ذاتها، بل التكاليف الناجمة عن إقامتها. وهكذا كتبا قائلين: "لاحظنا أيضًا أن تكاليف الوكالة تظهر في جميع الظروف التي تنطوي على جهد تعاوني من قبل شخصين أو أكثر، حتى لو لم تكن هناك علاقة محددة بوضوح بين الأصيل والوكيل"(78). وقد ميز هذان المفكران بين ثلاثة أنواع من التكاليف: تكاليف الرقابة، وتكاليف الالتزام، وتكاليف الفرصة البديلة.

تتمثــل تكاليف الرقابــة (Monitoring Costs) في النفقات التــي يتحملها الأصيل لتأمين الرقابة على ســلوكيات الوكيل الانتهازية، والتأكد من أن تصرفاته لن تصب في مصلحته الشــخصية على حســاب مصلحة الأصيل. ومن الأمثلة على ذلك نذكر

تكاليف تقييم أداء المنظمة، وتكاليف التدقيق الخارجي. وتشمل تكاليف الرقابة أيضًا النفقات التي يتحملها الأصيل لتحفيز الوكيل على الوفاء بالتكليف المحدد في عقد الوكالة.

أمـا تكاليف الالتـزام (Bonding Costs)، فهي عبارة عن نفقـات يتحملها الوكيل وتهدف إلى كسـب ثقة الأصيل وتعويضه عند الحاجة. وعلى هذا الأسـاس، فهي تضمـن قيام الوكيل بالأعمال والتصرفات التـي تتوافق مع مصلحة الأصيل. وأحد الأمثلة على ذلك هو ما يُنفقه الوكيل في إعداد التقارير الدورية التي يقدمها للأصيل لإثبات ولائه وانخراطه في العمل لتحقيق أهداف المنظمة.

وأخيرًا، تُشير الخسائر المتبقية إلى تكاليف الفرصة الضائعة (Residual Loss)، أي المنفعـة التي كان مـن الممكن أن يحصل عليها كل طرف لو لم يتعاقد مع الآخر. يمكن تقدير هذه التكاليف عن طريق احتساب الفارق بين الأداء الفعلي للوكيل وما كان سيحققه لو كان يعمل لحسابه الخاص(79).

ومن ضمن الإشكاليات المطروحة خلال تطبيق نموذج الوكالة مسألة خفض تكاليف الوكالـة بيـن الأصيـل والوكيـل (Reducing Agency Loss)، أي تحقيق نوع من المواءمة بين مصالح الطرفين بما يحقق مصلحة المنظمة. وبحسـب ميكائيل جنسن ووليـام ميكلنـغ (Michael Jensen & William Meckling)، فإن الأصيل يمكنه المسـاهمة في معالجة هذه الإشـكالية من خلال اقتراح نظام حوافز ملائم للوكيل، بالإضافة إلى تعزيز آليات المراقبة التي تهدف إلى الحد من السـلوكيات الانتهازية للأفراد(80).

من هنا، يمكن تصميم عقود مثلى يختلف محتواها باختلاف طبيعة مشـكل الوكالة. ففي حالة الاختلال الأخلاقي (صعوبة ملاحظة مستوى الجهد الذي يبذله الوكيل)، تُوصي نظرية الوكالة بتعزيز مسـتوى التمكيـن (Accountability) لدى الوكيل في إطار عقد قائم على النتائج (Outcome Based)، بهدف تشجيعه على القيام بالعمل المطلوب وتحسـين الأداء داخـل المنظمة من خلال مدخـل الترغيب والاعتراف والإشادة. ويشمل هذا العقد مزايا مادية (مكافآت، علاوات، تقاسم الأرباح) ومعنوية (الحوافز التي تزيد من مشاعر الرضا والولاء الوظيفي، مثل إشراك الوكيل في تحديد الأهداف).

وفـي حالة الاختيار المعاكس (صعوبة التحقق من المعلومات التي يقدمها الوكيل)، تُوصي نظرية الوكالة بأن يقوم الأصيل بعرض مجموعة من العقود المختلفة والمُعدة سلفًا على الوكيل. ومن خلال اختيار العقد الذي يتناسب مع تفضيلاته، يكون الوكيل قد كشف ضمنيًّا عن معلوماته الخاصة للأصيل (مثل مهاراته، وخبراته، وتجربته).

من المهم التأكيد على أن اللجوء إلى الحوافز السـلبية، وهي تلك التي تسـعى إلى التأثير في سلوك الوكيل من خلال فرض مزيد من القيود أو إقرار قوانين إضافية، قد لا يسـاعد في خفض تكاليف الوكالة مقارنة بالحوافز الإيجابية. إذ إن إجبار الوكيل على التصرف بطريقة معينة قد يولِّد لديه شـعورًا بالإحباط تجاه المهمة الموكلة له، مما قد يدفعه إما للانسحاب نهائيًّا من المنظمة أو الاستمرار في أداء مهمته مع تبني سلوك خادع وخفي قد يُكبِّد المنظمة تكاليف أعلى.

ومن ثَمَّ، فإن تحييد تكاليف الوكالة تمامًا يُعد عملية صعبة، خاصة أن الحوافز تُعد في حدِّ ذاتها تكاليف. وهنا يبرز دور الجانب الأخلاقي في تحديد تصرفات الوكيل أثناء تنفيذ العقد؛ إذ إن النظام الاقتصادي الذي يكون فيه موقف الوكلاء أقل توجهًا نحو الانتهازية بسبب القواعد الاجتماعية والثقافية ومنظومة الأفكار، يؤدي عادة إلى منحهم فضاءً تقديريًّا أوسع، ومن ثَمَّ إمكانية اتخاذ أنسب القرارات(81).

رابعًا: مقاربة تقاسم السلطة التنفيذية في المغرب وفق نموذج الأصيل والوكيل

تُمثـل نظرية الوكالة إطارًا فكريًّا مناسـبًا لفهم وتفسـير ظاهـرة العلاقات التعاقدية داخـل جهاز الدولة المغربي، بين المؤسسـة الملكية التي تتصرف بصفتها "أصيلاً" أو "موكلاً"، ومؤسسة رئيس الحكومة باعتبارها "وكيلاً". وتساعد هذه النظرية على تحديد العقد الأمثل بين الطرفين، والشروط التي يقوم بموجبها هذا العقد بالمساعدة على تقليل الخلافات والحد من النفقات الاجتماعية.

1. طبيعة وفرضيات العقد السياسي بين المؤسسة الملكية ومؤسسة رئيس الحكومة

اعتمـد المغـرب عنوانًا بارزًا في فلسـفة البناء الدسـتوري، قوامـه "التغيير ضمن الاسـتمرارية"، ويمكن ملامسـة ذلك في طبيعة توزيع السلطة ضمن هندسة الوثيقة الدستورية. فمن جهة، لم يحدث تغيير جوهري في مكانة الملك في نص الدستور،

قياسًـــا على الدســـاتير السابقة؛ حيث اســـتمرت المؤسســـة الملكية متمتعةً بمجمل الصلاحيات والســـلطات اللازمة لقيادة البلاد وضمان اســـتقرارها واستمرارها، ولا يجد قارئ الوثيقة الجديدة عناءً في استخراج المفاتيح التي ضمنها المشروع الجديد للملك لممارســـة ســـلطة فعلية. ومن جهة ثانية، تم تفويض صلاحيات ظلّ الملك يمارســـها في الدســـاتير السابقة، فهي ســـلطات موكلة وليست مُفوتةً أو مُتنازلاً عنها نهائيًـــا؛ ما يعني أن الوكيل (رئيس الحكومة)، طبقًا لنظرية الوكالة، يمارســـها ضمن الحدود المرســـومة له ســـلفًا من قبل الموكِّل أو الأصيل (الملك). وقد نلاحظ، في مســـتوى ثالث، إزالة بعض الصلاحيات نتيجة التحويرات الجديدة، أو تفويتها نظرًا لمحدودية قيمتها الإستراتيجية في الهندسة الدستورية للوثيقة الجديدة(81).

المُســـتفاد من ذلك أنه، بصرف النظر عن امتلاك رئيس الحكومة لبعض الســـلطات التنفيذية والتنظيمية التي تُمارَس عبر مراســـيم ضمن حدود الصلاحيات التي يُخولها له الدســـتور، فإن ممارســـة هذه الســـلطات تتم، في الواقع، تحت إشـــراف ومراقبة المؤسســـة الملكية. فعلاوة على الاختصاصات التي أصبح في إمكانه تفويضها إلى رئيس الحكومة، اســـتمر الملك في ممارســـة مجموعة من الصلاحيات الخاصة به كرئيس للدولة، ومنها:

- رئاســـته للمجلس الوزاري، الذي يتداول، وفقًا للفصل التاســـع والأربعين، في النصوص والقضايا الإســـتراتيجية، مثل التوجهات الإســـتراتيجية لسياسة الدولة، ومشـــاريع مراجعة الدســـتور، ومشـــاريع القوانين التنظيمية، والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية، ومشاريع القوانين، ومشروع قانون العفو العام، ومشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري، وإشهار الحرب.
- احتفاظه، أسوة بباقي رؤساء الدول، بحق "إصدار الأمر بتنفيذ القانون"، وحقه في حل مجلسي البرلمان، ومخاطبة البرلمان، دون أن يكون خطابه موضوع مناقشة.
- قيادته العليا للقوات المسلحة الملكية.
- اعتماده السفراء والقناصل.
- رئاسته المجلس الأعلى للسلطة القضائية.
- ممارسته حق العفو.

- حقه في الإعلان عن حالة الاستثناء، وفقًا للفصل التاسع والخمسين من الدستور الحالي.

بوجه عام، لم تمس الهندسة الدستورية الجديدة مكانة الملك وجوهر اختصاصاته، بل على العكس، فقد كرست التوزيع السابق مع إدخال بعض التحويرات التي لم تنل من المكانة السامية للملكية في البناء الدستوري العام. وهذا ما يسمح باستنتاج أن المؤسسة الملكية ومؤسسة رئيس الحكومة مرتبطتان بعقد وكالة مركب، ظاهره دستوري صريح، وباطنه ضمني تحكمه الأعراف والتقاليد ومنظومة الأفكار والقيم، أي ما سماه دوغلاس نورث (Douglas North) بـ **"المؤسسات غير الرسمية"** (Informal Institutions)(82).

وعلى غرار ما جاءت به نظرية الوكالة، يخضع هذا العقد السياسي لمجموعة من الفرضيات التي يمكن تبنِّيها والانطلاق منها في تفسير إشكالية تقاسم السلطة التنفيذية في المغرب بمختلف تجلياتها:

الفرضية الأولى: عدم تماثل المعلومات

تمتلك المؤسسة الملكية (الأصيل)، بحكم تجربتها الكبيرة في السلطة وتمكنها من شبكات واسعة من العلاقات داخل الدولة، معلومات أكثر دقة وأفضل من تلك المُتاحة لمؤسسة رئيس الحكومة (الوكيل). كما أن الطرفين قد يفصحان عن بعض معلوماتهما ويخفيان أخرى حسب الحاجة والظرفية.

الفرضية الثانية: اختلاف التفضيلات

يسعى كل طرف إلى تحقيق مصلحته السياسية، بغض النظر عن المصلحة العليا للبلاد التي يتقاسمها الجميع. فإذا كانت المؤسسة الملكية تصبو إلى ضبط التوازنات وعدم التفريط في الإرث المخزني، بما في ذلك الشرعية التاريخية والدينية المتمثلة في البيعة وإمارة المؤمنين، فإن مؤسسة رئيس الحكومة تسعى إلى الحفاظ على قاعدتها الانتخابية، بل وتوسيعها من خلال إرسال إشارات مطمئنة وتنفيذ بعض الوعود، دون الدخول في تصادم مع الملك أو باقي مكونات المؤسسة الملكية.

الفرضية الثالثة: كفاءة السوق السياسية

تُعد هذه الفرضية شـرطًا أساسيًّا لضمان منافسـة عادلة وشفافة بين مختلف الفرقاء السياسيين، وفي الوقت نفسه، تجنب عودة الحكم السلطوي أو الانزلاق نحو العنف. وعلى الرغم من أن مسلسـل الانتقال الديمقراطي في المغرب لا يزال هشًّـا، فإن التحول الذي أفرزته الديناميات الناتجة عن الحراك العربي، عام 2011، شكّل الحد الأدنى لتأمين عمل آليات السـوق السياسـية؛ حيث سمح لمختلف القوى السياسية بالحصول على هامش معين من حرية التصرف. فبالإضافة إلى المنافسة بين الأحزاب السياسـية ذات التوجهات المختلفة حول البرامج الانتخابية، يسـعى هرما السـلطة التنفيذية إلى تقديم برامج سياسـية واقتصاديـة واجتماعية بغرض الوفاء بالتزاماتهما تجاه المواطنين المغاربة، وفي الوقت نفسه، تعظيم مكاسبهما السياسية.

الفرضية الرابعة: الجرأة على المجازفة والمخاطرة

ترتبـط هذه الفرضيـة بالاختلاف الذي يطبع مواقف طرفـي المعادلة إزاء المخاطر الناجمة عن لعبة تقاسم السلطة التنفيذية. فالمؤسسة الملكية (الأصيل) تتمتع بموقف تفاوضـي قـوي، وقد أبانت عبر التاريخ عن نوع من **"الفوبيا السياسـية** (Political Phobia)" وقـدرة عالية على التأقلم مـع تطورات الزمن والمجتمع؛ مما مكنها من التحكم في قواعد اللعبة، وفي الوقت نفسـه، تقليل أسـوأ النتائج المحتملة التي قد تتعرض لها بفعل تفويض جزء من السلطة التنفيذية لمؤسسة رئيس الحكومة. أي إنها اعتادت على انتهاج سلوك **"النفور من المخاطر"** (Risk Aversion). أما مؤسسة رئيس الحكومة (الوكيل)، فموقفها التفاوضي ضعيف، وقدرتها على صنع سياسـات عمومية فعالة باستقلالية تبقى محدودة وهامشية، وهي بالتالي تميل إلى تبني سلوك الحياد إزاء المخاطر المحتملة، أو ما يُسمى في أدبيات الفكر الاقتصادي بـ **"محايدة المخاطر"**(Risk Neutral).

وتجدر الإشارة إلى أن هذين السلوكين المختلفين والحذرين إزاء المخاطر لا يشملان سـوى "لعبة" تقاسم السلطة، في حين يبقى النظام السياسي ككل، وعلى غرار باقي الأنظمة السياسية التي تُوصف بالهجينة، مُعرَّضًا لهزات محتملة في سياق يتسم بعدم اليقين(83). وتُشير هذه الحالة إلى صعوبة التنبؤ بمسار الأحداث بسبب قلة الدراية

بالوضع المستقبلي للبلاد، في ظل تذبذب الأداء الاقتصادي والاجتماعي، الذي لا يزال يتحكم بشكل كبير في الاستقرار السياسي ووتيرة الإصلاح. ويقتضي التعاطي مع هذا الوضع التسلح بنوع من العقلانية السياسية، أي الالتزام ببناء الفعل السياسي اعتمادًا على معرفة دقيقة ورؤية واضحة.

2- محاولة فهم العلاقة التعاقدية بين المؤسستين باستخدام الأسلوب الرياضي

إلى جانب الحاجة المشتركة لخدمة المصلحة العامة، وفي سياق يتسم بعدم اليقين، تُحاول كل مؤسسة من المؤسستين المنخرطتين في اللعبة السياسية تحقيق مكاسب مهمة من ممارسة السلطة التنفيذية والمتمثلة في تقوية شرعيتها حتى ولو كان ذلك على حساب الطرف الآخر. وبما أن المؤسستين تتغذيان باستمرار من أجهزة مُوازية بعضها غير رسمي وغير ظاهر للعيان، فإن تعظيم "المنفعة الرسمية" يوازيه صرف تحويلات ريعية لأعضاء هذه الأجهزة لمكافأتهم على عملهم وإخلاصهم في العمل. فالمؤسسة الملكية، وكما تمت الإشارة إلى ذلك في المقدمة، لها امتداد خلفي مُتشعب داخل الدولة والمجتمع، يشمل أساسًا الأجهزة الإدارية (البيروقراطية) وبعض النّخب الاجتماعية والاقتصادية ذات المصالح والامتيازات، أيما يُمكن أن يُصطلح عليه باختصار بـ" مُكونات المخزن". أما مؤسسة رئيس الحكومة، فترتبط أساسًا بالحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان ومختلف التنظيمات التابعة له من منظمات شبابية ونقابية ونسائية إيديولوجية كما هو عليه الحال بالنسبة لحزب العدالة والتنمية المرتبط بحركة التوحيد والإصلاح ذات التوجه الدّعوي.

بغرض نمذجة العلاقة التعاقدية بين الأصيل والوكيل، ننطلق من الباب الخامس الذي يؤطر مقتضيات السلطة التنفيذية، وتحديدًا الفصل التاسع والثمانين الذي ينص على أن الحكومة "تمارس السلطة التنفيذية. وتعمل تحت سلطة رئيسها على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين. والإدارة موضوعة تحت تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية". لكن هل معنى هذا أن الحكومة هي التي تحدد السياسة العامة للبلاد وإدارتها؟ إذا كان الأصيل الذي تُجسده المؤسسة الملكية يتمتع بصلاحيات دستورية تسمح له باختيار رئيس الحكومة (الوكيل) وتكليفه بإنجاز بعض المهام التنفيذية مقابل الحصول على عوائد (مكتسبات رمزية ومادية)، سيكون الوكيل، بمقتضى هذا العقد المقترح، مُجبر على

التصرف وفق التوجهات التي يحددها الأصيل (84). وفي ظل حالة عدم اليقين، فإن النتيجة النهائية لهذا العقد غير معلومة مسبقًا وتتوقف أساسًا على المجهود الذي يبذله الوكيل (e). ولئن نجح هذا الأخير في القيام بالمهام المنوطة به على أحسن وجه (حالة الطبيعة S)، فسيحصل على عائد r_S، أما في حالة الفشل (حالة E) فسيكتفي ب r_E ، علمًا أنه يتحمل تكلفة المجهود التي نرمز لها ب $c(e)$، مع شرط: $c'(.) \succ 0$ و $c''(.) \prec 0$.

وعلى ضوء ذلك، من المتوقع أن يحصل الأصيل على عائد y_S بنسبة احتمال تساوي $p_S(e)$ (حالة نجاح الوكيل في مهمته) وعلى عائد y_E بنسبة احتمال تساوي $p_E(e)$ (حالة فشل الوكيل في مهمته).

تتجلى مشكلة الأصيل في تعظيم دالة الهدف (The Objective Function) المُقيدة بشرط قبول الوكيل لعقد الوكالة المُقترح، وهي كما يلي:

$$Max: p_S(e).V(y_S - r_S) + p_E(e).V(y_E - r_E)$$

تحت قيد:

$$p_S(e).U(r_S) + p_E(e).U(r_E) - c(e)$$

حيث أن $V(.)$ و $U(.)$ يمثلان توالِيًا دالة منفعة الأصيل ودالة منفعة الوكيل، مع شرط تزايد منفعة كل طرف بمعدل متزايد ($V'(.) \succ 0$ و $U'(.) \succ 0$)، أي أنهما يفضلان دائما الحصول على عوائد ومكاسب أكبر.

وتعكس هذه المعادلة الأخيرة دالة منفعة الوكيل المُتوقعة والتي تحددها ثلاث متغيرات: مستوى المنفعة في حالة النجاح، مستوى المنفعة في حالة الفشل وتكلفة المجهود المبذول، بالإضافة طبعًا إلى نسبتي احتمال النجاح والفشل في المهمة الحكومية.

ولحل المشكلة الرياضية أعلاه، يمكن استخادم طريقة مضاعف أو مضروب لاغرانج (Lagrange Multiplers) على النحو الآتي:

$$L = p_S(e).V(y_S - r_S) + p_E(e).V(y_E - r_E) + \lambda\left[p_S(e).U(r_S) + p_E(e).U(r_E) - c(e)\right]$$

حيث λ هو مضاعف لاغرانج الذي يُعبر عن المكاسب الإضافية التي يحصل عليها الأصيل والناتجة عن تخفيف القيد المتمثل في قرار الوكيل التنازل عن جزء من منفعته المتوقعة.

ويمر الحل عبر استخراج المشتقات الجزئية للدالة L لكل من المتغيرات r_S، r_E و λ، ومساواة كل منها بالصفر، فيكون لدينا:

$$\frac{\partial L}{\partial r_S} = -p_S(e)V'(y_S - r_S) + \lambda\left[p_S(e)U'(r_S)\right] = 0 \quad (1)$$

$$\frac{\partial L}{\partial r_E} = -p_E(e)V'(y_E - r_E) + \lambda\left[p_E(e)U'(r_E)\right] = 0 \quad (2)$$

$$\frac{\partial L}{\partial \lambda} = p_S(e)U(r_S) + p_E(e)U(r_E) - c(e) = 0 \quad (3)$$

من المعادلتين (1) و (2)، نستخرج قيمة λ:

$$\lambda = \frac{V'(y_S - r_S)}{U'(r_S)} = \frac{V'(y_E - r_E)}{U'(r_E)}$$

وتصبح النتيجة النهائية كما يلي:

$$\frac{V'(y_S - r_S)}{V'(y_E - r_E)} = \frac{U'(r_S)}{U'(r_E)}$$

وبما أن الأصيل اختار اتباع سلوك النفور من المخاطر، فإن قيمة المشتقة الثانية لدالة منفعته تكون سالبة ($V''(.) \prec 0$)، بمعنى أن منفعة العائد المتوقع $V(E(y))$ أكبر من الأمل الرياضي للعائد أو القيمة المتوسطة $E(V(y))$، مما يعني أن دالة المنفعة $V(.)$ لها شكل مقعر (Concave Function). أما المشتقة الثانية لدالة منفعة الوكيل فقيمتها صفرية ($U''(.) = 0$) نظرا لانتهاج سلوك "محايدة المخاطر"، بمعنى أن منفعة العائد المتوقع $U(E(r))$ تعادل الأمل الرياضي للعائد $E(U(r))$، وبالتالي تأخذ دالة المنفعة $U(.)$ شكلا خطيا (Linear Function).

وبناء على ما سبق، نستنتج أن: $y_E - r_E = y_S - r_S$ وبالتالي:

$$\frac{V'(y_S - r_S)}{V'(y_E - r_E)} = 1$$

وهـذا معنـاه أن الأصيـل يحصـل دائمًا على نفـس العائـد ($y_S = y_E - r_E + r_S$)، ووحـده الوكيـل يتحمـل كافـة المخاطـر المتعلقـة بممارسـة السـلطة التنفيذيـة في حـدود مـا تسـمح بـه المقتضيـات الدسـتورية.

مـن خلال هـذه النتيجـة، نسـتخلص أنـه كيـفما كانـت نتيجـة تـدبير الشـأن العـام مـن طـرف رئيـس الحكومـة (نجـاح أم فشـل)، فـإن المؤسسـة الملكيـة تخـرج دائمًا متفوقـة وقويـة مـن لعبـة تقاسـم السـلطة التنفيذيـة. فـإن نجحـت الحكومـة في مهامهـا، فمـن الطبيعـي أن تظهـر المؤسسـة الملكيـة بمظهـر المتفـوق والمُتمكـن مـن أدوات الحُكـم باعتبـار أنهـا أحسـنت اختيـار الشـخص المناسـب لقيـادة الحكومـة، وعندئـذ سـتتقوى شـعبيتها وشرعيتهـا إلى درجـة تحجيـم دور الحكومـة في ظـل ترويـج إعلامـي غير متكافـئ عـادة. أمـا في حالـة التعثـر، سـيُوجَّه اللـوم إلى رئيـس الحكومـة قبـل أعضائهـا، وسـيكون عرضـة لنقـد المعارضـة والإعلام بسـبب التقـصير وسـوء الإدارة، ممـا سـيفقده ثقـة المواطـنين، ويُعجّـل بإنهـاء مهامـه إمـا عبر اسـتقالته التـي يترتـب عنهـا إعفـاء الحكومـة بكاملهـا، أو عبر سـحب الثقـة مـن الحكومـة أو رفـض نـص يطلـب الموافقـة عليـه بالأغلبيـة المطلقـة للأعضـاء الذيـن يتألـف منهـم المجلـس (85). ويـؤدي سـحب الثقـة، تبعـا للفقـرة الرابعـة مـن الفصـل الثالـث بعـد المئـة، إلى "اسـتقالة الحكومـة اسـتقالة جماعيـة".

وفي كلتـا الحالـتين تكـون النتيجـة واحـدة، وهـي إمكانيـة التضحيـة برئيـس الحكومـة لتهدئـة المحتـجين أو والحفـاظ على الاسـتقرار. وهنـا تأخـذ المؤسسـة الملكيـة المبـادرة لإيجـاد صيغـة بديلـة ومرضيـة للخروج مـن الأزمـة باعتبارهـا المسـؤولة عـن ضمان دوام الدولـة واسـتمرار مؤسسـاتها، وهـذا مـن شـأنه أن يُكسـبها مزيـدًا مـن الثقـة والشـعبية ويقـوّي شرعيتهـا.

وبطبيعـة الحال، فـإن المكاسـب الكـبيرة التـي تحصـل عليهـا المؤسسـة الملكيـة مـن تبنـي هـذا السـلوك الحـذر والمرتبـط أساسًـا بالنّفـور مـن المخاطـر ليسـت مجّانيـة، بـل تتـم مقابـل "علاوة مخاطـرة" (Risk Premium) تسـتفيد منهـا مؤسسـة رئيـس الحكومـة.

وتتخذ هذه العلاوة شكل مكافآت وإكراميات مادية أو رمزية، وهي تقليد مخزني قديم تباركه معظم مكونات المنظومة السياسية المغربية. جرت العادة مثلًا أن يقوم القصر الملكي سنويًا بتوزيع أضاحي العيد على رئيس الحكومة ورؤساء الأحزاب والوزراء(86)، كما يحظى هؤلاء بعطف ورضى القصر (إشارة إلى الملك) حتى بعد انتهاء مهامهم من خلال تجديد الثقة فيهم من خلال تعيينهم منصب سام جديد، أو منحهم أوسمة رفيعة، أو التكفل بمصاريف استشفائهم في حالة المرض، أو تسهيل حصولهم على امتيازات أخرى.

ويعكس هذا النوع من التصرف من لدن المؤسسة الملكية، والذي تمتثل له مؤسسة رئيس الحكومة رغبة الجانبين في تجاوز إشكالية اختلاف التفضيلات من خلال تبني سلوك تعاوني يحول دون الإضرار بمصالحهما. وقد يبدو للبعض أن هذا السلوك ينطوي على قدر من الانتهازية السياسية في ظل هيمنة المؤسسة الملكية على باقي المؤسسات، إلاّ أنه في الحقيقية يُعبر عن نوع من البراغماتية والنفعية التي يعتمدها القصر في التّعامل مع الشأن العام والتفاعل مع القضايا المختلفة.

خاتمة

إجمالاً، لا يمكن لإخضاع تقاسم السلطة التنفيذية في المغرب لنظرية الوكالة إلا أن يتساءل عن نفسه. ودون إغفال صعوبة إيجاد نظام سياسي لا يعتريه نقص ولا يستهدفه نقد، هل استطاع هذا التمرين أن يُوضح طبيعة العلاقة بين الأصيل، الذي تمثله المؤسسة الملكية، والوكيل، الذي تجسده الحكومة، في إطار نظام سياسي جُبلت أطرافه، منذ 1962، غداة بداية التحديث المؤسساتي بالمغرب، على العمل داخل فضاء سياسي بأحادية المرجعية السياسية ومركزية المؤسسة الملكية؟

أشرنا إلى أنه، بعد أن أطفأ التوافق بين الملكية والتنظيمات الحزبية فتيل الصراع، وقطع مع مرحلة من العنف والعنف المضاد، أصبحت المؤسسة الملكية تقدم نفسها بوصفها واضعًا حصريًّا للإستراتيجية السياسية، وموجهًا رئيسًا للسياسات العمومية والاقتصادية والاجتماعية. وبصرف النظر عن التحديد الدستوري لصلاحيات الملك في دستور 2011، وتقوية سلطة رئيس الحكومة بصفته رئيسًا للسلطة التنفيذية، تكشف التجربة أن حرص رئيس الحكومة على ممارسة مهماته الكاملة، كما هي منصوص عليها دستوريًّا، لا يزال موضع تردد وإحباط.

وأوضحنا كذلك أن التاريخ والواقع يفرضان نفسيهما لفهم هذه العلاقة، فالنظام السياسي مشيد ليضمن لذاته الاستمرارية على الحالة التي هو عليها. ولربما يبدو واضحًا، مثلاً، أن الخطوات التي سبقت وأعقبت **"تجربة التناوب"** التي عاشها المغرب ليست سوى **"عود على بدء"**؛ فالجهة التي كانت في الحكومة منذ أزيد من ثلاثين سنة تُسحب إلى المعارضة، والجهة التي كانت في المعارضة يُؤتى بها إلى الحكومة. فهي تظل خطوات محسوبة تروم خلق نوع من **التنفيس السياسي** أكثر منها مبادرات حقيقية مندرجة في إطار مشاريع لتعزيز التحول الديمقراطي. لكن ما ينبغي الانتباه إليه أن هذه الدورة الدستورية، ما بين 1962 و2011، لم تكن كلها انتظارية، بل شهدت أحداثًا وتطورات وآمالاً ومآلات مختلفة، كُتب عنها الكثير على المستويين، الأكاديمي والإعلامي.

غير أن ما كان يهمنا، في إطار اختيارنا المنهجي، هو درجة تأثيرها في طبيعة العلاقة بين رأسي السلطة التنفيذية، ولاسيما أنه، بالرغم من كون المملكة شهدت انفتاحًا سياسيًّا مؤكدًا، انطلق مع التعديلات الدستورية لعامي 1992 و1996، وتعزز بمجيء حكومة التناوب التوافقي عام 1998، وتعمق مع دخول المغرب لمرحلة حكم الملك محمد السادس، والإقدام على مراجعة الدستور سنة 2011، ظلت الملكية تحظى بمكانة محورية في النسيج التاريخي والاجتماعي والسياسي والدستوري المغربي، وهو ما يفسر ديمومتها واستمرارها مؤسسةً فاعلةً ومميزة عن مثيلاتها من الملكيات، أو الأشكال الشبيهة بها على الصعيد العربي الإسلامي. والنتيجة هي رجاحة وصف النظام السياسي المغربي بكونه **"ملكية رئاسية غير متوازنة"**، أو **"ملكية تنفيذية"**، أو نظامًا سياسيًّا تتمتع الملكية في نطاقه بموقع الصدارة، تسمو على كافة المؤسسات، وتعلو عليها دستوريًّا وسياسيًّا.

وباستخلاص نتائج نمذجة العلاقة بين المؤسستين، وفقًا لنموذج الأصيل والوكيل، ندرك أن المؤسسة الملكية تتصرف ببراغماتية وتمتلك مختلف وسائل السيطرة والإخضاع؛ إذ يبدو أنها لا ترهن نفسها بشكل مباشر من وراء تشكيلة سياسية ما، وتحرص على تأمين نوع من التعددية بين أولئك الذين يعبِّرون عن **وفائهم غير المنقوص** لفكرة السلطة الملكية ولشخص الملك بالذات. ومن الطبيعي، في هذه الحالة، أن تكون الائتلافات الحكومية **غير المتجانسة** والمتكتلة في شكل **الكارتل**(Cartellisation) هي القاعدة. علاوة على ذلك، فإن الضبابية التي تميز

"مؤهلات" كل شـــخص داخل السلطة التنفيذية تؤدي إلى تعقيد عملية اتخاذ القرار وبطء تنفيذه. وهذا ما يفسر، وفقًا للحالتين معًا، حالة التبعية التي تظهر عليها الحكومة للســـلطة التنفيذية الملكية، ولا أدل على ذلك من كون الفاعلين السياسيين جميعهم يرددون باســـتمرار أنهم حريصون على تنفيذ **التوجيهات الملكية العليا**، بل أكثر من ذلـــك، يعطون الانطباع بأن الاســـتمرار في المنصب الـــوزاري **غير مرتبط بالضرورة برغبة رئيس الحكومة أو نتائج صناديق الاقتراع، وإنما بدرجة التعلق والولاء والوفاء للملكية** لنيل "الرضا" بالدرجة الأولى.

مـــن بيـــن ما يعنيه ذلك، أن الملك هو المتحكم الفعلي في تعيين الوزراء وإعفائهم، بينما يقتصر دور رئيس الحكومة على **حق الاقتراح فحسب**، إضافةً إلى **أولوية تنصيب الحكومة من الملك قبل أن يمنحها البرلمان الثقة**، على الرغم من أن الدستور ينص في الفصل 88 على أن الحكومة تُعد **"مُنَصَّبَةً بعد حصولها على ثقة مجلس النواب"**. وهي ممارسة رافقت كل الحكومات التي أعقبت دستور 2011 دون استثناء.

تاريخيًّـــا، لم تبلغ الملكية هذه المكانة بســـهولة، بـــل تطلب الأمر خوض صراعات طويلـــة انتهـــت بهيمنتها في المعيش اليومـــي، وتأقلم معظم الأحـــزاب القائمة مع الأوضاع. ففي نظام كهذا، أصبح يُنظر إلى السياسة **كمجال لتدبير العلاقة مع رئيس الدولة، وكمجال لالتقاط وتشفير الإشارات والرسائل والرموز الملقاة من أعلى**. ومن ثم، اختُزل الصراع السياســـي في تدافع **النخب المعزولة عن المجتمع**، من أجل أن تقترب أكثر من ممارسة **"الهامش المتبقي"** من السلطة السياسية.

ولئـــن كان يصعب حجب منافع هذه **الخصوصيـــة المغربية**، على امتداد المنعطفات المصيريـــة فـــي تاريخ المغرب المعاصـــر، في **مقاربة الإشـــكاليات الوطنية الكبرى، وكســـب رهانات المعارك الدبلوماسية الحاسمة، وتجنب عواقب الاختلاف والتوتر، وتجسير التواصل بين الفاعلين السياسيين خارج إطار الشكلانية الدستورية**، يُلاحظ، في المقابل، استمرار **التفاوت بين الدستور والوعود التي يحملها، وبين حقيقة ممارسة السلطات والحريات والاختصاصات**، وضعف مقروئية كيفية اتخاذ القرار، على نحو يُبقي **مســـألة تدبير الزمن السياســـي وربط المســـؤولية بالمحاسبة** محاطةً بالعديد من الالتباسات والخيبات.

المراجع

(1) محمد أتركين، مباحث في فقه الدستور المغربي، ط 1 (القنيطرة: دار النشر المعاصرة، يونيو/ حزيران 2020)، ص353.

(2) ميشال مياي، دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري، ط 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1982)، ص18.

(3) امحمد مالكي، توزيع السلطة في الدساتير العربية الجديدة (المغرب-تونس- مصر)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الخامسة، ع 2 (مايو/ أيار 2017)، ص 87.

(4) مالكي، ص75.

(5) الفصل الأول من دستور2011.

(6) عبد اللطيف أكنوش، السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم (الدار البيضاء: مطبعة بروفانس، 1988)، ص 5-4.

(7) للاستزادة حول دلالات لفظ المخزن، يراجع: الحبيب استاتي زين الدين، "الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول"، عمران، ع 19 (شتاء 2017)، ص147.

(8) مالكي، ص 88.

(9) Gianfranco Pasquino, "The advantages and disadvantages of semipresidentialism", In Robert Elgie, Sophia Moestrup (eds.), Semi-Presidentialism Outside Europe, (London: Routlege, 2007), pp. 24-28.

(10) Hubert Beuve-Méry, "De la dictature temporaire au régime semi-présidentiel", Le Monde, 8 janv. 1959.

(11) Maurice Duverger, Institutions politiques et droit constitutionnel, (éditions PUF, Paris, 1970), p. 872.

(12) من أهم هذه المقالات نذكر:

A new political system model: semi-presidential government", European Journal of Political Research, vol. 8, no. 2 (Juin 1980), p. 165-187.

(14) Duverger, p. 166.

(14) Giovani Sartori, Comparative Constitutional Engineering. An Inquiry into Structures, Incentives and Outcomes, 2nd ed. (London: Macmillan, 1997), p. 131.

(15) Robert Elgie, "Varieties of Semi-Presidentialism and Their Impact On Nascent Democracies", Taiwan Journal of Democracy, vol. 3, no.2 (2007), pp. 53-71

(16) Patrick O'Neil, "Presidential power in post-communist Europe: the Hungarian case in comparative perspective", Journal of Communist Studies, vol. 9, no. 3 (1993), p.197.

(17) George Tomas Kurian, The Encyclopedia of Political Science, (CQ Press, Washington, 2011).

(18) "الملكية البرلمانية: ملك يسود ولا يحكم"، الجزيرة، (تاريخ الدخول: 16 مايو/ أيار 2024)، https://bit.ly/2D8Gw9Z

(19) Edward Tillet, La constitution anglaise, un modèle politique et institutionnel dans la France des lumières, (Presses universitaires d'Aix-Marseille, 2001), p.203

(20) Elhabib Stati Zineddine, "The Tug-of-war between the Spirit of the Constitution and the Requirements of Society and Politics in Morocco'', Journal of Constitutional Law in the Middle East and North Africa, no. 3 (October 2023), p. 53.

(21) Arend Lijphart, Democracy in Plural Societies. A comparative Exploration, (New Haven, Yale University Press, 1977), p. 1

(22) للاستزادة، يراجع على سبيل المثال: مجموعة مؤلفين، "بـــول باسكون أو علم الاجتماعي القروي" (الدار البيضاء: مطبعة دار القرويين، 2013)، ص 30.

(23) عزمي بشـــارة، "في تطور مفهوم الديمقراطيـــة التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا أيرلندا ولبنان"، سياسات عربية، ع 30 (يناير/ كانون الثاني 2018)، ص 8.

(24) المرجع نفسه، ص 14.

(25) Lijphart, p. 25.

(26) Karam Karam, Le Mouvement civil au Liban: Revendications, protestations et mobilisations associatives dans l'après-guerre, préface d'Élizabeth Picard, Hommes et Sociétés (Paris: Karthala; Aix-en-Provence: IREMAM, 2006).

(27) Paul Kingston, Reproducing Sectarianism: Advocacy Networks and the Politics of Civil Society in Postwar Lebanon (Albany: State University of New York Press, 2013).

(28) إميل مارون، "الحركات البيئية اللبنانية وتغيير التوجهات الثقافية (نموذج الحركات البيئية في الشمال اللبناني)، عمران للعلوم الاجتماعية، ع 13 (صيف 2015)، ص159.

(29) Lijphart, p. 25.

(30) آرند ليبهارت، "التخطيط الدستوري في مجتمعات منقسمة"، ترجمة ثائر ديب، تبين، ع 4، ص34.

(31) Eliassi Sayran, "Consociational democracy as a tool for conflict resolution in plural societies: Power-sharing in Turkey", Lund University, p. 9, accessed on 14/6/2024, at: https://bit.ly/2S61LNK

(32) معتز بالله عبد الفتاح، عن التوافق سألوني، جريدة الشروق، 20 فبراير/ شباط 2012، (تاريخ الدخول: 14 يوليو/ تموز 2024)، https://bit.ly/2YVQ2VS

(33) الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية تشكل جزءًا من تقارير الدول الأطراف؛ البوسنة والهرسك، 14 مايو/ أيار 2004، (تاريخ الدخول: 12 يوليو/ تموز 2024)، https://bit.ly/3547L0S

(34) ليبهارت،ص 37.

(35) Arend Lijphart, Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty - Six Countries, (New Haven, CT : Yale University Press, 1999), p. 293

(36) Michaelina Jakala, Durukan Kuzu and Matt Qvortrup (eds), Consociationalism and Power-Sharing in Europe; Arend Lijphart's Theory of Political Accommodation, (International Political Theory, 2018), p. xvi, accessed on 16/07/2024 at: https://bit.ly/3i47rD0

(37) محمد حفيظ، "مسارات التحول الديمقراطي بالمغرب: محاولات وعوائق"، في: مجموعة مؤلفين، 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2018)، ص 436.

(38) Brahim Elmorchid, "Ajustement des réformes en Afrique: la condition d'un développement réussi" , in Jean-Christophe Boungou Bazika et Abdelali Bensaghir Naciri (sous la direction de), Repenser les économies africaines pour le développement, (Codesria, Dakar, 2010), p.7.

(39) عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 231.

(40) Ronald Inglehart & Christian Welzel, Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence, (Cambridge University Press, 2005), p. 4.

(41) بشارة، "في المسألة"، ص221.

(42) جماعة العدل والإحسان، "الوثيقة السياسية"، 2023، ص 38، (تاريخ الدخول: 5 يونيو/ حزيران 5202)، https://2u.pw/4yxthbwW

(43) المغرب، دستور المملكة المغربية لسنة 1962، الصادر الأمر بتنفيذه يوم 17 رجب 1382 موافق 14 ديسمبر/ كانون الأول 1962، الفصل الأول، (تاريخ الدخول: 15 أبريل/ نيسان 2024)، https://bit.ly/36eesy9

(44) شهد المغرب ما بين 1962 و1972 تعيين سبعة وزراء أول، أربعة منهم غير منتمين لأي حزب سياسي.

(45) المغرب، دستور المملكة المغربية لسنة 1970، صدر الأمر بتنفيذه بمقتضى ظهير شريف رقم.70.177 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390 (31 يوليو/ تموز 1970)، (تاريخ الدخول: 15 أبريل/ نيسان 2024)، https://bit.ly/3jcNHxQ

(46) تعمل الحكومة، وفق الفصل الستين، "على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول، والإدارة موضوعة رهن تصرفها".

(47) للوزير الأول، بحسب الفصل الحادي والستين، "حق التقدم بمشاريع القوانين ولا يمكنه أن يودع أي مشروع بمكتب مجلس النواب قبل المداولة في شأنه بالمجلس الوزاري".

(48) المغرب، دستور المملكة المغربية لسنة 1992، صدر الأمر بتنفيذه بمقتضى ظهير شريف رقم 1.92.155 صادر في 11 من ربيع ثاني 1413 (9 أكتوبر/ تشرين الأول 1992)، (تاريخ الدخول: 15 أبريل/ نيسان 2024)، https://bit.ly/2EGKKXj

(49) المرجع نفسه.

(50) المغرب، دستور المملكة المغربية لسنة 2011، صدر الأمر بتنفيذه بمقتضى ظهير شريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليو/ تموز 2011)، (تاريخ الدخول: 15 أبريل/ نيسان 2024)، https://bit.ly/3cCCZ0U

(51) محمد أمين بنعبد الله، "تطور مؤسسة الحكومة في الدساتير المغربية"، في: مجموعة مؤلفين، التطور الدستوري للمغرب: الجذور التاريخية والتجليات الراهنة والرهانات المستقبلية، أعمال الندوة الدولية التي نظمتها أكاديمية المملكة المغربية بشراكة مع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، يومي 10 و11 يوليو/ تموز 2018 (الرباط: أكاديمية المملكة المغربية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، 2018)، ص 91.

(52) صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، كتاب موجه إلى طلاب الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، قسم العلوم السياسية، ص 3، (تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/ كانون الأول 2024)، https://cutt.us/JeIXF

(53) عبد الله ساعف، اليسار في المغرب، الضرورة والتوترات، سلسلة نقد السياسة؛ 8 (الرباط: منشورات دفاتر سياسية، 2015)، ص 101.

(54) بشارة، "في المسألة"، ص 234.

(55) Dani Rodrik. "Understanding Economic Policy Reform". Journal of Economic Literature, vol. 34, no. 1 (1996), p.27.

(56) Daron Acemoglu & James Robinson, Why Did the West Extend the Franchise? Democracy, Inequality and Growth in Historical Perspective, MIT Economics Working Paper no. 97-23, 1997, accessed on 23/6/2024, at: https://bit.ly/3cy5aOI, p. 35.

(57) Ibid, p.35.

(58) مقتطف من الخطاب الملكي لـ9 مارس/ آذار2011.

(59) محمد باسك منار، دستور سنة 2011 في المغرب: أي سياق؟ لأي مضمون؟ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير/ كانون الثاني 2014)، ص.16

(60) محمد الأخصاصي، "الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل"، المستقبل العربي، العدد 444 (فبراير/ شباط 2016)، ص30.

(61) المرجع نفسه.

(62) الحسن الثاني ملك المغرب، ذاكرة ملك، أجرى الحوارات إيريك لوران، ط 2 (الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1992)، ص 24.

(63) عبد الأحد السبتي، "الشعوب العربية وعودة الحدث"، في: عبد الحي مودن، عبد الأحد السبتي وإدريس كسيكس، أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، تقديم الطيب بن الغازي، سلسلة بحوث ودراسات؛ ع 49 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012)، ص50-49.

(64) مقتطف من الخطاب الملكي لـ9 مارس/ آذار2011.

(65) مالكي، ص 81.

(66) المملكة المغربية، التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، "النموذج التنموي الجديد"، (الرباط: أبريل/ نيسان 2021)، ص20.

(67) المرجع نفسه.

(68) يحيل مفهوم المنظمة (Organization)إلى أي شخصية اعتبارية لها كيانها المستقل عن الأفراد المكونين لها.

(69) Michael Jensen and William Mecking "Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and capital structure", Journal of Financial Economics, vol. 3, no. 4 (October 1976), p. 307.

(70) Bernard Coriat & Olovier Weinstein, Les Nouvelles Théories de l’entreprise, Paris, Le Livre de poche, p. 94.

(71) Kathleen Eisenhardt, "Agency theory: An assessment and review", Academy of Management Review, vol. 14, no. 1 (1989), pp. 57–74.

(72) Gérard Charreaux, "La théorie positive de l'agence : lecture et relectures…", in G. Koenig (éd), De nouvelles théories pour gérer l'entreprise du XXIè siècle, Economica, Mars 1999, pp. 61-141

(73) Michael Jensen, "Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance and takeovers", American Economics Review, vol. 76, no. 2 (1986), pp. 323-329.

(74) David Martimort. "Une revue critique de la théorie de l'agence commune appliquée aux jeux de lobbies", Revue Economique, Presses de Sciences Po, vol. 69, no. 6 (2018), p. 1026.

(75) Jean-Jacques Laffont & David Martimort, The theory of incentives. The principal-agent model, (Princeton: Princeton University Press, 2002), p. 268.

(76) William Beaver, Financial Reporting : An Accounting Revolution, (Prentice hall, 1981), p. 48

(77) Michael Jensen & William Mecking (1976), op. cit., p. 309.

(78) Bernard Coriat & Olivier Weinstein, Les nouvelles théories de l'entreprise, Paris, (Livre de Poche Références, 1995), p. 95.

(79) Jensen & Mecking, p. 312

(80) Gérard Charreaux, Pour une véritable théorie de la latitude managériale et du gouvernement des entreprises", Revue française de gestion, vol. 253, no. 8 (2015), p. 206.

(81) مالكي، ص86.

(82) Douglas North, Institutions, Institutional Change and Economic Performance, (Cambridge University Press: New York, 1990), p.3.

(83) The Economist Intelligence Unit, "Democracy Index 2019: A year of democratic setbacks and popular protest", (Research Paper, 2020), accessed on 17/7/2024, at: https://bit.ly/3gY8xjp p.37

(84) في حواره مع العربي الجديد، صرح الكاتب العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن "لدى كل الدول ثوابتها ورموزها. ورمزُنا في المغرب هو المؤسسة الملكية التي تلعب دورًا توجيهيًّا أولاً، وتحكيميًّا بين مختلف السلطات ثانيًا، وتدبيريًّا تنفيذيًّا ثالثًا، حيث تعمل الحكومة في إطار التوجيهات الملكية". العربي الجديد، (تاريخ الدخول: 23 مايو/ أيار 2024)، https://2u.pw/XWT0SFKH.

(85) ورد في الفقرتين الأولى والثانية من الفصل 103 من دستور 2011 ما يلي: "يمكن لرئيس الحكومة أن يربط، لدى مجلس النواب، مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه.

لا يمكن سحب الثقة من الحكومة، أو رفض النص، إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء، الذين يتألف منهم مجلس النواب".

(86) "وزراء العثماني وزعماء الأحزاب يتوصلون بأضاحي العيد من القصر"، جريدة زنقة 20 الإلكترونية، 29 يوليو/ تموز 2020، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2024)، https://bit.ly/2FUgs3m.

قراءة في كتاب

عبيد الخوارزميات: دليل للمقاومة في عصر الذكاء الاصطناعي

Book Review: Esclavos del algoritmo: Manual de resistencia en la era de la inteligencia artificial by Laura Garcia de Rivera

عبد الرفيع زعنون – Abderrafie Zaanoun *

ملخص:

يستهدف الكتاب رصد تجليات الرقابة الخوارزمية وتداعياتها؛ حيث سعت الباحثة والصحفية الإسبانية، لورا غارسيا دي ريفيرا، إلى تحليل تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تخلص الكاتبة إلى أن الشركات الكبرى للتكنولوجيا الضخمة جعلت حرية الناس أكثر تقييدًا، وفق تقنيات رقمية تجعلهم مُسيَّرين في قرارات التصويت والاستهلاك واتخاذ الرأي، وفي إعادة ترتيب علاقاتهم مع الأفراد والمجتمعات والسوق والدولة. في ضوء ذلك تُقدِّم الكاتبة دليلًا إرشاديًّا لمقاومة تسلط المعالجات الخوارزمية وتلمُّس طريق التخلص من أسر "العبودية الرقمية"، انطلاقًا من خبرتها كمتخصصة في مجال الأمن السيبراني ومن توصيات كبار الخبراء والمختصين في هندسة المعلومات والأخلاقيات الرقمية، من خلال اقتراح حزمة من المداخل التشريعية والتقنية والمنهجية من أجل التصدي للنزعة الهيمنية لأوليغارشية الذكاء الاصطناعي التي تقتات من السطو المستمر على بيانات مستعملي المنصات والشبكات الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، استعمار البيانات، العبودية الرقمية، الرقابة الخوارزمية، المقاومة.

Abstract

The book aims to trace the manifestations and implications of algorithmic surveillance. Spanish researcher and journalist Laura García de Rivera analyses the impact of artificial intelligence applications across political,

* د. عبد الرفيع زعنون، باحث مشارك بالمعهد المغربي لتحليل السياسات، أستاذ زائر بالكلية متعددة التخصصات بالعرائش/ جامعة عبد الملك السعدي بالمغرب.

Dr. Abderrafie Zaanoun, Research Associate at the Moroccan Institute for Policy Analysis, and Visiting Professor at the Polydisciplinary Faculty in Larache, Morocco.

economic, social and cultural spheres. She concludes that major Big Tech companies have increasingly restricted people's freedom through digital technologies that guide their choices in voting, consumption and opinion-making, and in reshaping their relationships with individuals, communities, the market and the state. In light of this, the author offers a practical guide to resisting the dominance of algorithmic processes and finding a path toward liberation from the shackles of "digital slavery". Drawing on her expertise in cybersecurity and the recommendations of leading experts in information engineering and digital ethics, de Rivera proposes a set of legislative, technical and methodological approaches to confront the hegemonic drive of the AI oligarchy – an oligarchy that thrives on the ongoing exploitation of users' data across platforms and digital networks.

Keywords: artificial intelligence, data colonisation, digital slavery, algorithmic censorship,resistance.

عنوان الكتاب

عبيد الخوارزميات: دليل للمقاومة في عصر الذكاء الاصطناعي

Esclavos del algoritmo: Manual de resistencia en la era de la inteligencia artificial

المؤلفة: لورا غارسيا دي ريفيرا (Laura G. De Rivera)

قراءة: عبد الرفيع زعنون

دار النشر: جدل (DEBATE)

تاريخ النشر: يناير/كانون الثاني 2025

اللغة: الإسبانية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 393

ينـــدرج كتاب "عبيد الخوارزميات: دليل للمقاومة في عصر الذكاء الاصطناعي (1) ضمن أدبيات دراســـة اســـتعمار البيانات (2)، التي تسعى جاهدة لكشف أبرز مظاهر "ســـرقة" المعطيات الخاصة بمســـتعملي المنصات والشـــبكات من طرف شـــركات التكنولوجيا الضخمة "3) "Big Tech). ويُعد الكتاب حصيلة ثلاثين سنة من البحث في الثقافة الرقمية عملت خلالها الكاتبة لورا غارسيا دي ريفيرا على رصد سياقات تطور "التكنولوجيا التخريبية" (Disruptive Technology)، كما يُعد تتويجًا لسلسلة من الدراسات والتحقيقات الاستقصائية أصدرتها الباحثة لفائدة عدة مؤسسات بإسبانيا والمكســـيك، على غرار "الثقافة الســـيبرانية" و"الجانب الدموي للانتقال الأخضر" و"تـــور: قمة جبـــل الجليد غير المرئية للإنترنت"، وغيرها مـــن الأعمال التي نالت بموجبهـــا عدة جوائز دولية كجائزة الأمن المعلوماتي بســـلوفاكيا في 2018، وجائزة بيت العلوم في 2020، وجائزة "المجلس الأعلى للأبحاث العلمية بإسبانيا (CSIC) في سنة 2022.

يتألَّـــف الكتـــاب من أربعة فصول تحليليـــة ونقدية، تناقـــش موضوعات عديدة من أهمها جشـــع البيانات، والمراقبة الجماعية، والتلاعب بمعطيات البشـــر، والديجيتال المكيافيلي، والذكاء الاصطناعي المتحيز، والاســـتعمار الرقمي، والإغراق الأخلاقي (dumping moral)، والعبوديـــة الرقمية الجديدة. بالإضافة إلى الفصول ذات النَّفَس النقدي، يشتمل الكتاب على فصلين استشرافيين حول سبل جعل التكنولوجيا الرقمية في خدمة البشرية، باقتراح مجموعة من المداخل من أجل التصدي للرقابة الخوارزمية ولتحصين الخصوصية الرقمية المستباحة من قبل شبكات التواصل ومنصات الذكاء الاصطناعي.

تنطلق الكاتبة في تحليلها من الاســـتفهام الاســـتنكاري التالي: هل ستترك حياتك في أيدي خوارزمية؟ وهو سؤال مركزي يستبطن العديد من الأسئلة الفرعية: هل أصبحنا فعلاً عبيدًا للخوارزميات التي تتحكم في قراراتنا اليومية؟ وكيف يمكن أن تؤثر هذه التقنيات على مفاهيم الحرية والخصوصية والسيادة والديمقراطية؟ وهل قدَر البشرية الاستكانة والخضوع أم ثمة منافذ لاستعادة السيطرة على التكنولوجيا؟ في محاولتها للإجابة عن هذه الإشـــكالات، اعتمدت لورا دي ريفيرا بشـــكل أساسي على أدوات المقارنة للترجيح بين تأثيرات المعالجات الخوارزمية على مناحي الحياة السياســـية والاقتصاديـــة والاجتماعية، مع توظيف مكثف لتقنية المقابلة؛ حيث أجرت سلســـلة

من اللقاءات مع عدد كبير من المختصين في ميادين القانون والهندسة المعلوماتية وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ومع مسؤولين سابقين بوكالات حكومية وبالشركات الكبرى للتواصل الشبكي.

تُقر الكاتبة منذ البداية بالقيمة المضافة لأدوات الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بتحليل البيانات الضخمة واستثمارها في تلبية حقوق حيوية، كالصحة عبر تحسين دقة التشخيص الطبي، وتطوير الأدوية والاكتشاف المبكر لبعض الأمراض في ضوء قواعد معطيات ضخمة لمعالجة صور الأشعة وتقارير التحاليل الطبية، والتعليم من خلال تيسير الوصول إلى المعرفة وتنمية آليات التعلم الذاتي. إضافة إلى العائد الاقتصادي؛ حيث تفيد المعالجة الخوارزمية في خفض التكاليف وتعزيز الإنتاجية والتنافسية، والعائد الأمني؛ حيث تساعد أنظمة المراقبة الذكية في مكافحة الجرائم الإلكترونية ورصد التهديدات الإرهابية. فضلاً عن ذلك، فهي تسهم في تحسين تفاعل البشر مع التكنولوجيا أمام التطور المذهل لتقنيات التفاعل مع الأجهزة المعلوماتية، كالتعرف على الصور والأوامر الصوتية وأدوات المساعدة الرقمية.

غير أن كل مكسب من هذه المكاسب يحمل في طياته تأثيرات لا حصر لها يتجاوز ضررها مجرد انتهاك الحياة الخاصة إلى التحكم في القرار السياسي والسيادة الاقتصادية للدول، ليس فقط لأسباب "بيداغوجية" تعود لسوء استخدام المنصات، بل لأصول منهجية مرتبطة بهندستها المعلوماتية التي صُمِّمت في الأصل وفق تركيبة "انتقائية" تجعلها تعكس تحيزات صانعيها، ولكون خوارزميات الذكاء الاصطناعي غير قادرة على تمثُّل الأخلاقيات المهنية، بل إن فكرة بناء ذكاء اصطناعي أخلاقي تتعارض في الأصل مع رهانات مطوِّريه، وما إنشاء الشركات لأقسام أخلاقيات الذكاء الاصطناعي سوى "مكياج" لإخفاء وجهها البشع على حدِّ تعبير رودولفو هابر (Rodolfo Haber)، مدير مركز الأتمتة والروبوتات في جامعة البوليتكنيك في مدريد (CAR). وكل من يقاوم هذه النزعة فمصيره الإقصاء كما حصل مع تيمنيت جيبرو (Timnit Gebru)، خبيرة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بشركة غوغل، التي كشفت عن التحيز الفادح في خوارزميات التعرف على الوجه؛ حيث وجدت أن هذه الأنظمة تعتريها معدلات خطأ أعلى عند التعرف على أصحاب البشرة الداكنة (4).

بمعزل عن الحمولة الرمزية لعبارة "عبيد الخوارزميات" ثمة مؤشرات عديدة على تكريس عبودية جديدة ذات صبغة رقمية، في ظل وجود مئات الآلاف من الأشخاص

الذين يقومون بعمل غير مرئي وغير مدفوع الأجر في الزوايا المحرومة من الكوكب لجعل الذكاء الاصطناعي يبدو أكثر عبقرية، والذين يشكلون العبيد الجدد لمافيا الاتجار بالمواد النادرة التي تدخل في تصنيع الأجهزة الإلكترونية، كاستخدام عصابات الاتجار في هذه المعادن لعشرات الآلاف من الأطفال كعبيد في مناجم الكولتان (Coltan) والكوبالت (Cobalt) في عدة دول إفريقية، مثل رواندا والكونغو الديمقراطية، بدون أية ضمانات لحمايتهم من مخاطر الألغام والإشعاعات السامة. إضافة إلى استغلال الآلاف من الأشخاص في البلدان الفقيرة للقيام بأعمال قذرة لصالح شركات معالجة البيانات الضخمة مقابل أجور زهيدة، كمشاهدة المحتوى غير اللائق بتركيز شديد لساعات طويلة من أجل تصنيفه. ناهيك عن دفع المستخدمين إلى العمل بشكل مجاني لصالحها من خلال استخراج بياناتهم بدون إذنهم وإعادة استخدامها وبيعها لأطراف ثالثة.

بهذا الصدد، تشير الباحثة إلى أن التفاصيل الشخصية تشكل في حدِّ ذاتها منابع لا تنضب يجني من ورائها عمالقة التكنولوجيا أرباحًا خيالية، وقد حاول بعض الخبراء تقديم تقديرات حسابية لقياس قيمة "الداتا المنهوبة"، والتي تبلغ في الحد الأدنى 240 دولارًا سنويًّا للفرد، مع وجود بعض المتغيرات بحسب حالة كل شخص وقانون العرض والطلب، وهكذا فبيانات شاب أبيض أغلى من بيانات امرأة من أصل إسباني في الخمسينات من عمرها. أما بخصوص طبيعة المعلومات المُسلَّعة، فتُعتبر "الداتا الديمغرافية" هي الأرخص مقابل بيانات أخرى عالية القيمة خاصة ذات الطابع الطبي والمالي (5). وتكمن أهمية "سوق البيانات" في استعمالاتها المتعددة التي تتجاوز المراقبة الأمنية إلى التسويق والتحكم في الأذواق والاختيارات السياسية والاقتصادية للناس.

على المستوى الأمني، أصبحت أنظمة المراقبة الجماعية بمنزلة أسلحة فتاكة بيد بعض الأنظمة السياسية للتحكم في مصير الأشخاص، ففي الولايات المتحدة الأميركية، درجت المؤسسات الأمنية (6) على توظيف الحلول الرقمية للشركات الكبرى، على غرار برنامج المراقبة الجماعية لشركة كليرفيو (Clearview AI) الذي يُمكِّن من التعرف على أي شخص انطلاقًا من مقارنة صورته بقاعدة بيانات تشتمل على ملياري صورة مأخوذة من شبكات التواصل الاجتماعي، بدون أخذ أية موافقة مسبقة أو اتخاذ أية احتياطات لتفادي التعسف في معالجتها، فوفقًا لدراسة أجراها مركز

الخصوصيــة والتكنولوجيا في كلية الحقوق بجامعة جورج تاون (CPT)، أســهمت المراقبــة الذكية بدائرة إنفاذ الهجرة والجمــارك الأميركية (ICE) في المس بحقوق المهاجريــن؛ حيث أدت نتائج المعالجــة الخوارزمية لبعض بؤر الهجرة إلى ترحيل آلاف المهاجرين بشكل سري وبدون أية ضمانات قانونية وخارج رقابة القضاء؛ الأمر الذي لم يُمكّن من تفادي التحيزات على أساس اللون والجنس والثقافة ومن تدارك الأخطاء المادية التي شابت معالجة المعطيات.

أمــا فــي الصين، فإن أكثر من 600 مليون كاميرا تقــوم بعملية الرصد الحي لحركة المواطنيــن في الشــوارع والمــواصلات والمرافق العامة ومراكز التســوق والمباني الســكنية، ولا تكتفي المراقبة بالفيديو على التســجيل بل هي متصلة ببرنامج للذكاء الاصطناعــي يربــط كل وجه برقم الهوية الرقمية (Digital ID) لكل شــخص، مع توفــره علــى عدة تعليمات ضبطية حول ما يجب التركيــز عليه ومن تجب متابعته، وهــي متصلــة بنظام (الائتمان الاجتماعي) الذي يمنــح (رصيدًا) قيميًّا لكل مواطن على أساس سلوكه الخاضع للمراقبة.

ولا تقتصر قائمة المشــتبهين المعنيين بالمراقبة المشــددة على المجرمين والمدمنين والمرضى العقليين بل أيضًا أولئك الذين يقدمون شكاوى أو ادعاءات إلى الإدارات العامة، وكل من ينشــر تدوينات قد تحتمل نقدًا للســلطات، وما قد ينجم عن ذلك من إضرار بحقوق ومصالح الأفراد، بحيث تؤدي خسارة النقط من "السجل الرقمي للمواطن" إلى تقليص مســتحقات الائتمان الاجتماعي، والرفع من قيمة تذاكر النقل والضرائب، فضلاً عن تعقيد شروط الحصول على الوظائف أو الترقيات أو القروض. لكــن أنظمــة تقييــم ســمعة المواطنيــن (Social Credit System) لا تقتصر على الديكتاتوريات المعلنة (7)، بل أصبحت ممارسات ضمنية بالعديد من الديمقراطيات الغربية، فمساطر الحصول على التأمينات وتقنيات احتساب الأقساط والشروط البنكية المتعلقــة بقيمة القروض والفوائد وآجال وضمانات الســداد، تتم صياغتها اســتنادًا على خوارزميات تعالج الســلوك الاقتصادي للشخص وحالته الوظيفية والاجتماعية والصحية وتاريخ ديونه.

بهذا المعنى، تقر لورا دي ريفيرا بكون الخوارزميات في طريقها لتجاوز إرادة الإنسان، من خلال تحكمها فيما يجب أن يشاهده ويشتريه، وبتوجيهها لطريقة تفكيره على نحو

قد يجعله سجينًا للتكنولوجيا الرقمية وغير قادر على التقرير في مصيره، وعلى التأثير الإيجابي في أسرته ومجتمعه. في هذا السياق، تستعمل الكاتبة استعارة دالة لوصف تحولات المراقبة بين الفضاء السيبراني والعالم المادي: الخوارزميات تعرفك أفضل من والدتك. صحيح أنه لا جدال في السطوة التي تمارسها شركات التكنولوجيا الكبرى وما تمثله من تهديد للحرية الإنسانية، لكن أحكام الكاتبة قد تحتمل بعض المبالغة بسبب انطلاقها من مسلَّمة تعتبر المستخدمين مجرد ضحايا للخوارزميات وفاقدين للإرادة أمامها، دون الإشارة إلى دورهم النشط في محاولة الانفكاك من أسرها، بالرغم من تواتر حالات عديدة للهجمات المعارضة (Adversarial Attacks) لإبراز قصور المعالجات الخوارزمية، كتلاعب باحثين بجامعة هارفارد بصور الأشعة السينية المعالجة بالذكاء الاصطناعي لإثارة الانتباه إلى الأخطاء الطبية للخوارزميات في التشخيص الطبي ككشف أمراض غير موجودة وإخفاء أمراض فعلية، وبتجارب فريق بحثي عمل على وضع ملصقات صغيرة على الطريق تسببت في انحراف سيارات تسلا ذاتية القيادة عن مسارها؛ حيث قرأ النظام الملصقات على أنها علامة طريق خاطئة (8).

ارتباطًا بمجالات الضبط والمراقبة، تشير لورا دي ريفيرا إلى دور الذكاء الاصطناعي في تطوير تطبيقات الإنترنت القضائي (Judicial Internet)، ففي الصين، أصبح العديد من المحاكم الصينية يُصدر منذ 2017 أحكام الإدانة دون تدخل القضاة البشريين، وفي ولايتي أركنساس وأيداهو، أثبتت دراسة مشتركة أشرفت عليها جامعة نيويورك أن استخدام الخوارزميات في نظام التقاضي قد أثَّر سلبيًّا على حقوق وحريات المواطنين، وبسبب مخاطر تجريم الأبرياء فقد حظرت مدن أخرى بالولايات المتحدة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة القضايا الجنائية، مثل بوسطن وبورتلاند وسان فرانسيسكو. كما أبرزت تقاريرُ تقييم أثر النظام المعلوماتي لمراقبة السجون الأميركية (COMPAS) تحيزه على أساس اللون؛ حيث يُصنَّف البيض بشكل منهجي على أنهم أقل خطورة من الأميركيين الأفارقة، وجرَّاء ذلك، تقل فرص حصول السجناء السود على الإفراج المشروط. وفي كتالونيا، طوَّرت جامعة برشلونة نموذجًا رياضيًّا مشابهًا (RisCanvi) لحساب الأخطار المستقبلية للسجناء ولمساعدة القضاة في تحديد ما إذا كان شخص ما يستحق الإفراج المشروط أم لا، وما ينجم عن ذلك من تحيزات يصعب تداركها.

أما على المستوى السياسي، فقد تنامى تأثير شركات تحليل البيانات الضخمة في فبركة المشهد السياسي، كشركة كمبردج أناليتيكا (Cambridge Analytica) التي وظفت الذكاء الاصطناعي في توجيه نوايا التصويت عبر آليات الدعاية الحاسوبية (Computational Propaganda) (9)، كحجب الأفكار غير المرغوبة واستهداف الناخبين برسائل مُخصَّصة لتعزيز دعمهم، وخلق انطباع مصطنع بالزخم الشعبي لتوجهات معينة؛ حيث ساعدت بعض الشخصيات والأحزاب السياسية في تجميع وتحليل المعلومات الخاصة لإقناع الناخبين بطريقة مخصَّصة وموجهة، كما حصل في نيجيريا سنة 2015، وفي الولايات المتحدة بدعم وصول ترامب إلى الرئاسة، وفي بريطانيا بالتأثير على نتائج استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي في 2016. وبالرغم من إغلاق الشركة إثر الفضائح التي تسببت فيها، فإن هذا لا يحجب استمرار تكتيكات غسل العقل الجمعي بالذكاء الاصطناعي لأغراض سياسية؛ حيث كشف تقرير صادر عن برنامج الديمقراطية والتكنولوجيا التابع لمعهد أكسفورد للإنترنت (OII) عن حملات تضليل وتلاعب بالرأي العام على نطاق واسع في 81 دولة حول العالم. ولم يعد من الضروري أن تكون دولة استبدادية لتُخصِّص جزءًا من الميزانية العامة للسيطرة على الخطاب السياسي وإسكات الأصوات المعارضة، بل الأمر أصبح يشمل حتى الدول الديمقراطية بما فيها أعضاء من الاتحاد الأوروبي، بالرغم من تأكيدات مجلس أوروبا حول ضرورة حماية الاستقلال المعرفي للمواطنين من مختلف أشكال "الإقناع الخوارزمي".

سياسيًّا أيضًا، تعتبر لورا غارسيا دي ريفيرا أن خوارزميات الذكاء الاصطناعي قد أصبحت أدوات أثيرة للتأثير في الرأي العام الدولي. للاستدلال على هذا المآل، تستشهد الكاتبة الإسبانية بالبروباغندا التي صاحبت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة؛ حيث نشر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، صورة مفبركة لأطفال رضَّع ادعى أنهم قُتلوا بوحشية في هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023؛ وذلك من أجل التعبئة الداخلية للحرب وقلب الحقائق في أذهان الجمهور الغربي، كما اعتمد لاحقًا على صور "مُفبركة" بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي بنسبة ضحايا مدنيين إلى هجوم حماس قبل أن تكشف بعض الوكالات أن الإصابات ناجمة عن القصف الإسرائيلي.

أكثـر مـن ذلك، فقد وظفت إسـرائيل في حربها الأخيرة علـى غزة أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ حيث اسـتعانت بكبريات شـركات التكنولوجيا في تصميم نظام "حبسورا" (Habsora) الذي ساعد على تحديد ما لا يقل عن 37 ألف هدف بغزة، ومـا نجـم عن ذلك من تدمير للبنى التحتيـة وتصفية الآلاف من الناس بتوجيه من الخوارزميـات القاتلة (10). وتكمن خطـورة هذا التطور في محاولة خلق حالة من التطبيـع مع التأثيرات المدمرة للذكاء الاصطناعـي، والتعامل معها كمجرد أعراض جانبية، وهكذا فمن المستسـاغ تصفية 20 مدنيًّا في سـبيل القضاء على عسـكري واحـد، ومن المقبول أن تتسـبب الطائرات الموجهـة بالذكاء الاصطناعي في تدمير المستشفيات إذا كانت الغاية هي اجتثاث منابع "الإرهاب". ولتكتمل الصورة توظف شبكات التواصل الاجتماعي "خوارزميات الحجب" لإخفاء الحقيقة وتجميل الوجه البشـع لحرب الإبادة. وبهذا المعنى، تقوم التكنولوجيا الرقمية بدور حربي مزدوج؛ تارة بأدوات ناعمة لخلق سرديات مضلِّلة، وتارات أخرى بتطوير أسلحة فتاكة مدفوعة بعلم البيانات يجري تجريب العديد منها بغزة (11).

كمـا تمـارس خوارزميات الذكاء الاصطناعي تأثيرًا هيكليًّا على تصميم السياسـات العامة والإسـتراتيجيات الجيوسياسـية، من حيث طبيعة البيانـات المعتمدة وكيفية معالجتها، على نحو قد يؤثر على مصالح وحقوق الملايين من الناس على حدٍّ تعبير ديبايان غوش (Dipayan Ghosh)، الباحث بجامعة هارفارد ومستشار التكنولوجيا في البيت الأبيض خلال إدارة أوباما والخبير السابق في الخصوصية والسياسة العامة في فيسـبوك. وفضلاً عن ذلك، فهي تضر بشكل جسيم بالمجال العام، بتبخيس النقاش الديمقراطـي؛ حيث تـؤدي خوارزميات تصفية المحتوى (CFA) إلى تكريس العزلة وشـحذ المواقف المتطرفة من خلال زيادة التواصل عبر الإنترنت مع الأشـخاص الذين يتشـاركون نفس وجهات النظر مما يجعـل معتقداتهم أكثر راديكالية. وجرَّاء ذلك، يتفاقم الفصل الأيديولوجي بدل إنشاء "أغورا" رقمية (Ágora Digital) لإذكاء التفكير النقدي والمناقشة البنَّاءة. وهو خطر طالما حذَّر منه العديد من الباحثين منذ سـنوات، في ضوء تواتر ارتـدادات "فقاعات الفلترة" علـى الديمقراطية والمجال العام، على اعتبار أن التخصيص المسبق للمحتوى الرقمي يعزل الأفراد داخل رؤى سياسية محددة (12). في هذا السياق، ما تفتأ الشبكات الاجتماعية تخلق المزيد من الحيل لتكريس عبودية مستهلكي الإنترنت، كخوارزميات التوصية لإطالة مدة اتصال

المستعمل بالشبكة لتحقيق عوائد أكبر، فكل نقرة ومشاهدة واشتراك وتعليق وإعادة توجيه هي نقطة بيانات (13)، وتقنيات التصميم الإدماني، كعرض المحتوى على الشاشة بدون طلب أو التشغيل التلقائي الافتراضي والسحب للتحديث، وتقديم محتويات ونشرات أخبار مُخصَّصة ونشرات أخبار لكل مستعمل تبعًا لتفضيلات تقرر ما يجب أن نراه ونعرفه، وآليات تعقب الأثر، حيث يحتوي أي جهاز على نظام لتحديد المواقع (GPS) يسمح لأطراف ثالثة بالتعرف على جميع الأماكن التي يزورها مستعمل الجهاز، أو التي ينوي زيارتها، فمثلاً من خلال تحليل تاريخ الشخص في تطبيق خرائط غوغل (Google Maps) يمكن التنبؤ بالمكان الذي سيكون فيه في العامين المقبلين.

بهذا الخصوص، تطرح لورا دي ريفيرا مسؤولية المستخدمين الذين تحول الكثير منهم إلى "ببغاوات عشوائية" (Stochastic Parrots) تقبل بشكل "روبوتيكي" كل شروط تثبيت التطبيقات وملفات تعريف الارتباط (Cookies) وتضغط على مربعات إثبات كون المستعمل ليس بروبوت بدون أي اهتمام بالمخاطر المحتملة عن "نقرات بسيطة" تحمل في طياتها قبولاً ببيع البيانات الخاصة والاشتغال مجانًا لفائدة أوليغارشيا رقمية تتألف من خمس شركات كبرى (GAFAM)(14). وتكمن الخطورة في مأسسة هذا التوجه وشموله للبافعين على نحو أصبح فيه تعليم الأطفال بيد الشركات الرقمية التي أصبحت تتحكم في البنية التحتية التعليمية الرقمية، عبر خدمات سحابية توظفها في تخزين وتجميع الملاحظات والوظائف والتمارين والدرجات والملفات وقوائم الطلاب ومخرجات الاجتماعات وبيانات وقنوات الاتصال، ففي أميركا نصف المدارس مرتبطة بالأدوات الإنتاجية السحابية لشركة غوغل (Google Workspace). وفي إسبانيا عقدت معظم مناطق الحكم الذاتي اتفاقيات تكرس التبعية طويلة الأجل مع الحزمة التعليمية لشركة مايكروسوفت (Microsoft 365 Education)، وهو تحول ينطوي، بحسب الكاتبة، على تهديدات جدية للخصوصية الرقمية للأطفال. ناهيك عن الضرر الذهني فالخدمات السحابية تجعل الأجيال الجديدة ترى في الإنترنت نوعًا من الذاكرة الخارجية المشتركة.

في محاولتها لاقتراح مسارات التصدي، ترى الباحثة أن المقاومة يجب أن تبدأ بتصحيح عدة أوهام تجعل المستخدم صيدًا سهلاً للافتراس التكنولوجي، وعلى رأسها وَهْم التفوق على الذكاء البشري، على غرار المعالجين النفسيين الرقميين المجهزين بالذكاء الاصطناعي الذين يراد لهم أن يحلوا محل أخلاقيات ومهنية

ودفء علم النفس البشري، بدعوى أنها أكثر ذكاء وخصوصية، بالرغم من كون كل المؤشرات توحي بأنها تحتمل مخاطر جمة على الحياة الخاصة للأفراد، فضلاً عن ضعف كفاءتها في سبر أغوار النفس الإنسانية. بل حتى في المجال المعرفي لا تزال تطبيقات الذكاء الاصطناعي مخترقة بعيوب عديدة تجعل إجاباتها غير دقيقة وأحيانًا كارثيــة، فــضلاً عن كونها تقتصر على تقديم ردود نمطيــة؛ وهكذا تقول الكاتبة إنه يمكــن للخوارزمية أن تتفوق في امتحــان القبول في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، ولكن ليس بقلم في يدها. كما أنها تظل عاجزة عن مسايرة الذكاء الطبيعي في عوالم التخيل والحكمة والمهارات الاجتماعية، حيث يتساءل ساخرًا نيك بوستروم (Nick Bostrom)، مدير معهد مســتقبل الإنســانية (FHI) بجامعة أكسفورد: إذا كان الذكاء الاصطناعي الفائق قادرًا على توليد صورة أزهار فهل في اســتطاعته مســاعدتي على شم رائحتها؟ وإذا كان في مستطاعه توليد أغنية تناسب حالة طفل يبكي فهل بإمكانه تهدئته عبر ملامسته؟

تكمن المعضلة، حســب لورا غارســيا دي ريفيرا، في الاعتقاد السائد بأن المعالجة الحاسوبية لا يمكن أن تخطئ، فعموم البشر يميلون إلى إعطاء مصداقية شبه مطلقة للبرامــج المعلوماتية كما لو كانت بطبيعتهــا الرياضية أكثر موضوعية وعقلانية، مع انطباع وثوقي يعتبر الذكاء الاصطناعي أذكى من البشر في كل الأحوال. وهذا الاعتقاد هو المشكلة الحقيقية، خصوصًا في ظل إشكالات عديدة تبرز عجز الخوارزميات في معالجة بعض المعطيات، وما ينجم عن ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. في هذا الســياق، تقدم الباحثة حالات دالة من العالم الإسلامي، كاعتقال الشــرطة الإسرائيلية لعامل بناء فلسطيني، في سنة 2017، إثر نشره لصورة على صفحته على فيسبوك مصحوبة بكلمة "يصبحهم" –"yusbihuhum"، حيث ترجمتها الشبكة تلقائيًّا إلى "هاجمهم" باللغتين، العبرية والإنجليزية. وفي حالات كثيرة لا تســتطيع أنظمة الترجمة الآلية التعبير عن الاستعارات والصور البلاغية المضمَّنة في عدة تعابير لغوية على نحو يؤثر سلبيًّا على حقوق الأفراد في التعبير والتنقل، كما في قصة امرأة أفغانية فرَّت من أفغانستان ورفضت الولايات المتحدة طلبها للجوء بدعوى وجود تناقضات في شــهادتها حينما ادعت أنها غادرت بلدها بمفردها؛ حيث أخطأ برنامج الترجمة الفوريــة القائــم على الذكاء الاصطناعي في ترجمة الضمير أنا باللغة البشــتونية إلى نحن باللغة الإنجليزية (15).

من بين الأوهام الأخرى، تشـير الكاتبـة إلى وجود تمثلات خاطئة بكون من يجب أن يخشى من تسريب بياناته هم الأشخاص المشهورون أو السياسيون والصحفيون، والحال أن الخصوصية لا تتمثل في وجود أمورٍ تستحق الإخفاء بل في وجود أشياء تتوجب حمايتها؛ حيث تنقل الكاتبة تشبيهًا دالًا على لسان إدوارد سنودن (Edward Snowden): عدم القلق بشأن الخصوصية لأنه ليس لديك ما تخفيه يشبه عدم الدفاع عن حرية التعبير لأنه ليس لديك ما تقوله (16)، مشـيرة إلى تصاعد التحذيرات من المخاطر الرهيبة للذكاء الاصطناعي على خصوصية الناس؛ حيث وجَّه أكثر من ألفي باحث وفاعل في المجال التكنولوجي رسـالة إعلامية مفتوحة بهذا الخصوص، من ضمنهم سـتيف وزنياك (Steve Wozniak)، المؤسـس المشارك لشركة آبل، وجان تالين (Jaan Tallinn)، المؤسـس المشـارك لشركة سـكايب، والعقيد ديفيد راسل (David Russell)، المدير السابق لقسم معالجة المعلومات بوكالة البحث والتطوير العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الأميركية (DARPA)، الذي اختصر نصائحه في رسالة تحذيرية: لا تقل أبدًا في أي رسالة إلكترونية ما لا ترغب في رؤيته منشورًا باسمك على الصفحة الأولى لجريدة نيويورك تايمز.

انطلاقًا من هذا التأسـيس، تدعو لورا دي ريفيرا مسـتعملي الإنترنت إلى التشـبث بحريتهم عند تجولهم بين دروب المنصات الإلكترونية للفرار من مصيدة الديكتاتوريات الرقمية، كما تنبههم إلى ضرورة التوقف عن التعامل كمسـتهلكين سـلبيين لكل ما تريد خوارزميات البيانات الضخمة بيعه لهم. وبدل ذلك، يتعين عليهم الإصرار على المقاومة ونبذ القابلية للخضوع لسطوة الرقابة الخوارزمية التي تحدد ما يمكنك وما لا يمكنـك رؤيته في عالم الإنترنت، على حدِّ تعبير لوتشـيانو فلوريدي (Luciano Floridi)، مدير مختبر الأخلاقيات الرقمية بمعهد أكسفورد للإنترنت. في ضوء ذلك، ترى الباحثة أن الأوان لم يفت بعد لوقف المد الزاحف لعمالقة التكنولوجيا الرقمية، بشـرط اجتراح اسـتجابات متكافئة والبعد عن الحلول المثالية التي يصعب تطبيقها، خاصة من قبل الأجيال الصاعدة، لأنها تخدم غرض المنصات، فهي غير عملية ولا تساعد على التحكم فيها، كوضع حدٍّ زمني للأطفال وهو إجراء يستحيل مقابلته مع المراهقين كأن تقول لطفلك: يمكنك التدخين، ولكن فقط من الساعة الخامسة إلى السادسة بعد الظهر (17).

لإسناد المقاومة الجماعية لسطوة الإقطاع التكنولوجي يتعين الاهتمام بالمدخل التشريعي، بإقرار مرجعيات تلزم مصنِّعي ومسوِّقي تقنيات الذكاء الاصطناعي بمسؤوليتهم القانونية عن كل فشل أو انتهاك للحقوق الدستورية وكل إضرار بمصالح المستعملين. حيث أشادت الكاتبة بقرار الاتحاد الأوروبي في 2015 باشتراط موافقة وكالات حماية البيانات الوطنية على كل إرسال للبيانات من الولايات المتحدة (18)، وبإصدار عدة مرجعيات توجيهية كمدونة قواعد السلوك العالمية للشراكات البحثية العادلة (TRUST) التي حددت الأخطار القانونية والتشغيلية والأمنية المحدقة بالبيانات مع التوصية بالتدابير الحمائية اللازمة (19). كما نوَّهت لورا دي ريفيرا ببعض التشريعات الأوروبية المهمة، كقانون الخدمات الرقمية (DSA) لسنة 2022 الذي استهدف التأسيس لبيئة آمنة عبر الإنترنت، بإلزام المنصات الرقمية بإزالة المحتوى غير القانوني وضمان شفافية الإعلانات وحماية حقوق المستخدمين (20)، وقانون الذكاء الاصطناعي (AIA) الذي أقره مجلس الاتحاد الأوروبي في سنة 2024، والذي نص على حظر بعض تطبيقات الخوارزميات التنبؤية، كأنظمة الشرطة القائمة على الملفات الشخصية أو الموقع أو السلوك الإجرامي السابق للأفراد ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي، مع سَنِّ عدة ضمانات لتأمين البيانات والتقليل من تأثيرات أنظمة الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية وسيادة القانون والحريات (21).

غير أن التشريعات مهما بلغت جودتها فهي تبقى مرتهنة بتوفير شروط تطبيق للقواعد القانونية، وهو أمر ممكن فقط إذا كان المواطنون يعرفون حقوقهم ويحرصون على الدفاع عنها. بالرغم من تأكيد الكاتبة على تحميل الشركات الكبرى كامل المسؤولية عن التلاعب بالبيانات، فإن مسؤولية المستخدمين تظل قائمة، من خلال مقاومتهم لميكانيزمات الأنظمة الرقمية التي تحكم حياتهم اليومية، بالتوقف عن ابتلاع التوصيات الجاهزة للشبكات الرقمية بعيون مغلقة بالرغم من إمكانية إيجاد حلول أبسط وأرخص وأكثر فاعلية لحل مشكلة معينة. وقد حاولت الكاتبة تلخيص نصائحها بخصوص إذكاء الحس النقدي عبر عدة أسئلة استنكارية: لماذا يجب أن أتبع تعليمات خرائط غوغل حرفيًّا عندما يخبرني حدسي أن هذه ليست أفضل طريقة للوصول إلى وجهتي؟ وهل من الضروري أن تبيع حريتك مقابل راحتك حيث تحاول الشركات الضخمة تغذية مشاعر الكسل والاعتمادية لتستمر في نهب بياناتك لتعظيم

أرباحها؟ ولماذا نقبل بشكل افتراضي أي منتوج تكنولوجي بالرغم من وجود بدائل قد تكون أكثر أمنًا؟ ولماذا تتراءى لنا باستمرار إعلانات تتطابق مع ما نفكر فيه أو نشعر به؟

للانفكاك، من فخ الخوارزميات، يتعين تقليل الاعتماد على التوصيات الآلية، باستخدام البحث اليدوي بدل الركون للمحتوى الموصى به، وبالاعتماد على مصادر متعددة للمعلومات والأخبار بدل الاكتفاء باقتراحات الشبكات الرقمية، وتجنب مشاركة معلومات حساسة يمكن استخدامها لتوجيه الإعلانات أو التلاعب بالمحتوى كمشاركة الموقع الجغرافي في كل منشور، مع الحرص على التحقق من صحة الأخبار المثيرة بالبحث عنها في وكالات الأنباء الرسمية، وتشجيع الصحافة المستقلة التي تقدم الأخبار والمعلومات من مصادر موثوقة غير خاضعة لخوارزميات الإعلانات على شاكلة الغارديان (The Guardian)، والشبكات الاجتماعية المفتوحة المصدر التي لا تعتمد على نماذج إعلانية مدفوعة بالبيانات، كاستخدام ماستودون (Mastodon) بدلاً من تويتر، وسيغنال (Signal) كبديل آمن للواتساب. إضافة إلى التعود على آليات احترازية للحد من ولوج الشبكات الاجتماعية كاستخدام مؤقتات رقمية لتحديد وقت استخدام "تطبيقات إدمانية" مثل تيك توك وإنستغرام.

ارتباطًا بالجانب التقني، تطرح الكاتبة حزمة من البرامج الأكثر حماية للبيانات، كنظام التشغيل لينكس (Linux)، وبرنامج جيتسي للتناظر المرئي (Jitsi Meet) الذي لا يفرض التسجيل وتقديم أية بيانات شخصية لاستعماله، إضافة إلى اقتراح بدائل معلوماتية كمحركات البحث المفتوحة المصدر التي تحترم خصوصيات المتصفح ولا تقدم نتائج متحيزة مثل داك داك جو (DuckDuckGo)، وسيركس (Searx)، ومتصفحات أكثر أمنًا مثل "تور" (The Onion Router)، وكذا استخدام أدوات مقاومة التتبع بتثبيت إضافات المتصفح التي تكبح التتبع الإعلاني مثل أدبلوك (AdBlock) وبرايفسي بادجر (Privacy Badger). إضافة إلى تفعيل الخيارات المتاحة لرفض التلاعب الرقمي كتعطيل الإعلانات المستهدفة في إعدادات الحساب، مع الحث على الاشتراك في بعض الخدمات المدفوعة كالتراسل عبر البريد الإلكتروني المشفر مثل بروتون ميل (ProtonMail)، وبرامج حماية الهوية أثناء تصفح الإنترنت واستخدام الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN). وكذا أدوات مراقبة البيانات والملفات الشخصية التي تجمعها المواقع على غرار أداة "طلب بياناتي" (My Data Request).

بالرغم من دعوة الكاتبة إلى التكتل لمواجهة المد الخوارزمي الزاحف، عبر إحالاتها المتكررة على رواد فكرة المقاومة المدنية، كفروم (22)، وثورو (23)، فإن طرحها ظل ملتبسًا بخصوص فكرة العصيان المدني الإلكتروني (24) (ECD)، فالتدابير الجزئية التي اقترحتها لم تبرز بما فيه الكفاية كيفيات ممارسة هذا النمط من العصيان، خاصة في ظل تعدد تطبيقاته على المستوى الدولي، فإلى جانب التيارات "التخريبية التي تستهدف مواقع الحكومات والشركات المفترسة للخصوصية الرقمية على هجمات مجموعة أنونيموس (Anonymous)، ظهرت تعبيرات معرفية للعصيان المدني الإلكتروني تركز على التقاسم المجاني للمعارف والتقنيات الرقمية مثل حركة الوصول المفتوح (25) (Open Access Movement). نشير كذلك إلى أهمية التمييز بين المقاومة الدفاعية (defensive resistance) القائمة على التكنولوجيا والمقاومة المنتجة (productive resistance) المستندة على المعرفة: تعتمد الأولى على أدوات معلوماتية لتحييد المراقبة الخوارزمية كتطبيقات المراسلة المشفرة وأنظمة التشغيل، وأنظمة تشغيل لتحسين أمن البيانات كنظام كيوبز أو أس (Qubes) وبرمجيات "تشويش البيانات" بحجب مشاعر المستخدم وحذف ملفات تعريف الشبكات الاجتماعية. أما ديناميكيات المقاومة المنتجة فتتوجه بالأساس نحو محو "أمية البيانات" كمبادرة مقاهي الخصوصية (Cryptopartys)، وأدوات التوجيه الإلكتروني لحماية الحقوق الرقمية للمستخدمين، وحملات المناصرة والتقاضي الإستراتيجي للتأثير على حوكمة البيانات، كحملة استعد وجهك في 2020 للمطالبة بحظر تقنية التعرف على الوجه في الأماكن العامة (26).

بشكل عام، يقدم الكتاب تشخيصًا مهمًّا لسياقات تشكُّل الإقطاع التكنولوجي ومظاهر تغوله، مع تفكيك الآليات المستعملة في انتهاك الخصوصية وتكريس الإدمان والاعتمادية، ورصد تداعيات ذلك على مختلف المستويات؛ حيث تعتبر الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أدوات تقنية للاستعمالات العابرة، بل هي آليات لإعادة تشكيل المجتمعات وتغيير طرق العيش والتدبير. كما يُقدِّم الكتاب دليلاً عمليًّا من أجل مقاومة متبصرة ومبتكرة انطلاقًا من أدوات متنوعة يمكن أن تسهم في التخفيف من وطأة المعالجة الخوارزمية على إرادة الإنسان وحريته في عصر "استعمار البيانات"، الذي أصبحت مخاطره تتجاوز الحقوق الأساسية للأفراد إلى تهديد السيادة السياسية والاقتصادية للدول، وهو ما يفرض بلورة استجابات جماعية

متكافئة من أجل الوقوف في وجه الأوليغارشـيا الرقمية في سـعيها لمراكمة ثروات خيالية باسـتغلال مناجم "الداتا الشخصية" على غرار الاستعمار التقليدي الذي كان ينهب الثروات المادية والرمزية للشعوب المغلوبة على أمرها.

المراجع

(1) Laura G. De Rivera, Esclavos del algoritmo: Manual de resistencia en la era de la inteligencia artificial, (Madrid: DEBATE, 2025).

(2) يشير المفهوم إلى إمبريالية جديدة تستعمل من خلالها شركات التكنولوجيا الضخمة البيانات الرقمية للمسـتخدمين في تعظيم أرباحها، على غرار الإمبريالية التقليدية التي كانت تنهب الموارد الطبيعية للشعوب. للتوسع، يرجى مطالعة كتاب "الإقطاع التكنولوجي" للمفكر الاقتصادي ووزير المالية اليوناني الأسبق، يانيس فاروفاكيس:

Varoufakis, Yanis, Technofeudalism: What Killed Capitalism (London: Penguin Books, 2023).

(3) Mejias, Ulises A., and Nick Couldry. Data Grab: The New Colonialism of Big Tech and How to Fight Back. New York: W. W. Norton & Company, 2023, P.47-48.

(4) Matzner, Tobias. Algorithms: Technology, Culture, Politics (New York: Routledge, 2024), p.112.

(5) Laura G. De Rivera, p.80.

(6) يتعلق الأمر بشـكل أساسـي بوكالة الأمـن القومي، ومكتب التحقيقـات الفيدرالي، ووكالة المخابرات المركزية، ودائرة إنفاذ الهجرة والجمارك.

(7) Laura G. De Rivera, p.83.

(8) Brundage, Miles, Shahar Avin, Jack Clark, Helen Toner, Peter Eckersley, et al. Attacking Artificial Intelligence: AI's Security Vulnerability and What Policymakers Can Do About It. Center for a New American Security, 2018, p.18.

(9) كامبريدج أناليتيكا: شركة لتحليل البيانات السياسية تأسست ببريطانيا منذ سنة 2013، تخصصت في توظيف البيانات الضخمة وتكنولوجيا المعلومات لاستهداف الناخبين بحملات مخصَّصة، أعلنت إفلاسها في سنة 2018 بعد سلسلة من التحقيقات القضائية والغرامات إثر إثبات تورطها بالتلاعب ببيانات المستخدمين وتضليل الرأي العام.

(10) McKernan, Bethan, and Harry Davies. "'The Machine Did It Coldly': Israel Used AI to Identify 37,000 Hamas Targets". The Guardian, April 3, 2024. (Visited on 23 February 2025): https://bit.ly/3DlR70l

(11) Gerrit De Vynck. "Google rushed to sell AI tools to Israel's military after Hamas attack". The Washington Post, January 21, 2025. (Visited on 23 February 2025) https://bit.ly/4h1ezxY

(12) Frederik J. Zuiderveen Borgesius et al., "Should We Worry About Filter Bubbles?" Internet Policy Review 5, no. 1 (March 2016), p.6. (Visited on 19 February 2025) https://doi.org/10.14763/2016.1.401.

(13) Laura G. De Rivera, p.197.

(14) GAFAM هو اختصار لأكبر خمس شركات كبرى في مجال التكنولوجيا الرقمية: جوجل (ألفابت)، آبل، فيسبوك (ميتا)، أمازون، ومايكروسوفت.

(15) Laura G. De Rivera, p.213.

(16)Snowden, Edward. Permanent Record (Barcelona: Planeta, 2019), p.3.

(17) Laura G. De Rivera, p.224.

(18) أفضت تحقيقات أوروبية بشأن ممارسات شركات التكنولوجيا الأميركية إلى وضع قيود عديدة لحماية بيانات المستعلمين؛ حيث قضت محكمة العدل الأوروبية، في 2015، ببطلان اتفاقية "الملاذ الآمن للبيانات" بين الولايات المتحدة الأميركية والمفوضية الأوروبية، لتحل محله اتفاقية "درع الخصوصية الأوروبية الأميركية"، التي تعهدت بموجبها الولايات المتحدة بإحداث هيئة للتعامل مع شكاوى مواطني الاتحاد الأوروبي بشأن الأميركيين الذين يتجسسون على البيانات الخاصة بهم. للتوسع: محمود سعيد موسى، المكان كله مراقَب: ماذا يخسر الأوروبيون مقابل الأمان؟ شبكة منشور، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 09 فبراير/ شباط 2025)، https://bit.ly/3WW5aAm

(19) TRUST. The TRUST Code - A Global Code of Conduct for Equitable Research Partnerships. 2018. (Visited on 15 February 2025) https://doi.org/10.48508/GCC/2018.05.

(20) Règlement (2022/2065 du Parlement européen et du Conseil du 19 octobre 2022 relatif à un marché unique des services numériques et modifiant la directive 2000/31/CE (règlement sur les services numériques). (Visited on 15 February 2025) http://data.europa.eu/eli/reg/2022/2065/oj.

(21) Karen Silverman and Brinson Elliott, eds. Artificial Intelligence Law: European Union. Edition 1. Law Business Research, 2024, p. 12-13.

(22) إريك فروم (Erich Fromm): فيلسوف وعالم نفس اجتماعي ألماني-أميركي (1900-1980)، عُرف بكتابه "الهروب من الحرية" (1940) الذي أكد فيه على أن الحرية الحقيقية تتطلب الوعي الذاتي والمسؤولية الفردية.

(23) هنري ديفيد ثورو (Henry David Thoreau): كاتب وفيلسوف أميركي عاش في القرن التاسع عشر (1817-1862)، يُعد من أوائل المفكرين الذين نظَّروا لفكرة العصيان المدني (Civil Disobedience)، من خلال مقال نشره في سنة 1849، دعا فيه إلى مقاومة القوانين الجائرة بوسائل غير عنيفة، كرفض دفع الضرائب وعدم الامتثال للقوانين التعسفية.

(24) شكل حديث من أشكال العصيان المدني يستخدم الأدوات الرقمية في مواجهة الأنظمة السياسية والاقتصادية مثل الهجمات الإلكترونية، وتسريب البيانات الحكومية، والتضليل الرقمي، وتجاوز الرقابة لمعارضة الأنظمة القمعية أو السياسات غير العادلة.

(25) Delmas, Candice. "Is Hacktivism the New Civil Disobedience?" Social Theory and Practice, vol. 43, no. 4 (2017), p. 79.

(26) Milan, Stefania. "Resistance in the Data-Driven Society" Internet Policy Review 13.4 (2024). https://doi.org/10.14763/2024.4.1811 (Visited on 17 February 2025).

متابعات

منتدى الجزيرة السادس عشر

من الحرب على غزة إلى التغيير في سوريا: الشرق الأوسط أمام توازنات جديدة

The 16th Al Jazeera Forum

From the War on Gaza to Change in Syria: Shifting Dynamics in the Middle East

محمد عبد العاطي – Mohamed Abdelaati*

ملخص

انعقد في العاصمة القطرية، الدوحة، يومي 15 و16 فبراير/شباط 2025، منتدى الجزيرة السادس عشر تحت عنوان "من الحرب على غزة إلى التغيير في سوريا: الشرق الأوسط أمام توازنات جديدة"، بمشاركة نخبة من السياسيين والخبراء والباحثين من بلدان مختلفة، وحضور جماهيري واسع. ناقشت جلسات المنتدى على مدار يومين أبرز التحولات الجيوسياسية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة عقب عملية "طوفان الأقصى" والتحديات التي تواجه سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، وما ترتب على هذه التطورات من تغييرات في موازين القوى الإقليمية.

يرصد هذا التقرير من زاوية "متابعات" أهم ما دار في المنتدى من أفكار وتداوله المشاركون من آراء.

الكلمات المفتاحية: منتدى الجزيرة السادس عشر، الشرق الأوسط، غزة، سوريا، المقاومة، إسرائيل.

Abstract:

The 16th Al Jazeera Forum was held in Doha, Qatar on the 15th and 16th of February 2025, under the title, "From the War on Gaza to Change in Syria: Shifting Dynamics in the Middle East". The event brought together a distinguished group of politicians, experts and researchers from various countries, alongside a broad public audience.

* باحث في مركز الجزيرة للدراسات.

Researcher at the Al Jazeera Center for Studies.

Over two days, the forum's sessions discussed the most significant geopolitical shifts in the Middle East, particularly in light of the Israeli war on Gaza following Operation Tufan al-Aqsa and the challenges Syria faces after the fall of Bashar al-Assad's regime. These developments have led to considerable changes in regional power dynamics.

This report, from the Follow-Ups section, highlights the key ideas and insights shared by participants during the forum.

Keywords: 16th Al Jazeera Forum, Middle East, Gaza, Syria, resistance, Israel.

بدأ المنتدى بكلمة افتتاحية من رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة الإعلامية، الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني، ركز فيها على دور الصحافة في نقل الحقيقة وتوعية الجمهور، وأكد أهمية التزام الصحفيين بمعايير المهنة، وبالأخص الموضوعية والتوازن، لتتحقق المصداقية التي هي رأس مال الصحفي. كما تطرق إلى التكلفة الباهظة التي تدفعها شبكة الجزيرة في تغطيتها للأحداث المهمة في الشرق الأوسط، وحرصها على استمرارية خطها التحريري الملتزم بميثاق شرف المهنة رغم إغلاق بعض مكاتبها وملاحقة صحفييها واستشهاد بعضهم وإصابة البعض الآخر.

بعد هذه الكلمة، تحدث نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون بجمهورية جنوب إفريقيا، ألفين بوتس، في مداخلته عن تجربة جنوب إفريقيا في مناهضة نظام الفصل العنصري والتضحيات التي قدمتها في هذا المجال حتى نالت استقلالها، وقارن بين ما يعانيه الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال وما كان السود في بلاده يعانونه، وتطرق إلى مقاضاة بلاده لإسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، معتبرًا هذا الجهد محاولة لرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، وإيقاف العدوان الذي يتعرض له.

الوضع في غزة والضفة: تحديات ما بعد الحرب

خصَّص المنتدى جلسته الأولى للوضع في غزة، ولاسيما التحديات التي تواجهها بعد الحرب. في كلمته، استعرض باسم نعيم، عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بعضًا من تلك التحديات، خاصة على الصعيدين، السياسي والإنساني.

في الجانبين، السياسي والإنساني، أوضح نعيم أن الاحتلال الإسرائيلي يرفض الإعلان عن إيقاف الحرب والبدء في إعادة الإعمار ما دامت حماس في السلطة. ولحل هذه الإشكالية، أكد أن حماس ليست متمسكة بالسلطة ومستعدة للتنازل عنها إذا تم التوافق وطنيًّا على إدارة القطاع ضمن السياق الوطني العام.

أما فيما يتعلق بإعادة الإعمار، فأشار إلى أن جميع الدول التي تواصلت معها الحركة أكدت عدم استعدادها للانخراط في عملية الإعمار إلا بعد التوصل إلى وقف تام لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل. كما أوضح أن خطة الإعمار المقترحة تقودها مصر بالتنسيق مع قطر وعدة دول عربية وأوروبية، إضافة إلى منظمات أممية، وأن تكلفتها تُقدر بما بين 50 و70 مليار دولار، وأنه لا يُشترط

في تنفيذها ترحيل السكان إلى خارج القطاع، كما دعا إلى ذلك الرئيس الأميركي، دونالد ترامب.

ليست غزة وحدها التي تواجه تلك التحديات، بل الضفة الغربية أيضًا. في مداخلته، أشار هاني المصري، مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، إلى أن الضفة الغربية تُعَد الضحية المنسية رغم كونها الهدف الأساسي للمشروع الصهيوني الذي يعتبرها "أرض الميعاد" أو "يهودا والسامرة".

وأوضح أن مخططات تهويد الضفة كانت قائمة حتى قبل عملية "طوفان الأقصى"؛ حيث تضمَّن برنامج الحكومة الإسرائيلية الحالية مشروع ضم الضفة بالكامل، باعتباره فرصة تاريخية لحسم الصراع وليس فقط إدارته كما فعلت الحكومات السابقة. ولفت إلى أن الحرب الأخيرة سرَّعت من هذه المخططات، محوِّلة الضفة إلى سجون منفصلة تضم 900 حاجز و150 بوابة؛ مما جعل التنقل بين المدن أمرًا صعبًا وخطرًا؛ إذ قد يواجه الفلسطينيون الاعتقال أو الاعتداء من قبل المستوطنين.

كما أُشير إلى أن الاحتلال يسيطر أمنيًّا على أكثر من 60٪ من الضفة؛ مما أدى إلى منع قرابة 200 ألف عامل من العمل داخل إسرائيل، وارتفاع عدد المعتقلين إلى أكثر من 10 آلاف، بالإضافة إلى استشهاد أكثر من ألف فلسطيني وإصابة الآلاف، مما يؤكد أن تداعيات الحرب لم تقتصر على غزة وحدها.

أما رياض مشارقة، رئيس المجلس الاستشاري لتجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا، فقد سلَّط الضوء على الكارثة الصحية التي خلَّفتها الحرب؛ حيث استشهد نحو 1200 طبيب وعامل صحي، فيما بلغت نسبة الأطفال والنساء قرابة 59٪ من بين 48 ألف شهيد، مع إصابة نحو 111 ألف شخص، بينهم أكثر من 21 ألف إصابة خطيرة.

وأكد أن الاحتلال دمَّر 212 منشأة طبية، منها 34 مستشفى خرجت من الخدمة بالكامل و191 مركبة إسعاف، مشيرًا إلى أن دراسة جديدة كشفت أن أعداد الشهداء قد تكون أعلى بنسبة 41٪ من الأرقام الرسمية؛ ما يعني أن العدد الفعلي يتراوح بين 55 و78 ألف شهيد حتى يونيو/ حزيران 2024. كما أوضح أن الحرب التي استمرت 471 يومًا تسببت في كارثة صحية غير مسبوقة؛ مما يستدعي توفير إغاثة عاجلة وفتح ممرات آمنة تحت إشراف الأمم المتحدة لتشغيل المستشفيات وضمان عدم استهدافها مجددًا.

في ختام الجلسة، قدَّم الصحفي والباحث السياسي، توفيق شومان، قراءة نقدية لما وصفه بـ"إستراتيجية تصدير الأزمات" التي تنتهجها إدارة ترامب، مشيرًا إلى أن خطة تهجير سكان غزة التي تروج لها إسرائيل والإدارة الأميركية لا تعدو كونها محاولة مكشوفة للتنصل من استحقاقات إعادة الإعمار وإلقاء عبئها الثقيل على كاهل الدول العربية.

ورأى أن هذه الإستراتيجية لا تهدف فقط إلى تفادي الالتزامات الدولية تجاه غزة، بل تسعى أيضًا إلى خلق حالة من الاحتكاك والتوتر بين الفلسطينيين والدول العربية المضيفة؛ مما يعيد تشكيل المشهد السياسي الفلسطيني في إطار عربي داخلي بعيدًا عن سياقه الأصلي كقضية تحرر وطني.

العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع: فرص وتحديات

حظي الوضع في سوريا باهتمام خاص من المنتدى، خاصة في ظل التغييرات الكبيرة التي شهدها هذا البلد في أعقاب تمكُّن ثورته الشعبية من خلع الرئيس بشار الأسد، منهيةً بذلك نظامَ حكم امتد لأكثر من خمسين عامًا. تناولت الجلسة الثانية من المنتدى كيفية تحقيق العدالة الانتقالية كأحد التحديات التي تواجه سوريا خلال الفترة القادمة. شدَّد المشاركون في الجلسة على ضرورة الإسراع في جبر الضرر وتعويض الضحايا، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، مع اتخاذ التدابير الكفيلة بعدم تكرارها، مؤكدين أن أحد الأهداف الأساسية للعدالة الانتقالية هو تحقيق المصالحة المجتمعية.

حذَّر المتحدثون كذلك من أن غياب بنية واضحة للعفو والصفح بعد المحاسبة قد يفضي بالمجتمع إلى الدخول في دوامة من الثأر والانتقام، مشددين على أهمية تعزيز ثقافة مجتمعية تقوم على أسس دينية وثقافية سليمة، وتعزز دعائم العيش المشترك بين جميع مكونات المجتمع.

أوصى المتحدثون بإنشاء هيئة مستقلة تضم شخصيات قضائية وحقوقية نزيهة، بالإضافة إلى ممثلين عن الضحايا، لضمان الشفافية والمصداقية في تحقيق العدالة الاجتماعية، مشيرين إلى أن نجاح العدالة الانتقالية مرهون بتحقيق سيادة القانون والتوافق الوطني الشامل.

في هذا السياق، استعرض وزير العدل وحقوق الإنسان الأسبق في المغرب، محمد أوجار، تجربة بلاده في العدالة الانتقالية، مشيرًا إلى أن جلسات الاستماع العمومية، التي نُظِّمت في مختلف الأقاليم والمدن والقرى المغربية، كانت إحدى أبرز محطاتها؛ حيث نُقلت مباشرة عبر التليفزيون؛ ما عزز الشفافية والمشاركة المجتمعية. ووصف أوجار التجربة المغربية بأنها من أنجح التجارب في الوطن العربي وإفريقيا، مؤكدًا أن السؤال الذي يطرح نفسه بعد أي تغيير سياسي أو ثورة هو: كيف يمكن معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعويض الضحايا، مع ضمان عدم تكرارها؟

وأشار إلى أنه رغم عدم وجود نموذج موحد للعدالة الانتقالية، فإن التجارب الناجحة تشترك في قيم وأفكار عامة، لافتًا إلى أن دولاً مثل إسبانيا والبرتغال واليونان، اختارت طي صفحة الماضي دون اللجوء إلى العدالة الانتقالية أو محاسبة المسؤولين، بعد انتقالها من أنظمة شمولية إلى ديمقراطية. وشدَّد أوجار على أن نجاح العدالة الانتقالية مرهون بوجود دولة قانون قوية، تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وتتمتع بمشروعية انتخابية وتوافق وطني واسع، مع ضرورة إشراك الضحايا في هذه العملية لضمان نجاحها.

من جانبه، أكد أستاذ القانون الدولي، محمود برهان عَطُّور، أن العدالة الانتقالية تتجاوز مجرد كونها مفهومًا قانونيًّا إلى كونها هاجسًا إنسانيًّا يسعى لتحقيق الإنصاف، مشيرًا إلى أن النظام الدولي بحاجة إلى إعادة بناء لتحقيق عدالة أكثر شمولاً على المستوى العالمي. واعتبر أن غياب العدالة كان أحد المحركات الرئيسية لثورات الربيع العربي؛ حيث بدأت المطالبات بالإصلاح، لكنها تحولت إلى ثورات تطالب بتغيير الأنظمة بعد فشل الإصلاح، في سبيل بناء مستقبل أكثر عدالة يضمن حقوق الشعوب وحرياتها.

وأشار إلى أن التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية، سواء في سوريا أو دول أخرى، تتضمن عقبات سياسية وتشريعية وتنظيمية وثقافية؛ ما يجعل من تحقيق المصالحة المجتمعية هدفًا صعب المنال دون إرادة سياسية واضحة.

في ذات السياق، شدَّد محمد النسور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على أن الهدف الأساسي من العدالة الانتقالية هو منع تكرار المآسي، مشيرًا إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان

في سوريا لم تبدأ خلال السنوات الـ14 الأخيرة فقط، بل تعود إلى 54 عامًا من غياب احترام الحقوق الأساسية. وأوضح أن العدالة الانتقالية يجب أن تراعي خصوصية كل دولة، مشيرًا إلى أنه خلال زيارته الأخيرة إلى دمشق لمس سوء فهم لمفهوم العدالة الانتقالية؛ حيث اعتقد البعض أنها شكل من أشكال العدالة المخففة التي يمكن تجاوزها بسبب تحديات أخرى، محذرًا من أن هذا الفهم الخاطئ قد يعيق أي تقدم نحو مستقبل أكثر عدالة في سوريا، داعيًا إلى تأسيس هيئة مستقلة تعكس التزام الدولة بحقوق الإنسان.

أما فضل عبد الغني، مؤسس ومدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فأكد في مداخلته أن الحالة السورية تتمتع بخصوصية فريدة نظرًا لطول فترة النزاع التي استمرت 14 عامًا، وحجم الانتهاكات التي خلَّفتها، بما في ذلك قرابة 115 ألف حالة اختفاء قسري، وملايين اللاجئين والضحايا. وشدَّد عبد الغني على ضرورة وجود هيئة حكم تشرف على إعلان دستوري يؤسس لهيئة عدالة انتقالية، بدلاً من العودة إلى دساتير سابقة، مشيرًا إلى أن سوريا بحاجة إلى محاكم خاصة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهو ما تفتقر إليه حاليًّا.

حرب الإستراتيجيات الإقليمية

من الوضع في فلسطين وسوريا انتقلت جلسات المنتدى للحديث عن الوضع في إقليم الشرق الأوسط ككل. سلَّطت جلسة "حرب الإستراتيجيات الإقليمية" الضوء على التنافس الحاد بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، الذي تفاقم بفعل الحرب الإسرائيلية على غزة وامتداداتها إلى لبنان، وإيران، واليمن، والعراق، إضافة إلى التغييرات الجيوسياسية التي أعقبت سقوط نظام الأسد في سوريا. وناقش المتحدثون طبيعة الصراع الراهن، الظاهر منه والخفي، بين إستراتيجيات كل من إيران وإسرائيل وتركيا، متسائلين عن إمكانية أن يصبح الدور العربي أكثر استقلالاً وتأثيرًا بعيدًا عن التبعية وردود الأفعال.

استهل مجتبى فردوسي بور، الدبلوماسي الإيراني والأستاذ الجامعي، مداخلته بالإشارة إلى التحولات في النظام العالمي، الذي وصفه بأنه يتحرك نحو نظام "ما وراء القطبية"؛ حيث تلعب البيانات الضخمة والتحالفات الإقليمية والدولية دورًا

محوريًّا في تشـكيله. ونقل عن أسـتاذ العلاقات الدولية الأميركي، جون ميرشايمر، رأيه بأن أحداث 7 أكتوبر/ تشـرين الأول تسـببت في تدمير التوازن التقليدي للقوى الدولية؛ مما يدفع المشروع الغربي إلى تبني "نهج فوضوي" للحفاظ على نفوذه في الشرق الأوسط.

وأشـار فردوسي بور إلى أن الاكتشـافات الجديدة للغاز الطبيعي في حوض الشام، التـي تقدر بـ122 تريليون قدم مكعب من الغاز و1.7 مليار برميل من النفط القابل للاسـتخراج، جعلت من السـيطرة على غزة وسـواحلها هدفًا إسـتراتيجيًّا للغرب وإسـرائيل، خاصة أن معظم هذه الثروات يقع تحت الأراضي الفلسـطينية المحتلة لعام 1967، ويمتد إلى السـواحل السـورية؛ ما يفسر الاهتمام الغربي بالتطورات في سوريا وقطاع غزة.

وتحدث عن لقاء الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مع رئيس الوزراء الإسـرائيلي، بنيامين نتنياهو، بعد حفل التنصيب؛ حيث كان الهدف الرئيسي هو إنقاذ حكومة نتنياهو واسـتكمال خطط الاحتلال في غزة، مع طرح فكرة "الهجرة القسـرية" للفلسطينيين إلى داخل سـوريا مقابل رفع العقوبات عنها؛ ما يجعل سـوريا المستهدف الرئيسي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مشيرًا إلى أن سقوط سوريا سيؤدي إلى اختلال التوازن في مواجهة إسرائيل ويهدد الهوية الوطنية السورية بفعل التدخلات الإقليمية والدولية.

من جانبه، قدَّم مراد يشلتاش، أستاذ العلاقات الدولية، رؤية تركيا للتطورات الإقليمية بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول وسقوط نظام الأسد، مشيرًا إلى أن تركيا تراقب ديناميات التراجع والصعود في المنطقة، خاصة تراجع النفوذ الإيراني في لبنان وسوريا وغياب التأثير الروسـي نتيجة الحرب الأوكرانية. وأكد أن تركيا تعيد تعديل إسـتراتيجياتها للتعامل مع هذه التغيرات، مع التركيز على بناء جيش سـوري جديد خلال المرحلة الانتقالية، في ظل تراجع دور الوكلاء الإقليميين مثل حزب الله وإيران.

وشـدَّد يشلتاش على أن تركيا تسـعى للحفاظ على نفوذها السياسي في سوريا عبر التعـاون مع القوى الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار قرارات مجلس الأمن والعملية الأممية المستمرة، معتبرًا أن تشكيل جيش سوري جديد يعد أولوية إستراتيجية لتركيا في ظل تراجع النفوذ الروسي والإيراني.

أما حسن البراري، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة قطر، فقد اعتبر أن النظام العربي يعانـــي من الضعف والهشاشـــة والتنافـــس الداخلي؛ ما يجعله دائمًـــا تابعًا للعوامل الخارجية. وأوضح أن الإستراتيجية تتطلب هدفًا واضحًا ووسيلة لتحقيقه ضمن بيئة مليئة بالمخاطر والفرص، مشـــيرًا إلى أن إســـرائيل تمتلك هدفًا إســـتراتيجيًّا واضحًا منذ تأسيســـها، يتمثل في الســـيطرة على كامل فلسطين دون ســـكانها، معتمدةً على القوة العســـكرية، في حين أن العالم العربي يفتقر إلى إســـتراتيجية مضادة؛ ما يجعل أي مبـــادرات فرديـــة مثل "طوفـــان الأقصى" مجرد ردٍّ فعل لا يرتقي إلى مســـتوى الإستراتيجية العربية الموحدة.

اختتم شـــفيق شقير، الباحث في مركز الجزيرة للدراسات، مداخلات المتحدثين في الجلسة بتحليل النظام العربي الحالي، مشيرًا إلى أن أي محاولة لاستعادته يجب أن تبدأ من سوريا، كما حدث بعد سقوط جدار برلين. وأكد أن إعادة بناء النظام العربي تتطلب توافقات بينية تبدأ من سوريا، مع الإجماع على القضية الفلسطينية كحدٍّ أدنى، محذرًا من أن تجاهل ذلك قد يؤدي إلى نظام عربي جديد مبني على ركام غزة دون رؤية واضحة لمستقبل القضية الفلسطينية.

الشرق الأوسط أمام توازنات جديدة

اســـتمر المنتدى في مناقشـــة تفاعلات "طوفان الأقصى" والحرب الإســـرائيلية على موازين القوى في الشرق الأوسط. ناقشت الجلسة الرابعة تحولات الشرق الأوسط بعد الحرب على غزة، مبتدئةً بالتحديات التي تواجه القضية الفلســـطينية بعد فشـــل إســـرائيل في تحقيق أهدافها بالقضاء على المقاومة، وانعكاســـات ذلك على موازين القـــوى فـــي المنطقة، بما فـــي ذلك الأثمان التي قد يدفعهـــا العرب أو يجنونها من الترتيبات الجارية.

استهل أسامة حمدان، القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مداخلته في هذه الجلســـة بالتأكيد على أن يوم الســـابع من أكتوبر/ تشـــرين الأول شكّل "إنجازًا تاريخيًّا للفلسطينيين"، مشيرًا إلى أن مجموعة صغيرة من المقاومين، باستخدام أسلحة فردية بســـيطة، نجحت في تفكيك فرقة عســـكرية إسرائيلية قوامها نحو 4000 جندي خلال ست ساعات فقط؛ مما عزز الشعور الفلسطيني بالقدرة على المبادرة وتحقيق الإنجاز السريع.

وفي معرض إجابته عن التساؤلات المتعلقة بما يُعرف إعلاميًّا بـ"خطة غزة"، والتي يُقال إنها تتضمن نزع سلاح المقاومة، وإبعاد حماس عن حكم القطاع، وفك ارتباطها بإيران شرطًا لإعادة الإعمار، شدَّد حمدان على أن "الطريقة الأميركية لإحداث صدمة بالدعوة إلى التهجير لن تنجح في التعامل مع الشعب الفلسطيني". وأوضح أن إدارة ترامب تسعى "لإيهام" الفلسطينيين بأنهم هُزموا وأن عليهم دفع ثمن هزيمتهم، مؤكدًا: "هذه الطريقة لن تنجح مع الفلسطينيين. الحقيقة أن المقاومة انتصرت. فكرة المقاومة انتصرت. وبالتالي أنا لست في موقع تقديم تنازل. فيما يتعلق بإدارة الشأن الوطني الفلسطيني، فهذا شأننا".

وأكد حمدان موقف حماس الحازم قائلًا: "لا يوجد يوم ثان. الإسرائيلي حاول أن يُحدث الصدمة قبل أن توجد، وراح يردد عبارة اليوم التالي ويتساءل عمَّا بعد حماس: كيف يكون الوضع في القطاع؟ الحق أن اليوم الثاني كان وسيظل فلسطينيًّا".

وفيما يتعلق بالشأن الفلسطيني الداخلي، قال: "أنا من يقرر كيف يكون الوضع الفلسطيني. فتح ليست متجاوبة، أبو مازن زعلان. هذا شأن فلسطيني داخلي، ونحن سنراضي بعضنا داخليًّا، ويتحمل بعضنا بعضًا. لكن أن يطلب منا مهزوم دفع ثمن هزيمته فهذا غير ممكن".

وعند الحديث عن موضوع التهجير، أوضح حمدان أن "الموضوع ليس جديدًا"، مُذكِّرًا بأنه طُرح منذ عام 1954، وأن غزة شهدت في عام 1956 مظاهرات عارمة قادها الإخوان المسلمون والشيوعيون، اتفقوا خلالها على إسقاط هذا المشروع رغم خلافاتهم الأيديولوجية، وتمكنوا من إفشاله. واعتبر أن هذا "تاريخ يجب أن نقرأه بوضوح".

وبخصوص الدور اللبناني، قال حمدان: "نعم، المقاومة أصيبت في لبنان، ولا أدل على ذلك من استشهاد السيد حسن نصر الله وكبار القادة العسكريين الذين قاتلوا إلى جانب المقاومة من اليوم الأول". ونفى أن تكون حماس قد طلبت دعمًا عسكريًّا من حزب الله، مشددًا على أن "هذا موقف حزب الله الذي اتخذه بمفرده. ما طلبناه ولا أرسلت له إيران رسالة تطلب منه هذا الموقف".

وأضاف: "أنا أريد أن أقول كلمة للتاريخ: اقرؤوا الأمور صح لكي نصل إلى استنتاجات صحيحة. إيران ليس عندها غرفة عمليات تصدر أوامر مشفّرة أو غير

مشفِّرة وترسلها لحماس أو لحزب الله أو لأنصار الله أو لآخرين. نحن متفقون أن عدونا هو إسـرائيل ونتعاون على ذلك". وأكد أنه "عندما تقدم إيران دعمًا وإسـنادًا للمقاومة، لا يصح أن تكون في نهاية المطاف إيران مخطئة لأنها ساعدت المقاومة"، مُنتقدًا الأطراف التي "لم تدعم المقاومة والشعب الفلسطيني وربما قد تآمرت على الفلسطينيين بالتعاون مع إسرائيل وتريد أن تجني ثمنًا من الفلسطينيين".

وفيما يتعلق بإعادة إعمار غزة، أوضح حمدان أن "غزة ليست مجرد أرقام، بل هي عائلاتنا وأهلنا"، مضيفًا أن "من يتحدث عن 50 ألف شـهيد قد يكون للناس مجرد أرقام، لكن بالنسبة لنا هم عائلاتنا وزوجاتنا وبناتنا وأولادنا". ولفت إلى التضحيات الكبيرة التي قدمها قادة حماس، مشـيرًا إلى أن "إسـماعيل هنية (الرئيس الأسـبق للمكتـب السياسـي لحماس) استشـهد معه 10 من عائلتـه، بينهم 3 من أولاده و7 من أحفاده، وقد استشهدوا في مرات متعددة"، وأن "يحيى السنوار (رئيس المكتب السياسي لحماس الذي خلف إسماعيل هنية) استشهد وهو يقاتل على خطوط الجبهة الأمامية".

ورفض حمدان بشـكل قاطع أي محاولة لتهميش المقاومة أو إبعادها عن المشـهد السياسـي الفلسـطيني، موضحًا أن "هناك محاولة لرسم صورة نمطية تقوم على أن المقاومة شـنَّت هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول واختبأت، فإذا بالمقاومة في الصف الأول". وأضاف: "هذه المقاومة التي حققت هذا الإنجاز لن نقبل من أحد أن يطلب منها ومن قادتها وكوادرها أن يتنحوا جانبًا، أو يقول لها: ليس لكم علاقة بالمشروع الوطني الفلسطيني. فهذا غير مقبول وغير ممكن".

وأكـد ذلك بقوله: "كيف ندير شـأننا الداخلي؟ هذا قرارنـا نحن. ولذلك من يأتي ليحل محل إسرائيل سنتعامل معه كإسرائيل. من يريد أن يشتغل بالوكالة عن إسرائيل فعليه أن يتحمل تبعات أنه وكيل لإسرائيل". وشدَّد على أن "سلاح المقاومة وقادة المقاومة وشعب المقاومة هذا كله غير ممكن. لن نتناقش فيه من أساسه. هو خارج النقاش وغير ممكن أن نتحدث فيه ولا نقبل أن يحدثنا أحد فيه بوضوح شديد".

وفي ختام حديثه، دعا حمدان المنطقة إلى "اغتنام الفرصة"، مشيرًا إلى أن "المنطقة تعانـي من اختلال فـي التوازن حاليًّا نتيجة الذي جـرى"، لكن هذا "الاختلال لم يلـغِ المعادلات التي كانت قائمة. لقـد أضعف بعضها لكنه لم يلغها. لم يلغِ فكرة

المقاومة. فريق المقاومة سيرمِّم ما أصابه وسيُكمل". وأكد أن "أمامنا فرصة ليتسع فريق المقاومة. أنا أتحدث بجدية ولا أحكي أوهامًا".

وأشار إلى أن "حتى التغيير الذي حدث في سوريا سيصب في صالح المقاومة لأن الجولان محتل و400 كلم جديدة من الأراضي السورية احتُلّت، ولن ينسحب الإسرائيلي من هذه الأرض إلا بالمقاومة"، معتبرًا أن "سوريا الجديدة يجب أن تكون في هذا المحور (محور المقاومة)".

وختم حمدان بقوله: "المقاومة هي خيار للمنطقة. نحن كعرب أمامنا فرصة تاريخية، فقد أبانت معركة الأقصى أن هناك جيرانًا يمكن أن يُعتمد عليهم ويستفاد منهم. هؤلاء الجيران هم إيران وتركيا وإفريقيا التي كانت قبل كامب ديفيد إلى جانب قضايانا، لكن بعد كامب ديفيد نحيناها جانبًا. جنوب إفريقيا جاءت في هذه المعركة ورفعت قضية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية".

وشدَّد على أن "أمام العرب فرصة ليخرجوا من دائرة الهيمنة. الأمر بحاجة إلى بعض الشجاعة وبعض الترتيب وحوار مع هذا الجوار لبناء إقليم يريد أن يكون سيدًا مستقلًّا حرًّا قراره ذاتي"، مؤكدًا أن الأداة الأساس لتحقيق ذلك هي "قدرتنا على أن نَصْفَع إسرائيل وقتما أردنا وبكفاءة عالية"، مشيرًا إلى أن "يوم السابع من أكتوبر أثبت ذلك".

في مداخلته، أكد لقاء مكي، الباحث الأول في مركز الجزيرة للدراسات، أن الصراع بين إسرائيل وإيران لم يعد مجرد تهديد محتمل، بل أصبح واقعًا ملموسًا يتجلى في تصاعد القصف المتبادل، وفي نشاط الفصائل المسلحة التي تقاتل بالوكالة عن إيران، مثل حزب الله وبعض الفصائل العراقية والحوثيين. وأوضح أن إسرائيل، بدعم أميركي، تستعد لشن هجوم محتمل على المشروع النووي الإيراني، استنادًا إلى تقارير نشرتها وسائل إعلام أميركية وإسرائيلية.

وأشار مكي إلى أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يسعى لإحياء مشروع "الممر الكبير"، الذي يربط الهند بإسرائيل وأوروبا، وهو مشروع إستراتيجي يتطلب توفير بيئة أمنية مستقرة في المنطقة. وأكد أن تحقيق هذا الاستقرار يواجه تحديات حقيقية، لاسيما من قطاع غزة وحركة حماس، اللذين يشكّلان تهديدًا مباشرًا لهذا المشروع على الرغم من الجهود المبذولة لتأمين المنطقة.

استهل محسن محمد صالح، مدير مركز الزيتونة للدراسات، حديثه بتحليل شخصية الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مسلطًا الضوء على ما وصفه بـ"النرجسية العالية" و"البراغماتية" كسمات بارزة لشخصية ترامب، إلى جانب تأثير "الرؤية الإنجيلية الصهيونية" في رؤيته لقضية فلسطين. ورأى أن ترامب يمزج بين اعتبارات السوق والحسابات الإستراتيجية والقيم الإنسانية؛ مما ينعكس في سياساته التي تتجاهل عمق ارتباط الشعب الفلسطيني بأرضه، رغم فشل جميع محاولات التهجير على مدار 77 عامًا. وأكد أن الاحتلال الإسرائيلي، رغم كل ما قام به، لم يستطع فرض سيطرته الكاملة على غزة، مشددًا على أن أي حديث عن الاستحواذ على القطاع أو تهجير سكانه ليس إلا ضربًا من الوهم البعيد عن الواقع.

أما جوني منير، الصحفي والمحلل السياسي، فقد رأى أن الحرب الأخيرة لم تكن فقط لتأمين المستوطنات الإسرائيلية، بل هدفت إلى طرد الفلسطينيين من غزة والضفة، مشيرًا إلى أن العقلية الإسرائيلية طالما حلمت بالتخلص من غزة، كما عبَّر عن ذلك إسحاق رابين سابقًا. واعتبر منير أن خطة ترامب ونتنياهو لطرد الفلسطينيين قائمة على تدمير البنية التحتية وجعل الحياة مستحيلة، لكن تمسك الفلسطينيين بأرضهم يبقى التحدي الأكبر لهذه المخططات، مؤكدًا أن مواجهة هذه الأفكار "المجنونة" تتطلب إدارة واعية وحازمة من الفلسطينيين والعرب على حدٍّ سواء.

الوضع الدولي في ظل الإدارة الأميركية الجديدة

استهل محمد المنشاوي جلسة "الوضع الدولي في ظل الإدارة الأميركية الجديدة" بمداخلة أعرب فيها عن دهشته من اندهاش البعض في الشرق الأوسط من شخصية ترامب وسياساته، مؤكدًا أن ترامب "كتاب مفتوح" يمكن التعامل معه بسهولة، مشيرًا إلى أن فترة حكمه الأولى التي امتدت لأربع سنوات كانت مقدمة واضحة لما نشهده اليوم. ولفت إلى أن ترامب يُعد رئيسًا غير تقليدي بشكل كامل وراديكالي، فهو الرئيس الأميركي الوحيد الذي وصل إلى البيت الأبيض دون خوض أي انتخابات سابقة، حتى على مستوى المجالس المحلية أو المدرسية؛ حيث كانت أول تجربة انتخابية له هي الانتخابات الرئاسية عام 2016، والتي نجح فيها. وأوضح المنشاوي أن جميع الرؤساء السابقين خاضوا تجارب انتخابية على مستوى الولايات أو الكونغرس أو شاركوا في حروب خارجية، في حين جاء ترامب من خارج هذا

الإطار التقليدي ليهز أركان السياسة الأميركية ويُحدث تغييرات جذرية، ليس فقط في الداخل الأميركي، بل على مستوى العالم أجمع، معتبرًا أن ما يقوم به ترامب في ولايته الثانية هو امتداد لما بدأه في فترته الأولى.

وأشار المنشاوي إلى أن هناك إجماعًا فكريًّا ونخبويًّا أميركيًّا بعد الحرب العالمية الثانية على الحفاظ على النظام العالمي الذي أُسِّس حينها؛ حيث خرجت الولايات المتحدة كأقوى دولة في العالم بعد تدمير جميع أعدائها خلال الحرب، مع وجود تحدٍّ وحيد تمثَّل في الاتحاد السوفيتي، الذي تمكنت واشنطن من التغلب عليه لاحقًا. وأوضح أن هذا النظام يستند إلى مسارين أساسيين: الأول: هو ضمان استقرار عالمي يسمح للرأسمالية العالمية بالنمو والتمدد، والثاني: هو الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة على هذا النظام. ورأى أن ترامب لا يكترث بهذا الإرث الذي حافظ عليه جميع الرؤساء الأميركيين السابقين؛ حيث يسعى إلى هدم ما تم بناؤه بعد الحرب العالمية الثانية.

وأكد المنشاوي أن ترامب دخل التاريخ من أوسع أبوابه بعد أن تم انتخابه لولايتين غير متتاليتين، وهو أمر لم يحدث منذ أكثر من 100 عام، معتبرًا أن ترامب يسعى إلى تحقيق إرث شخصي يرضي غروره. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، أشار إلى أن ترامب يطمح إلى النجاح في تحقيق ما فشل فيه 13 رئيسًا أميركيًّا سابقًا منذ اندلاع الصراع العربي-الإسرائيلي؛ حيث حاول جميع الرؤساء الجمهوريين والديمقراطيين التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط، خاصة من خلال حل الدولتين، لكنهم لم ينجحوا في ذلك. وأوضح أن ترامب جاء برؤية راديكالية لتحقيق السلام في المنطقة، لكنه ليس سلامًا عادلاً؛ إذ لا تعني له العدالة شيئًا، سواء في الشرق الأوسط أو في أوكرانيا؛ حيث يسعى لتحقيق السلام فقط ليظهر كصانع سلام؛ ما يعكس طموحه للحصول على جائزة نوبل للسلام. وختم المنشاوي بالإشارة إلى أن تصريحات ترامب بشأن مستقبل الشرق الأوسط وقطاع غزة مهمة للغاية، لافتًا إلى أن الولايات المتحدة تربط العالم كله بسلاسل من ذهب أو حديد أو نحاس، لكنها في النهاية تهز العالم أجمع.

من جانبه، أكد محمود يزبك أن انتخاب ترامب وزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الأخيرة إلى الولايات المتحدة يعكسان بوضوح دخول السياسة

العالمية، وخاصة سياسة الشرق الأوسط، مرحلة جديدة تختلف عن الإستراتيجيات المتبعة حتى الآن. وأوضح أنه مع اقتراب تولي ترامب للحكم والتصريحات التي صدرت عشية ذلك، ظهرت توقعات بأن النظام الأميركي الجديد سيُحدث تغييرات جذرية في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي/ الفلسطيني-الإسرائيلي.

وأشار يزبك إلى أن أول هذه التغييرات تمثَّل في إجبار نتنياهو على قبول التقدم في صفقة تبادل الأسرى، وهو ما حدث بشكل مفاجئ. وأضاف أن دعوة ترامب لنتنياهو ليكون أول زعيم يلتقي به بعد توليه السلطة أثارت جدلاً واسعًا وتناقضات كبيرة في التوقعات حول اتجاهات السياسة الأميركية الجديدة.

وذكر يزبك أن الليلتين السابقتين لاجتماع ترامب ونتنياهو شهدتا مقالات وتحليلات متباينة حول ما إذا كان ترامب سيضغط على نتنياهو في اتجاه معين أم العكس، مشيرًا إلى أن تصريحات ترامب خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع نتنياهو كانت صادمة للكثيرين؛ حيث لم يتمكن العديد من فهم مغزى كلماته. وأكد أنه لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، جعل رئيس أميركي مصطلحات مثل "التطهير العرقي" و"التهجير القسري"، التي كانت منبوذة وغير مقبولة دوليًّا، موضع نقاش وكأنها أصبحت مقبولة على الساحة السياسية الدولية، في تحدٍّ واضح للقانون الدولي.

من جهته، أشار الحواس تقيَّة، الباحث في مركز الجزيرة للدراسات، المتخصص في العلاقات الدولية، إلى أن ترامب يعتمد على أسلوب "الصدمة والترويع"، الذي كان وزير الدفاع الأميركي الأسبق، دونالد رامسفيلد، يستخدمه في الحروب، ووصف ترامب بأنه "نسخة باهتة" من الرئيس الأسبق، ريتشارد نيكسون، ووزير خارجيته، هنري كيسنجر، اللذين نظَّرا لنظرية "الشخص المجنون" في السياسة الدولية؛ حيث كان نيكسون يهدد باستخدام السلاح النووي في تعاملاته مع الفيتناميين، بينما يفتقد ترامب لهذا البعد الاستثنائي في شخصيته وسياسته.

وأوضح تقيَّة أن نيكسون وكيسنجر كانا يستخدمان التسريبات الإعلامية للضغط على الخصوم دون الإدلاء بتصريحات مباشرة، على عكس ترامب الذي يطلق تهديداته علنًا، مثل تهديده لحركة حماس بـ"الجحيم" إذا لم تسلِّم الرهائن، ثم إعلانه دعمه المطلق للحكومة الإسرائيلية؛ ما يعكس افتقاره للحنكة السياسية التي تميز بها أسلافه. وأكد أن مشكلة ترامب تكمن في إعلانه عدم خوض حروب جديدة؛ ما

يجعله يفتقد لأدوات التهديد التقليدية في العلاقات الدولية، مشـيرًا إلى أن الرئيس الأميركي الأسبق، ثيودور روزفلت، كان يقول: "احمل عصا غليظة وتحدث بلطف"، في حين أن ترامب يعلن صراحة أنه لن يستخدم القوة العسكرية؛ ما يضعف من قدرته علـى التهديد، ويجعله يعتمـد على العقوبات الاقتصادية فقط، رغم افتقاره لأدوات المكافأة الاقتصادية الكافية.

وأضـاف تقيَّـة أن ترامب يلوِّح بفرض عقوبات قاسـية على إيـران لإجبارها على التفاوض بشأن مشروعها النووي، لكنه يدرك أيضًا أن بالإمكان التعايش مع العقوبات لفتـرة طويلـة، كما أن هناك حالة من الإرهـاق في الداخل الأميركي من التدخلات العسـكرية الخارجية. وفيما يتعلق بالشـرق الأوسط، أشار تقيَّة إلى أن ترامب يسعى لتحميـل حلفائه، مثل الأردن ومصر، أعباء تهجير الفلسـطينيين، ملوِّحًا باسـتخدام المسـاعدات الاقتصادية السـنوية للضغط عليهما؛ ما يهدد استقرار هذه الدول، لافتًا إلى أن رفض الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسـي، والعاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، زيارة ترامب يعكس رفضهما لهذه الضغوط؛ ما دفع ترامب إلى الإشادة بهما لاحقًا بعد أن أبديا مقاومة واضحة لسياسته.

أما تاراس جوفتينكو فأكد في مداخلته أن إدارة ترامب تسـعى للمضي قدمًا في بدء عملية تفاوض مع الاتحاد الروسي لوقف إطلاق النار في أوكرانيا، تمهيدًا لمفاوضات دبلوماسية أوسع نطاقًا لإنهاء الحرب، لكن ترامب لا يملك إستراتيجية واضحة حول كيفية البدء في هذه العملية أو الأدوات التي سيسـتخدمها لإقناع موسـكو بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وأشـار جوفتينكو إلى أن خطة ترامب تعتمد على تحميل الدول الأوروبية مسـؤولية ضمان الأمن في أوكرانيا، بما في ذلك نشـر قوات أوروبية لحفظ السلام، وهو ما يثير قلقًا لدى الأوروبيين الذين يدرسون سيناريوهات متعددة للتعامل مع هذا الوضع. ولفـت إلى أنه في نهايـة خريف 2024، لم تكن الدول الأوروبية تتوقع فوز ترامب بالانتخابات، ما جعلها غير مستعدة للتعامل مع خطة قد تتطلب نشر قوات عسكرية على الأراضي الأوكرانية لضمان وقف إطلاق النار والإشراف على المفاوضات، وهو ما قد يفرض عليها أعباء مالية وعسكرية كبيرة.

فيلم "عيون غزة": عرض ونقاش (الجزيرة 360)

قدمت هذه الجلسة من خلال الفيلم الوثائقي "عيون غزة" رؤية إنسانية وصحفية للأوضاع في قطاع غزة، الذي وثَّق المأساة التي يعيشها السكان في ظل حرب الإبادة التي تعرضوا لها. ومن خلال عدسة الصحفيين وشهاداتهم، يعكس الفيلم واقع الحياة اليومية تحت القصف، مسلطًا الضوء على المخاطر التي تحيط بالعمل الصحفي في بيئة تتسم بالعنف والاستهداف المباشر للإعلاميين.

عبَّر وائل الدحدوح، مدير مكتب الجزيرة في غزة، في مداخلته عن حجم المعاناة التي يعيشها الصحفيون في القطاع، قائلًا: "في قطاع غزة، ليس من السهل أن تكون صحفيًّا، وليس من السهل أن تكون إنسانًا، وليس من السهل أن تكون أحد الضحايا أو والد شهيد، أو قريبًا لشهيد. فما بالك أن تكون كل هؤلاء في آنٍ واحد؟ هذا أمر يفوق قدرة البشر على الاحتمال". وأضاف أن كل ما يحدث في غزة استثنائي وغير منطقي؛ ما دفع الصحفيين إلى أن يكونوا استثنائيين أيضًا، مشددًا على أن دورهم لم يكن مهمًّا فقط بالنسبة لهم ولأسرهم، بل للصحافة وروحها، وللملايين الذين تابعوا ما يحدث لحظة بلحظة عبر عدساتهم.

وتحدث الدحدوح عن التحديات التي واجهها الصحفيون خلال الحرب، موضحًا أنهم أعدوا خططًا مسبقة وبديلة في الحروب السابقة، لكن هذه الحرب كانت مختلفة تمامًا؛ ما فرض عليهم أدوارًا غير مسبوقة. ولفت إلى أن الصحفيين في غزة دفعوا أثمانًا باهظة؛ حيث كانوا في عين الخطر، يخشون على حياتهم وعلى أسرهم، الذين بدورهم كانوا يخشون عليهم. وأشار إلى صعوبة التوفيق بين العمل الصحفي والحياة الأسرية في ظل النزوح القسري والرحيل المفاجئ، مؤكدًا أن الصحفي كان مطالبًا بأن يكون أبًا في بعض اللحظات، لكن المآسي والأوجاع كانت دائمًا تلاحقه.

وأضاف الدحدوح أن الاحتلال يستهدف الصحفيين في أعز ما يملكون لعرقلة عملهم، لكن ذلك لم يمنعهم من مواصلة دورهم، حتى مع تفرُّق أسرهم وإصابة بعض أفرادها، مشدِّدًا على أن الصحفيين اضطروا لتغليب مصلحة العمل على أوجاعهم لتوثيق بشاعة ما يحدث، وقال: "في هذه اللحظات، قال لي من تبقى من أسرتي، من بناتي الجرحى: يا أبي، نحن معك إما أن نحيا معًا أو نموت معًا".

مــن جانبــه، قال عاصف حميدي، مدير الأخبار بقناة الجزيرة الإخبارية: إن الصمت في هذه اللحظة هو أبلغ تعبير عن معاناة الصحفيين في غزة، وشــدَّد على ضرورة المضي قدمًا في توثيق الحقيقة. وأضاف أن ما تم عرضه في الفيلم ليس سوى لمحة بسيطة مما يحدث في غزة، مشيرًا إلى أن الصحفيين هناك فقدوا حياتهم وأطرافهم، لكنهم لم يفقدوا إصرارهم أو ضميرهم المهني.

وأكــد حميدي أن وصف الصحافة بـ"مهنة المتاعب" لا ينصف الصحفيين في غزة؛ حيــث تصبح الصحافــة هناك "مهنة الكوارث والمخاطر والإنســانية والتضحيات". واعتبر أن الصحفيين في غزة هم مرآة الواقع والفاجعة، وأن الاحتلال حاول كســر هذه المرآة عبر التحريض والاتهامات والقتل، لكنه فشل؛ ما زاد من عزيمة الصحفيين على مواصلة عملهم رغم المعاناة النفسية والجسدية واللوجستية. وأضاف أن شبكة الجزيرة ستواصل تقديم الحقيقة مهما كانت التحديات، مشددًا على أن استهدافها لن يثنيها عن حمل الراية.

من جهته، أوضح جمال الشــيَّال، مدير إســتراتيجية المحتوى في منصة 360 بشبكة الجزيرة، أن إستراتيجية المحتوى للمنصة كانت تهدف إلى مواصلة رسالة الجزيرة، والتقــرب من الجمهــور، وتقديم الرأي والرأي الآخر، ونقــل الحقيقة التي يحاول البعض طمســها. وأشــار إلى أن الأفلام الوثائقية أصبحت وسيلة فعالة للتواصل مع الجمهور خلال الحروب، حيث تمت إضافة مشــاهد بســيطة في فيلم "عيون غزة"، مثل اللعب مع الأطفال، لملامسة الجانب الإنساني في كل مُشاهِد.

ولفت الشيَّال إلى أن أحد التحديات في توثيق تاريخ غزة هو خطر وصول الجمهور إلى حدِّ التشبع من الأخبار الحادة؛ ما يستدعي إيجاد طرق جديدة لإبقاء معاناة أهل غزة في وجدان العالم. واعتبر أن الحرب الأخيرة علمتهم مدرسة جديدة في الصحافة عنوانها "الابتكار والتمســك بالحياة"، رغم صمت المؤسسات الدولية التي يُفترض بها الدفاع عن المهنة، في وقت استُشــهد فيه أكثر من 200 صحفي دون ردود فعل دولية كافية.

وفي مداخلة عن بُعد، قال محمد أحمد، مراســل الجزيرة في شــمال غزة: إن توثيق المعاناة بعد الحرب كان أكثر صعوبة من التغطية خلال الحرب، التي كانت بدورها قاسية للغاية، مشيرًا إلى ظروف العمل الصعبة في ظل انعدام المواصلات والتواصل

مع المؤسسات، والمجاعة التي عانوا منها خلال شهر ديسمبر/كانون الأول، إضافة إلى الإصابات والضغوط النفسية والجسدية.

وأضاف محمد أحمد أنهم اضطروا للعمل دون كاميرات احترافية أو معدات بث، معتمدين على كاميرات الهواتف المحمولة؛ حيث كانوا يقطعون أكثر من 20 كيلومترًا يوميًّا للتنقل والتصوير؛ ما زاد من العبء عليهم. وأوضح أنهم كانوا يواكبون الحدث منذ اللحظات الأولى للضربات وحتى وداع الشهداء، مشيرًا إلى صعوبة التعامل مع مشاهد الأطفال المصابين، التي كانت تذكّره بابنه المولود بعيدًا عنه.

وأشار إلى أن زميله، عبد القادر، عاش تجربة مختلفة؛ حيث كان مسؤولاً عن أسرته التي تعرضت للاستهداف؛ ما أدى إلى إصابة ابنه ووالده وزوجته، وفقدان عدد من أفراد أسرته. وختم محمد أحمد بالتأكيد أن الصحفيين في غزة حاولوا أن يبقوا صامدين، معتبرًا أن مسؤوليتهم الكبرى كانت نقل ما يحدث للعالم رغم كل الصعوبات.

الختام

في كلمته، أكد مصطفى سواق، المدير العام لشبكة الجزيرة الإعلامية، أن قناة الجزيرة انطلقت تحت شعار "الرأي والرأي الآخر"، مشددًا على إيمان الشبكة العميق بذكاء جمهورها وقدرته على التمييز بين الآراء والمعلومات دون الحاجة إلى فرض رؤية أحادية عليه. وعند حديثه عن التغيير الذي شهدته سوريا، أشار سواق إلى أن البلاد تخلصت من الطغيان، معربًا عن تفاؤله بإمكان بناء دولة متميزة تعتمد على العقول السورية الواعدة والقادرة على تحقيق هذا الهدف الطموح.

وفيما يتعلق بالأوضاع في غزة، أوضح أن ما يعانيه القطاع هو نتاج مباشر للاحتلال والطغيان الإسرائيلي، داعيًا الدول العربية إلى التكاتف والتضامن، ومستخدمًا عبارة "أكل الثور الأبيض" للتعبير عن خطورة التهاون أمام الأطماع الإسرائيلية التي وصفها بأنها "لا تعرف حدودًا في المنطقة". واختتم كلمته بتوجيه التحية لمنتدى الجزيرة ودوره في جمع العقول والخبرات لمناقشة القضايا العربية بعمق وموضوعية، مؤكدًا على أهمية استمرار هذا الحوار المفتوح في مواجهة التحديات الراهنة وتعزيز الوعي الجماعي.

في ختام أعمال المنتدى، عبَّر محمد المختار الخليل، مدير مركز الجزيرة للدراسات -الجهة المنظمة للمنتدى بالتعاون مع بقية مؤسسات شبكة الجزيرة- عن اعتزازه بالدور الريادي للمنتدى بوصفه ساحة حوار مفتوحة تجمع صنَّاع القرار والمفكرين والإعلاميين. وأشار إلى أن الهدف الرئيس للمنتدى يتمثل في تعزيز الوعي الجماعي وتوجيهه في الاتجاه الصحيح، معربًا عن تطلعه إلى استمرار حضور الأصوات الفاعلة التي أثرت النقاش في النسخ القادمة من المنتدى وذلك لما لها من دور مهم في التوعية وترسيخ الفكر المستنير.

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

ـ مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين)

- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.

- الالتزام بكتابة بحثه وفقًا لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.

- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.

- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقًا في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقتٍ واحد.

- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسميًّا على طلب سحب البحث المقدم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.

- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركين في البحث.

- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.

- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

- إذا اكتشــف خطأً فادحًا في بحثه المنشــور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

- مراجعــة بحثــه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفــي حال عدم موافقة الباحث على الأخــذ بالتعديلات المقترحــة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

ـ مسؤولية المحكَّم:

تعتمد مجلة لباب محكَّمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيســةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

- التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشــر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

- إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

- عدم اســتخدام معلومــات حصل عليها من البحث الذي تــم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

- التأكد من خُلوِّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشــابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

- الالتــزام بمعايير الســرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجــب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

- تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.

- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذِكر الحجج الداعمة.

- الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

- مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسئولية اختيار المحكمين المناسبين وفقًا لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.

- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًا في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.

- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.

- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.

- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.

-تتقيد بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كليًّا، سواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.

- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.

3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.

- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.

5. يراوح الحد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000–10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن

تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمة، وفي هذه الحالة يتوجب على الكاتب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

10. تكون جميع الشروحات والتعليقات على الجداول أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف مكتوبة باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.

- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.

- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.

- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولًا: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز -1952 يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5–7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلّفين:

اســم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ســيار الجميل وآخرون، الطريق إلى ســايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشـــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https: / /bit.ly /2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســـناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســـة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمــة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان في العالم،" PLO 10/ 6700/ 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اســـم المؤلـــف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنـــوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنـــي المعاصـــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســـات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار- 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

خامسًا: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســـم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علـــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســـمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https://wapo.st/2BnpYXS.

ثامنًا: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.

2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات